

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية

معهد علم الاجتماع السياسي

رسالة ماجستير في علم الاجتماع

الإشكالية

الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية

وراسة ميدانية

للأحزاب السياسية في ولاية الشلف

- حزب جبهة التحرير.
- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .
- حركة مجتمع السلم .

إشراف:

الدكتور:

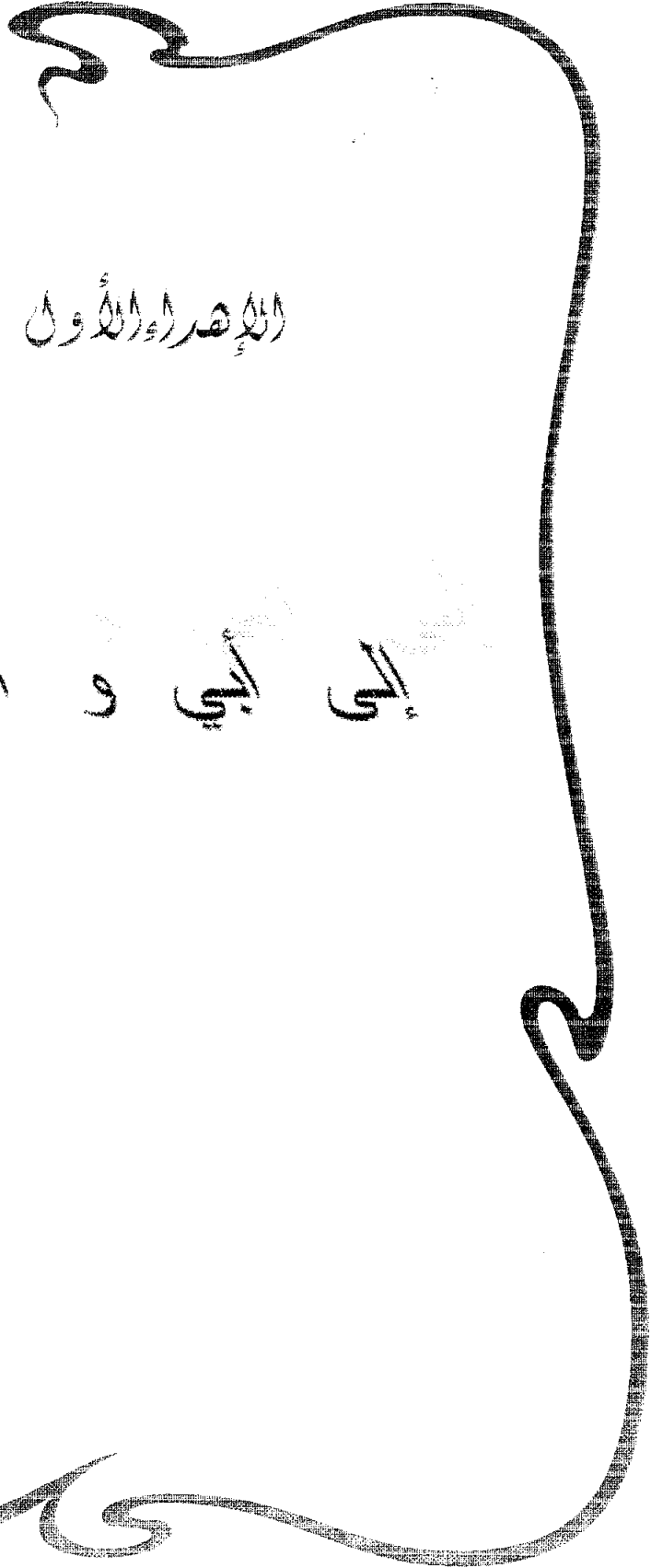
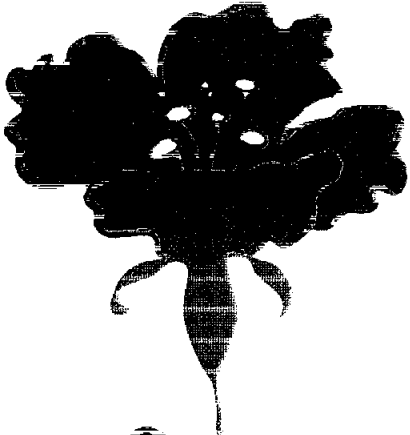
خليفة بونزيرة

الإعداد:

الطالب:

مختار مري عبد النور





الإهداء الأول

والى والى والى



الإهداء الثاني

أتقدم بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور
خليفة بوزيرة لحرصه الدائم ولدأبه الصارم
في توجيهي و تزويدي بالمعطيات و المنهاج
أشكر كل من ساهم في بلورة هذه الرسالة
في شكلها النهائي عبر إمدادنا بالوسائل
و التسهيلات التي أعطت دفعا حسن لجهودنا

واقفة النظر

كان هذا العمل ثمرة جهد دام سنوات عدة كنت
في كل لحظاته تحاصرني صرخة وطموح معا
كان يصبا كليهما في حقل واسع هو بالأساس
شرطا ضروريا للمشاركة الفعالة والمبدعة
لحصول محور موضوعيا لتفكير والنقاش

فهرس البحث :-

الباب الأول : - الجانب النظري :-

06-05	- المقدمة -
08-07	- الفصل الأول - المدخل المنهجي للدراسة -
09	1- أسباب اختيار الموضوع :-
09	أسباب موضوعية -
09	أسباب ذاتية -
10	2- أهداف اختيار الموضوع :-
10	أهداف علمية -
10	أهداف عملية -
12-11	3- إشكالية البحث -
22-13	4- تحديد المفاهيم -
23-22	5- الاقتراب النظري -
27-23	6- الأدوات والتقنيات المستعملة -
28-27	7- الصعوبات التي واجهها الباحث -
30	تمهيد الفصل :-
31	الفصل الثاني : النظرية في الممارسة السياسية -
32	المبحث الأول : النظريات التي تناولت الممارسة السياسية -
34-33	المطلب الأول : العقلانية ومفهوم الشرعية -
36-34	المطلب الثاني : الصراع الطبقي والتمثلات الاجتماعية -
37-36	المبحث الثاني : الممارسة السياسية والتنظيم الحزبي -
41-37	المطلب الأول : الممارسة السياسية في بريطانيا -
45-41	المطلب الثاني : الممارسة السياسية في فرنسا -
48-45	المطلب الثالث : التيارات السياسية لدى بريطانيا وفرنسا -
49	ملخص الفصل :-
50	تمهيد الفصل :-
53-51	الفصل الثالث : ميكانيزمات تشكل المجتمع الجزائري -
54-53	المبحث الأول : التشكيلة الاجتماعية قبل الاستعمار -
54	المطلب الأول : الهوية الاجتماعية -
57-54	المطلب الثاني : العلاقات الاجتماعية -
58	المبحث الثاني : الاستقطاب الثقافي والتمركز السياسي -
61-59	المطلب الأول : الثقافة التقليدية للتشكيلة الاجتماعية -
64-61	المطلب الثاني : الإعاقة الذاتية -
65	المبحث الثالث : المجتمع الجزائري ضمن الارتباطات الإيديولوجية للحركة الوطنية -

69-66	المطلب الأول : التمثلات السياسية للحركة الوطنية -
91-69	المطلب الثاني : بنية العقيدة الشعبوية ونفي الصراع الطبقي -
92	ملخص الفصل : -
93	مقدمة الفصل :-
94	الفصل الرابع : ثوابت الممارسة السياسية بعد الاستقلال -
106-94	المبحث الأول : الإسلام ضمن رواسب الثقافة السياسية بالجزائر -
108-106	المطلب الأول : شهادة الأنثروبولوجيا السياسية في ميدان الممارسة السياسية -
116-108	المطلب الثاني : فراغ الخطاب الإيديولوجي -
119-116	المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية وآليات فرض التوازن داخل النخب .
122-119	المطلب الأول : الآليات الاقتصادية وصراع النخب -
144-122	المطلب الثاني : صعود القوى المسيطرة -
145	ملخص الفصل : -

الباب الثاني - الدراسة الميدانية -

149-147	تمهيد الباب الثاني :-
152-149	خصائص عينة البحث :-
152	تمهيد الفصل الأول : -
182-153	الفصل الأول : العلاقات الاجتماعية ضمن البنى التقليدية -
183	خاتمة الفصل الأول :-
185-184	تمهيد الفصل الثاني -
226-185	الفصل الثاني : العلاقات بين المؤسسات الحديثة والواقع الاجتماعي -
227	خاتمة الفصل الثاني : -
228	تمهيد الفصل الثالث :-
256-228	الفصل الثالث : علاقة المؤسسات السياسية بسلوكات المجتمع التقليدي -
257	خاتمة الفصل الثالث :-
261-258	النتائج العامة للدراسة -
263-261	خاتمة الدراسة -
264-263	البيبلوغرافيا التحليلية -
265	الاقتراحات -
276-265	الملاحق -

الباب الأول : - الجانب النظري : -

- المقدمة -
- الفصل الأول - المدخل المنهجي للدراسة -
 - 1- أسباب اختيار الموضوع : -
 - أسباب موضوعية -
 - أسباب ذاتية -
 - 2- أهداف اختيار الموضوع : -
 - أهداف علمية -
 - أهداف عملية -
 - 3- إشكالية البحث -
 - 4- تحديد المفاهيم -
 - 5- الاقتراب النظري -
 - 6- الأدوات والتقنيات المستعملة -
 - 7- الصعوبات التي واجهها الباحث -

مقدمة البحث

مقدمة البحث:

كانت مرحلة التعددية السياسية أسلوباً آخر في فهم الإشكال التاريخي لثقافتنا السياسية وكانت أيضاً فرصة لبروز تيارات ثقافية، سياسية فصرنا مع أقل من سنة واحدة أمام 70 حزبا سياسياً ومئات الجمعيات الثقافية ذات التوجهات والنزعات المتعددة، أصبحت الجزائر أمام واقع يدفع للانقسام أكثر مما يبرز التعدد أو التنوع والتشتت أكثر مما يبرز قوة المجتمع ولاحت مظاهر التدين والعلمنة أسلوبين في الوعي والممارسة في المجال السياسي بالذات وهكذا شهدنا استخدام التمايزات الدينية، الثقافية، العرقية لتفعيل هذه الانقسامات والنزعات المختلفة كما أنها شكلت لدى طرف أداة لقهر على الآخر. لم يؤدي المنطق لدولة الإسلامية إلى حنة الأرض ولم يؤدي المنطق العلماني إلى الدولة المدنية بقدر ما أفرز العنف وتعكس هذه السلبية السياسية في الوعي والأداء لدى الطبقة السياسية والأحزاب شبه ثقافة سياسية كما سماها مصطفى الأشرف متوارثة في التاريخ وتشكل رواسبه - المجتمع - وهكذا زال كل أساس لدفع المجتمع نحو التغيير وأخذ التنظيم الحزبي في شكله الديني أو العلماني ثقافين برواسب تاريخية واحدة تنحو نحو توظيف التمايزات العشائرية، الجهوية والمذهبية. توظيفها سياسياً ويعبر محمد عابد الجابري في هذا الشأن قوله "إنه منذ اللحظة التي تتجاوز العلاقات الاجتماعية حدود الروابط العائلية تقوم بين الأفراد والجماعات منافسة على هذه الدرجة أو تلك من الوضوح بحيث يعمل كل واحد على توجيه قرارات الجماعة في اتجاه مصالحه الخاصة، كنتيجة لذلك تبدو السلطة السياسية كحصيلة لتنافس وكوسيلة لاحتوائه" ومع افتقاد المجتمع الجزائري لهذا التجاوز تستمر هذه الممارسات عبر أشكال وعيها التقليدي ضمن حدود الروابط العائلية والعشائرية فيدخل فيه ما يعرف بالتضامن والتحالفات داخل إطار اللعبة السياسية.

هكذا برزت الثقافة السياسية كإطار تاريخي تأسس لانقسام ولا تنتج الوحدة وتفرز التناحر ولا تنتج المنافسة السياسية وتبرز تصنيفات ترتب البعض وتغاب على البعض الآخر. دفعت بذلك إلى إكراه سياسي واجتماعي وثقافي، للفئات الاجتماعية وتضليل المجتمع، نريد أن نصل الآن إلى استنتاجات القائلة بأن الذي يبرز الثقافة السياسية لأحزاب الجزائرية ويحددها هو منظومتها الفكرية، الثقافية، المدرسية، البيت، الشارع، المصنع ونماذج أخرى لصيقة بتشتته السياسية حسب ظروفه الاقتصادية وعلاقة الإنتاج وبالمقابل ليست باحتكار التمايزات أو استغلالها، وهو ما يراه برهان غليون حين يرى أن نمو القاعدة الموضوعية لكل علم: الوعي والثقافة التي ما هي إلا مواصلة اجتماعية... مباشرة بين أفراد ينتمون إلى نفس المجتمع وتمثل هذه النتائج خلاصة الوعي والثقافة السياسية للمجتمع الجزائري وكما يذكر هشام شرابي "طالما بقيت الثقافة القومية حية أي فعالة ومؤثرة في المجتمع ومتحركة بسلوك الناس ملهمة للمبادئ أو المثل التي تستقر بسببها نظمهم ومؤسستهم، لا تكون هناك مشكلة أو تظهر مسألة الاستيلاء أو مسألة الهوية" وكانت هذه النتائج التي يبرزها هذا الجدول بقدر ما تعكس وزن كل تيار سياسي بقدر ما تكشف مستوى شبه الثقافة السياسية التي أدت إلى تشكيل هذه الخريطة السياسية بالتعبير الحقيقي على التصور الجديد للتاريخ لدى المجتمع الذي يفرضه الواقع. إن الوجه السياسي للأحزاب يتم على تدقيق ميكانيزم التشكل وتحليل العلاقات السياسية وكيفية تبلورها وهكذا تتدرج ضمن التركيب الاجتماعي والسياسي من خلال القدرة على بعث طبقة سياسية لهذا الشكل المتميز.

(1) الجابري محمد عابد: تكوين العقل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية

بيروت سنة 1988 ص 49

2/ شرابي هشام: مقدمة في دراسة المجتمع العربي مجلة مواقف العدد 29 سنة 1973 ص 58

عدد المقاعد في المرحلة الأولى	الانتخابات التشريعية			الانتخابات البلدية			الأحزاب
	المصوتين %	المسجلين %	عدد الناخبين	المصوة ين %	المسجلين %	عدد الناخبين	
188(43%27%)	47.27	24.54	3.260.222	54.25	33.73	4.331.472	الجبهة الإسلامية
16(5.72%)	23.38	12.17	1.612.947	28.13	17.49	2.245.798	جبهة التحرير
25(3.81%)	7.40	3.85	510661	/	/	/	جبهة القوى الاشتراكية
3(0.70%)	4.43	2.33	309.264	11.66	7.25	931.278	الأحرار
/	2.90	1.51	200.267	2.08	1.29	166.104	حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
/	14.56	7.58	1.0043508	03.88	2.41	310.136	أحزاب أخرى
/	5.35	2.78	368.697	/	/	/	حماس
/	2.18	1.13	150093	/	/	/	النهضة
/	1.97	1.02	135882	/	/	/	الحركة من أجل الديمقراطية
/	100.00	52.06	6.897.719	100.00	62.17	7984.788	المجموع

ويذكر عبد الباقي الهرمسي في إشارته إلى ظاهرة الإستقطاب الإجتماعي فيقول "جانب الإستقطاب الإجتماعي وإنعدام الثقة والحماس تجاه الأنظمة تبين أن الأنظمة المنحدرة من الإستقلال تواجه علاوة على الإستقطاب الطبقي والمعارضة السياسية أنواعا جديدة من التمرد والغضب تدل على إستنفاد المشروع الوطني لأغرضه وتؤكد على الحاجة الملحة للتقويم والتصحيح"

1) L'AHOUARI ADDI : L'ALGERIE, ET LA DEMOCRATIE → EDIT LA DECOUVERTE PARIS 1995 P 176

2/ الهرمسي عبد الباقي: الدولة والمجتمع في الغرب مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى سنة 1983 ص 130

مقدمة :

لا يختلف البحث الاجتماعي في خطواته اختلافا كبيرا عن طريق حل المشكلات اليومية التي تصادفنا باستمرار والتي تعترض كل مناهج حياته الخاصة أو العامة فإن البحث الاجتماعي تواكبه في مراحل إجراءات منطقية تدرج من حيث التفكير والقياس من المفيد في بحثنا هذا مراعاة الطريقة العلمية للبحث للتأكد من صحتها ومدى تغميمها للوصول إلى اقتراب منهجي .

هكذا أوجدنا بحثنا الاجتماعي " الثقافة السياسية عند الأحزاب " وهو يأتي من المبدأ السابق أنه يجب على الباحث أن يخضع لصياغة مشكلة البحث بوضوح وربط المتغيرات التي تتكون منها بعضها البعض الآخر وعلى ذلك يجب ان تكون أجزاء البحث متماسكة بحيث يفسر بعضها البعض الآخر من غير تناقص .

ثم أن الباحث وضع قيد الحساب أن لا يقتصر على منهج واحد في دراسة الموضوع فالمرونة المنهجية تتطلب أكثر من مناهج فقط إلى الظاهرة الاجتماعية تتطلب أكثر من مناهج فالمنهج الإحصائي يحتاج إلى المنهج الوصفي أو التاريخي وهكذا تتعدد المناهج عند معالجة موضوع معين ووفقا لمبدأ المرونة المنهجية وعلينا الباحث أن نحدد أفضل الطرق والوسائل لإنجاز الدراسة وفق أساس أعمق وأدق لصياغة أسلوب التقدير والقياس .

مدخل عام : لما كان الإطار النظري قد أفاد الباحث في موضوعه من حيث تحديد العلاقة العامة والخاصة بين الواقع الاجتماعي والممارسة السياسية من حيث خصائص المجتمع التقليدي وآليات عمله بالاعتماد على ميدان نظري يفسر هذه العلاقة ويكشف قواعدها فإن أهمية الميدان تفيد الباحث في جانبين اثنين أو لا تسمح الدراسة الميدانية بتوضيح وإبراز الحقائق الميدانية عن الدراسة والحق أن الميدان استطاع أن يمد الباحث بواقع لم ينتبه له الباحث في الدراسات النظرية والأبحاث السابقة وكشف عن خصوصيات لم نلاحظها نظرياً في المجتمعات الأقرب منا خصوصية أو أنها لم تكن بنفس الوضوح أو التأثير بالنسبة لمجتمع المبحوث ولقد استهدف الباحث إجراء خطوات منهجية واضحة المعالم ومتسلسلة ضمن تقنيات معينة

العمل الميداني:

من التمهد إلى ملئ الاستمارة قمنا باختيار منطقة البحث التي سنقف عليها ميدانيا وأبرزنا عدة جوانب تاريخية وجغرافية وكذلك تم تحديد الفعاليين السياسيين من أحزاب سياسية باختصار وضعنا خريطة سياسية لمنطقة وحددنا مناطق تواجد الأحزاب وكذلك بإعطاء الصفة الاقتصادية لمنطقة وتم على هذا الأساس اختيار الدائرة السياسية- الانتخابية- دائرة الشلف وقمنا بتحديد عينة البحث ولقد لاحظنا التوزيع الجغرافي لأحزاب داخل الدائرة وقمنا على هذا الأساس بإجراء تجربة أولية بطريقة عشوائية ووزعنا من خلالها استمارة استبيان على 15 فرداً -مناضل أو متعاطف- سمحت لنا بإحداث تعديلات على أسئلة الاستمارة التي لم تلائم المبحوثين وأذكر على وجه الحصر الأسئلة المرتبطة بالشخص المبحوث وبطاقته العائلية وهكذا التزمنا بهذا التعديل باختيار الاستمارة في شكلها النهائي على الوجه الذي سمح بحذف بعض الأسئلة الشخصية- بعضها فقط-

أسباب اختيار الموضوع :

لم أستطع إلا تحديد سببين هامين وهما كذلك في خاطري لاختيار موضوع البحث هذا ويشكل السببين .

أسباب موضوعية؛ طمّوح الباحث في اكتشاف موضوع آخر من موضوعات علم الاجتماع السياسي بعد موضوع الليسانس "نظرة الدولة عند التيار العلماني" كان الموضوع الثاني يستجيب لسلسلة هذه الاهتمامات المرتبطة بالظاهرة الاجتماعية في محيطها السياسي.

2 - والسبب الثاني كوني أنني لاحظت وبغض النظر عن التجربة القصيرة- وإن كانت عامل مهم ضمن معطيات بحثنا- في الممارسة السياسية ولا أقول الديمقراطية أن الفعل الاجتماعي كان عنيفا في تصوره، ممارسته، طموحاته، لغته وخطابه، وكل هذه الدلالات ورغم ذلك وجدنا عزوفا كدنا نقول مقصودان من الباحثين في التكفل بهذا الموضوع أو تفكيكه، بل العكس كان الظاهر تكميما واضحا ووجدنا من هم أقل من أهل الاختصاص يدلون بدلوهم ويبرزون الأشكال أو تأتينا التحليلات من وراء المكاتب ووجدت أن هذه الفترة وإن كانت تكتنفها بعض الضبابية إلا أنها مناسبة لإمكانية الدراسة والبحث والتحليل.

أسباب ذاتية؛ السبب الثالث التأمّل في النتائج التي آلت إليها الوضعية في الجزائر و محاولة فهم ما يحدث على الصعيد السياسي والتغيرات التي تفرضها وإن لم نستطع أن نفهم الكل فعلى أن نفهم البعض.

المبحث الأول

الهدف من البحث وضرورته :

هدفنا من خلال هذه الدراسة ، رصد آليات وشروط ديناميكية العلاقات الاجتماعية التقليدية والضوابط التي تحددها من خلال إنتاج وإعادة إنتاجها، فلقد ساقنا الملاحظات إلى معاينة بعض الوقائع، فبالرغم من السياسة الاقتصادية والخطط التنموية التي اتخذتها الدولة - بغض النظر عن شروطها - إلا أنها بقيت مجرد قوالب مجردة دون ما أن تقوم بإحداث تطورات معبرة على المنظومات الاجتماعية، الثقافية، السياسية وحتى السيكلوجية بهذا المعنى وجدنا التصنيع، الثورة الثقافية، الثورة الصناعية مفاهيم معتبرة عاطلة عن إدراك هذا الواقع قائمة على ما تحمله الجماعة من بنيات ونماذج تأخذ بالتقليد والأعراف السلبية والخرافات ما تؤكد عطالة هذه المفاهيم وأشكال التحديث التي دعيت لأجلها.

أهداف علمية: لقد أدخل التصنيع آلات وتكنولوجيا ونظما صناعية ضخمة ولكنها نزعته إلى نظام ذهني وبنية ثقافية واجتماعية لا تستوعب ضرورتها وعجزت عن استخدامها أو أن تجعلها جزء لا يتجزأ منها.

وهكذا يمكن الحديث عن الثورة الثقافية والثورة العلمية - التعريب - كل أشكال هذا التحديث سقط في نفس العطالة وهكذا كانت هذه الدراسة تجيب عن الآليات التي تجعل من التحديث عطالة ومن التصنيع اغترابا ومن السياسة عنفا وإرهابا، أما أهمية الموضوع فتكمن في كون أن الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية هو إبراز لمفهوم العطالة السياسية أو هو تصوير لمفهوم الاغتراب السياسي فإذا كانت التعددية السياسية وفتح مجال التعدد الحزبي هو شكل ديمقراطي حديث إلا أن الناظر في محتوى هذه التعددية وآلية العمل السياسي يبرز أهمية المنظومات الاجتماعية، الثقافية، السياسية والسيكلوجية التي تكون -المخيل السياسي - لدى المجتمع ولكن دون مراعاة شروط نشأة وتطور ممارسات جديدة، تم التعبير وإعادة إنتاج التقليدية، السياسية والاقتصادية ولم يتم كسر هذا السقف المعلق وتحطيم حدوده ودون ما تطور الفرد كموضوع وتكيف مع هذا التطور، ومن زاوية ثانية تبرز الأهمية الأخرى إلى لفت الانتباه إلى أهمية الاهتمام بمسائل ومبادئ تنظيم وبنية المجتمع وليس ارتباطا بسياسيات ظرفية ووقفية بتغير الأفراد أو الجماعات المنفذة للقرار السياسي .

أهداف عملية: تعطي مجالا ممتدا لتحديد البحث السوسولوجي خاصة من يهتم بالمستوى السوسيو-سياسي وأصحاب القرار ذلك لأن الثقافة السياسية إنما منتوج لواقع اجتماعي وليست هي التي تنتج هذا الواقع، وهذا الواقع هو العائلة، المدرسة، الحزب، الشارع، المصنع، الثكنة، المقهى، كل هذه المعطيات هي بنيات تجيب عن الثقافة السياسية لدينا.

ضمن منظور تاريخي ثمة واقع إجتماعي يميز الجزائر في مستويات الوعي والممارسة في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة ويضع توازن سيكولوجي خاص القائم على تحقيق ارتباطات وتماسك اجتماعي يعتمد بالأساس على نماذج وصيغ المجتمع التقليدي تجسيدا لقيم والتزامات الوسط العائلي، العشائري والقبائلي فالعلاقات الاجتماعية التقليدية الناتجة عنه أهما ضغط نمط الإنتاج الكولونيالي وإحجام المبادرة الاجتماعية نتيجة الإعاقة الذاتية تم التشديد على هذه المستويات التقليدية الشديدة الارتباط بخصوصيات التشكيلة الاجتماعية الشديدة التنافر، ثم لقد كشف الصراع مع المتروبول أطر ثقافية وسياسية تستجيب أكثر لكافيات التضامن العشائري والانقياد نحو الالتصاق بقيم ترى في الغالب استمرار الاتجاه الذي يميز هذه النزعة ويبرزها هكذا يبدو مجالنا وقضاؤنا الثقافي والسياسي والاقتصادي تعمل بمفاهيم العائلية أو القبيلية أو الجهوية المحلية وأنها تستند على وعي اجتماعي وسياسي واختيارات محددة ترتبط بتطورات وعلاقات اجتماعية تقليدية إذ معنى ذلك أن المجتمع والمؤسسات التي تؤدي وظائفها التعليمية والأخلاقية والدينية مرتبطة بالحقبة والمحيط والظروف العامة لتشكيلها وهكذا نجد في مجال الممارسة السياسية تبرز كحقل لتحقيق الانتماء خارج مفهوم المجتمع سوسيلوجيا. وتتعزز صورة الإنماء الاثني، واللغوي، الجهوي، والعقائدي وكل مظاهر اللاتكيفية والثقافة السياسية بهذا الشكل لا تعدوا أن تعكس إلا هذه المظاهر لا أن تنتج لنا العكس كشكل وتربة للفعل السياسي المشوه واللاوعي في إطار مخيلتنا الاجتماعية الذي يميز علاقاتنا الاجتماعية فهوسمة أساسية لإبراز التمايز الاجتماعي بكل أشكاله وبالمقابل تحقيق المجتمع الغير المتساوي وموحد في المكانة بما يتماشى ونشر ثقافة سياسية خاصة تبرز ضمن رواسبنا التاريخية والتي تعيد نفسها ضمن نفس الشروط وفي ظل وجود تصادم مصالح اقتصادية، سياسية وثقافية تتجه كل جماعة إلى إبراز الذات بقدر ما يبرز التميز العشائري في كل مناحيه فالاحتقار للآخر - الجماعة الأخرى - والبحث عن الامتياز والاعتزاز الاجتماعي والسياسي في ذات الوقت عن الكتل الاجتماعية فلا يعترف - سلوكا ووعيا في موضوع العلاقات الاجتماعية والسياسية إلا ضمن نمط عشائري يتجسد في قرابة حقيقية أو وهمية .

إن وضع نظام مؤسس في الجماعة ذات البنية المميزة بطريقة تجعل الإدراك أولا وقبل كل شيء إطار محدود ضمن الإنتماء العشائري ، إن هذا الإفقار المكثف والدرامي يؤدي بصفة ميكانيكية إلى تدمير آلية تشكيل مجتمع بمفهومه السوسيلوجي فنظرا لتركيبية العلاقات الاجتماعية والسياسية يصبح من الطبيعي أن تعبر كل أعضاء الجماعة عن إمتداد سياسي وثقافي ينمي مفهوم العشائرية والذي يتكون على أساسه الحزب السياسي ويصدر ممارسته السياسية ضمن إطار لتجميع وتمتين ثم إنماء لهذه الارتباطات فالثقافة السياسية بالجزائر تستند على آليات تستجيب لرواسب تاريخية وشروط موضوعية تحافظ على ديمومة علاقات المجتمع .

وتمثل هذه الإشكالية صيغة لتساؤلين بارزين :

- 1) كيف يمكن أن تتعايش أنظمة سياسة حديثة مع محيط اجتماعي تقليدي ؟
- 2) لماذا تبرز الممارسة السياسية شروط إتمام لعلاقات اجتماعية تقليدية ؟

الفرضيات:

الفرضية العامة:

تتأثر البنى الاجتماعية اقتصاديا، سياسيا وثقافيا بعلاقات اجتماعية تقليدية.

الفرضية الفرعية الأولى:

رغم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالعقلانية الحديثة إلا أنها في الواقع يتغلب عليها الطابع التقليدي

الفرضية الفرعية الثانية:

تتأثر الممارسة السياسية بسلوكيات المجتمع التقليدي.

الفاعلية الأساسية

- 1- العلاقات الإجتماعية.
- 2- الأعراس السياسية.
- 3- الثقافة السياسية.
- 4- التضامن العشائري.

مقدمة الفصل الأول :

يهدف التغيير الاجتماعي إلى تنفيذ نوع معين من الهندسة الاجتماعية وناهيك عن آلياتها وزمنها. لكن يجب التأكيد أن الطريق الوحيد لإنجاز أهداف تحقيق المصالح بكل تنوعاتها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية سوف تحدث من خلال عملية وسيرورة تاريخية تنطوي على رصيد هام من نماذج الصراع حيث تلعب الطبقات الاجتماعية دورا محوريا في تحقيق هذا الافتراض -التغيير الاجتماعي- من حيث نتائجه ويوضح التاريخ الكثير من النماذج التي استطاعت تأكيد هذا الافتراض حينما كانت الظروف والشروط الملائمة نشأة هذه الطبقات التي عملت على تحقيق ذاتها ومصالحها ونشأة المجتمع الجديد وبغض النظر عن الخوض في التفاصيل التاريخية لهذا النجاح أو ذلك. لكن الذي لم يتم به هنا أن الصراع حول الحقوق وحول القوة والسلطة وتعيين الأنماط الجديدة للممارسات، ففني حين نلاحظ المجتمع التقليدي الذي يعتمد على العلاقات التقليدية في التنظيم الاجتماعي يتضح أن المجتمع الحديث والقيم والمعايير العقلية والفردية التي تشكل القوة الدافعة لهذا المجتمع نتيجة لاتساع مجالات الاختيار، فالحركة الاجتماعية في كل ميادينها وتحقيق المصالح، بعد كل هذا نجد في النهاية تأمين أوضاع الطبقة المسيطرة بقدر ما تحقق هذه الطبقة المسيطرة الربط بين المصلحة الخاصة بالمصلحة الجماعية من خلال توفير الظروف المناسبة لقيام سوق التبادلية وإزالة كافة التصورات التي تقف حجرة عثرة أمام تحقيق هذا الواقع، وهذا بدوره الذي يحدد حقوقهم وواجباتهم، ويشير في هذا الصدد برهان غليون بقوله "ولان الآلية الرئيسية في كل نظام التطور الجديد هكذا كانت مبنية على حقيقة إستبعاد الشعب عن السلطة الفكرية أو السياسية أو الاجتماعية وإخضاعه بكل الوسائل والأدوات السلمية والعسكرية وإرتبطت صورة هذا النظام التاريخي الجديد بصورة الصادرات الدورية من قبل الاقلية الاجتماعية لبذور التطور في كل مرحلة ومن ورائها لتضحيات الجماعة وجهودها بل لأهدافها ومثلها ولمستقبلها أيضا".

أ - العلاقات الاجتماعية: تمثل العلاقات الاجتماعية أحد أبرز المفاهيم في علم الاجتماع التي دبت النظريات السوسولوجية على توظيفها أو تحديدها ضمن أطر نظرية معينة، فالمجتمع يمثل قطب ومركز الصراعات بين جماعات متنافسة في المجالات السياسية والاقتصادية والرغبة في السيطرة على النظم ويلاحظ في المجتمعات الغربية أن نطاق العلاقات الاجتماعية كمفهوم يشير إلى أهمية التضامن العضوي الذي لا يقوم على ولاء أو استجابة لروابط جمعية أو عاطفية بقدر ما يتضمن تحرر الفرد وسعيه للبحث عن مصالحه الخاصة بعيدا عن المعتقدات والعواطف الجمعية ويشير دور كالم في قوله بخصوص هذا التحديد «ومع أهمية المعتقدات والعواطف الجمعية فينهار أيضا الإجماع حول القواعد المنظمة للسلوك ويحل القانون المدني محل القانون العقابي كما تشتد قوة القانون الإداري الذي يسعى إلى المحافظة على الحقوق وتكسب العلاقات التعاقدية أهمية خاصة ومع هذه التغيرات يتغير الطابع العام للقيادة... فأصبحت في مجتمع التضامن العضوي قائدة مؤقتة وذات طابع إنساني واضح» ومع ذلك تتشكل مجموعة من الضوابط التي توجه حركة المجتمع وتتجاوز بذلك كل الحدود التقليدية التي تضغط باتجاه المحافظة اللاواعية وتخلق صورة أو ممارسة المجتمع الغربي علاقات اجتماعية ترتبط وتؤكد قيم إيجابية لارتباطها بالعقلانية المنتجة للمعايير الناظمة للممارسات والدلالات القادرة على التحكم في مشاعرنا وتنظيم ارتباطاتنا على قواعد معقولة .

طرد الأفعال اللاواعية التي تحتل موقعا في المجالات الاقتصادية، السياسية والثقافية يضمن تعريف دور كالم لهذا التحول حينما يشير إلى ضرورة إهمار العواطف والمعتقدات الجمعية باسم التضامن أو التماسك العشائري، أو القبلي والعصبي، ولو تأملنا أكثر أصل أو قاعدة كل هذه السلوكيات وطابعها المنظم لاكتشفنا أهمية تجاوز هذا الإطار، فالمجتمع الغربي يعلن انتمائه إلى منظومات قيمة تفضي العقلانية والشرعية، فتحقيق التغير والديناميكية، كما يرى برهان غليون علي « المنظومة المعرفية تحدد مكانة العلم وسبل الوصول إلى المعارف اليقينية وإنتاجها وتقود من ثم إلى ترتيب معين للمفاهيم والدلالات يعكس أولويات الإنتاج وشروطه العامة الروحية أيضا لذلك نادرا تستقل نظرية التحصيل المعرفي عن الرؤية المعرفية الفلسفية وتحدد لها هذه الوظائف تقوم الثقافة بتكوين العقل أي جملة الطرق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع و تنظيمها ». وهذا الإطار يسمح أيضا في بعدها التاريخي كما هو الشأن في المجتمع الحديث وضمن علاقاته الاجتماعية والسياسية أن تحدد طريقة عمل المنظومات الثقافية والمعيارية والرمزية وعلاقتها .

ولما كانت العلاقات الاجتماعية لا تستورد حسب تعبير ماكس وموافقا مع البحث الذي ينصب حول دراسة المجتمع الجزائري عبر علاقاته الاجتماعية والسياسية في الوضع الراهن حسب خصوصيات وتموضع هذه العلاقات . ما نلاحظه ويبدو مشاهدا أن الارتباطات الاجتماعية تنحو بالمجتمع ضمن عناصر أساسية تحدد قواعد وسلوكيات تخضع لمعايير تقليدية وترجم البناء الاجتماعي الراهن، في ضوء هذه الرؤية يمكن تفحص هذه العناصر التي تحدد قواعد الفعل الاجتماعي والسياسي، فيمكن رصد العناصر التي تبرز العلاقات الاجتماعية كأساس لنوع التضامن الآلي والذي يجسد الارتباط بتشديد التماسك العاطفي وتفعيل القيم المحورية والمركزية التي تحدد الوحدات القرابية وكيفيات ضبط أنماط السلوكيات السياسية والاقتصادية والثقافية.

(1) محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية 1987 ص 258.

(2) غليون برهان : اغتيال العقل سلسلة صادرة سنة 1990 ص 97-98

ومن جهة أخرى نلاحظ القيم الدينية التي تضع الأساس الشرعي لهذا الضبط والسلوك بحيث يضيف عليه الصفة الشرعية التي تقوي وتعزز هذه العاطفة لا تخدمها - القيم الدينية - ومرة أخرى التي تتحكم في المنظومة القيمة التي تعكس تحديات عامة عن العدالة، القانون، الشرعية وتدعم مفاهيم محددة عن المؤسسات والتنظيمات.

وثالثا تبرز العلاقات الاجتماعية والسياسية كانعكاس لتدرج مكونات البناء الاجتماعي وفرض تراتبية خاصة تحدد العلاقات وتأسس الولاءات ونستطيع أن نتناول مفهوم السلطة السياسية كنتيجة لهذه العلاقات التي تتمحور حقيقة حول سلبية سياسية يمكن معاينتها من خلال الانتخابات والضعف والضعف التي تبرز عند الناخب ذات الشكل القرابي أو العشائري، الجهوي بحيث أصبحت هذه السلبية السياسية مكونا أساسيا للمقيم والسلوك السياسي في المجتمع الجزائري.

الأحزاب السياسية : استطاعت الأحزاب السياسية فرض نفسها على الساحة السياسية وصارت تتميز

عن جماعات الضغط بحيث تساعد على قيام أفضل للأنظمة السياسية القوية وارتبطت الأحزاب بفكرة المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية والأخرى نشأت بطرق مختلفة أي ذات التكوين الخارجي والتي تتميز بوجود هيئة سابقة عليها تعمل على التنسيق بين مختلف الفروع واللجان وتتركز أهمية الأحزاب السياسية حول نبيلة عبد الحليم كامل في أن « المجتمعات المعاصرة تنقسم إلى طبقات ولكل طبقة موقفها السياسي الذي تمليه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لذلك فإن لكل طبقة أهدافا تسعى إلى تحقيقها وسواء تعلق الأمر بأهداف سياسية أو اقتصادية فلا بد من تنظيم أعضاء الطبقة الواحدة تنظيما جماعيا يساعد على خلق إرادة جماعية تساعد على تحقيق الأهداف هذه» وتتمكن الطبقة من تحقيق هذه الأهداف إذ تمكنت من ضم جميع الجهود المشتركة لطبقة وتشكيل تضامن عضوي في قالب تنظيمي وتعمل بالمقابل على تفعيل النشاط السياسي داخل الدولة وتؤدي إلى تكوين شرعية في الحكم فهي تسعى إلى تولي الحكم وعليه لكي يتحقق هذا الهدف بكيفية صحيحة وديموقراطية أن تكون المنافسة بين التكوين والتأثير في مستويات المؤسسات السياسية يتضمن ذلك قدرا كاف من الشرعية -أي التمثيل- وليس أدل على ذلك من تبلور مفهوم الرأي العام والسلوك الانتخابي في المجتمع بحيث يثبت كثير من الدراسات أن الاهتمام بالرأي العام من حيث تكوينه وتواجهاته هي إحدى مقومات واهتمامات الأحزاب السياسية وتعمل على استكشافه على أسس موضوعية حيث الرأي العام يكتسب أهمية كبيرة في تحديد مصير الأمم فأصبح حرية تكوين الرأي العام مقترنة بالديموقراطية وشاغل ضاع القرار بالرغم من أن صعوبات حمة تحول دون ما اكتمال أو استنباط شامل لصورة الحزب السياسي أو الرأي العام داخل المجتمع وهذا ما يشير إليه حنفي عوض «رغم كل ما كتب فيه - الأحزاب السياسية - ورغم تراكم المادة حوله، جديد ويحاط بصعوبات وسبب ذلك أن تنظيم الأحزاب يرتكز عادة على عرف وعادات غير مكتوبة، وحتى وإن وجدت نصوص مكتوبة منظمة بكيفية سير العمل داخل الحزب فإنها لا تتعرض إلا للقليل من المسائل، ونادرا ما تعكس ما يجري من الناحية الواقعية».

ناهيك عن هذا فلقد استفادت التجارب الغربية إما استفادة من ظاهرة الأحزاب السياسية بحيث أصبح الحزب الوسيلة للتعبير عن طموحات وأمني مجموعة من الأفراد، والتي تسعى عبره لتنفيذ هذه الطموحات ولما كان هدف الحزب السياسي من ذلك هو الاستلاء على السلطة السياسية أو الاشتراك في ممارستها، كانت الانتخابات الوسيلة المثلى والديموقراطية لتحقيق سياسات الحزب. ولا شك أن نراعي التجارب بين الدول والممارسة لها دور محوري في ضبط وإبراز ثقافة سياسية لمجتمع عن مجتمع آخر ولدينا نموذج المجتمع الجزائري، وتعد التناقضات الاجتماعية الثقافية الإيديولوجية عاملا حاسما في تحديد مفهوم الحزب السياسي في الجزائر. فتاريخيا تتحدد أنماط من العلاقات المدنية والعسكرية، أضافت إلى إطار معين من الممارسة السياسية يعطي دورا أكبر لمؤسسة عسكرية بالنسبة لحجم أو فعالية المنظمات الاجتماعية أو السياسية الأخرى ويركز الهيمنة والنفوذ السياسي في مبدأ السيادة.

(1) كامل عبد الحليم نبيلة: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر دار الفكر العربي بدون سنة ص 35

(2) عوض حنفي: السياسة والمجتمع: دار الحداثة سنة 1998 ص 154

العسكرية وينمي لديهم نزعة السيطرة على المدني، وتاريخيا تم حسم هذه العلاقة لصالح العسكري على السياسي. كما يمكن ملاحظة أن الأحزاب السياسية في فترة وجيزة استطاعت أن تفرز متهات إيديولوجية، ثقافية، سياسية واقتصادية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وأن تحترق كل الضوابط القانونية، الدستورية، المجتمعية وهكذا أعلن عن تعددية سياسية وأدى هذا التسريع أيضا أن أصبحت الجزائر مجتمعا ودولة - على شفا حفرة من الاندثار وعمت مفاهيم الاتهامات، شرعية الدولة، ماهية المجتمع، أحقية فئة على فئة في الحكم ونفي الآخر وأهملت حقائق يجب أن تكون جزءا من محاولة منطقية منسقة لفهم الواقع الاجتماعي ككل لا أن تفرض القرارات هكذا، بحيث يتشكل لدينا في بضعة أسابيع 60 حزبا سياسيا كل واحد يدعى أنه المهدي المنتظر، ولا نجد لا التمثل الاجتماعي أو البرنامج السياسي أو الرأي العام المتجانس، بل كل ما نعثر عليه هو حزب ذو رؤوس إيديولوجية متعددة يسعى لإرضاء الكل دون أن يقدم الجزء، ونلاحظ القصور في الوظيفة أيضا وفي تعيين الأهداف حيث يشكل كل فرد برنامج حزب في حد ذاته وأين نجد الارتباطات السياسية تخضع لضرورات التماثل العشائري، العائلي، الجهوي ويرتبط في الأذهان أن الحزب السياسي هو النشاط المفضل لتقوية هذه الارتباطات وتدعيمها، وهذا المعنى يوضحه دوفرجي في قوله « إن الأحزاب في حد ذاتها ليست هي التي تهدد النظام الديمقراطي ولكن الخطر يأتي من الصبغة العسكرية أو الطبيعية الدكتاتورية أو الدينية أو الطائفية التي تتخذها الأحزاب في بعض الحالات».

يشير ماكسيمنكو إلى مفهوم الثقافة السياسية ويقول « إن الثقافة السياسية هي المناخ السياسي والاجتماعي السيكولوجي العام في البلد هي الأنماط السائدة في السلوك السياسي هي هذه المدرسة أو تلك القيم السياسية ويتلخص تحليل مؤسسات النظام السياسي من طابعه القانوني المجرد المثري بتحليل الثقافة السياسية التي تمارس تأثير متعدد العوامل على تشكيل وظيفة المؤسسات نفسها» وحسب هذا المفهوم يمكننا أن نجد ثقافة سياسية خاصة بالمجتمع، بالطبقة والمجموعات الاجتماعية والتنظيمات، ويمكن أن نجد ثقافة سياسية خاصة بالأفراد إنها تمثل مستوى التصورات، ومعارف مختلف فئات المجتمع وكذلك الأفراد عن السلطة السياسية ونشاطهم السياسي الذي يحدده هذا المستوى، وتمثل التجربة التاريخية والسياسية والاجتماعية معطيات هامة لدى هذه الفئات ويمكننا عبر تحليل العلاقات الاجتماعية استبيان العناصر الأساسية لثقافة المجتمع ومميزاته الأخرى أن نستكشف معايير السلوك السياسي وهكذا نلاحظ في المجتمع الغربي حينما حلت الرأسمالية كأسلوب إنتاج جديد وتفكك النماذج القديمة للتنظيم الاقتصادي وبروز طبقة معينة في المجتمع تسيطر على عملية العمل التي يفرضها الوضع الاجتماعي المتفوق ودافعا عن مصالحها وتأمين قوتها تكون القادرة على خلق الدولة والقوانين والمنظومات المعيارية والمعرفية، وتخلق بذلك معرفة بالأنظمة السياسية والعلاقات الممكنة بين السياسة والمجتمع، ويتمثل مفهوم الثقافة السياسية بذلك إلى مستوى المعرفة والوعي الذي صاغته وطورته الطبقات الاجتماعية والأفراد حول السلطة السياسية، الحكم، وفي عملية صنع القرار السياسي وتكوين الرأي العام بحيث تتوصل المنظمات السياسية والطبقات والأفراد من إقامة العلاقات بين مختلف عناصر الحياة السياسية من حيث تدرج الأهداف وتحديد الأولويات والاتجاه على أساس ديناميكي في بناء القرار وبنظوري هذا على أهمية بالغة ما يعكس ثقافة الطبقة أو الأفراد وترجم عبر السلوك السياسي كما نجد أن عملية التنشئة السياسية في المدرسة، والقيم الاجتماعية التي تؤثر في تطوير نماذج السلوكيات في الحياة السياسية.

وأما في المجتمع الجزائري الذي تغيب عنه هذه الطبقة وأنماط التنشئة السياسية التي تحتاج إلى ظروف وشروط تاريخية واجتماعية تغيب في الظرف الراهن تتحدد الثقافة السياسية عبر جوانب تقليدية انطوت على كثير من المعوقات والتعارضات مع تبني وتأسيس متطور نظري أو سلوكي، تتؤكد محور التغير الاجتماعي من خلال إنتاج شيء جديد يصبح من اليسير معه أن نلاحظ بروز مفاهيم الصراع الطبقي، المجتمع المدني، الإيجابية السياسية ولكن ما نلاحظه هو التقهقر والانطواء على منظومة من المعايير شديدة التقليد لا تسمح أن نضفيها ضمن تصور الثقافة السياسية وإنما كما يعبر ماكسيمنكو شبه ثقافة سياسية وهذا تعريف هو صياغة واقعية لإطار يلزم غياب تام لحياة سياسية بين طرف واحد، يحدث هذا في حين تخضع باقي الأطراف لأهدافه ومنهجه ويغيب مفهوم التغير الاجتماعي كما يوضح برهان غليون « أما التغير فإنه يفترض رفض الأمر الواقع ويستفز العقل ويعتمد عليه لأنه يهدف إلى تغيير النظام ويتطلب إبداع حلول جديدة تعيد تركيب الواقع، ولا يتحقق الإبداع إذن إلا مع بقاء جذوة الصراع والتناقض حية بين الأطراف المتنازعة، ومع وجود شعور بالندية والقدرة على مقاومة آليات السيطرة والخضوع » فالثقافة السياسية تتطلب آليات وشروط وأولها كما عبر برهان غليون وجود فكرة الصراع حتى يتحقق الدفاع بين الأطراف المتنازعة، وتستمر الديناميكية في الحاجة إلى التغير وتحقيق الأهداف، وليس الاكتفاء بالخضوع وانتظار المهدي المنتظر ليقوم مقامنا في القيام بهذه الوظيفة

(1) ماكسيمنكو فلاديمير: الأنتليجانسياد ترجمة ع/ بوباكير دار الحكمة سنة 1994 ص 97

(2) غليون برهان: نفس المرجع ص 336

وأخيرا نلاحظ لو توفر نموذج إيجابي لثقافة سياسية ذاتية لإمكاننا تفادي كل هذه الشروحات في
اللحمة الاجتماعية والتشوهات في النسيج الاجتماعي وفرض بناء ثقافة وطنية تجمع لا تفرق، تبني لا تهدم
وتحقق الأغلبية لا تبقى على الأقلية.

التضامن العشائري:

حين نتحدث عن طريقة في العيش أو الحكم أو أسلوب سياسي ثقافي إقتصادي يعتمد على مجموعة من الافراد دون أن تكون لديهم معطى علمي أو خبرة ومقدرة بقدر ما ننتقد بنوع العلاقة التي تربطنا بهم كالقراية أو صلة الدم والنسب نكون بصدد التوجه نحو منطق يغلب الشحنة العاطفية أو التضامنية مثل ذلك أن نختار الإنتماء إلى مدينة واحدة أو جهة وتحدة أو طائفة يتقرر ضمنها الممارسة بكل أصنافها وتكون ميدانا لسلوكنا ويعبر في هذا الصدد جورج بالوندي « إنه من اللحننة التي تتجاوز فيها العلاقات الإجتماعية حدود الروابط العائلية تقوم بين الافراد والجماعات منافسة على هذه الدرجة أو تلك من الوضوح بحيث يعمل كل واحد على توجيه قرارات الجماعة في إتجاه مصالحه الخاصة وكانتيجة لذلك تبدو السلطة السياسية كحصيلة للنافس وكوسيلة للإحتواء

إن السلوك السياسي كما يرى دوبري لا يؤسسه وعي الناس أي أرائهم وطموحاتهم ولا يؤسسه أيضا إلا العلاقات الإجتماعية ومصالح الطبقة بل يرى أيضا أن صورة اللاشعور السياسي الذي هو عبارة عن علاقات مادية جمعية تمارس على الافراد والجماعات ضغط لا يقاوم نفس ماذهب إليه دور كايم في وصف الظاهرة الإجتماعية ويقتربا بذلك من فكرة يونغ عن اللاشعور النفسي ودور كايم نفسه يعطى في وصف الظاهرة الإجتماعية صفة الإلزام والقهر إن كنا لانقارب بين هذه الأطر النظرية ضمن المنطق وفكرة التضامن العشائري وفكرة الإلزام والقهر للظاهرة الإجتماعية إلا أننا نؤكد الصيغة التوافقية بين الفكرتين ونعود لنذكر أن دور كايم يرى «لاتوجد هذه الظروف من السلوك والتفكير خارج شعور الفرد فقط بل إنها تتمناز بقوة أمرة قاهرة هي السبب في أنها تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد وتحديد مفهوم التضامن العشائري في بعده السيكلوجي على الأخص وطابعه اللا شعوري يفسر لنا المنحى الذي يؤخذه سلوكنا الإجتماعي وعلى وجه التحديد الممارسة السياسية على إعتبار أنها جزء من هذا الكل -السلوك الإجتماعي- ولأن تنظيم الأفعال يعتمد على وعي مجموعة القوانين والقيم نحو غايات محددة كما يؤكد مالينويسكي « إن التنظيم لنظام الأفعال يعتمد أيضا على وعي ومعرفة مجموعة من القيم وبعض القوانين فهو دائما تنظيم للأشخاص موجّهين نحو أهداف معينة هي مؤكدة ومقبولة من طرف الأعضاء ككل ... بإختصار إذا أردنا أن نعرف وجود الفرد في حضارتنا لا بد من ربط أفعاله مع الموضوع الإجتماعي لحياة المنظمة أعني النظام المؤسساتي الذي يصف كل ثقافة وعند ما تمارس السياسة بهذه الكيفية فلا بد من النظر إلى الفعل السياسي كواقع ذو ثقافة»

أما في المجتمع الجزائري فالولاء الديني أو الجهوي أو للمدينة أو الطائفة أو الزمرة تثبت ثقافة مشوهة يكون الإنظام إلى المجتمع وممارسة السياسة لا يعدو إلا وجه لإبراز ميل وولاء ويحدد عبد الغني مغربي هذه العناصر «وهذه العلامات المشتركة التي تنشأ وتتطور في هذه البيئة الحقيقية والمتمثلة في المحيط المادي والإجتماعي تعطي لأفرا القبيلة شبه علامة جماعية من ناحية السلوك وذلك ما يسمى بالشخصية الأساسية ...

1-GEORGES BALANDIEN : ANTROPOLOGIE POLITIQUE - PRESSE UNIVERSITAIRE PARIS 1979 P / 43 /44

2- دوريكاييم إيميل: قواعد المنهاج في علم الاجتماع-سلسة الأنيس الطبعة الثانية سنة 1990 ص 40

3-MALINOWSKI BONISLOW: UNE THEORIE SCIENTIFIQUE DE LA CULTURE-EDITION : MASPIRO ANNE :1968

4- مغربي عبد الغني للفكر الإجتماعي عند ابن خلدون: المؤسسة الوطنية الجزائر 1986 صفحة 134.

وهذه الشخصية هي بصمة المجتمع والجماعة والطبقة الاجتماعية فهي التحصن ضد تشتت الطبقة الاجتماعية وتفككها فهي كذلك ثمرة مصدر الثقافة بمعناها الواسع» وهكذا بدت لنا فكرة التضامن العشائري كآلية سياسية تستهوي الأفراد والجماعات في إبداء سلوكهم السياسي وتعاطفهم مع اقاربهم الأبعد والأقارب»

اختيار العينة:

تم تحديد منطقة الدراسة -الدائرة الانتخابية- بولاية الشلف وقمنا باختيار عينات عشوائية لكل من حزب جبهة التحرير الوطني، حركة من أجل الثقافة والديموقراطية وحركة مجتمع السلم ولقد عمدنا إلى اختيار عينة من كل حزب يمثل 60-فردا- وتحصلنا على عينة إجمالية تساوي 20 فردا مقسمة بالتساوي على الأحزاب الثلاثة وكان الاختيار كما أشرنا عشوائيا من طرف الباحث وكان هدينا أن يقع الاختيار العشوائي دون مراعاة المستوى العلمي بالخصوص وكان تأكيدي على هذا الشرط لأن المرحلة التجريبية بينت لدي أن المبحوثين كانوا يتمتعوا كلهم بمستوى علمي جامعي وهذا يجعل العينة لا تمثل المجتمع الكلي وكان التأكيد الآخر على أن تكون العشوائية في العينة كذلك فيما يخص الجنس والسن أو الأصل الجغرافي وهذا يتم الدراسة على طبيعة التمثيل الجغرافي، السني والجنسي وهذه ميزة العينة العشوائية وأن تكون الدراسة غير موجهة.

ملاحظة:

فيما يخص الحركة من أجل الثقافة الديمقراطية كانت الاستجابة ضعيفة حيث لم يسجل تعاون سوى إطار واحد وكان المبرر في ذلك إلحاح أفراد العينة ترجمة الاستمارة باللغة الفرنسية وبعد استجابتنا وتدخل بعض الأفراد -العلاقات- تم إقناع العينة بمجدي التعامل الإيجابي مع البحث أما عينة حركة مجتمع السلم فلقد اضطرتني موقفها القاضي بموافقة المجلس الولائي إلى تمديد الوقت إلى أيام أخرى حتى يتسنى لنا الحصول على الإذن.

المقابلة : كانت الاستمارة وإجراء المقابلة تتم في خط متوازي حيث من جهة كانت أفراد العينة تدفع إلى أن يكون ملئ الاستمارة جماعيا من خلال الحوار الجماعي داخل الحزب لذا اضطرتني هذا إلى الانزواء بالمبحوث في أماكن خاصة داخل مقر الحزب مفصولين عن الباقي حتى يتسنى لمبحوث الإجابة بحرية ودون توجيه ممكن من الأفراد أو محاولة التأثير على إجاباته أو هناك مستوى آخر استطعت تنظيمه مع مجموعات صغيرة قصد الاستفادة من المعلومات وقصد تدخل الكثير من مسؤولي الحزب والكشف عن معطيات خاصة من خلال الإجابات المقدمة.

بالنظر إلى معنى الحركة الواقعية للتكوين الاجتماعي بالجزائر وتوجيه هذه الحركة باتجاه معين وما أشمله من تغير جذري على المستويات المحدودة دون أخرى فالاهتمام بتاريخ البنى الاجتماعية ورصد أشكال الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي التي أفرزت أنماطا من السلوكيات التي تحددت عبر الوجود الاجتماعي حيث العلاقة بين الإنتاج الفكري والواقع الاجتماعي بقدر ما هو تحليل أشكال هذه العلاقة في مرحلة معينة لمجتمع خاص هو أيضا الإطار الإيديولوجي الذي يعطي للقوى المادية والاجتماعية شكلها وحدتها وتجانسها، وبالنظر إلى البنية الإيديولوجية أو تصويغها لدى التشكيلات الاجتماعية قصد المحافظة على التجانس الإيديولوجي وتدعيمه كل مرة وفي إنتاج معنى اجتماعي يتمكن عبرها تحديد الأنساق الإيديولوجية وتوزيعها الاجتماعي والعلاقات التي تقيم فيما بينها مختلف الأنساق وشروط إنتاجها.

وبالنظر إلى السياق الاجتماعي والتاريخي لحركة المجتمع فإن الاقتراب من ميدان الواقع الاجتماعي الملموس والذي يتدخل أكثر فأكثر في تبلورات وتشكلات، ليس الهوية الجماعية بل في تحديد وتعيين الفاعلين الاجتماعيين ذلك عبر مجال شرعية السلطة السياسية وبشكله كإجابة عن الاقتصادي والسياسي والثقافي وتدخله في تحديد وضبط تواجدهم ضمن هذا الإطار النظري العام كانت الصياغة الماكسية لدراسة أسلوب أكثر موضوعية وصرامة في طرح التساؤلات وإعطاء تفسيرات لإشكالية الموضوع

ولأن الدراسة النظرية تتطلب تحديد دقيق للإطار النظري لمفاهيم مايشكل إتجاه علمي قوي في الدراسات المعاصرة التي تحدد الإمكانية الصارمة لرصد إشكالية المجتمع كما يشير عاطف محمد غيث في قوله "هناك اتجاه قوي في علم الاجتماع الآن يقيم فكرته الأساسية حول عده إمكان الدراسة في علم الاجتماع دون المزج بين النظرية الاجتماعية السليمة والدراسة العلمية للمجتمع ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن حل مشاكل المجتمع غير ممكن إلا بحالة واحدة هي أن يسند الحل دائما إلى إطار دقيق من المفاهيم العلمية ذات الاتجاه النظري الواضح".

لقد عمد الباحث إلى تقسيم إستمارة المقابلة إلى محاور أربعة وذلك منهجيا على اعتبار أن هذا التقسيم يعطي أكثر انتظاما للأسئلة وتحديد أدق للإطار تسلسل المعلومات أو البيانات.

كانت البيانات الخاصة بشخص مرتبة بداية ثم يليها المحور الثاني الخاص بإطار العلاقات الاجتماعية وارتباطها بالبنى الاجتماعية أم المحور الثالث فيخص العلاقة بين المؤسسات الرسمية ذات الصبغة الحديثة بالواقع الاجتماعي التقليدي أم المحور الرابع فخصصناه إلى علاقة الممارسة السياسية بسلوكات المجتمع التقليدي.

كانت الأسئلة تتمحور حول هذه المباحث ولقد بلغت خمسون سؤالاً منها ما هو موجه ومنها ما يعتمد على إجابات حرة كما كانت هناك أسئلة مغلقة ترتبط بإجابات محددة نعم أو لا ونظراً لأن بعض الأسئلة تحتاج إلى التوضيح أو أن إجابات المبحوثين تحتاج إلى إيضاحات أكثر كان هذا يأخذ منا وقتاً طويلاً يصل إلى الساعتين أم تطبيق الاستمارة على عينات الأحزاب فكانت منظمة بدأنها بعينة حزب جبهة التحرير لأنها العينة التي كانت أكثر استعداداً وتجاوباً مع الباحث للإجابة على الأسئلة ولم يستمر التطبيق سوى 15 يوماً كانت تتخللها فترات فراغ ثم عمدنا إلى المرحلة الثانية مع حركة مجتمع السلم وتطلب التطبيق -مرحلة جس النبض- وانتظار موافقة المجلس الولائي ودام التطبيق 25 يوماً وبعد ذلك انتقلنا إلى المرحلة الثالثة مع حزب من أجل الثقافة الديمقراطية وتم بطلب من أفراد العينة ترجمة الاستمارة إلى اللغة الفرنسية حتى يتم التعامل معها ودام التطبيق شهراً.

لقد ركزنا في دراستنا على منطقة الشلف استجابة لعدة ضوابط نظرية وملاحظات ميدانية فمن ناحية تعتبر الشلف منطقة ريفية تمتاز بخصائص المجتمع الريفي وكان اختيارنا يقع على الأسباب الآتية التي ترتبت عن ذلك -المجتمع الريفي-

1 - الطابع المميز للعلاقات الاجتماعية وسلوكيات المجتمع التي تنحو إلى الاعتزاز والتفاخر بالانتماءات العائلية والعشائرية وتندرج سلوكياتها الاجتماعية في تعزيز وتأمين هذه الارتباطات في كل الميادين الثقافية، الاقتصادية والسياسية.

2 - قلة الدراسات التي اهتمت بالمنطقة فهي ميدان خصب -عذراء- من حيث البحث والاستكشاف وهو شيء رأيناه يدفعنا إلى اختيار هذه العينة والمساهمة في إبراز هذا الواقع الخاص بالمنطقة كعينة لباقي المناطق التي تبرز فيها هاته الضوابط العشائرية.

تحليل البيانات الكمية:

إعتمدنا على منهج تحليل البيانات حيث إنتقلنا من المستوى الأول الذي قمنا غيره بملاء الاستمارة عبر المقابلة الفردية-المبحوث- وتنظيم إجاباتهم حسب تسلسل أسئلة الاستمارة قمنا بتحديد إطار أو مستوى ثاني مرتبط بتحليل البيانات وتكميمها قصد معالجتها عبر خطوات متسلسلة ومنهجية سمحت لنا في النهاية بالخروج بإطار عام للدراسة التطبيقية-الميدانية- وكانت الجدوال المتحصل عليها نتيجة لمنهجية العمل التي تعبر عن نوعين-الجدوال- بسيطة وهي جزئيا قليلة بالنسبة إلى الجدوال المركبة ثم كانت الخطوة الأخرى تدفع بالباحث نحو تحليل وإعطاء تفسيرات الجدوال.

النقطة الصفرية: أردنا من خلال هذا الموضوع-الثقافة السياسية لدى الأحزاب- أن نضع أو نحدد الفترة المقصودة بالدراسة ذلك أن الجزائر عرفت مرحلتين تاريخيتين مختلفتين تماما في ميدان الممارسة السياسية المتعددة ولكن الثقافة السياسية كما حددتها وأظهرتها معظم الدراسات التي اطلعنا عليها تشكل امتدادا تاريخي عبر محصورا زمنيا وإن كان مكانيا حيث تتصل المرحلة التاريخية أثناء الاستعمار للممارسة السياسية للأحزاب الجزائرية بالفعل السياسي الحالي نظرا لوجود نفس الواقع الاجتماعي، الثقافي وهو إطار مستمر ضمن نفس الشروط والآليات، لذا فالباحث يرى أن النقطة الصفرية تبدأ مع البداية التعددية السياسية في الفترة الاستعمارية واستمرارها في الزمن الراهن.

أوجدت الظروف الخاصة التي تمر بها الجزائر لدى الباحث والمبحوث معا نوعا من الضغوطات وأخذ بعض الترتيبات الخاصة من أجل سير الدراسة في مأمّن عن كل ضغط أو ملاحظات من طرف البعض أو البعض الآخر ولقد تحملنا في ذلك صعوبات عدة دون أن نتأثر وكان عزائنا في ذلك المساهمة في إعطاء المجتمع صورته وماهيته.

وفي الجانب النظري وجدنا أن الدراسات المرتبطة بالثقافة السياسية في الجزائر عن الفئات الاجتماعية والتنظيمات المتعددة سياسيا وثقافيا وإجتماعيا .

لقد اضطرنا هذا إلى الاعتماد على مقاربات ومقارنات مع مجتمعات مختلفة تقرب أولا مع المجتمع الجزائري -المجتمعات المغاربية- نضيف إلى انعدام الدراسات الوافية لهذا الموضوع، فلقد لحضنا عن كذب من خلال حلل المكتبات من هذه الأبحاث إلى بعض الإشارات البسيطة التي لا ترقوا إلى مستوى الإستوفاء بكل المعطيات وبحث كل الفرضيات، وفوق هذا وذلك نلاحظ فكرة موريس ديفرجيه في كتابه

الشهير "الأحزاب السياسية" إلى القول «أن الأبحاث السابقة والمتعددة وحدها هي التي يمكن أن تنتج يوما ما بناء النظرية العامة الأحزاب» فكانت الدراسة خطوة متواضعة لذلك.

الفصل الثاني :-

تمهيد الفصل :-

- الفصل الثاني : النظرية في الممارسة السياسية -
- المبحث الأول : النظريات التي تناولت الممارسة السياسية -
- المطلب الأول : العقلانية ومفهوم الشرعية -
- المطلب الثاني : الصراع الطبقي والتمثلات الاجتماعية -
- المبحث الثاني : الممارسة السياسية والتنظيم الحزبي -
- المطلب الأول : الممارسة السياسية في بريطانيا -
- المطلب الثاني : الممارسة السياسية في فرنسا -
- المطلب الثالث : التيارات السياسية لدى بريطانيا وفرنسا -
- ملخص الفصل :-

تمهيد الفصـل:

بي خلال هذه المرحلة التاريخية من تبلور النظام الرأس مالي استخدم هذا النظام أعداد كبيرة من العمال و أصبح تقسيم العمل وزيادة التخصص والتطور التكنولوجي وصارت قوة الآلات تأخذ محل إبداع وقوة العامل، ويفتقد هذا العامل شيئاً فشيئاً شعوره بالقدرة والقوة ويتشكل الاغتراب كمفهوم وظفه ماكس للدلالة على اغتراب العامل الذي هو نتيجة فقدان سيطرة العامل على ناتج عملهم، ولأن أفكار الطبقة المسيطرة

هي أفكار الطبقة الحاكمة أي الأفكار التي تخدم مصالحها وتنتشر الوعي الذي يعبر عن القيم والمدرسة، والقانون والمؤسسات الرسمية نظاما اجتماعيا يستجيب للطبقة المسيطرة والذي تفرضه الدولة

ويؤكد ذلك ما ذكره ملحم حسن في توضيحه لمفهوم السلطة السياسية عند ماكس فيقول « إن الدولة أداة بيروقراطية وعسكرية كبيرة، آلة قمع في خدمة طبقة ضد طبقة أخرى » فالدولة البرجوازية مثلاً واعتماداً على هذا التوضيح هي منظمة قانونية للطبقة البرجوازية غير تأمين مصالحها و حمايتها من كل تهديد تسعى إليه الطبقة الغير مالكة أو المسيطر عليها، وهكذا ففي مرحلة تاريخية هناك طبقة مسيطرة تملك وتحكم، وطبقة مسيطرة عليها ومحكومة، ومن خلال هذا يكون الصراع الطبقي دائم ، لذا يرى مهدي عامل « ليست موضوعية الفكر في حياته الطبقي بل هي بالعكس في قدرة الفكر على النظر في الواقع الاجتماعي من زاوية نضال الطبقة الثورية التي يحماها التاريخ إلى ضرورة تغيير الواقع حتى يتمكن من تحقيق ضرورته فللفكر بالضرورة طابع طبقي هو الذي يحدد وجوده الاجتماعي التاريخي» ويعتبر القوة المحركة مصدر تطور المجتمع الطبقي حيث تسعى كل طبقة مسيطرة تقريباً إلى المحافظة على استغلالها وامتداد حالة الصراع، وبالمقابل تسعى كل طبقة مستغلة إلى الدفاع عن مصالحها ورفض الاستغلال

ويكون ميدان إنتاج الأفكار -الإيديولوجيا- بتعبير ماركس في مجال سيطرة الطبقة المسيطرة، حيث تحتكر لنفسها طرح الأفكار، والتي لا ننسى أنها تتناسب مع أفكارها ومصالحها، وتبرز هذه المصالح كأنها مصالح المجتمع الكلي وليست مصلحة طبقة مهيمنة، ويبرز غرامشي هذا التصور في قوله « كل طبقة اجتماعية تولد أصلاً على أرضية وظيفة أساسية في عالم الإنتاج الاقتصادي، تخلق عضواً وفي نفس الوقت الذي تولد فيه شريحة أو شرائح من المثقفين يزودونها بتجانسها وبوعيتها لوظيفتها الخاصة لا في الميدان الاقتصادي فحسب بل في الميدان السياسي، والاجتماعي أيضاً، فصاحب العمل الرأسمالي خلق معه مهندس الصناعة وعالم الاقتصاد السياسي ومنظم الثقافة الجديدة والقانون الجديد إلى آخره » وضمن هذا الإطار النظري من المهم أن نلاحظ أن الشروط الاجتماعية تحتوي على علاقات اجتماعية ترتبط بإنتاج أشكال التنظيم السياسي ذلك أن العلاقات الاجتماعية يمكن ملاحظتها في السلوك الاجتماعي، السياسي، الثقافي للأفراد والمجموعات أو الطبقات وهي في كل الأحوال تعبيراً أو انعكاساً لحقيقة اجتماعية ولشروطها التاريخية .

3- لبيب طاهر: سوسيولوجية الثقافة: دار محمد الحامي الطبعة الرابعة سنة 1987 ص 28

2- عامل مهدي : النظرية في الممارسة السياسية دار الفرابي الطبعة الثالثة سنة 1990 ص 11

1- ملحم حسن: التحليل الاجتماعي للسلطة: منشورات دحلب سنة 1993 ص 98

النظرية في الممارسة السياسية

إذا تأملنا ورأينا السياسة نجد بأنها أولا وقبل كل شيء نشاط اجتماعي إذ أن الظاهرة السياسية هي ميدان طبيعي لقضايا اجتماعية وعلوم اجتماعية وخاصة الذين يعتنون ويبحثون في البعد السياسي لظاهرة اجتماعية، أي المنظور السياسي لقضايا اقتصادية، ثقافية، أمور التنمية والتغير، وهذا مطلب مهم لفهم أو تفسير العمل التطبيقي، ما يقودنا من جهة إلى ضبط المفاهيم المستعملة في هذا الميدان من حيث الإطار الأمثل لممارسة النشاط السياسي ضمن الكل الاجتماعي ويوضح جان بيار كون وجان بيار مونيبي هذه الكلية فيقولوا: « فليس هناك مجتمع سياسي متميز عن المجتمع الاقتصادي أو المجتمع الديني، وإنما كل ما في الأمر أن هناك ميادين نشاط مختلفة يجب دراستها إلى الكل الاجتماعي المتكامل... وإن تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي خطأ شائع وواضح في نفس الوقت وواجب علماء الاجتماع الأول هو ضم الواقعة الاجتماعية إلى الكل الاجتماعي » وهكذا وجدنا نظريات اهتمت بالنشاط السياسي والعلاقة مع المؤسسات بحيث تظهر الممارسة السياسية كوسيلة أو كغاية للوصول إلى السلطة كما يتجلى ذلك من خلال دراسات بعض الأكاديميين وهم من النخبة الذين استطاعوا أن يضعوا نظريات أو يحددوا مفاهيم عن التصنيفات المختلفة للسلطة السياسية بداية من أرسطو مروراً بـابن خلدون ووصولاً إلى الدراسات الحديثة لماكس، ماكس فيبر، وغيرهم وبهنا هنا التذكير ببعض النظريات المحورية في الظاهرة السياسية، وإن كنا نقتصر على ذكر مساهمات البعض دون الآخر فلأننا نرتبط بتحديد معين، ولقد تميزت حركة التاريخ بتحويلات وتغيرات في شتى المجالات وكان الأهم مع

ما شهد القرن التاسع عشر من حركات وتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن بالإضافة إلى إبراز دور الثورة الفرنسية في بناء هذه التغيرات وحركة التصنيع إضافة حركة فلاسفة التنوير فقد أبرزت أهم التساؤلات والإسهامات في تعيين وتحديد العوامل المؤثرة في السياسي، الاجتماعي وتحديد الأدوار بالنسبة للأفراد كما أسست أفكار دور كايم، ماكس فيبر، ماكس، محاولات للإجابة عن هذه التساؤلات وشكلت أطر نظرية محورية تعتمد في إنتاج رصيد من العلم الاجتماعي والسياسي، ولأن الأفراد والجماعات أمسوا لا يستطيعون أن يقفوا بعيدين عن الحياة والنشاط السياسي وأضحت الممارسة السياسية إطار خاص يتضمن مجموعة من النظريات المختلفة التي تضع الأطر العلمية والتفسيرية للسلوك السياسي وللإنسان السياسي كإطار ضمن الحياة الاجتماعية وأصبح النظام السياسي والرأي العام، السلوك الانتخابي والثقافة السياسية، العلاقات السياسية والاجتماعية، المجتمع المدني مفاهيم نظرية تحضي بتعريفات واستخدامات دقيقة ومنهجية تعبر عن واقع اجتماعي معين وإطار تاريخي خاص بالمجتمعات التي انطلق منها ومحاولات القياس على مجتمعات أخرى ومطابقات معينة لا نذهب إلى الحكم عليها، وتوجهت الممارسة السياسية من فكرة تحقيق خصائص كثيرة ومتميزة من أهمها إيجاد أو تثبيت الاستقرار والتنظيم والضبط، ومعبرة عن إطارين، إطار قيمي وإطار ثاني واقعي.

إطار نظري يلتزم بتناول الوقائع السياسية كوقائع اجتماعية، وهنا نذكر بالنخبة القليلة التي استطاعت أن تصل إلى هذا الإطار، ولأننا من جهة نلتزم بتحديد المفاهيم النظرية التي وظفت وفسرت وتناولت الوقائع السياسية وإننا نفضل بذلك وحدة المنهج السوسولوجي لدراسة على تنوع المناهج التي لا تفني بغرض البحث.

المبحث الأول :

النظريات التي تناولت الممارسة السياسية :

تعتبر التظاهرة السياسية من القضايا السياسية من التي أثارها مفكرون من أمثال ماركس وفبير ودوركايم وباريتو وابن خلدون وهكذا فإن علم الاجتماع السياسي يستمد مبررات وجوده من حقائق الوجود الاجتماعي الكلي الذي تنشأ فيه فنستطيع أن نوجد صياغة العلاقة بين الجانب الاقتصادي والسياسي أو بين السياسة والمجتمع فأصبحت ممارسة السياسة مسألة للبحث العلمي ونستطيع أن نلمس ذلك في الاهتمام الأكاديمي الذي يوجه إلى الأنظمة السياسية التي ظهرت أولاً في أوروبا الغربية وباقي المناطق حديثاً وغالباً ما تعني الدراسات المقارنة بتلك الأنظمة السياسية ويأتي هذا ضمن مجال النظرية السياسية حيث ينصب الاهتمام على دراسة الأساس الفلسفي والفكري للسياسة فمن خلال المعالجة النظرية لميدان السياسة ككل وعلاقته ببقية جوانب الحياة الاجتماعية يمكننا توجيه الاهتمام نحو دراسات متخصصة جديرة بالبحث ويهنا بعد ذلك أن نوضح الإسهام النظري والمنهجي للدراسات التي تناولت مقولة السياسي خلف طريقة رجال السياسة على تأكيد أن الإطار النظري لعلم الاجتماع يتسم بالقدرة على استيعاب أكبر عدد من الظواهر والعوامل المؤثرة في الحقيقة الاجتماعية والواقع أن التباس الواضح في التيارات النظرية لعلم الاجتماع السياسي مرتبط بالمعتقدات حول طبيعة الإنسان والمجتمع ومن أهم المفكرين الاجتماعيين الذين أسهموا في بلورة الرؤية الاجتماعية للنظام السياسي كارل ماركس ، ماكس فبير ، إميل دوركايم ، باريتو موسكا ، تالكوت بارسوتر إلا أننا نكتفي بماركس وفبير نظراً لقربهما النظري من الدراسة وكذلك الاستمرار الدور الذي يضطلع بهما نظريتهما في ميدان الاجتماع السياسي .

العقلانية ومفهوم الشرعية:

يذهب محمد علي محمد في إبراز الاستخدام الحدائلي لمفهوم العقلانية في إدراك فيبر يرى من خلالها أنها «العقلانية نتاج خبرة التخصص العلمي والتباين الفني المرتبطان بالثقافة الغربية... ويمكن تعريفها بأنها تنظيم الحياة من خلال تقسيم الأنشطة والتنسيق بينها على أساس دراسة دقيقة لعلاقات الناس ببعضهم البعض وأدواتهم وبيئاتهم من أجل بلوغ أعلى درجات الكفاءة الإنتاجية وإذا فهي تمثل تطورا عمليا خالصا أنتجت العبقرية التكنولوجية للإنسان» وهكذا تبدوا العقلانية كإطار تاريخي لتطور الحضارة الغربية الصناعية وهو بذلك يتفق مع ماركس في تحديده الذي يعطي لهذا المنحنى التاريخي أهميته القصوى فهو يقول «تعرف التكنولوجيا نمط فعل الإنسان إزاء الطبيعة وعملية إنتاج حياته المادية وبالتالي مصدر العلاقات الاجتماعية والأفكار والتصورات الذهنية عنها ولا سوف يفترق تاريخ الدين إذا ما صرفنا النظر عن هذه القاعدة المادية إلى المعيار إذ من الأسير فعلا أن نعرف عن طريق التحليل مضمون المفاهيم الغيبية للآديان والنواة الأرضية لها، من أن تظهر بطريقة معاكسة كيف ترتدي الظروف المادية للحياة تدريجيا شكلا أنريا» فإن التركيز على مفهوم نماذج العلاقات السياسية التي عاشها المجتمع الغربي الصناعي ترتبط عند ماركس فيبر بمفهوم الدولة كفعالية.

لتنظيم وتأثير عبر القوة على المجتمع فهي تعبيرا عن الدولة فيشير ماركس فيبر «كباقي أو ككل التجمعات السياسية التي سبقتها تاريخا الدولة تعبر عن علاقة هيمنة وسيطرة للإنسان على الإنسان مبي على العنف الشرعي - أعني العنف الذي يعتبر شرعي الدولة لا يمكن أن تكون إلا مع شرط وهو أن الناس المسيطر عليهم يخضعون لسلطة التي يطالبون بها الحاكمون» وبعد هذا يطرح ماركس فيبر أسئلة خاصة تستكمل هذه الفقرة حول ماهية الشروط الواجب توفرها لحكومين تجعلهم يستصغون هذا الخضوع ولماذا؟ وتحت أي تبرير داخلي وبأي وسيلة خارجية يتم الاعتماد عليها؟ فالقوة السياسية أو السيطرة بالنسبة لماركس فيبر تنهي بالطبع تستند إلى فرد أو جماعة تسيطر ويتحملون المسؤولية الخاصة وهم بذلك يعتمدون على غالب يجعلهم يحكمون وتقبل أحكامهم وتستضع بالنسبة لحكومين ويرتبط هذا بعنصر الشرعية كمفهوم ذو أهمية للسيطرة ويحدد هذا مجموعة من المعتقدات والقيم في الامتثال والطاعة وكذلك دور القهر الذي يدعم النظام ويؤمنه

وبالنسبة لماركس فيبر هناك الصياغة التي قادت إلى وضع نماذج الثلاثة للسلطة ولعل بالنسبة لنا أن نوضح هنا أن هذا الإسهام يتوافق في نواحي هامة مع البحث حيث يقدم ماركس فيبر إسهاما حينما يفرق بين السلطة التقليدية وهي قالب ونمط لممارسة وتصور السلطة انطلاقا بمعتقدات وشرعية العادات بدلا من القوانين وهذا يفرض نطاقا محددا لممارسة السياسة التي تعتمد على علاقات سياسية تقليدية تبرز مفاهيم خاصة ضمن القواعد التي تشغلها السلطة التقليدية الأبوية وهناك السلطة الكاريزمية وتقوم كما يوضحها محمد علي محمد «إن السلطة الكاريزمية تحدث تغييرا حاسما فهي سلطة معارضة للعادات والقوانين والأنماط الروتينية المألوفة للسلوك والعمل بمعنى أنها تضمن نوعا من التحرر مما هو معتاد وتقليدي وتقوى على هذه السلطة على اعتقاد بأن الحاكم لديه صفات غير عادية أو استثنائية تجعل منه قائدا مهما.

1/ لبيب طاهر: نفس المرجع ص 39

2/ محمد علي محمد نفس المرجع ص 213

3/ لابييك جورج: نفس المرجع ص 241

وهكذا فإن مصدر الشرعية هنا هو الإيمان بقدسية هذه الصفات « وهذه الصفات التي تعتمد في بناء العلاقات السياسية بين الفرد والجماعة ونجد في النمط الثالث السلطة القانونية وهي السلطة القائمة على القواعد القانونية ومدعمة بالنمط الإداري البيروقراطي ذلك القالب الذي يعد عملية تحديث للمجتمع تعبر عنها تقريب الهوية والبون بين الحاكم والمحكومين وتأسيس لإطار من العمل الإداري وحيث تمارس السلطة قوتها وفق لقواعد تحدث كاتفاق بين الحاكم والمحكوم وهذا يرتبط بوجود إطار تذب مع الإحساس بالانتماء لدى الأشخاص ويجعلهم هذا في معيار المساواة وهكذا تبرز العقلية التكنولوجية ضد النزعة التقليدية التي تلجأ إلى الانغلاق وتبرز المجتمع التقليدي والصناعي في مقارنة تمثل صورة تصادفها في الواقع وتحقيقه مسارين لفهم والممارسة السياسية ولعل فكرة فيبر عن مفهوم الرجل السياسي فيها كثير من الأحياء لهذا الفهم وتلك الممارسة فهو يقول « هناك طريقتين لممارسة السياسة إما أن نحيا من أجل السياسة أو أن نعيش بالسياسة هذا التعارض ليس له أي خصوصية أو ميزة بالطبع في القاعدة العامة يمارس الاثنين معا مثالية ممكنة ولكن في أغلب الوقت مادياء، إن الذي يحيا من أجل السياسة يضعها نصبه عينيه كهدف لحياته... أما الذي يرى في السياسة منبع للارتزاق الدائم فهو الذي يعيش بالسياسة » فالحزب السياسي يسعى لتحقيق مصالح مادية ومعنوية للأفراد ومن هذه الناحية تكون ممارسته السياسية إيجابية لأنها ببساطة لدى فيبر تغيير بذلك عن ديموقراطية سياسية من زاوية ضرورتها وحيويتها في صياغة نظام سياسي يعتمد على المنافسة والمفاضلة »

أ - الصراع الطبقي والتنظيم السياسي:

قدم كارل ماركس طائفة من المفاهيم والأدوات التصورية والتحليلات النظرية التي تنطوي على معالجة مستفيضة للواقع الاجتماعي وخاصة في صياغته نظرية الصراع الطبقي والحدور الاقتصادية للاجتماع السياسي وهو ضمن هذا الإطار يرى أن «تعري التكنولوجيا نمط فعل الإنسان إزاء الطبيعة وعملية إنتاج حياته المادية وبالتالي مصدر العلاقات الاجتماعية، والأفكار والتصورات الذهنية عنها، ولا سوف يفتقر تاريخ الدين إذا ما صرفنا النظر عن هذه القاعدة المادية إلى المعيار، إذ من الأسر فعلا أن نعرف عن طريق التحليل مضمون المفاهيم الغيبية للأديان والنواة الأرضية لها»، ولقد اعتبرها ماركس وهو محق فيما أثبتته ونلاحظه في واقعنا أن البشر هم دائما في حركة تعديل وتغير في الأدوات والنشاطات التي يقومون بها من أجل التعامل مع العالم الطبيعي وفرض تحويله إلى وضع يشجعون من خلاله حاجاتهم الأساسية؛ ويفترض هذا التعديل في الأدوات والنشاطات أن يغيروا من علاقاتهم الاجتماعية وبالطبع ينعكس هذا الطابع على الحياة السياسية والفكرية - وهو يبرز أن المجتمعات التي بحثت عن تنظيم نظمهم السياسية، الأخلاقية، القانونية والاجتماعية محكومة بنوع العلاقات الاجتماعية الإنتاجية السائدة في المجتمع، لذا لم يكن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، وإنما وجودهم هو الذي يحدد وعيهم، وهو في هذا له فكرته الشهيرة في ذلك من تطور قواهم الإنتاجية المادية، وجملة علاقات الإنتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع أي القاعدة الملموسة التي تبني عليها بنية فوقية قانونية وسياسية التي تناسب أشكال معينة من الوعي الاجتماعي «ولهذا يعتبر ماركس أن هذه العلاقات هي التي تحدد وجود الطبقات الاجتماعية التي تتميز بوسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج ومكانتها في هذه العلاقات، وحسب هذا التمييز وتملكها تجعل منها طبقة مستقلة ومسيطرة، وهذا ما لاحظته ماركس بالنسبة للبرجوازية التي قامت بدور ثوري وقضائها على المجتمع الإقطاعي وعبر هذه الثورة في وسائل الإنتاج - الثورة الصناعية - وفي مجموع العلاقات الاجتماعية وسيطرة البرجوازية كطبقة مسيطرة على صعيد الإنتاج وملكيته، وعلى الصعيد السياسي،

إذ يقول «يدخل البشر عند إنتاجهم الاجتماعي لوجودهم في علاقات محدودة ضرورية مستقلة عن إرادتهم وهي علاقات إنتاج تناسب درجة محددة وهكذا تتجسد هذه السيطرة في المصنع وفي مراتب السلطة فيقول ماركس «تتراكم حشود العمال بالمصانع وكأخا بالثكنات، إنهم مجرد جنود للصناعة يخضعون لنفس مراتب السلطة التي يعرفها التنظيم العسكري، إنهم لا يمثلون فقط عبيد الطبقة البرجوازية والدولة البرجوازية، بل إنهم في نفس الوقت يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة يخضعون لنير الآلة والمراقب ولأرباب العمل البرجوازيون ذاتهم، إنه لا طغيان حقير»

1) لابيكا جورج: السياسة والدين عند ابن خلدون: دار الفارابي الطبعة الأولى

1980 ص 241

2/ لبيب الطاهر : سوسيولوجيا الثقافة دار محمد علي الحامدي الطبعة الرابعة سنة 1987

ص 28

الممارسة السياسية في بريطانيا وفرنسا

الممارسة السياسية والتمثلات الاجتماعية: يرى ماكسيمنكو أن الثقافة السياسية هي « الثقافة السياسية

هي المناخ السياسي والاجتماعي السيكولوجي العام في البلد هي الأنماط السائدة في السلوك السياسي، هذه المدرسة أو تلك القيم السياسية ويتلخص تحليل مؤسسات النظام السياسي من طابعه القانوني المجرد الذي يثري بتحليل الثقافة السياسية التي تمارس تأثيراً متعدد العوامل على تشكيل ووظيفة المؤسسات « تشكل الثقافة السياسية في محيط اجتماعي سيكولوجي حيث لا يتساوى الأفراد في واقع الحياة الاجتماعية، وتنفرد في مجالات شتى: الثروة، المركز الاجتماعي، أي الطبقة الاجتماعية، ويؤثر ذلك في ممارسة السياسة بحيث يظهر التباين في التأثير بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية في القرارات السياسية التي تحاول في كل فئة أن تؤكد هيمنتها وحرسها على فرض مصالحها وتأمينها، ويضع روزانغالون وب. قيقري إطاراً عاماً لهذه الثقافة السياسية « إن مفهوم الإيديولوجية غير كافي للإحاطة بالعلاقة القائمة بين الممارسة والتمثيلات الاجتماعية ولذلك سوف يضع حد الثقافة السياسية... لكنه يأتلف ويتسق حول تمثيل سائد للتغير الاجتماعي وللعلاقات بين الدولة والمجتمع » لهذا كانت المشاركة السياسية مقياساً لمدى مساهمة الأفراد والجماعة والإسهام الحر والواعي والمنظم أيضاً في صناعة نمط معين من الحياة السياسية يعتمد على قواعد وصياغة ضابطة لها - الحياة السياسية - في المجتمع. تعطي أو تحدد لها وسائلها وأهدافها ومؤسستها ويوضح عمر وهاشم ربيع هذا بقوله « للمشاركة السياسية وسائل عديدة منها المشاركة في العمل الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني ذات الأهداف السياسية بالمعنى الواسع على أن أهم وسائل المشاركة تنبع من حق المواطنة وهي حق المواطن في الإدلاء بصوته في الانتخابات والاستفتاءات العامة » إذا فالتنظيم المجتمعي هو أساس التوصل إلى مسألة العمل السياسي، فحينما يتسع نطاق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع بهذه الصيغة يكتسب هذا التنظيم ديناميكية وفعالية من زاوية النظر الطبقي، ويفضل مهدي عامل في هذا أن الحياد الطبقي هو الصورة الحقيقية لموضوعية الفكر فيقول « ليست موضوعية الفكر في حياده الطبقي بل هي بالعكس في قدرة الفكر على النظر في الواقع الاجتماعي من زاوية نظر الطبقة الثورية التي يحملها التاريخ إلى ضرورة تغير الواقع حتى يتمكن التاريخ من تحقيق ضرورته » وتظهر الديمقراطية كتعبير لا عن إيديولوجية مهما بلغت من وضوح أو نفوذ ولكن قبل كل شيء تمثل مصالح مادية واقتصادية لفئات وطبقات اجتماعية ذات حقوق سياسية وبرزت مفاهيم جديدة تنفي وتجاوز التقاليد لتحقيق ماهية الفرد وشكله الجديد وظهرت في الدولة أفكار ومفاهيم مغايرة، وبدلائل عن مفاهيم قديمة، ويوضح برهان غليون هذا « وظهرت داخل كل دولة فكرة الولاء القومي كبديل للولاء الديني أو العشائري، أو القبلي في تغذية الشعور الوطني وتكوين الجماعة الوطنية، والارتباط بالولاء القومي تصور مفهوم العلمانية أو استقلال الدين عن الدولة كفلسفة سياسية أو إيديولوجية وعقيدة للدولة وعم مفهوم السلطة كإنبثاق عن الإرادة العامة »

1/ ماكسيمنكو فلادديمير: المرجع ص 97

2/ نقالون روزا وقيصري. ب: نحو ثقافة سياسية جديدة دار الطليعة الطبعة الأولى نوفمبر 1982 ص 38

3/ هاشم عمر وريبع: جريدة الأهرام الدولي، العدد 119. أوت 2000 ص 18

1- مهدي عامل نفس المرجع ص 125

2- غليون برهان: نفس المرجع صفحة 69

الممارسة السياسية في بريطانيا:

تعتبر التجربة البريطانية في الممارسة السياسية تاريخية وذات جذور اجتماعية واقتصادية خاصة والتمرس في اللعبة الديمقراطية ذات تقاليد عريقة التي تبقى نموذج متميز بعينه يعتمد على خصوصيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها بريطانيا وتشكلات نظامها السياسي الذي لا تتوسع في تاريخه ولكن نأخذ بإشارة ألبير مايبيلو ومارسيل ميرل في قولهما « يدعي بعض المؤرخون أنه وجد دوماً حزبان في إنجلترا إلا أن المجاهدة الحقيقية بينهما تعود إلى الحرب الأهلية، وأن الأحزاب العصرية لم تتألف إلا بعد وثيقة الإصلاح عام 1832 أما الحكومة الحزبية الأولى فقد شكلها في عهد جورج الثالث بت الثاني» وهذه الإشارة تغيبنا عن التطور اللاحق في التشكلات التي مسست النظام السياسي فيكفي أن القرن التاسع عشر تكرر معه ظهور الأحزاب الجديدة الحديثة المحافظين والأحرار وبعده في القرن العشرين حيث يضاف إلى هذه الثنائية الحزبية نظام ثلاثي يعتمد بالإضافة إلى المحافظين والأحرار حزب العمال والذي يحل في وقتنا الراهن محل الأحرار في الأهمية والشعبية وهكذا يبرز كل حزب ذو ملامح وعناصر طبقية نماذج من السلوك والوعي و القيم الإيديولوجية أي مفهوم علي محمد علي ثقافة الطبقة فهو يصرح « أما ثقافة الطبقة فهي تعكس إلى حد ما العوامل القومية و الدولية و تعبر عن الملامح الهامة للإيديولوجية والأهداف والمعايير والدوافع والأمزجة والعادات والتقاليد المرتبطة بالسلوك الاجتماعي وثقافة الجماعة تعكس الخصائص المميزة لثقافة الطبقة التي تنتمي إليها الجماعة » ومن الضروري أن نلاحظ أهمية هذه المستويات عند دراسة الممارسة السياسية وتحليل سلوك الأفراد عبرها والتمثيل الجماعي والقيم الإيديولوجية ولا نكتفي بالإشارة إلى مصلحة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج ويشير مغربي عبد الغني إلى هذا بقوله « فتتسجم العلاقات الاجتماعية مع بنابات الإنتاج الجديدة وفي مثل هذه الظروف يزداد التمييز الاجتماعي حدة فتبرز إلى وجود طبقات اجتماعية أخرى فالأرستقراطية العسكرية تضاف إليها أرستقراطية ثقافية، وبيروقراطية وبرجوازية تجارية وأخرى حرفية وصناعية وبرجوازية ثقافية وبيروقراطية وطبقة العمال»

1/ كامل عبد الحليم نبيلة: نفس المرجع ص 35

2/ مايبيلو ألبير وميرل مارسيل: الأحزاب السياسية في بريطانيا ترجمة

محمد برجواوي، مكنية الفكر الجامعي، الطبعة الأولى سبتمبر 1970 ص 130

3/ محمد علي محمد: نفس المرجع ص 479

4/ مغربي عبد الغني: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون: م، وك الجزائر

وتعدت هذه الشرعية بمفهوم التعددية السياسية كإطار لممارسة لسياسة والوصول إلى الحكم وبرز مفهوم الحزب كتنظيم سياسي يهدف للوصول إلى السلطة ويهدف أيضا إلى تحقيق مصالح المجتمع بكل فئاته وطبقاته لتحقيق مصالح فئة معينة وتقول في هذا الصدد نبيلة عبد الحليم كامل « فالأحزاب تنظيم والديموقراطية لا يمكن قيامها دون تنظيم، هذه حقيقة يمكن التذليل عليها دون عنا فالمجتمعات المعاصرة تنقسم إلى طبقات ولكل طبقة موقفها السياسي الذي تمليه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لذلك فلكل طبقة أهدافا تسعى إلى تحقيقها وسواء تعلق الأمر بأهداف سياسية أو اقتصادية فلا بد من تنظيم أعضاء الطبقة الواحدة تنظيما جماعيا يساعد على خلق إرادة جماعية » هكذا اتسعت هذه الحقيقة في العام الحديث - الغربي بالضبط - فأعضاء كل تنظيم لا يسعون لتحقيق أهدافهم الطبقية إلا بتحقيق الاتحاد والتنظيم والتنسيق الذي يضمن أكثر فعالية وأقدر قوة وأضحى التنظيم الحزبي من البديهيات بحيث يشعر كل فرد بحاجة إلى الانطواء في تنظيم سياسي مثلا يضمن له تأمين مصالحه وتحقيق أهدافه.

إننا نلاحظ على مستوى الممارسة الحزبية في بريطانيا التي لاتظاهيها في مستوى تاريخيتها فلنقل أن معظم الأنظمة السياسية في الغرب لم يتمكنوا من تقليدها وهذه الخصوصية وتبلور في الأصل في تكوين الأحزاب البريطانية أيضا من خلال إنشاء الكتل البرلمانية وكذلك اللجان الانتخابية والتفاعل الدائم بين هذين العنصرين ويلاحظ هذا التبلور ضمن هذا العنصر فيقول ماكس فيبير « إن الأشياء لم تتغير إلا مع ظهور البرلمانات والنماذج السياسية لزعماء الأحزاب البرلمانية وإن كانت الظروف لهذا التطور تحدث بشكل مختلف في كل بلاد إنها تقود إلا نتيجة تظهر متشابهة » .

لعبت المنظمات والنقابات والمنظمات الطلابية والجمعية في ولادة هذه الأحزاب السياسية أو التمهيدي لها وهنا نذكر كذلك بدور المثقفين والكتاب الذين ساهموا في إعطاء الإطار النظري لممارسة سياسية ونشر ثقافة سياسية تعتمد أكثر على مفاهيم السيادة والوحدة السياسية الداخلية ومفاهيم القانونوهكذا يشير جون جاك روسو « إن المرور من الدولة الطبيعية إلى الدولة المدنية عند الإنسان تحدث لديه تغيرا ملحوظا ينغرس في سلوكه، العدالة بالحدس ويعطاء فعالية الأخلاق التي تنقصه في الماضي هنا فقط تغلب لغة الواجب على الحاجة البيولوجية والحق أيضا» وقد فرض القانون هيئته الناجمة عن احترام الجميع لقواعد اللعبة الديمقراطية والناجمة هي أيضا عن مشاركة جميع أفراد المجتمع في صياغتها وإحساسهم أيضا أنها تعتبر عن طموحاتهم فالقانون يعكس إرادة الأغلبية وتعبير هذه الأغلبية عن تدقيق صياغة برهان غليون في قوله « يمكن العنصر الأساسي لتكوين الأمم والجماعات القومية في الثقافة أو اللغة أو الاقتصاد المشترك أو الخصائص النفسية والبشرية والجغرافية والتاريخية ولكنه يمكن أولا في الشعب والمقصود بالشعب هو محصلة هذه العوامل جميعا وثمره عبقريتها، علاقة اجتماعية وسياسية » واستطاع المجتمع البريطاني أن ينتج هذه العلاقة الاجتماعية والسياسية والتكوين أفراد يتمتعوا بحقوق مدنية ويؤدوا واجباتهم أيضا أفراد متساوين وإعمال فكرة الانسجام الكامنة في العقل هي العقيدة الملهمة لقيم وسلوكات وحركة الأفراد.

التنظيم الحزبي : تصرح نبيلة عبد الحليم كامل أن « ارتباط تطور الأحزاب في إنجلترا وعلى الأخص ظهور الهيئات الانتخابية فيها يتطور مبدئيا بتطور مبدأ الاقتراع العام والارتباط بين هذه الهيئات وحق الاقتراع العام... فمنذ منح قانون 1832 حق الانتخاب لكل السكان المدن ممن يتحصلون على قدر أدنى من الدخل وقد ترتب عن هذا الوضع التوسع في الهيئة الانتخابية تطور ملحوظا في التنظيمات الحزبية » وكان الوضع لا يحتاج إلى هذا التنظيم الحزبي قبل هذا القانون حيث كان التمثيل مقتصر على الطبقة الأرستقراطية ثم يسمح هذا القانون بولوج الساحة السياسية طبقات جديدة

1 /WEBER MARX: LE SAVANT ET LE POLITIQUE: EDITIONS ENAG PAGE 73

2/ ROUSSEAU. JEAN JACK: DUCON+RATSOCIAL: EDIT O.N.TE ANNE 1991 PAGE 14

3/ غليون برهان: بيان من أجل الديمقراطية دار بوشان للنشر 1990 ص 51

4/ كامل نبيلة عبد الحليم: نفس المرجع ص 51

وتابع نظام الحزبين إحاطته بالتنافس على السلطة عبر نمط الطبقات ومن الطبيعي أن يظهر التناقض في البرنامج ومستوى البنية الاجتماعية لحزب وتبلور مطالبه في سبيل كسب الرأي العام وتأمين الحفاظ على الطبقات والقطاعات والنشاطات التي يهتم بها كل حزب ويوضح هذه الطبيعة في الحزب السياسي بمعناه الواقعي حسن ملحـم « إن التناوب على السلطة يعني التناوب الحزبي في ممارسة السلطة وبما أن كل حزب يجسد مصالح مجموعة معينة من الأفراد فالواقع يقول بتناوب مصالح ما في التأكيد على حساب مصالح أخرى معارضة إذ أن وصول حزب ما إلى السلطة يستفاد منه أنه صور في دعـوته الانتخابية الصورة الأفضل التي يمكن أن تحافظ وتؤكد أكبر قدر من مصالح الأفراد» ويمكن لكل حزب سياسي أن يمثل بطريقة أفضل لمصالح الأفراد المنتسبين إليه حتى يضمن لنفسه صورة انتخابية أفضل وهذا ما نقصده بتمثيل لمصالح الأفراد المنتسبين لحزب سياسي معين وأن الأحزاب السياسية في بريطانيا تعتمد على الأسلوب نفسه في تأكيد مصالح الحزب التي هي في الأخير مصالح أفرادها وبدرجة أعسى فالجهاز الانتخابي هو المحدد في الأخير لفائز في اللعبة الديمقراطية وتعتمد بريطانيا نظام انتخابي يقولا عنه ألبير مايلو ومارسيل ميرل « الجهاز الانتخابي مبني على التصويت الاسمي الأكثر في دورة واحدة وهو على سهـولة باهرة: -شخص، وصوت، ونائب وحزب- كل ناخب يصوت لمرشح واحد يحمل طابع الحزب والمرشح الذي يجمع أكثر الأصوات في الدائرة ينتخب والحزب الذي يفوز بأكثر المقاعد في البلاد هو الفائز فيؤلف الحكومة » تحدد هذه الانتخابات تنظيم الحياة السياسية بأكملها في بريطانيا وهي لذلك كان النظام الانتخابي في بريطانيا والتنظيم الحزبي العنصر الأساسي في النظام السياسي كما أن الناخب أو المصوت يبقى الراهن الحقيقي في الفصل في الانتخابات لذا تتصارع الأحزاب السياسية في بريطانيا المحافظين والعمال على التأثير عبر الدعاية والانتشار في النسيج الاجتماعي لصالح برنامج الحزب والحزب فقط وذلك عبر تطوير جماعات مهنية ودورها في تحقيق الحرية الفردية والمساواة ويشير دور كايم بذلك قوله « إنه من الضروري أن يعمل كل مجتمع حديث على تطويرات جماعات مهنية غنية فهذه الجماعات ملائمة للمجتمع الصناعي وسوف تساعد على تحقيق الحرية الفردية والمساواة بطرق متعددة فهي يمكن أن تكون سياقات ملائمة لنمو المعايير الأخلاقية وانتقالها بفاعلية بين الأفراد ... وسوف تكافح الجماعات المهنية من أجل حقوق اجتماعية، واقتصادية، وسياسية أكثر لأعضائها »

1/ ملحـم حسن: التحليل الاجتماعي للسلطة: منشورات دحلب الطبعة الأولى سنة 1993 ص 242

2/ محمد علي محمد: نفس المرجع ص 240

2/ مايلو ألبير وميرل مارسيل: نفس المرجع ص 80

الممارسة السياسية لدى الأحزاب السياسية في فرنسا والتمثلات الاجتماعية:

تعطي إشارة كلود لفار إلى العلاقة الوثيقة بين الثورة الفرنسية مع الإيديولوجية الفرنسية فاكذب يقول « لا أعتقد أنه يمكن فصل الفكرة الجديدة للثورة عن الفكرة الجديدة للدولة ولا أعتقد أنه يمكن فصل التأسيس الأصلي عن فكرة انبثاق سلطة تكفل للمجتمع وحدته، هويته وهي تقدم نفسها كنتاج للمجتمع » وتعد الثورة الفرنسية التي ترتبط بالثورة البرجوازية وارتبطت بنشأة النموذج المجتمعي الجديد والتحول إلى طبقة رأسمالية التي صارعت الأرستقراطية التي رأت فيها نموذج يتحكم ويراقب سياسيا أنشطتها الاقتصادية وبالتالي كان الهدف هو الخروج من هذه الحلقة واستجلاء الخطوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسمح هذه الفئة بتنظيم وإصلاح النظام الاجتماعي وكانت النظرة الطبقية عبر الانتقال بالبنية الاجتماعية إلى تاريخ آخر حسب تعبير مهدي عامل الذي يوضح أنه « وفي الواقع الاجتماعي قيودا تعيق تطور القوى المنتجة لهذا الواقع فتعيق تطوره هذا التفجر الذي يحرر المعرفة ويحرر الواقع الاجتماعي ليأتي عمودا أو طبيعا إنه وليد ممارسة طبقية، إيديولوجية أو سياسية محددة هي ممارسة الطبقة الثورية النقيض التي لها مصلحة أساسية في أن يسير التاريخ بحسب منطقتها لأن التاريخ يقضي بضرورة تحررها من سيطرة الطبقة المسيطرة » لقد كان إعاقة البرجوازية في ممارسة ضرورتها الاقتصادية يصب إذا في النقيض -الأرستقراطية. الطبقة المالكة للأراضي الزراعية وتعلم أن النظام السياسي للأرستقراطية في فرنسا الذي ارتكز على ملكية مطلقة وامتيازاتها بالإضافة إلى ولاء الكهنة التي كانت تعتمد في إسداء المصوغات العقائدية المعرفية لسيطرتها الأرستقراطية مقابل الحفاظ على مصالحها وسيطرتها ويشير مورباريقتون في هذا الصدد « إذن في الجزء الخاص بالأرستقراطية التجارية في مجال الثورة تظهر على أنها إيجابية وأكثر من ذلك حازمة ولكن الحركة نفسها التي حطمت الأرستقراطية الأرضية تخلق فلاحين ذوي ملكيات. صغيرة ». لقد برز الصراع ما بين فئتين الأولى تحاول الحفاظ على مصالحها عن طريق السلطة السياسية والفئة الثانية تحاول الدفاع عن مصالحها ولكنها تصطدم بهذه الأرستقراطية الحاكمة فكان عليها أن تحمل مشروعها الجديد وبين وسيلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتأمين مصالحها ويشير عبد الغني مغربي بهذا قوله « فالأرستقراطية هي التي تنظم بلا ريب عادات المجتمع والواقع أنها هي التي تنتفع بمعظم ريع المغارم والاقطاعات الأخرى فهي تزداد كل يوم غنى وبما أنها تزداد يوما بعد يوم تقتلا للشرف والرفاهية... ولم تلبث أن تولد هذه الظاهرة نفس التصرف عند البرجوازية التي تنهم في تقليد الذين بأيديهم زمام الأمور

كانت البرجوازية الطرف الأقوى ما بين أطراف الحلف الشعبي التي دافعت عن التحرر من السيطرة الأرستقراطية الذي هو الشرط الأول والأساسي لتطور الرأسمالية فيما بعد والانفصال عن السلطة الفردية والكهنوتية ولأن العلاقة في المجتمعات الصناعية هي أولا علاقة تقوم على أساس من العقلانية ما يؤكد ريمون آرون «إن العلاقة بين رؤساء النقابات وقادة الأحزاب السياسية وبين زعماء الأحزاب والقابضين على الحكم ورجال الفكر والدولة تختلف وفقا لإختلاف المجتمعات ولأن المجتمع الصناعي تحدده على ما أعتقد سياسيا وإجتماعيا بطبيعة العلاقة بين المتميزين وأصحاب الكفاءات »

1/ روزنقالون وب، قيقري: نفس المرجع ص 16

2/ عامل مهدي: النظرية في الممارسة السياسية دار الفارابي سنة 1990 ص 12

3/ مغربي عبد الغني نفس المرجع ص 96

4/ آرون ريمون المجتمع الصناعي دار عويدات الطبعة الثانية سنة 1980 ص 283

يلاحظ ماركس فيبر في هذا الميدان ما يلي « يتكون نفس الشيء لأكثر من سبب، أين نجد تجمعات سياسية التي بعد التحرر التام عن التحديد المفروض من السلطة الفردية يتشكلون سياسيا، جماعيا -أحرار- أحرار ليس بمفهوم الحرية من كل أشكال الهيمنة عبر العنف ولكن في ميدان غياب السلطة الفردية الشرعية عبر التقليد الذي يفرض في أحيان كثيرة من الدين ويعتبر المصدر الوحيد لكل سلطة» كانت توجه فرنسا نحو التعددية السياسية والانتقال نحو ممارسة جديدة تعتمد على مبادئ حددتها الثورة الفرنسية في شعاراتها أكسبتها صورة كان لا بد لها أن تكتمل فصولها كان الحقل السياسي يعاني من تركيب شديد بين مفهوم الدين ومفهوم الممارسة

السياسية ولأن المفهوم لا يتقابلان وفي ضوء المعطيات الجديدة لثورة- كان لا بد من القضاء على النظام أو المنظومة القيمية القديمة أو التقليدية وإقامة نظام بديل يطرح عناصر جديدة لمفهوم الممارسة السياسية، والمشاركة السياسية، ونظام حزبي يقبل قواعد اللعبة الديمقراطية ويرفض فكرة تدخل الدين في المجال السياسي بشكل يجعله المهيمن والمقرر لبرنامج أو إيديولوجية الحزب وتعين توجهاته ومنها تأتي إشارة عدي الهواري إلى هذه العلاقة ونتائجها فيقول «بعد قرون عدة كانت الكنيسة قوة سياسية ويزاوجون بين السلطة الروحية والسلطة الدنيوية.. بالنسبة للكنيسة لم تكن ترى أن تعيد مسالقيصر لقيصر ولكن بعد الثورة 1789 أين دفعت البرجوازية الغربية بهذه المعادلة لتبعد من ممارسة السلطة الروحية إننا نعود إذن إلى عصر الأنوار وإلى البرجوازية الأوروبية ما فعلا بحيث فرضوا على الكنيسة الاتجاه فقط نحو تسيير المقدس» كان هذا الهاجس بالنسبة لفرنسا في ضوء هذه المعطيات تطرح مسألة السلطة على الفرد والمجتمع ضمن العلاقات الاجتماعية الجديدة بكلام آخر ضمانه لعدم هيمنة النظام الكهنوتي وبالمقابل العمل للتحرر الخصب على صعيد التحول الاجتماعي والاقتصادي وعلى الصعيد السياسي كان الدور يتجه نحو مفهوم مغاير للدولة ويلاحظ أن قيقري وروزا نقالون قولهما « إن السلطة المركزية كانت تظهر في القرن الثامن عشر في الواقع بمثابة النابض الرئيسي للحياة الاجتماعية الفاعل الوحيد والضروري في الحياة العامة، إن الدولة إذ حطمت كافة السلطات الوسيطة بالبنى الإقطاعية كانت قد فرضت نفسها كمرکز حاسم وكاف للحكم ... فكانت الملكية حين حطمت البنى السياسية الإقطاعية قد خفضت الحياة العامة وحصرتها في نطاق الدولة»

1/ MOORE BARRIJT ON: LES ORIGINES DE LA DICTATURE ET DE LA DEMOCRATIE
EDIT: MASPERO →PARIS 1969 PAGE :96

2/ WEBER MAX: OP.CIT 63

3/L'AHOUARI ADDI: L'ALGERIE ET LA DEMOCRATIE: EDIT DECOUVERTE PARIS 1995
PAGE 224

4/ قيقري وناقالون روزا: نفس المرجع ص42

لقد توقفت الدولة المركزية في أوروبا في القرن 18 كل الحياة الاجتماعية وكان الانتقال نحو النظام الجديد يفرض صياغة تعيد النظر في وظيفة الدولة ومساريتها لتحويلات وارتبطت الدولة كمجموعة من المؤسسات العقلانية الحديثة التي تعتمد فكرة القومية وتكوين الجماعة الوطنية وتطور بالمقابل فكرة العلمانية أو انفصال الدين عن الدولة وانزوى الدين نحو وظائف ترتبط أكثر بماهيته وسيادته في مجال الطقوس الدينية والعبادات واستقلت الدولة بوظائفها دون ما تشوهه عبر أي عنصر آخر لمعنى آخر ويوضح برهان غليون هذا بقوله « وظهرت داخل كل دولة فكرة الولاء القومي كبديل عن الولاء الديني أو العشائري أو القبلي في تغذية الشعور الوطني وتكوين الجماعة الوطنية وارتبط بالولاء القومي تطور مفهوم العلمانية أو استقلال الدين عن الدولة كفلسفة سياسية أو كإيديولوجية وعقيدة للدولة وعم مفهوم السلطة كسلطة شرعية منبثقة عن الإدارة العامة » وانبثقت مفاهيم وممارسات جديدة في الممارسة السياسية في فرنسا وتميزت السياسة كحقل جديد تحقق إدارة وحقيقة الفرد والمواطن وممارسات تسمح بالتعبير الحر والقانوني عن اتجاهاته وأراءه ومشاركته في صنع القرار داخل مؤسسات الدولة بعدما كان القرار يقتصر على مجموعة أو أسرة، عشيرة، طائفة حاكمة.

، الثالث :

نظام تعدد الأحزاب السياسية في فرنسا:

توضح نبيلة عبد الحليم كامل أن تغير في نظام التعدد الحزبي بسبب نتائج السيئة على الاستقرار السياسي في فرنسا فتقول « يقرر الكتاب الفرنسيون أن نظام تعدد الأحزاب في فرنسا وخاصة في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة قد أدى إلى نتائج سلبية وسيئة من حيث الاستقرار السياسي في فرنسا ... تنافست أحزاب متعددة للحصول على الأصوات الانتخابية غير أن حزبا واحدا لم يفز بما يقارب 51% من الأصوات أو المقاعد في البرلمان ولذلك لم يتمكن أي حزب من أن يحكم منفردا ولا أن يكون حزبا رئيسيا » وتدل هذه الإشارة إلى نتيجة واضحة هو عدم القدرة على صياغة رأي عام ذو توجه حزبي معين بحيث يستحيل دونه تشكيل حكومة تعمل بإسم هذه الأغلبية وتقرر بإسم هذه الأصوات وحقيقة أن هذه المسألة تصنع أزمة سياسية بحيث تبرز الأحزاب السياسية بدون أساس اجتماعي وسياسي وفي ظل غياب الظروف المناسبة لبروز رأي عام يعبر عن رغبته، وتصبح الأحزاب ممثلة عبره لتحمل مسؤوليتها ويستمر هذا المأزق مع الجمهورية الثالثة والرابعة. وصولا إلى الجمهورية الخامسة حيث يتغير التنظيم الحزبي الغير قادر على صنع القرار -أي تشكيل رأي عام داخل فرنسا- لقد فرضت الليبرالية السياسية نمط خاص للحكم والسلطة أي القواعد الجديدة للمنافسة الحرة وتوزيع التمثيل السياسي حسب معادلات القوة العددية ولكن دون ما إغفال للأقليات، بل إن التكامل في هذا الميدان ما يعزز شرعية السلطة السياسية والحكومة، وكان ديغول هو المساهم الفعلي في هذا التغير لإعلانه عن استفتاء حول دستور معدل 1962 ما يؤكد الرغبة في تحطيم النظام القديم للأحزاب وليتحول ديغول من زعامة وطنية إلى ديغولية حزبية لتؤكد القطعية الفعلية مع الممارسات القديمة للتنظيم الحزبي وبرز ذلك في انتصار ديغول في الاستفتاء لعام 1962 ويتحصل على 155 البرلمان وتشهد بعدها صيغة جديدة للتنظيم الحزبي تعتمد الكتلتين الديغوليتين في الحكم والأحزاب الأخرى في المعارضة وبدأت تظهر ملامح الساحة السياسية في فرنسا اعتمادا على هذا التعديل

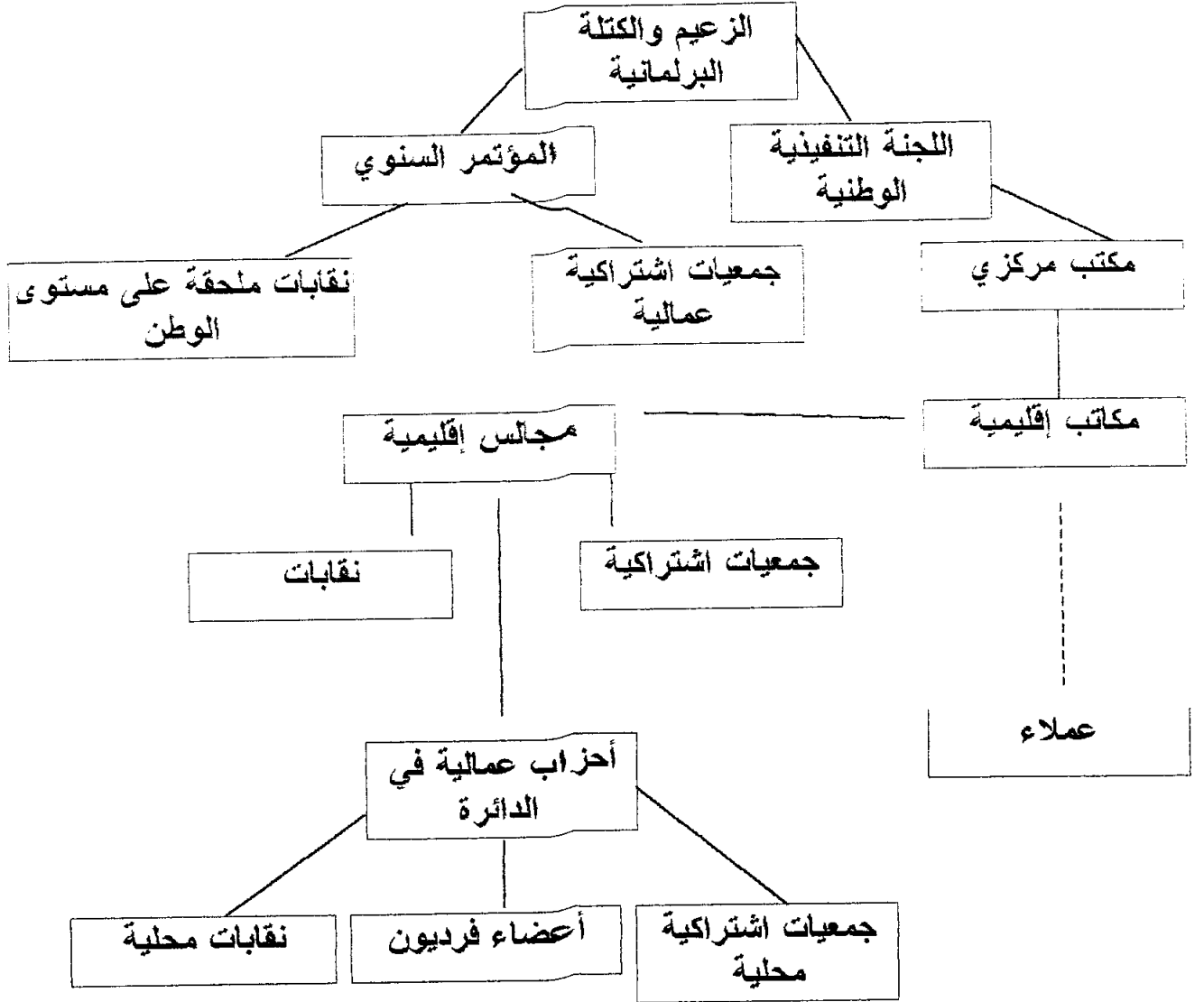
2/ غليون برهان: نفس المرجع ص 178

3/ عبد الحليم كامل نبيلة: نفس المرجع ص 186

تلك الواقعية في ممارسة وإستوعاب النتائج عن الفترة الماضية واكتملت الصورة النهائية والجديدة للأحزاب في ظل الجمهورية الخامسة، إلى تيارين اليمين-الديغوليين- واليسار-الأحزاب الأخرى الاشتراكية- وتبرز سياسة التحالفات من أجل كسب الانتخابات وتحقيق الأغلبية تضمن لفرنسا-الدولة والمجتمع- الاستقرار في الحكم وضمان تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتجنب كل مأزق سياسي أو قوة سياسية قد تحاول بث الاستقرار وتم الالتزام بهذا على أساس احترام قواعد اللعبة الديمقراطية ويعطي روزانغالون وب. قيقري الوصفة الدقيقة لمفهوم اللعبة الديمقراطية في الممارسة السياسية في فرنسا فيقولان « إننا نكتشف أنه لا توجد وصفات ديمقراطية، وأن الديمقراطية هي ممارسة صعبة وأنها ليست بديهية فكل منا يجعلها يوما تجربته فيختبرها في المنظمات والهيئات التي ينتسب إليها ... نظرا لأن أسابجذه الصعوبة الديمقراطية تلقى دائما على الخارج: ضغط وحاذية المجتمع البرجوازي وإيديولوجية قوة العادات » إذن لا ريب أن لكل نظام اجتماعي خصوصيات تحوي على نماذج خاصة في الثقافة، السياسة وأن كل من النموذج البريطاني أو الفرنسي هو نظام اجتماعي يكيف قواعده تفترض هنا أساسا التخلص من أشكال العادات السائدة التي تخلق التشوه بتغيير مهدي عامل من أجل التحرر السياسي والتنمية الاقتصادية القائمة تحرر الطبقة المسيطرة وتغيير التوازن السياسي وعلاقات القوة داخل المجتمع لضمان قيادة طبقية جديدة وبرنامج عملي جديد يجمع حول الأغلبية ويشير بقوله « هذا التفجر الذي يحرر المعرفة ويحرر الواقع الاجتماعي لا يأتي عفويا أو طبيعيا إنه وليد ممارسة طبقية إيديولوجية أو سياسة محددة ... من طابع الاستقلال عن حقل الممارسات الطبقية لأن الوصول إليها لا يكون إلا بممارسة إيديولوجية » هذه الممارسة التي تجد نفسها في برنامجها الاجتماعي الذي يعكس المصالح السياسية ويسمح للمصالح الاقتصادية والفكرية بالتعبير عن نفسها من أجل توعية الفئات الاجتماعية وتخلصه من الوعي التقليدي وممارساته ونجد هذه الفاعلية على مستوى كتابات روسو، طوكفيل، مونتسكيو، هوبز، ميكافيلي، ماكس، فيبر، باريتو، ميلزوغيرهم، شكلوا قوى إيجابية فاعلة في المجتمع يتعدى نطاقها تأثير معين بل يتركز حول الثنائية-الدولة، المجتمع- والعلاقات الواجب قيامها من خلال ميكانزمات اجتماعية معينة وخاصة.

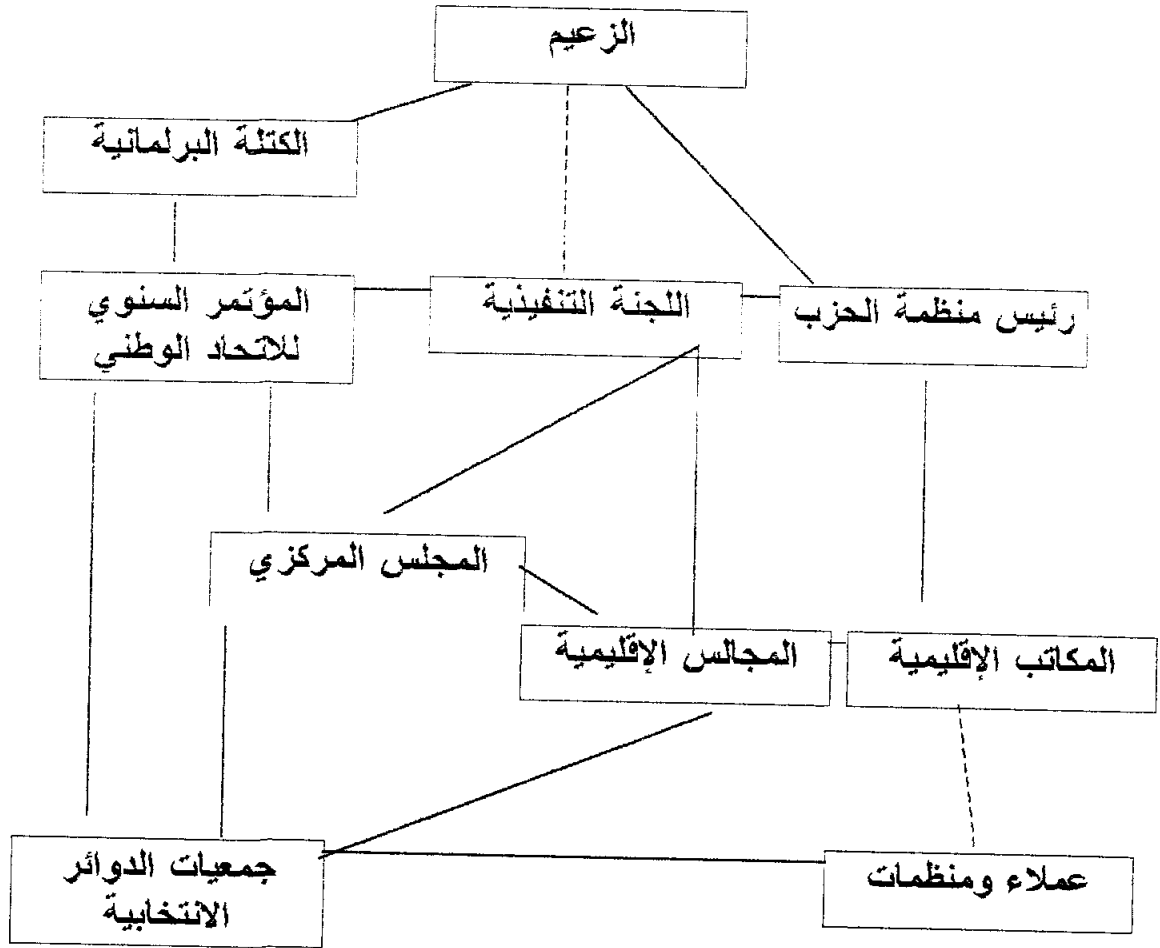
1/ نغالون روزا وقيقري ب: نفس المرجع ص 112

2/ عامل مهدي: نفس المرجع ص 12



بطاقة التعريف بالحزب:

- يشمل حزب العمال على 83 نقابة وستة جمعيات اشتراكية وتعاونية
- يوجد في كل دائرة حزب عمالي محلي ونجد مؤسسات إقليمية تعمل كصلة وصل بين خلايا القاعدة والأجهزة المركزية للحزب وفي 1918 قرر الحزب أن يقيم في كل دائرة فرعا محليا متصلا بالأجهزة المركزية ومتعلقا بها مباشرة
- والأحزاب العمالية المحلية هي مركز نشاط موجه أساسا نحو الدعاية والمنافسة الانتخابية بالإضافة للمجالس الإقليمية مختلف التنظيمات الملحقة والمنظمات النسائية، الشبية



بطاقة تعريف بالحزب:

- تتولى الجمعيات المحلية في كل من الدوائر الانتخابية، يتولى الاتحاد الوطني خلق جمعية محافظة تشكل الدعامة الأساسية للحزب وبواسطتها يجري تطويع المنتسبين الذين يصبحون أعضاء في الحزب عند تسديدهم الاشتراك.
- يمتص التطويع والدعاية أساس النشاطات المفروضة على جمعيات الدوائر ولكن ديناميكية الجمعيات بفضل وجود هذه اللواقط على اتصال دائم مع الشعب تمكن قادة الحزب من جس نبض البلاد وعرض سياستهم على مؤيديهم.
- بقي اختيار زعيم المحافظين عملية ذات صعوبات وهو منتخب من قبل جهاز مؤلف من كتلة مجلس العموم ومجلس اللوردات

- تكتل الأحزاب الليبرالية المحافظة:

وتظم الحزب الديغولي R.P.R. وحزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي ومجموعة الوسط وتجتمع هذه الأحزاب حول برنامج يعتمد على إطار ما يطلق عليه إسم الديمقراطية الليبرالية ولكن حسب درجات متفاوتة في التصور والطرح وتنقسم هذه التكتلات إلى

-التجمع من أجل الجمهورية: ويعتمد على فكرة رئيسية حيث لا يعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويحصل على تأيد الطبقات الغنية .

-الاتحاد الديمقراطي الفرنسي: يدعوا إلى حكم فرنسا من الوسط وهو من أنصار الليبرالية الاقتصادية المطلقة يعتمد في دعايته على النوادي السياسية تعرف باسم إمكانيات التطور والواقع التي تجمع أساسا الكوادر العليا في القطاعين العام والخاص.

-أحزاب الوسط الفرنسي: تؤيد دون تحفظ الليبرالية الاقتصادية بصفة مطلقة ويؤيدون الوحدة الأوروبية وتوطيد العلاقات الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية .

أحزاب اليسار:

-الحزب الشيوعي: يعتبر من أكثر الأحزاب الفرنسية تنظيمًا وهو يقوم على خلايا تمثل قاعدة الحزب ويعلن اعتناقه للإيديولوجية الماركسية ويهدف إلى إقامة نظام اشتراكي بفرنسا ولا يعارض استخدام مؤسسات الدولة البرجوازية في سبيل الوصول إلى إقامة النظام الشيوعي ويضم العديد من الاتجاهات.

-الحزب الاشتراكي: يعتبر من أكثر الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تمسكا بالماركسية ويعتبر الحزب الشيوعي إصلاحيا وليس ثوري ويضع لنفسه هدفين:

-تجميع كل الأحزاب الاشتراكية في جبهة واحدة.

-إقامة تآلف ديمقراطي يمكنه أن يفرض حكومة يسارية.

ويمثل الحزب الطبقة المتوسطة في فرنسا والعمال.

-اليسار واليمين المتطرف: وهو يضم تجمعات يقوم على دعاية ضد العناصر والعمال المهاجرين والتحامل عليهم بالنسبة لليمين المتطرف واليسار المتطرف ينتقد المركزية الديمقراطية ويعتمد أسلوب الاضطرابات والتظاهر بغية لفت أنظار رجال السياسة لأنها تفشل في تمريرها شرعيا بسبب عدم تمثيلها كما يمكن لأحزاب الخطر كموجة سياسية جديدة تصنع الرأي العام السياسي وتفرض موجة جديدة من البرامج والأهداف ،حيث تمثل قوة سياسية صاعدة لاني فرنسا بل حتى في أنحاءأوروبا الغربية كبريطانيا وألمانيا.

ملخص الفصل الثاني :

خلال كل حقبة من حقبات التاريخ كانت آليات العامة لتنظيم المجتمع في كل نواحيها الاقتصادية، السياسية، الثقافية القانونية، محكومة بشرط العلاقات الاجتماعية أي الكيفية التي قامت وتقوم عليه المجتمعات هكذا لاحظنا الصورة العامة لتطور المجتمعات في الدول الغربية فلقد تطورت مجموعة من المعتقدات شجعت الإنسان على إحداث تغييرات وإقامة تفرقة حاسمة بين ثنائيات كبرى بين العقل والحواس الدنيا والآخرة ، إذن فلم تكن فكرة الاهتمام بإحداث تطورات وإصلاحات نتيجة للصراع السياسي داخل طبقات ملاك، ثوار وفي العديد من الدول الأوربية كانت الظروف الملائمة لنشأة الصناعة الحديثة تتحقق دونما الأخذ بالضغوط السياسية نتيجة المصالح الاقتصادية بحيث بدأت تظهر المطالبة بالمساواة والديمقراطية وهكذا كانت الثورة البرجوازية ارتبطت بتاريخ طويل كانت هي المنفذ إلى العالم الحديث فالقوة الدافعة للتغيير من نموذج المجتمع التقليدي إلى نموذج المجتمع الحديث هي القيم العقلية والفردية المرتبطة بها وأصبح التصنيع تأكيدا كبيرا على التغيير في التنظيم الاجتماعي .

الفصل الثالث :-

تمهيد الفصل :-

الفصل الثالث : ميكانيزمات تشكل المجتمع الجزائري -

المبحث الأول : التشكيلة الاجتماعية قبل الاستعمار -

المطلب الأول : الهوية الاجتماعية -

المطلب الثاني : العلاقات الاجتماعية -

المبحث الثاني : الاستقطاب الثقافي والتمركز السياسي -

المطلب الأول : الثقافة التقليدية للتشكيلة الاجتماعية -

المطلب الثاني : الإعاقة الذاتية -

المبحث الثالث : المجتمع الجزائري ضمن الارتباطات الإيديولوجية

للحركة الوطنية -

المطلب الأول : التمثلات السياسية للحركة الوطنية -

المطلب الثاني : بنية العقيدة الشعبوية ونفي الصراع الطبقي -

ملخص الفصل :-

الفصل الثالث : ميكانيزمات تشكل المجتمع الجزائري :

تفيد الإشارة إلى تاريخ المجتمع الجزائري التنبه إلى الارتباط القديم الحديدي لتراكيبه الاجتماعية وإن كان من الضروري التأكيد فإن إشارة عدي الهواري إلى هذا الأساس والذي عليه يؤكد أن « شهد المغرب انقلابات تاريخية غيرت التوازنات البنيوية التي تطورت بضغط المعطيات الجديدة لقد أثرت بشدة أسلمة البلاد التي تلت تلك الأحداث التاريخية ونشوء المدن على بني المغرب الاجتماعية، السياسية وأدت إلى ظهور العلاقة الجدلية مدينة، قبيلة التي استطع تاريخ المغرب طيلة قرون » .

والجزائر مجتمع عرف مثل هذه الأحداث التاريخية وتلك العلاقات الجدلية التي أضفت على حركته -اجتمع- خصوصيات سياسية واقتصادية وهو الشيء الذي ينبغي أن نركز عليه تركيزا قويا من خلال إبراز القيم والدلالات السوسولوجية التي كانت ولا تزال سائدة قبيل الاحتلال وبعده واستمرارها ولأن الظاهرة الاجتماعية كما يؤكد عبد الغني مغربي تعني بالخصوص « الظاهرة الاجتماعية مثلها كمثل الشيء أو الإنسان تعدد وتعريف بمفهومين جوهرين هما الكم والكيف فالكم يعني مقدار التطور وأهميته ودرجته وما إلى ذلك ... وباختصار فإنه يعني كل ما يمكن تحديده كميته أما الكيف فيعني الميزات الخاصة التي تميز بين شيء وآخر وبين واقعة اجتماعية وأخرى »

وفيما يتصل بالجزائر أن الطابع العقاري حسب تأكيد عدي الهواري للأراضي وهو الأصل في اجتماع الناس حيث الامتلاك العقاري الجماعي أوجد صيغة تآلفية بين مجموعات أو عصبية بمعنى الخلدوني ولا يشترط فقط عنصر الدم وكانت هذه العصبية كأداة محركة للعلاقات في الميدان الاقتصادي، السياسي، الثقافي -الديني- وغير آلية المعاش والتكيف مع الطبيعة ومن خلال الربط في التشكيلة الاجتماعية من أجل الحفاظ على حجم العصبية ومن خلال خصائص التركيبة الاجتماعية وترسيخ تنظيم القرابة داخل القبيلة وهو الأصل السياسي والاقتصادي في المغرب ومن هذه السمة الثابتة في المجتمع الجزائري أعني -القرابة- التي مارسها داخل بني المغرب ويلاحظ دور كاتم في معرض حديثه عن القرابة داخل العشيرة أنها تعبر دوما عن التزام يفرضه المجتمع على الفرد الذي ينتسب إليه -العرش- وهو يعبر عن أنماط حقوقية وأخرى أخلاقية ويشير بذلك قوله « إن القرابة تتكون في الحقيقة بفعل التزامات حقوقية وأخلاقية يفرضها المجتمع على بعض الأفراد وينتمي هؤلاء الأفراد إلى مجموعات يكون أعضاؤها عامة منحدرين من أصل مشترك أو يعتقدون ذلك، تتغير القرابة باختصار حسب عدد أعضائها وحسب المكان الذي يحتله كل واحد والحال فإن هذا التنظيم يرتبط قبل كل شيء بضرورات اجتماعية وبالتالي فهي لا تحمل سوى علاقة واهية مع حقيقة النسب الدموي »

1/ الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار الحدائثة الطبعة الأولى سنة 1983 ص 22

2/ مغربي عبد الغني: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، م.و.ك الجزائر 1986 ص

3/ الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي، دار الحدائثة الطبعة الأولى سنة 1983 ص 18

أوجدت هذه الضرورات الاجتماعية لدى التشكيلة الاجتماعية ما قبل الكولونيالية في الجزائر علاقات اجتماعية مصبوغة بالطابع الذي يعزز روابط الردم وأيضا الإقرار بالضرورة الاجتماعية للاجتماع بموجب الطابع الترابي واللغوي ومرح خلال الانتماء إلى جد يطلق اسمه على القبيلة إلا أن هذا لا يكفي أن يعطي لنا تفسيراً عن ماهية القبيلة بما لا ينفي السمات السياسية والدينية والاقتصادية، يوضح محمد صبح هذا بقوله « إن التجمعات التي تؤلف القبيلة تحتل عادة الأرض المشتركة نفسها وتتكلم اللغة ذاتها كما أنها تعيش طريقة الحياة نفسها ولكن لا الأرض المشتركة ولا اللغة الواحدة ولا الحضارة المشتركة يمكنها وحدها أن تعلق وجود أية قبيلة »

تدل العملية الإحصائية التي اعتمدها عبد الباقي الهرمسي توفر الجزائر سنة 1830 أي سنة الاحتلال الكولونيالي وجود أكثر من 774 قبيلة وهي بذلك تزيد عن جارها تونس والمغرب ويمكن أن ندرج هذا الجدول للدلالة*

البلد	عدد القبائل	سنة القياس	سنة الاحتلال
تونس	93	1902	1881
الجزائر	+774	1965	1830
المغرب	+600	1954	1934-1912

ما يشير عليه عدي الطواري هو الإطار السوسيو-سياسي لقبيلة ضمن التنظيم الاجتماعي، فيرى « أن القبيلة ترجع كإطار اجتماعي سياسي إلى هذا المنطق في البنى الاجتماعية التي تنشأ توازن لتشكيل قبيلة من أشخاص ينحدرون بالضرورة من جد مشترك أعطى فهي كما يرى بورديو « الخلية العائلية هي وحدة أساسية بداية ووحدة اقتصادية عبر الإنتاج والاستهلاك ووحدة سياسية داخل الكنفدراليات العائلية التي هي القبيلة ووحدة دينية أخيراً لأن في المنزل الذي هو مكان لرمز موحد فالانسجام يتقوى بوحدة البيت » إن طبيعة التنظيم الاجتماعي القبلي بما يحتويه من قيم ورموز ودلالات التي تؤسس التشكيلة الاجتماعية بالجزائر وتفرضها على كل فرد والتي تقوم بوظائف محددة غالباً والتي تؤسس الالتحام والتضامن الداخلي بدءاً من العائلة فالقبيلة وضمن مسلك التكيف مع المحيط الطبيعي والتماسك مع التنظيم الاجتماعي تعتمد التشكيلة الاجتماعية بالجزائر إلى التجاوب مع هذه الشروط الطبيعية فيرى جغلول « أن الكتلة الفلاحية دون شكل محدد لأنها خاضعة لأنواع من المعيشة تتبع الشروط الطبيعية تبعية قوية ولأنها تعيش منظوية على نفسها لكن الطبقة الفلاحية

1/ صبح محمد، مفهوم القبيلة، المركز العلمي للدراسات والأبحاث الطبعة الأولى سنة 1989 ص 39

2/ الهرمسي عبد الباقي: المجتمع والدولة في المجتمع المغربي، م.و.ع الطبعة الأولى ص 26

3/ BOURDIEU, PIERRE: SOCIOLOGIE DE L'ALGERIE:EDIT DAHLAB. PAGE 13

4/ جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث: دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية سنة 1983 ص 28

وبشكل خاص الزراعية وإن كان الأمر ينطبق أيضا على المجموعات الرعوية ولو بدرجة أقل تحفى تحت ستار الأشكال الجماعية تميزا اجتماعيا شديدا التأكيد منذ أمد مما سبب حركة الاستملاك الأسري والخاص للأرض» فلقد أفرزت العلاقة مع الوسط الطبيعي وشروطه مستوى آخر ينطوي على علاقات ما بين الناس ولما كان التوازن مع الشروط الطبيعية يستجيب إلى إرادة التكيف مع المعطيات الطبيعية وفرض السيطرة لاحقا كانت سمة التضامن حاضرة بقوة وكانت ضرورة التملك الجماعي للأرض يدعم هذه الصورة ويوضح ما كس هذا « بعد الهند فالجزائر هي التي تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية غير المنقسمة أوسع أشكال الملكية انتشارا وقد عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعد ذلك الفرنسية عن تحطيم التنظيم المبني على الدم ما عدا الفترة الأخيرة ومنذ صدور القانون لعام 1873 من الناحية الرسمية» وخصوصية التشكيلة الاجتماعية في الجزائر تعبر عن علاقات من الشكل العائلي والقبلي للملكية أو النظام العقاري الذي يتم عبره ومنه رعي القطيع وزراعة قطعة الأرض في شكلها الأولي البسيط ومع هذا كان يكفي الفرد المنتسب لقبيلته حتى يكون من حقه التمتع بالأرض كنتيجة الإقامة في مواضع القبيلة -إطارها الترابي- فتوازن و تماسك النظام يندرج إذا ضمن ميزة ووظائفية يعقل نوشي هذا « إن هذا التوازن الناشئ من معرفة عميقة بالأرض و ثرواتها طبع شدة حياة الفلاح القسنطيني و لكن الفرد يندمج في الجماعة التي تدعمه نجد في النظام العقاري شتى عناصر التوازن البارع بين الفرد و الجماعة و بين الإنسان و التقنيات والأرض» هذا من جهة وفي الجانب للمنطق القبلي أن يؤشر إلى طموح النفوذ والتوسع يتم وفق ضرورة إقامة المركز لهذه القبيلة ... مجموع يمتص الفرد بإحضاره إلى ضرورة أخلاقية، دينية وبتدويبه في بنية ترابية لا تعرف شكلا محددًا وتؤمن له في المقابل ضمانة التضامن الاجتماعي والتماثل « فالتماثل الاجتماعي يتم بموجب الانتساب لجد مشترك وذلك لرفع نسبة التضامن وإيجاد إطار إيديولوجي أبوي للتخفيف من التفاعلات وهنا يجب الإشارة أيضا إلى الوظائف الأخرى المحددة ودور العائلة ضمن القبيلة، فالميدان السياسي هو الأرض القبلية عبر مفهوم الغلبة والسيطرة بإضافة إلى وجود زعامة تمثل النخبة المسيطرة فيقول ابن خلدون « إذا نظرنا في أهل العصبية ومن حصل لهم الغلبة على كثير من النواحي والأمم .. وجدناهم يتنافسون في الخير ... والحياة من الأكاير والمشايخ وتوقيرهم وإجلالهم والانقياد إلى الحق مع الداعي إليه وإنصاف المستضعفين من أنفسهم والتدين بالشرائع والعبادات والقيام عليها وعلى أسبابها ... علمنا أن هذه الخلق السياسية قد حصلت لديهم واستحقوا بها أن يكونوا سياسة لمن تحت أيديهم » كما أن ثقل أنظمة القيم الدينية على الأخص تشكل عاملا إضافيا في تركيز الملك السياسي واستقرار، فهذه الوضعية - للتشكيلة الاجتماعية- والمداعمة بكل هذه الخصائص شكلت ما يعبر عنه الأشرف بالروح الجماعية فيقول «هذه الملكية المتوارثة التي قاومها عدم تقسيم مناطق شاسعة من الأرض واستثمارها من طرف فئة أو عدة فئات من السكان ونحن نعتقد أن هذه الروح الجماعية التي تربط بين الفلاحين دفعتهم إلى أن يحاربوا من أجل الأرض»

1/ جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث: دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية سنة 1983 ص 28

2/ جغلول عبد القادر: نفس المرجع ص 35

3/ الأشرف مصطفى: الجزائر أمة ومجتمع، المؤسسة الوطنية لكتاب ترجمة حنفي ابن عيسى الطبع الأولى سنة 1983 ص 87

فالتكوين الاجتماعي بالجزائر يستند أساسا على هذا الشكل من الديناميكية أي بمستوى نمو هذه العلاقات -العلاقة مع التقنيات والأرض والعلاقة مع الجماعة- بالنسبة للأفراد وهذه العلاقات داخل التشكيلة الاجتماعية تكون كثيفة ومتينة لقد عمدت الممارسة الكولونيالية إلى استغلال وإنتاج الشروط القطعية مع هذا التنظيم في مواجهتها مع القبائل وذلك عبر إزالة معيقات التوازن السوسيو-سيكولوجي ويشير صبح إلى ذلك « إن علاقات القرابة المبنية على رابطة الدم إنما تعود أهميتها إلى المنفعة التي تقوم بها أي إلى وظيفتها الاجتماعية والسياسية القائمة على تأمين اللحمة بين أفراد المتكون القبلي وبالتالي إلى بين أفراد المجتمع ككل الذي يكون أفراد القبيلة أعضاء فاعلين فيه ». للتكوين الاجتماعي فورديو ويشير « البؤس والأمن تزداد تآزما مع الاضطراب كنتيجة لفقدان روابط الانتماء التي تتأسس على التوازن السيكولوجي والسوسيوولوجي لفرد في المجتمعات القديمة ». وفي هذه المرحلة الحاسمة التي تسجل صعود نمط الإنتاج الكولونيالي في المجتمع الأصلي نسجل في الضاد تخطيط المنطق الاجتماعي الذي كان يحكم اشتغال مجموع العلاقات الاجتماعية والتي ميزت بنية المجتمع كشرط لوحدها ووظيفة إشباع الحاجات الاجتماعية مما يتبع استمرار بقاء "الروح الجماعية" واستمرار القيم والدلالات والرموز التي تحركها فالاستعمار قلب المنطق وأفرز منطق مغايرا يرى فيه سمير أمين « إن الاستعمار الفرنسي إنغرس هنا بقوة واستطاع أن يبذل المشهد كليا لا سيما أن نموذج الاستعمار القديم المرتكز على خلق ملكيات صغيرة ترك خلفه بنية تحتية من القرى المبنية وهو واقع جديد في تلك البلاد الفارغة وفي السهول العالية وأراضي الاستعمار قد بدل هو الآخر أنماط الحياة التقليدية ... أدى بتطوير عميق بقبايل شبه كاملة » فالتضامن الاجتماعي الذي تحقق طوال الفترة الماضية عبر التملك الجماعي للأراضي والوظائف التي مكنت الوحدات الاجتماعية من القيام بها وإلى الشروط الطبيعية في الإنتاج وإلى العلاقات التي أوجدتها في شكل توازن للإنسان مع بيئته ومجال لترسيب علاقة مع الإنسان لتتجه نحو حركة التحويل النظام الاجتماعي عبر إدخال الرأس مال الكولونيالي ويشيرها صلاح العمروسي بقوله « إن حركة رسملة لإنتاج البلدان المستعمرة تحقق ضمن حركة تقدم وتفكيك البنية الاقتصادية، الاجتماعية لهذه البلدان معني هذا تطور الرأسمالية في بلادنا لم يكن نتيجة لتطور طبيعي لنظام الإنتاج فيها قبل استعمارها ... والشواهد على ذلك كثيرة فالملكية الخاصة مثلا ما عرفت لها بلاد كمصر أو الجزائر إلا بعد استعمارها ». لقد عمدت السياسة الكولونيالية إلى تحقيق الضرورة الاقتصادية لحركة الرأسمال الأوربي واحتكار شروط النمو والارتقاء إلى إدراج تطورا حاسما للمجتمع الجزائري بفضل تعميم الملكية الفردية وهو الوضع الذي أوجد الانتقال من الملكية الجماعية للأرض إلى تفريدها -الملكية العقارية- فباتت القطعية في التوازن الاجتماعي ولقد صدر قانون المشيخي بتاريخ 1834 ليحدد الوضعية القانونية لتملك ويشير عدي الهواري « حررت الملكية الفردية الفلاحين الجزائريين من العلاقات التي تسجها القبيلة إطارهم الاجتماعي وذلك دون نشوء روابط أخرى من تلك العلاقات لتملأ الفراغ وانحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية ولم يعد المجتمع ذلك الككل المبني والهرمي بل مجموعا من الأفراد المضافين إلى بعضهم... ويشكلا ارتدادا تاريخيا بسبب تفريد الأرض وإدخال الملكية الخاصة »

1/ أمين سمير: دول المغرب العربي الحديث: دار الحداثة، الطبعة الثانية سنة 1981 ص 22

2/ الهواري عدي: نفس المرجع 118

كان الصراع يتبلور في شكله الأول من خلال ضغط الأسلوب الاستعماري وجذريته سواء في حركته أو نتائجه انطلاقاً من تديد القيم المعيارية لتلك القاعدة الترابية الغنية بالدلالات والرموز الاجتماعية والدينية والنفسية مما أنتج حركة نشيطة للمجتمع الأصلي نحو الداخل فأمام عمل تحديد الملكيات أو انتزاع الملكيات التي لا تثبت سندات بحيث تتحولاً آلياً إلى ملكية الدولة فيتم التأكيد بطريقة ما للتخلي عن الإقامة والبحث عن موقع جديد يسمح بتأمين شروط البقاء والحفاظ على الحياة وهذا ما يوضحه السويدي « يتفق المهتمون بقضايا الهجرة على أن حركة الاستيطان الفرنسي في الريف الجزائري نتجت عنها هجرة خارجية وأخرى داخلية قام بها الفلاحون بحثاً عن أسباب العيش بعد أن فقد المعظم ملكيته الزراعية أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض لم تكفي لإعالة أسرته إما لمساحتها المحدودة أو لقلة الإمكانات المادية لفلحها». وكانت للهجرة الداخلية اتجاه عام نحو المناطق الزراعية التي استولى عليها المزارعون الأوروبيون بحكم القانون العقاري نحو سهول متيجة، عنابة ووهران- أو اتجاه ثانوي ينطلق من الريف نحو المدينة بحثاً عن عمل ومكان الاستقرار تشكلت توارياً مع هذه الحركة السكانية تجمعات ومحتشدات سكانية أقامها الاستعمار تهدف إلى عملية تعزيز ومراقبة العشائر والقبائل ويشير إلى ذلك الأشرف « كانت أجهزة الاستعمار قد أخذت تستقر وتتعزز من خلال مواقعها بين الدواوير والقرى وبذلك تأتي لها أن تتحكم في سكان البوادي وأن تترع عنها وسائل المقاومة وأن تقوم بالتفرقة بين القبائل والعشائر وأن تخلق بينها إقطاعية محلية من أجل إخضاعها لمشيئتها وبما أن السواد الأعظم من الجزائريين كانوا يعيشون في البوادي ويتعاطون الفلاحة » وجد نمط الإنتاج الكولونيالي في توفير شروط تفتيت التنظيم الاجتماعي الأصلي بإنتاجه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والديمقراطية أيضاً فمن جراء الاضطراب والتوتر النفسي الذي يؤثر على التوازن الاجتماعي وانتظامه وبشروط صحة نظام إنتاج القيم والمعايير التي تنظم هوية التشكيلة الاجتماعية وهذا ما يبرزه فانون في إشارته إلى مستوى الهيمنة والتشويه الذي يلحق بالعلاقات فيشير « الاستعمار يقلب كل المعطيات لمجتمع السكان الأصليين ذلك أن الهيمنة تأتي بقيمتها وتفرضها بعنف شديد تضيق به الخناق على حياة المستعمر ففي هذه الشروط فإن الهيمنة الاستعمارية تشوه حتى العلاقات التي تربط المستعمر بثقافته وتكون معظم حالات التقاليد عبارة عن ممارسة مختلفة » وضبط التوازن الاجتماعي الجديد يخضع لما يتلائم وإنتاج شروط الحياة المادية وإحداث في ذات الوقت القطيعة مع التوازن الأصلي فإن بورديو يوضح هذه الصورة « البؤس والأمن تزداد تازماً مع الاضطراب كنتيجة لفقدان روابط الانتماء التي تتأسس على التوازن السيكولوجي والاجتماعي لفرد في المجتمعات القديمة » إن الوظائف الاقتصادية والسياسية والدينية والسيكولوجية وهي وظيفة تبرز الكيفية في تحديد الهوية الاجتماعية للأفراد وهي وظائف تفرض نفسها بنفسها ضمن شرط وحدة الأرض فيها تمتلك الوحدة الاجتماعية المعينة كل شروط استمرارها طالما بقيت استغلال الأرض ممكناً وطالما رسخت وحدة الوحدة الاجتماعية ولتكون وحدتها مصانة والبنى التي تعتبر بمثابة قيم معيارية تأسس الروح الجماعية للتشكيلة الاجتماعية وتستجيب كوعي اجتماعي لقاعدة علاقات الإنتاج كما يوضح ماركس ذلك في إشارته الدقيقة « يدخل البشر عند إنتاجهم الاجتماعي لوجودهم في علاقات محدودة ضرورية مستقلة عن إرادتهم وهي علاقات إنتاج تتناسب مع درجة محددة من تطور قواهما المادية وجملة علاقات الإنتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع أي القاعدة الملموسة التي تنبني عليها بنية فوقية قانونية وسياسية تتناسب وأشكال معينة من الوعي الاجتماعي »

1/ السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع العربي- ديوان المطبوعات الجامعية 1990 ص 65

2/ الأشرف مصطفى: نفس المرجع ص 77

كان حقل العلاقات الاجتماعية يتكون من القبيلة والوحدات الاجتماعية التابعة بحيث تتركز وتتجمع القيم الاجتماعية التقليدية وملاذا للمكونات الأخلاقية والدينية بحيث تحدد - القبيلة- الهوية الاجتماعية إلا أننا نتجه مع علاقات الإنتاج الكولونيالي إلى مستوى علاقة تطور البنية الاجتماعية ويشير عصام الخفاجي بذلك « ... أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية فهذه الأنماط من الإنتاج السابقة الرأسمالية في خضوعها لسيطرة نمط الإنتاج الكولونيالي في تعايشها معه تتحدد بتحدد علاقات الإنتاج الكولونيالي نفسها بشكل لا يقودها فيه منطق تجدها كان تفتت الأطر الاجتماعية كثيفا في مستوى القبيلة وفروعها التي كانت في هذا الإطار إلى ضرورة زوالها بل بالعكس إن هذا المنطق يتحرك في أفق تأبدها « تعيس على قاعدة الاستغلال الجماعي الأرضي وكان عمل الاستعمار على تفتت القبيلة لأنه أدرك بسرعة مدلولها السياسي وفي الاضطرابات التي أدى إليها الاستعمار ظهرت في التغيرات العميقة لنسق تحديد وظيفة الانتماء وانتقل من القبيلة إلى العائلة وإلى الانتقال من إطار القبلي في تحديد الهوية الاجتماعية إلى نمط وإطار آخر -العائلة- في تحديد هذه الهوية الاجتماعية يقول ج. تيلون « إن البنية القائمة على القرابة التي تصنع فخر البدوي لا يمكنها الصمود أو تصمد بصعوبة أمام التملك الفردي الذي ينجم بالضرورة تقريبا عن الإقامة الثابتة وكلما أصبحت عمليات البيع والشراء سهلة بفعل التشريعات الجديدة وتيار التبادل النقدي معا كما غذت هذه الظاهرة أكثر ترسحا ... حددت هذه النتائج سلسلة من ردود الفعل المترابطة التي أدت إلى الهيار البني « مع هذا لم يمكن أن نخفي هذه البنية التي كانت في الأصل متباينة ومنعزلة كما أوضحنا وإن كان نسيبا حيث نجد المجتمع المدني، ومجتمع المزارعين الجبلين والحضر ومجتمع الرعاة، البدو ونصف البدو، فعلى الرغم من ثبات العلاقات داخليا -المجتمع أو الوحدة- إلا أن خارجيا كانت العلاقات ضعيفة إلا لم نقل عدائية ويشير سمير أمين إلى ذلك فيقول « إن التاريخ ما قبل الاستعماري للمغرب يبرز تماثلا عميقا ... مطبوعا بتقلبات العلاقات بين المجموعات الاجتماعية الثلاث التي تشكل سكان المنطقة ... لقد ضلت الإيديولوجية العربية التقليدية خلال قرون عديدة الإيديولوجية المهيمنة في المغرب ... هذا التناقض العميق بين الحاجات الموضوعية للجماهير الريفية الحضرية والسكان المدنيين وإيديولوجيتها المشبعة بدوافة يفسر وطء الحضارة العربية في المغرب وسوف يعبر عن نفسه لا بعداوة حقيقة بين البربر والعرب بل باستمرار البربرية في شمال إفريقيا » وبتحديد هذا الشكل من التراع في حالة الماضي يعيون الحاضر خاصة في عملية هدم وإعادة بناء البنى التي عرفها التكوين الاجتماعي الجزائري في إطار توطيد ونمو العلاقات الاجتماعية وهي العملية التي تتسم بالتحلل الجماعات الاجتماعية التي وجدت على قاعدة التنظيم السياسي لإشكال الإنتاج ويشير إلى هذا المنحني ملاحظة عدى الهواري بقوله « دمر نشوء الملكية في الظروف المعروفة العلاقات القديمة دون أن يخلق علاقات أخرى أرقى منها نوعيا وتحولت التشكيلة الاجتماعية للجزائر إلى مجتمع كولونيالي حيث تتم فصل بني اجتماعية مختلفة تخضع إلى قوانين خاصة لكل منها خصوصيته » ولما كانت العلاقات الاجتماعية لا تستورد كما يرى كارل ماركس كما أمام نمطين مختلفين، نمط رأسمالي كولونيالي لتشكيلة اجتماعية تختلف على أساس التفاوت مع المجتمع الكولونيالي يعين من إزالة تنظيمه الاجتماعي وحصر لعلاقاته الاجتماعية وبالتالي إرباك النظام المعياري والرمزي واضطراب التوازن الاجتماعي وتحجرت البنى الاجتماعية وذلك بالركون إلى تقليدية متطرفة والانكفاء إلى نظام معياري منغرس في القدم

1/ الخفاجي عصام: مساهمة في البحث عن هويتنا حول نمط الإنتاج الكولونيالي

دار الفارابي الطبعة الأولى سنة 1989 ص 208

ولذا يقول بورديو « الفرد المنفصل عن قبيلته والذي يحافظ عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالية والمنافسة الفردية على نمط حياة وتفكير لا معنى لها إلا ضمن الإطار الاجتماعي القديم » من نافلة الملاحظة أن حاجة التنظيم الاجتماعي في شكل انتظامه وضبطه كنتيجة لتفكيكه -التنظيم الاجتماعي- وإفراغ العلاقات الاجتماعية من محتواها أن تبحث الجماعة أو التشكيلة الاجتماعية عن توازن اجتماعي جديد ولم يكن الواقع الاجتماعي يفترض نموذج علاقات اجتماعية بمعنى غياب نمط علاقات إنتاج خاص يسمح بوجود تناسب بين درجة قوى الإنتاج المادية وحملة علاقات الإنتاج و كانعكاس واضح ضمور النظام المعياري وتشوّهه فنشهد حين ذلك الانتقال إلى سيادة توسع يهيمن عليه -التشكيلة الاجتماعية- ميلا شديدا لقبول الواقع الاستعماري من جهة ومن جهة ثانية إلى البحث عن مطلقا دينيا وسياسيا لتجمع الناس وإحياء العلاقات الاجتماعية في جانب منها عبر مسار المخيال الاجتماعي فتلجأ التشكيلة الاجتماعية إلى تنظيم وإنتاج نظام معياري يقوم مقام التوازن الاجتماعي التقدم فيقول بيار أنصار في هذا المضمار « فإن الممارسة الاجتماعية بوصفها تنظيم شتات تصرف الأفراد وتوجهه نحو أهداف مشتركة تفترض وجود بنية معقدة من القيم وعمليات التعيين والاندماج المحمل بمعاني ودلالات كما تفترض لغة رمزية اجتماعية ومستضرة ... ومن هنا فإن كل مجتمع ينشئ لنفسه مجموعة منظمة من التصورات والتمثلات من خلاله بعيد المجتمع إنتاج نفسه محيلا يقوم بالخصوص يجعل الجماعة تعرف بواسطة على نفسها ويوزع الهويات والأدوار ويعبر عن الحاجات الجماعية والأهداف المنشودة » فالتمثلات والتحليلات والاحتفالات خصوصا في الشمال الجزائري التي ترجع إلى إطار معياري مثالي التي تعود بقوة من خلال تفعيل وتوسيع حركة المرابطين وتعدد القديسين تشكل نتيجة مباشرة أمام عنف الظاهرة التدميرية الشاملة في تدمير بنية المجتمع الجزائري بفعل القوانين العقارية فصار من الضروري الشروع في تفعيل المخيال الاجتماعي لكي يعيد بناء هذه العلاقات وكذا التوازن الاجتماعي ويشير عدى الهواري بشكل حاسم ودقيق لهذه الظاهرة القديمة، الجديدة في شكلها المتجدد فيقول « إن تعدد القديسين ووفرة المرابطين يشهد بالرغبة الجماعية في بعث البنى الاجتماعية السابقة في ضمائر الناس إنه يستجيب إلى حاجة نفسية داخلية يثيرها الفراغ الاجتماعي الذي يحس به المجتمع في كل مكان إن من شأن الاحتفالات أن تلعب دورا لا يمكن نكرانه في التوازن النفسي لسكان معتادين على نمط معين من العلاقات الاجتماعية إن الأجيال التي خلدت عبادة القديسين لم تتعرف إلى القبيلة إلا من خلال الصور الوهمية والمثالية التي وصلت إليهم » وإذا شئنا الاقتراب من المعنى أكثر وبصورة أوضح فإنه من الضروري أن نضيف أن إرادة التشكيلة الاجتماعية في إحياء العلاقات الاجتماعية يفسر لنا الاختلال بين محاولة ضبط سيرورة إنتاج التماسك الاجتماعي بممارسة الطقوس والاحتفالات لترشيح التضامن الاجتماعي كبديل وهذا هو الأثر الضروري لنهج تفتيت البنيات الاجتماعية وتجزئتها الذي ولد هذا العجز وبالمقابل أنتج نمو الرأسمالي الكولونيالي الذي هو نمو الإنتاج المسيطر ويوضح هذا المفهوم ما يشير إليه صلاح العمروسي في معرض حديثه فيقول «عبارة موجزة إننا إزاء نظرة بنوية تطفئ طابع الثبات الميتافيزيقي على واقع انتقالي أو بنية اقتصادية، اجتماعية، انتقالية تمر بعملية تحول مهما تكن بطيئة نظرة بنوية تركز فقط على إعادة إنتاج العلاقات في ظروف التحول بالذات وبالتالي تعجز عن إدراك تناقضات هذا التحول وكشف قواه المحركة الداخلية فالأول يثبت وضع بلادنا في شكل أو بنية كولونيالية تعيد إنتاج نفسها من البداية إلى النهاية »

1/ BOURDIEU PIERRE: O.P.CIT P 118

2/ ANSSART, PIERRE → IDIOLOGIES, CONFLITSET POUVOIRS: PRESSES UNIVERSITAIRES FRANCE 1977 P 12

3/ الهواري عدى: نفس المرجع ص 6

4/ العمروسي صلاح، حول نظرية نمط الإنتاج الكولونيالي، دار الفرابي الطبعة الأولى 1989 ص 175

ويمكن لنا أن نعزز هذا الطرح على صعيد الواقع من ذكر التراث الجزائري في مجال التفاعل بين المجموعات الجزائرية مع القادة المحليين ومقارنتها مع التفاعل مع الأتراك كما يصر عبد الباقي الهرمسي على إثباته فيشير إلى « أن الدراسات التاريخية المتراكمة تبين أن المجموعات الجزائرية كانت تتفاعل مع قادتها المحليين وفي إطار الطرق الدينية أكثر بكثير مما تتفاعل مع الأتراك ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الفرنسيين أحد زعماء هذه الطرق في شخص الأمير عبد القادر عوض عن الأتراك ... وفعلا فقد نجح الأمير في بعض السنوات في تنظيم جيش عصري واحتراق الحساسيات القبلية وتكوين جبهة قومية نسبيا ... فهو مستعد دائما لتحثير أو لسحق كل أشكال المعارضة » التحول إلى الميتافيزيقيا كعقيدة وكنظيم اجتماعي وسياسي يحمل بالفعل مضمونا سياسيا ضريحا صار يعبر عن جملة الدوافع السلوكية والاجتماعية والسياسية ولتعويض عن الدلالة الحاجة إلى إحياء وبناء البنى الاجتماعية وتعزيزه لدور القرابة والدين من حيث الأهمية والتأثير وبالتالي استمرار الوجود ضمن القبيلة وهذا أو فروعها في مظهره مختلفة تحقق الإطار المتواصل وهكذا يقول بورديو « كفت القبيلة من زمن طويل عن كونها إطار النشاطات الاجتماعية ولكن الجميع يعترفون بالتقليد التي ترتبط بها أما في الشلف فإن جميع الوحدات المستندة إلى النسب الوهمي مثل القبيلة أو الفرع تفتت إلى وحدات عائلية مستقلة لا مبدأها منفصل إذا كان الإحساس بالانتماء إلى فرع معين من القبيلة ما يزال حيا فليست القبيلة بنظر الغالبية إلا كلمة جوفاء ويحمل بعضهم حتى اسمها » وعندما استملت العائلة تاريخيا كوظيفة وكنبنة عن القبيلة بعد إلغائها - كإسم - وفصلها عن القيام بالوظائف، أضحت العائلة كمؤسسة اجتماعية تقوم بتجسيد وممارسة الوظائف الاقتصادية والأخلاقية والدينية واستمرار تأمين تماسك العائلة رغم الصعوبات الاقتصادية التي يلحظها عدى الهواري على مستوى العائلة في إشارة إلى قدرتها وصعوبة تحديد الهوية الاجتماعية فيقول « لقد ساءت بعض أحوال وظائف العائلة لم تعد تستطيع القيام بوظيفتها الاقتصادية إلا بصعوبة كما أن وظيفة تحديد الهوية ضعفت تدريجيا مع ترسخ دوائر النفوس بيد أن البنى استمرت كما هي مما أدى إلى زيادة التنافر بين الوظائف والبنى لم يؤدي الضعف في القيام بالوظائف إلى تغير آلي في البنى لا سيما وأن هذه البنى تعتبر بمثابة قيم معيارية » يبق أن نعرف الوحدات الاجتماعية أو التشكيلية الاجتماعية بالجزائر كانت نتاج لتطور تاريخي مادي تجسده علاقات إنتاج اجتماعية تعكس بدورها التوازن الاجتماعي عبر كونه يمثل الوحدة السياسية والاجتماعية والدينية في مركز تحديد الهوية الاجتماعية .

أرسى إذن النمط الكولونيالي أساسا مشوها تماما للعلاقات الاجتماعية التقليدية في مرحلة تاريخية أنتجت هيمنة اقتصادية واختلالات سوسيو-ثقافية ولح عبد القادر جغلول إلى هذا التغير-التشوه - لمستويات البنية الاجتماعية فيقول « لقد أدخل التغير الثلاثي للمستويات البنية للمجتمع الجزائري وهو المستوى السوسيو-ثقافي والاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حركة رهيبية للتحرك الاجتماعي وذلك بدم التباين القديم والأنظمة الاجتماعية البالية وأشكال المخالطة القديمة فكانت الجزائر عام 1954 تتسم بمناطقها المنعزلة عن نفسها وقادتها الأثرياء وبرجوازياتها المدنية المنهمكة بوقارها بمقدار ما رأساها قائم وأن جزائر الفلاحين المتعيين من العمل » إن البحث عن تأكيد الهوية الاجتماعية في المجتمع الجزائري يحمل ميزة قوة وعنف الاستعمار الفرنسي الذي أفرز القطيعة في مستويات العلاقة بين البنى والوظائف وما تعقد سيرورة تحدد هذه العلاقة إلا نتيجة هذا العجز الذي تولد داخليا وخارجيا أما داخليا فيجدر بنا التنبيه إلى الوسط السوسيو-ثقافي بالدرجة الأولى أما خارجيا فهو ضغط التأثير العميق الذي مارسه الاستعمار الفرنسي في العهد الكولونيالي ويلاحظ هنا ما كسيمنكو التصور العام الذي يطبع أصل المصوغات الفكرية والثقافية كمحرك رئيسي للاستعمار فيشير بذلك قوله « ... إنها سياسة تنطلق من هذه الفروق إلى ضرورة الاختلاف في المؤسسات ... واحترام المصالح المعنوية للأهالي هذه السياسة الأهلية ويعني هذا حملهم على الإحساس تدريجيا بحاسن السيطرة الأجنبية قصد تبني هذه السيطرة طوعية وليس تقبلها فقط إن السياسة الأهلية تنبع من ذلك المبدأ الذي يقول أن أي شعب يعتز بعاداته سواء كانت جيدة أم سيئة وإن عاداتنا حتى وإن كانت أفضل ستبدو لهم مقبولة إن فرضت عليهم عنوة » ولكننا في هذه المقاربة لا نستطيع إلا إبراز ما يحتويه مفهوم الإعاقة الذاتية للمجتمع البسيط والتقليدي فبدية إن الجهاز التربوي والديني كان متأطلا بقوة والذي ينغرس في الثقافة العربية والإسلامية وتؤدي مجموع هذه الرواسب الضرورية التي تحمل الشكلية الاجتماعية لتعبر عن نفسها بنفسها ويتم الإشباع الذاتي عبرها لهويته الاجتماعية وفي هذا الخصوص يشير حنفي عوض إلى تحديد نفسه فيقول « فإن اللغة والرموز والشعائر والحكايات الشعبية والثقافية ككل تجمع بين الأفراد وعائلات تختلف في ظروف معيشتهم ولكن يضلوا يعيشون في جماعات ويتعلموا فيها ويعرفوا أهدافهم عن طريقها وكذا يحصلون على الإشباع العاطفي من هذا الانتماء وقد نشأت الرموز العامة والانتشار والحكايات الشعبية في الغالب من العقائد المنظمة التي تدعم قوة الجماعة ... من حيث تمثل مركزا متميزا للولاء » وكنا نتوجه ضمن هذه المرحلة التاريخية إلى بلورة وإعادة إنتاج تلك التشكيلية الاجتماعية التي كانت بفرقتها تترع نحو التقليد وتجنب القطيعة مع الأشكال القديمة للقيم السياسية والدينية والأخلاقية لأنها التعبير العفوي عن الحاجة الحقيقية للمجتمع ويعبر هذا المنحى عن علاقة الوثيقة للتشكيلية الاجتماعية وعلى الأخص الريف الجزائري الذي يشكل القاعدة في مجتمعا ويشير الأشرف إلى هذا فيقول « ... ولكن المجتمع الريفي كان في أسوأ الأحوال ولم يبق منه إلا هيكل جامد من العادات والتقاليد التي حافظت على الرمز الأخير من الحياة ولم يبق فيه أثر الثقافة ولم يجد مساعدة من النخبة المثقفة المحظوظة »

1/ جغلول عبد القادر: نفس المرجع ص: 121

2/ ماكسيمنكو فلاديمير: نفس المرجع ص 24

3/ عوض حنفي: السياسة والمجتمع دار الفكر العربي دون طبعة سنة 1998 ص 119

4/ الأشرف مصطفى: نفس المرجع ص 22

لقد تركزت الثقافة التقليدية للتشكيل الاجتماعي على مؤسسة المدارس القرآنية والجمعيات الدينية - الزوايا - والكتاتيب التي تلتخص وظيفتها بالوصول بالناشئة إلى تحفيظ القرآن دون ما استيعاب وفهم النصوص والتمكن من التأويل ولكن كان الاكتفاء بالتلقين الحرفي ويشير التوازن إلى هذا الضعف في التكوين الاحترافي وهذا ما يؤكد إيف توران في المجتمع الجزائري « إننا لا نتعلم في الزوايا من أجل أن ندرج في السلم الاجتماعي أو أن نتعلم لأن لدينا إمكانية الاجتماعية لقيام به - التعلم - وهو يعطي لصاحبه الجزاء وأولوية الجزاء هو معرفة القرآن ففكرة الضرورية هي لتعلم ليست من أجل تكوين احترافي وهي الغائبة في هذا النظام الثقافي والذهني ... ففكرة التعلم من أجل الحصول على إطار اجتماعي كان الغائب تماما في المجتمع العربي » يبرهن الواقع التعليمي على علاقة المجتمع بالإطار التربوي أي في علاقة المجال المدرسي بالمجالات الاجتماعية والتي تقدم لنا كعلاقة تبعية مطلقة أي مجرد انعكاس للمجال الاقتصادي ويعيش كل مجتمع في مقابلة الواقع اليومي بنوع من الارتداد نتيجة صعوبة هذا الواقع ما لا يسمح العيش إلا ضمن الماضي أو رؤية الحاضر بأمثلة الماضي فيرى بورديو ويلاحظ هذا اليأس وذاك العجز الذي يتبلور في أشكال من أعمال الخيال الاجتماعي، الالتصاق بسلفية مرضية فيشير إلى هذا الشكل بقوله « هكذا تحل مكان السلفية التقليدية التي تتطابق مع مجتمع متكامل تماما والمستند إلى اقتصاد متوازن نسبيا سلفية اليأس المنتصقة باقتصاد كفاف ومجتمع مفكك وخاص بخالة البروليتاريا المتعلقة بماض تعرف أنه قضى بلا عودة » ويسجل التاريخ ذلك الارتباط الوثيق في ثقافتنا الخاصة بالدين ويعبر عن علاقات اجتماعية التي تحدد طريقة عمل المنظومات الثقافية والنظام المعياري بما يتلائم مع الإيديولوجية المسيطرة ولقد أشار برهان غليون إلى هذا المعنى عندما حدد هذا الإطار الذي يرتسم من خلاله البنية الثقافية وعمل مؤسساتها المتعددة « ولما كان النسق الثقافي كما هو قائم في حقبة معينة ضمن علاقات اجتماعية وسياسية معينة أيضا تحدد بطريقة عمل المنظومات الثقافية المعرفية والمعارية والمعارية والرمزية وعلاقتها فيما بينها والقيم الأساسية السائدة بما يخدم السيطرة الاجتماعية » وتحقيق السيطرة الاجتماعية في هذه المرحلة - ما قبل الكولونيالية - وكان لا يتطلب إلا التزجر القليل من التعلم ومع لا ترتقي لتكون نسق ثقافيا قائما بذاته نظرا لما سبق لنا وأن ذكرنا غير أنه مع تحقيق الاحتلال عسكريا كان منظر السياسة الاستعمارية سيعون لتحقيق هدفين اثنين أما المرمى الأول فكان يتوجه إلى مسح الجانب البارز للثقافة وثانيا إلى توطين الجهاز المدرسي الاستعماري ذو الوظائف الاجتماعية النفعية وتحقيق إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية بداية تشير هذه السياسة الاستعمارية إلى مرحلة جزئية ضمن مشروع ضخم قال عن عبد القادر جفلول « لقد تم الاحتلال للجزائر بقوة السلاح وانتهى عام 1871 بتزج السلاح من القبائل ويتضمن الاحتلال الثاني قبول إدارتنا وعدالتنا من قبل أهل البلد أما الاحتلال فسيتم من خلال المدرسة، وسيؤكد تسلطه على لغتهم بمختلف لهجاتها المحلية وإدخال الفكرة التي نحملها نحن أنفسنا من فرنسا ودورها في العالم إلى أذهان المسلمين وذلك بإبدال الجهل والأحكام المسبقة المغالية بمفاهيم أولية للعلم الأروبي الدقيق »

لقد ساعد الاستعمار -نمط الإنتاج الكولونيالي- بدمه للعلاقات الاجتماعية وتنصيب التناقض بين البني والوظائف ضمن الوحدة الاجتماعية وبناء أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية وتخطيط المؤسسات والمعايير التي كانت تضبطه فهم يصرحون أن لا بد من وضع العراقيل أمام هذه المؤسسات إلا لم يتم تخطيطها فتشويه وظائفها أو إفراغها من محتواها أما الإبقاء عليها كما هو وهنا يقول « فالنظام الاستعماري لا يوجد في الحقيقة إلا بكونه نظاما متناقضا وبكونه بعيد إنتاج وحدة الأضداد فالاستغلال الاستعماري يفترض في الحقيقة ترسيخ العلاقات الرأسمالية وبالتالي هدم العلاقات الاجتماعية والمقبل الرأسمالية واستخدام هذه العلاقات الأخيرة من قبل العلاقات الأولى إذن إخضاعها وحفظها في نفس الوقت » لقد أجهضت الإدارة الفرنسية عمليا ووظيفة ودور الزوايا والمدارس القرآنية إلى تبني توجه جديد يشمل وظائف المدرسة في حركة تطرح التطور وترويض السكان الأصليين حسب إشاعة نعمة العقل والعلم الأوروبي وثانيا تحسيد مصالح الرأسمال الكولونيالي وهي مسوغات التي دافع عنها المترولوجي يقول مصطفى الأشرف « كتب الجنرال دو كرو يقول يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا وبعبارة أخرى أن يكون هدفنا تحطيم الشعب ماديا ومعنويا » إذ نلاحظ انه -اجتمع- يقع تحت طائلة خياران إذ يحتمل الأول تحطيمه عبر تشويه وظائفه أو إفراغه من محتواه. فحالة الدائرة الثقافية بالجزائر آنذاك والمعاقبة ذاتيا عجل في ترسيخ الجهاز التربوي الاستعماري غير أنه ليس ممكنا اقتصاديا في إطار الرأسمالية الاستعمارية فإن تعليم الجزائريين يعني تشكيل خطرا على المستوى السياسي والإيديولوجي فالقيم التي تنشرها المدرسة ستمكن من تكوين وعي الذي يتحرك في إطار بنية فكرية هي اللغة التي تحدد أفاق التطور لذا نلاحظ أن الثقافة الشعبية التي وطلت هذا الارتباط كانت تفضل استمرار الشكل الأصلي كما هو ضمن محتوى العلاقات الاجتماعية وهذا ما حاولت السياسة الثقافية الجديد توطينه أيضا إنه يعبر كما يشير إليه هشام شرابي عن عملية تربية وتثقيف « كيف لمجتمع أن يريد وللثقافة أن تقرر وأين نجد تعبير هذه الإرادة الواقع إن المجتمع بثقافته المسيطرة لا يفرض بواسطة نظامه الاقتصادي وتراكيبه الاجتماعية (الطبقي) كيفية توزيع السلطة والجاه وحسب يخضع كل فرد من أفراده لعملية تربية وتثقيف هدفها الحفاظ على النظام القائم وتأمين استمراره على الشكل الذي هو فيه وهو لذلك يفرض على كل فرد أدوار اجتماعية لا يستطيع تبديلها أو الخروج منها طوال حياته » فاعتبار التجديدات التربوية إمكانية تفرض التحكم في عوامل الضبط وبناء الأدوار الاجتماعية ضمن هذا المضمار كان الواقع الاستعماري ونمو العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من جهة والخلل وتفكك الحاصل لبني والوظائف الاجتماعية يسيران إلى مصير يستجيب لمفهوم ما نسميه علاقات النمط للإنتاج الكولونيالي ويشير عصام الخفاجي صريحا إلى هذا المستوى « ليس التخلف مجرد نقص أو انعدام للتطور بل هو نمط متميز من البني الاجتماعية-الاقتصادية ناجم عن اندماج المجتمع المتخلف في إطار البلدان الرأسمالية المتقدمة » لذا كانت الحاجة من جانب الرأسمال الاستعماري إحداث نظام من الوظائف للمدرسة يندرج في الاستجابة لحاجته -الاستعمار- ليد العاملة وبحيث لا تسمح هذه الحاجة إلى الارتقاء الاجتماعي وكذلك لفرض منطق الهيمنة عبر الترويج لفكرة التفوق الأوروبي

1/ جغلول عبد القادر: نفس المرجع ص 77

2/ الأشرف مصطفى: نفس المرجع ص 129

3/ شرابي هشام: مقدمة في دراسة المجتمع العربي: دار الحداثة سنة 1987 ص 33.

4/ الخفاجي عصام: نفس المرجع ص 123 60

لذا يشير قانون أن الجهود الكولونيالية لم يكن من العثية بمكان إلا أنه يفهم على أنه تمهيدا ضميا للقيم الثقافية فيقول « عندما نفكر في الجهود الذي بذل من أجل تحقيق التهميش الثقافي وخصوصياته في المرحلة الكولونيالية نفهم أن أي شيء لم يقدم عبثا وأن النتيجة العامة التي تم البحث فيها من قبل المستعمر هي إقناع الأنديجيانا بأن الكولونيالية تنقذهم من الهلاك.....وأن الخروج الكولونيالي يعني العودة إلى المرحلة البربرية » لذا كانت المرحلة المناسبة تتعين في إدخال والتوغل في الأرياف للإدارة الاستعمارية وتحقيق السياسة الثقافية ولقد كان الفراغ الثقافي لدى المجتمع الريفي محسوسا كان من السهل إذن طرح تأكيد وتطبيق البديل الموجود في المدرسة الاستعمارية التي نص عليها مرسوم حول فيري منظر النظام التعليمي والذي يشير إليها عبد القادر جغلول وتعبر عن عقيدة حقيقة إنتاج الإنسان فيقول « يجب التوغل في هذه الحقيقة وهي أخذ الشباب العربي من قراهم وضبطهم عدة سنوات في مقاعد المؤسسة ... ومن ثم إعادتهم إلى قبائلهم بخفي حين أي أمين بدون أن ينبروا لهم أي هدف وكذلك دفعهم دون إعطائهم أي موقف ودون تمكينهم من تطبيق ما تعلموه وهذا يعني خلق أناس مبعدين ولا شيء أكثر » كان الهدف الذي تشده المدرسة التي أفرزها الاستعمار الفرنسي إذن هو بناء الاستقرار الاجتماعي وليس التغير الاجتماعي وكان تعليم الأهالي على الأحص كان يراد له الترويض بهذا الفهم إن أجزنا ذلك كان يطرح تعليم الأهالي بمعنى آخر الاحتلال بواسطة المدرسة فبسبب الهيار النظام التربوي والديني كان المجتمع يحتاج معايير ومؤسسات التي تضبطه ولكن لم يكن كل الأهالي يستفيدون من هذا النظام التعليمي ولأنه إلزامي ومكثف ومعمم كانت الضرورة تتجه نحو بناء نخبة تكون بمثابة الوسيط بين الاستعمار والمستعمر القادرة على تدعيم وسائل الضبط الاجتماعي وهنا لا بد من التسليم بتدخل الفاعلين الاجتماعيين الواعين-النخبة- التي بوجودها الاستعمار الكولونيالي كراسمال رمزي كما يسميها بورديو في ماهية الإنتاج الرمز والدلالة ويشير أكثر إلى المعنى ذاته في تحديد وظيفة -الأنتلجانشيا- « إن ما يمكن أن نسمي جاذبية أو عضوية قدرة مجموعة من المثقفين على إنتاج وإعادة إنتاج معنى اجتماعيا أي مجموعة أفكار ذات دلالات اجتماعية في مقدورها بالتالي من تكوين وتوجيه كل أو جزء من المجتمع المدني ... من ذلك مثلا طبيعة أنساق الدلالات المنتجة (الإيديولوجيات) وتوزيعها الاجتماعي (منطق طبقي) العلاقات التي تقيمها فيما بينها مختلف الأنساق ... شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها ». من ذلك أن الثقافة الجديدة المعدة لترويض المجتمع وللخدمة وظيفية السيطرة كانت تتصف بالتكيف والإلزام تسعى لإشراك الجميع اضطراريا مرة ومرة عبر الإرادة الحرة في رسم حدود مجتمع وتستوحي دلالات ومعاني ورموز تسير وفق العلاقات الاجتماعية والثقافية وهذه الرؤية اعتبرت كافية لهيمنة الثقافة لتفرض على المجتمع كنمط ثقافي مهيم كنتيجة للخلو الثقافي استطاعت المدرسة الفرنسية تخريج نخب من المجتمع الأهلي تحمل معايير تتناسب والوظيفة التي انطوى عليها تكوينه وفقدان الارتباط العضوي عن المجتمع وفي هذا الشأن يقول فلاديمير « إن المدرسة الفرنسية قامت بانتقاء فيئة ماهرة من النخبة الأهلية كانت ضرورية للحكم الاستعماري وكان الهدف من ذلك خلق ظروف غير قابلة لعكس وضعية الهيمنة الاستعمارية في الجزائر » .

1/ FANON FRANTZ: LES DAMNES DE LATTARRE: EDIT ENAC 1987 P 183

2/ جغلول عبد القادر: نفس المرجع ص 85

3/ الكنز علي: حول الأزمة دار بوشان دون طبعة سنة 1990 ص 14

4/ ماكسمينكو فلاديمير: نفس المرجع ص 25

وبالاندماج ضمن التراث الفرنسي وقيمه ومساواته وعدالتهم دون ما أن تبعث عن وظيفة الارتباط العضوي والتغلغل في داخل المجتمع وتشكل لدينا هنا ثقافة النخبة وتعتبر الثقافة الشعبية بحثا عن حقل ثقافي يرتبط بعادات وانكفاً على النفس تستلهم من الماضي والدين مصوغاتها الاجتماعية والثقافية والرمزية ما يؤكد برهان غليون « إن تعلق النخبة الاجتماعية عموماً بثقافته يفترض في تحقيقها نفي الثقافة الشعبية والثقافات الفرعية الأخرى والمرتبطة بها يخلق وضعية تظهر فيها الثقافة قائدة كاستعمار للعقل وكغزو أجنبي للثقافة ولا يمكن إلا أن تدفع المجتمع إلى تنظيم رد فعل سلبي يسعى من خلاله إلى طرد هذه الثقافة أو الفئة المرتبطة بها في الوقت نفسه من الجماعة واعتبارها خارجة عنها » مثلت المدرسة الفرنسية بصورة محكمة وموجهة اللحظات التاريخية الحاسمة في إصباح الحقل الثقافي بالجزائر ولأن الصعوبات الإيدولوجية التي كانت يفترض أن تواجهها في تحقيق التوافق والضبط كانت فعالية المدرسة في تعليق النجان على وعي وسط فئات اجتماعية واسعة وكتيجة أيضاً فعالية المدرسة - للإعاقة الذاتية لأهالي ومحدودية ومضمون ثقافتهم كانت التصليحات والتوجيهات التي يجب إدخالها في وظيفة التعليم بقسميه الفرنسية أو إحياء التعليم الإسلامي وتنظيمه من جديد لإنتاج الجهاز القضائي أو الديني ويشير بهذا الصدد إيفون توران بقوله « المرحلة الثانية تبدأ بإدخال هذا التعليم في الأرياف أي المناطق العربية الواقعة تحت الإدارة الفرنسية والتي يطبق بطريقتها في المدارس العربية والفرنسية ... تأثير الأفكار المثارة لدى المتروبول تتواجد بطريقة أخرى هل يمكن أن التعليم الديني يلاحظ محرر مسودة 1854 في المدارس العربية الفرنسية بدون أي شك ... خصوصاً في التعليم الابتدائي خصوصاً عند الصغار لا يشكل خطراً ... ويرتبط عبر اختيار الكتاب والمواد التي تعالجه » ولقد لاحظت بن غربي رمعون التطور الذي يوضح عدد الجزائريين المتمدرسين في المدارس الفرنسية فالتطور هذا لازم للتناسق الخاص بمراحل محددة من تطور الكولونيالية أقصد تطور النظام الرأسمالي وهيأت شروطه البشرية من خلال تكوين الإطارات سواء كانوا إداريون، موظفون صغار، أو عمال بسطاء ، وتوضح هذه الإحصائية نسب تتدرج التمدرس بين سنة الإحتلال إلى غاية 1957 حيث يظهر الفارق الشاسع بين هذه النسب . إن آلية إعادة تنظيم المدارس الإسلامية يستجيب حقاً لعملية إعادة هدم وبناء الدائرة الثقافية في مصلحة الاستعمار المتبنى من طرف جول فيري بداية 1892 فالوضع إداري وسياسي كان غير مريح بحيث يقترح على المستوى السياسي ذهاب الجزائريين إلى الخارج -الدول العربية- والاحتكاك الفكري والأخلاقي بحيث يشكل قوة تفرض نفسها على الساحة الثقافية والسياسية .

1832	1880	1907	1923	1957
194	3.172	32.517	51.640	117.750

1/ غليون برهان: نفس المرجع ص 112

2/ TOURINYVONNE: O.P.CIT P 262

3/ REMOUR HASSAN ET LES AVTRES: L'ALGERIE HISTOIRE,SOCIETE ET CULTURE EDIT CASBAH ALGER 2000 P 145

وهذا ما يشكل خطرا حقيقيا على الإيديولوجية الاستعمارية وأما إداريا يفرز التفوق بالنسبة لهؤلاء على نظائره - الطلبة الذين تعينهم الإدارة الفرنسية - يقول عبد القادر جغلول في هذا الشأن « إن التنظيم الجيد (للتعليم الإسلامي) يمكن أن يتجاوب مع ضرورتين: تلبية العدالة والعبادة من حيث وجهة النظر السياسي، خدمات طفيفة ... غير أن مدارسنا غير كافية من وجهتي النظر هاتين لعدد التلاميذ الذين يمكن أن تحتويهم وإلى مستوى التعليم الذي يعطي فيها هذا الوضع لا يضايق فقط على مستوى تسيير الوسائل الإدارية بل إنه خطير على المستوى السياسي بالنسبة للاستعمار » فكان الضيق يتطلب الحركة وإعادة النظر ولرغبة التطابق بين حاجات الإدارة الاستعمارية وتحديد وظيفة إنتاج المدارس الإسلامية فبالنسبة للإدارة الفرنسية فإن إنتاج الإطار المناسب الذي يحافظ على عملية تسيير الإدارة ولو ثانويا وتكوين الأفراد الذين يديرون الوظائف داخل العدالة يحقق التوازن وضمان ضبط المجتمع واستمرار هذا الإطار يتأسس من خلال العلاقات الاجتماعية الرأسمالية التي توجد تاريخيا هذه النخبة لإحداث الاتصال والوساطة وهنا يذكر ظاهر لبيب بهذا القصد للمحافظة على التجانس وتدعيمه - الإيديولوجية - أو ما يسميها غرامشي البنية الإيديولوجية التي تحوي المؤسسات كعدالة والمدرسة ووسائل الإعلام المختلفة فيقول لبيب في هذا الشأن « تزداد العلاقة وضوحا بين الإنتاج الفكري والبنية الاجتماعية الاقتصادية إذا اعتبر هذا الإنتاج إنتاج فئة اجتماعية تتكون تاريخيا وتلعب أدوارا معينة في ارتباطها بأصناف اجتماعية محددة ... في حين أن المثقفين كفئة وكنخبة اجتماعية يمثلون عن طريق وظائفهم أهم وسيلة اتصال وطيدة بين مستويات البنية الفوقية مما فيها السلطة السياسية وبين البنية التحتية للمجتمع » هكذا بالنسبة للنخبة المثقفة كان تخليهم عن عضويتهم في الحقل الثقافي بعيدون عن واقع مجتمعهم ومنتجون لإيديولوجيات منطلقة مما يجب أن يكون وليس مما موجود والانفصال بالتالي عن هذا الواقع والتخلي عن وظيفة إنتاج الدلالات والمعاني انطلاقا من المجتمع وثقافته وبالمقابل هذا العجز العضوي يبني الفعالية العضوانية وذلك عبر بناء الوسطات والقيام بأدوار إنتاج وتوطيد استمرار العلاقات الرأسمالية ويعطي علي الكثر هذه الخاصية للمثقف الجزائري خصوصيتها التي شكلت عجز النخبة فيشير بقوله « أما بالنسبة للمثقفين الجزائريين فكان عليهم دفع ضريبة عضوانيتهم لقد قاموا بالتخلي عن الحقل الثقافي الثري والواسع وكسوه من أفكارهم تلك الأفكار التي افتقرت إلى الدلالات الاجتماعية وافتقرت إلى التأثير والممارسة العملية وتميز المثقفون بعجزهم على تحويل إنتاجهم الثقافي إلى ثقافة ... فعلا لم تكن هناك الوسطات الضرورية لهذا التحول إلا أنه كان من الضروري إيجادها وخلقها » ولذا رأينا أن انكفاء المجتمع على أنماط ثقافية فرعية من جهة وانعكاس هذه الأخيرة إلى مستوى من أنماط التقليد الشديد والتشبع بالقيم التي تجيز التفوق وتستلهم منه أسباب وجودها وتحول المجتمع إلى هشيم دون ما ضبط موضوعي يرتكز مفاهيم هوية اجتماعية التي تفقد مدلولها مع أعمال العلاقات الرأسمالية

1/ جغلول عبد القادر: نفس المرجع ص 94

2/ لبيب الطاهر: نفس المرجع ص 35-36

1/ الكنز علي: حول الأزمة: دار بوشان الطبعة الأولى سنة 1990

وبالاحظ عدى الهواري هذا التقهقر والعودة إلى الذات - المشوهة - للانكفاء فيقول « لم تضعف وظائف العائلة الأخلاقية والدينية من جراء الخشية من نزع الشخصية، استمرت القيم المعيارية تستمد أصلها من الدين كانت الممارسات الاجتماعية التي تحرق المعايير الدينية موضع شجب صارم كان أكبر عقاب يتعرض له الفرد هو الطرد من العائلة حيث يصبح محروما من الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي » إن تدمير العلاقات الاجتماعية القديمة لمستويات البنى والوظائف وما ألحق بجهاز التعليم التقليدي وهدم الأرضية الثقافية - المتواضعة - دون ما تنشأ الشروط الموضوعية لما يماثل هذه العلاقات، يثبت مرة أخرى أسلوب جديدة في الضبط الثقافي وفي الهوية القائمة على تأكيد نمط الاستقطاب الكولونيالي الذي يستمر في بناء نمط ثقافي يفرض الضبط الإجتماعي ويبني التمرکز في المستويات السياسية تحديدا والإقتصادية والثقافية على العموم .

المجتمع الجزائري ضمن الارتباط الإيديولوجي للحركة الوطنية

إن ملاحظة حركة نشاط بناء الحركة الوطنية يشتهه صعوبة المخاض الذي أوجده الرأسمال الكولونيالي ضمن إرباك العلاقة بين البنى والوظائف الاجتماعية والتي تكونت أيضا في الاضطراب النفسي والارتباطات السوسيو مترية ويتبين هذا المخاض العسير بالنظر للتحويلات والانتقاسات التي أوجدت ضمن هذه الحركة -الحركة الوطنية- ويلاحظ هذا التحول أو التمرکز بالنسبة الفئات الاجتماعية و الإثنية من موضوع الهوية الجزائرية كذات قائمة والتشكيك فيها عبر إقناع حتى النخبة المثقفة بهذا المسعى ويشير سمير أمين بجديفة إلى هذا التطور فيقول « ادعى الإيديولوجيين الاستعمار الفرنسي فيما بعد أن الجزائر ليست أمة ولا حتى دولة وتوصلوا إلى أن يقنعوا حتى مثقفين جزائريين كانوا العمود الفقري للأمة الجزائرية فقد تحطم واحتفت نواته المركزية ولم يكن للسكان المدنيين الجدد أية علاقة بهذا الماضي المنسي » يتبين أن تكوين الحركة الوطنية بكل تياراتها وقصائلها المتنوعة وأهداف كل تنظيم حزبي قد ساهمت فيه خصوصية المرحلة التاريخية وكذلك الإطار الاجتماعي والثقافي الذي سمح بتميز وتفرد واستقلال بل وإلى تصارع التيارات الحزبية فتم ثابت يرتبط أساسا بالرواسب التاريخية هو الذي يحرك الفعل الاجتماعي للمجتمع الجزائري وهو لا يعدو أن تكون إلا علاقاتنا الاجتماعية، التقليدية وكما يشير بورديو إلى هذا الثابت فيقول « في بادئ الأمر العلاقات الاجتماعية والسياسية تشكل حسب نموذج العلاقات العائلية على أن موضوع التنظيم الاجتماعي ليس سوى انعكاس التنظيم العائلي » كان الواقع الاجتماعي -الاقتصادي - شكلا تفككا رهيبا على مستويات عدة : اجتماعيا ، ثقافيا و نفسيا ولم يكن غريبا فكان تراخي تبلور الحركة الوطنية في صياغتها الاجتماعية والسياسية إلا في مرحلة متأخرة مع تبلور النشاط الحزبي وتحديد الوسائل والأهداف وطرق التنظيم وذلك بتكوين الأحزاب في إطار الشرعية الفرنسية أي ضمن شروط موضوعية -واقعا اجتماعيا- بعيدا عن حركة الصدام -نسيبا- بداية و ذلك لغياب إطار النخبة العضوية وهذا أيضا يضاف إليه بدرجة أهم المستوى الاجتماعي الذي أفرز قطاعين منفصلين سياسيا ومتصارعين أكثر ويلمح الأشرف إلى هذا بقوله « ومما لا جدال فيه أن الفرق كبير جدا في المستوى الاجتماعي بين الطبقات الناشئة في الحواضر المتمتعة بكثير من الامتيازات والقادرة بحكم موقعها التأثير في نظام الحكم والاستفادة منه ... وبين الطبقة التي أبقتهما السيطرة الأجنبية في عهد ما قبل التاريخ وحرمانها من كل شيء و لكن هذا الفرق أمر حتمي و يرجع أساسا إلى سير الأمور في عهد الاستعمار » وما القيم التي تحملها فئة معينة سواء حضرية كانت أم ريفية والتي يدافعون عنها وتخدم أغراضهم وأهدافهم لقد كان الصراع السياسي مع الاستعمار أو الاستفادة منه كما حدث مع الحزب الشيوعي بمقابل الحصول على الجنسية الفرنسية .

1/ أمين سمير: نفس المرجع ص 130

2/ BOURDIEU PIERRE: O.P.CIT P 74

3/ الأشرف مصطفى: نفس المرجع ص 28

وضمن دائرة الإستقطاب الإيديولوجي وعلى مستوى التمثيل والبنية الاجتماعية يؤثر حقيقة إلى أمر ثابت وصورة مضبوطة عن بنيت المجتمع وتميزاتها الاجتماعية والثقافية فمعلوم أن نجم شمال إفريقيا لم يظهر رسميا إلا في مارس 1926 وكانت نشأته عن طريق توعية وتجنيد العمال المهاجرين ويشرح محمد حربي هذا المنحنى التاريخي فيشير إلى ما معناه « إن التجديد للأفق التاريخي في الجزائر يبدأ مع الدخول في الساحة نجم شمال إفريقيا تنظيم عمالي لمهاجرين تشكل تحت مظلة الحزب الشيوعي الفرنسي كان هدفه السياسي هو الاستقلال الجزائر معنى لوطنية شعبية » لقد تحمل حزب نجم شمال إفريقيا المطالب العمالية والنقابية وحقوق الإضراب والدفاع لإرجاع مصادرة أملاك الفلاحين ومطلب الاستقلال أيضا في تأكيد على حق تقرير المصير فالنظام الكولونيالي ينتج رفض الحقوق السياسية وبإضافة إلى الاستلاب الثقافي والاستغلال لذا كانت مطالب النجم توضح عناصر رفض النظام الكولونيالي وسيطرته فلقد أسس الاستعمار برفضه لحقوق المستعمر القطعية التي تستوجب ضرورة رفض كل أشكال المشاركة في ضمن هذا الهيكل يقول بورديو موضح هذه الفكرة بقوله « أيضا في الوضع الذي يربح النظام في المنطق فإنه يخسر في الوجود في الوضع الذي يحاول أن يكون في شكلا كاملا إنه يحاول في الجانب الآخر أن يحضر في الواقع أفعال حقيقة اندثاره الفارق الذي يفرق المجتمع المستعمر تتسع باستمرار سواء كان في المجال الاجتماعي والسيكولوجي كما في الميدان الاقتصادي » كان التركيز كما أظهرناه بداية يتوجه نحو الأرياف ولأن بذات التشكيلة الاجتماعية كانت في معظمها تعيش في الريف فإن توسع القطاع الاستعماري ولقد بسطت أولوية الصراع من صميم واقع المجتمع وكنتيجة للسياسة القائمة على الزج بالريف في ميدان الاستقطاب مما أنتج حركة داخلية نحو الأماكن والمدن وحركة قصرية نحو الخارج فرنسا- لتبدأ مرحلة ديناميكية تعبر عن تبلور فئات اجتماعية تميل أكثر إلى التميز ويقول جون كلود فاتن في هذا الخصوص ما فحواه « إن المجتمع الجزائري تعرض لسلسلة من الأشياء التي توضح انفجاره بعد 1919 خصوصا الريفية كانت ضحية مباشرة للكولونيالية وفي مؤخرة السلم فالإعلاميين هم أول من يتجه نحو المدن ... البعض منهم يجد وظيفة مستقرة ويشكلون بروليتارية محلية تتوزع في وحدات ومصانع صغيرة توظف العمال نصف مؤهلين بإضافة إلى فئات أخرى ... فالبعض يصبح يعبر عن بروليتاريته ومعها يتشكل الوعي الذي نشأ في أرض فرنسا » كانت أفضلية الاحتكاك القطاع الريفي-الفلاحين- الهام مع الحركة العمالية الحضرية ومع المجموعة الأوروبية ساهم في بعث التنظيم بصورة عامة بحيث اندمجت هذه الفئة في دنيا مكية التي وصلت مع الارتباط في تنظيمات عمالية ونقابية قد شكل دعم لحضور هذه الفئة في صورة حاسمة ضد الاستعمار

1/ HARBI MOHAMED: LE FLN MIRAGE ET REARLITE EDDITION LA DECOVERTE ANNE 1980
PAGE: 12

2/ BOURDIEU PIERRE: O.P.CIT P 117

3/ VATIN. J.C: L'ALGERIE POLITIQUE, HISTOIRE ET SOCIETE → LIBRAIRE ARMAND COLIN
ANNE 1974 P 149

ولأن فئة الفلاحين كانت غير هامة على مستوى التوجيه والوعي كان الإطار هذا يسمح لها انطلاقة جديدة ويعبر بشكل واضح عبد القادر جغلول بقوله «لقد تكون في باريس من خلال البروليتارية المهاجرة النابعة من الطبقة الفلاحية ويقوم بوظائف عديدة للاغتراب الثلاثي في الهجرة، ونزع الملكية والاستغلال الرأسمالي وفي عام 1928 وضع نجم شمال إفريقيا لبرنامجها شعار الاستقلال الوطني وكذلك شعار الإصلاح الزراعي إنسه في الحقيقة يطالب بمصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة المتحركة ... وإعادة الأرض المصادرة إلى الفلاحين الذين حرموا منها» ويقع الخطاب الإيديولوجي لنجم شمال إفريقيا وبعده حزب الشعب ليشكل أساس التنظيم الاجتماعي الذي يقدم المبادئ العامة لتنظيم وضمنان تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية التي يعكسها خطاب الحزب وتصوراته ووضح ييار أنصار هذا الفهم لمعنى الخطاب الإيديولوجي « النظام الإيديولوجي يعرف قبل كل شيء عبر الجمهور المعني سواء كان جيل أو طبقة أو أمة أو جمهورا تاريخيا محددًا الذي يجد نفسه محكوم برسالة ضرورية وملزمة ضمن أولوياتهم الإيديولوجية ذات الأهمية لا يمكنها أن تعتمد على دعم فئة كاملة الانسجام، فروق السن، الجنس، ومستوى المعيشة والثقافة تخترق مجموع المنطويين في الحقل الإيديولوجي تتوزع مهام مختلفة أين نجد المنتج، المناضل، المتعاطف، والمتلقي» أضحي الاسم الجديد لنجم شمال إفريقيا بداية من مارس 1937 وصارت عقيدة الحزب تشكل قوة سياسية ضاربة ليس في المهجر ولكن في الداخل- الجزائر- وأصبحت هذه الفترة التي تشهد توسع قاعدة الحزب وتمثيله الشعبي والتعبير عن أهدافه وأولوياته تحرك الخطاب الإيديولوجي نحو الاقتراب من إسقاط خصوصية النجم ذو الطبيعة البروليتارية وأصبحت الشيوعية والميل إلى الوحدة السياسية أهم خصائص حزب الشعب ويقول عدى الهواري حول تبلور هذا المفهوم في الممارسة السياسية للحركة الوطنية كماهية حقيقية للتشكيك السياسية فيقول «الإيديولوجية الشعبية هي اجتماعيا وتاريخيا تعبر عن الاختلاف الاجتماعي وضعف القوى المنتجة وتتمل درجة تبلور تناقض الطبقات الاجتماعية التي تسمح بظهور الإيديولوجية الشعبية خصوصا في مرحلة الصراع ضد الكولونيالية التي يجد من خلالها التضامن السياسي قيمة سياسية محورية» فالإيديولوجية الشعبية تمحي الوعي والتناقض فإنها بذلك تعتمد إلى نفي مفهوم السياسة ولأن السياسي ينفي وحدة الجسم ويبني الاختلاف لذا يمكن ملاحظة الميل إلى الوحدة في الكيفية التي استطاع بها الأمير عبد القادر أن يخترق الإشكال القبلي المتنافر وأن يؤسس لخطاب ديني-تسلطه على باقي الطرق المخالفة- أقدره على تكوين نظام مركزي ولو لفترة معينة وأمكنه من فرض تهديد واضح للاستعمار الكولونيالي ويعبر هذا التسلط على نوع أولي لوحدية الطرق الاجتماعية والسياسية والدينية

1/ جغلول عبد القادر: نفس المرجع ص 130

2/ ANSART PIERRE: IDIOLOGIES POLITIQUE → EDITION P.U.E 1974 P 50

3/ LAHOUARI ADDI: L'IMPASSE DU POPULISME → E.N.LALGER 1990 P 15

يشير تلاميذ فيقول « مرة أخرى يمكن أن نقول أن الأمير عبد القادر وضع البنية الأولى للدولة الحديثة الجزائرية في المرحلة التي جمع ووحده الاختلاف الاجتماعي والاقتصادي تحت وضع لثقافة منسجمة، الهوية والشرعية الثورية للمجموعة العربية الإسلامية إنه يستعمل قيم ومؤسسات إسلامية من أجل إنتاج وطنية جزائرية ... بالنسبة للأمير عبد القادر هو دليل على أن وحدة سياسية يمكن تحقيقها على مستوى التمهصلات الاجتماعية الجزائرية » فإنكار إمكانية وجود جسم سياسي كنتيجة للمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، الأثنية يسمح نفي هذا المجال بوضعها لمفهوم دولتي قائم على عناصر دينية يجد الأمير نفسه في مواجهة الحركات الطرفية الأخرى التي ترفض الولاء له مما يفرز صراع طويل ويشير جون كلود فاتن إلى هذه الثقافة في تاريخنا السياسي والديني بقوله « عبد القادر يريد تأسيس مدينة، أمة يعطى المسؤولية الأساسية للذين قدموا له البيعة فإن كانت بعض العناصر لمجموعات أخرى وحركة المرابطين ينظرون تحته فإن الأساس يكون إنتاج لإرادة أرثوذكسية ... وباسم هذه الوحدة لهذا البناء الدولي يتدخل ضد الدرقوة، والتجانس وفي مصاح الطريقة الرحمانية ... هذه المحاولة تشكل الصفة الأكثر نخوية أكثر منها مساوية فإنها بالمقابل تعبر عن وجه الوعي الديني الجزائري » فإن الوعي السياسي للانتماء إلى فئة في المجتمع الجزائري يرتبط أساسا باتجاه القبيلة وهذه الثقافة هي قوة شديدة الوضوح والتأثير والجاذبية والتعقيد في آن واحد فالتشديد على التجانس ما يسمح وما يتطلبه مفهوم التضامن العشائري وتعرف فيها وضمنها الجماعة على أهدافها وعن طريقها تنشأ المؤسسات السياسية من حيث كونها تمثل مركزا متميزا للولاء يقول برهان غليون في هذا المضمار « حقا إن الوحدة والتناسق للهوية التقليدية تأسست حول تنظيم تمثيلي يضع في الصف الأول للتسلسل القيمي ما يشكل التدرج للعنصر التقليدي الإسلامي يليه المرجعية الثقافية العربية وفي الأخير الخصوصيات الجغرافية والأثنية » كان الطموح الذي عبرت عنه أشكال المقاومة العسكرية ومعها الثورات المتعددة التي حلت محل العمل السياسي كحركة الجماعات الدينية والزوايا كبديل عن الأحزاب السياسية ويمكن تصنيف مختلف التشكيلات السياسية رغم تعددها وأهدافها إلى تيار استقلالي والتيار الإصلاحية مع أننا لا ننفي عن هذا التقسيم طابعه الوصفي هذا أن كل تيار شهد في مساره التاريخي فترات إصلاحية أو مطالب تنادي بالاستقلال ويقول عدي الهواري في هذا الشأن « الحركة الوطنية الجزائرية تتصف بتيارين كبيرين واحدة تقول عنها إصلاحية وتشريعية تريد الحصول على تمثيل سياسي عبر طرق قانونية عبر اقتراح إصلاحات دستورية، هذا التيار يعبر عن توجهات الطبقات الاجتماعية الريفية آتية من البرجوازية التقليدية ... وتيار راديكالي يطالب بالاستقلال ويدعو إلى إقامة مجتمع سياسي حر ... الوطنية الثورية تسعى إلى القضاء على السيادة الفرنسية في الجزائر ».

1/ TALIADOROS. GEORGE: LA CULTURE ARABBO ISLAMIQUE D. MOUVEMENT NATIONAL O.P ANNE 1979 P 31

2/ VATIN.J.C: O.P.CIT P 146

3/ GHALION BURHAN: LE MAILAISE ARABE: COLLECTIONSAD ANNE 1991 P 28

4/ ADDI LAHOUARI → L'IMPASSE DU POPULISME O.P CIT 48-49

كان للتيار الإصلاحي برنامج عمل وإطار مشروع تتبناه تشكيلات أساسية وهم المنتخبون وجمعية العلماء المسلمين، والحزب الشيوعي وإن كان هدفهم كمفهوم للإجماع يحتوي على بعض التحفظ كون أن الاختلافات واضحة وفيما يخص الاتفاق فهو يرتبط أساسا بالبقاء في حظيرة فرنسا وتعتبر جمعية علماء الجسم الأساسي للتيار الإصلاحي ولقد حدد أهدافه في إحياء الدين وتطهيره من الشوائب وهو يختار بذلك محاربة الطريقة وبعض الطقوس التي أوجدت مع إعادة تفعيلها -الطريقة- كغربة في بناء علاقات اجتماعية تركز على مظاهر الاحتفالات والطقوس التي تحيا تخليد لقديس معين فيقول عدي الهواري «هكذا تترسخ إرادة إحياء العلاقات الاجتماعية السابقة بالإقتناع بنموذج إجتماعي يرجع إلى إطار معياري مثالي لا إلى واقع معاش يفسر هذا الإختلال الموضوعي بين الإطار المعياري المثالي والواقع المعاش الكثير من التصرفات البسيكو-إجتماعية التي تطرد الاسطورة التاريخ وترسخ الوحدة الاجتماعية تدريجيا في سير القديسين، وهكذا لاحظنا في جزائر الكولون تياران تمسكا كل واحد منهما بإدولوجية تناسب مع مستوى المصالح الفئويية فمن جهة كانت مصلحة العمال لدى حزب نجم شمال إفريقيا كما نجد مصلحة البرجوازية لدى جمعية العلماء المسلمين وهكذا حدث الشرخ في مطلب الإستقلال أوالبقاء ضمن حظيرة الحضارة الفرنسية كما هو الشأن في مطلب الحزب الشيوعي فالجد أن هذه المصالح قد تتقاطع غير أن الإختلافات بين هذه المجموعات كان يزودها بثقافة سياسية تنتج الهدم ولا تبني فهذا البناء القديم يلوح دوما حتى في الحاضر فهو يحمل علاقات ونظم وقيم تبرز التصور الخاص لجزائر الإستعمار وجزائر الحاضر عبر ممارسة وخطاب يعكس النموذج الإجتماعي.

المطلب الثاني :

بنية العقيدة الشعبوية ونفي الصراع الطبقي :

ما يميز الإيديولوجية الشعبوية هو غورها في تاريخ الحركة الوطنية كراسب يميز ثقافتها السياسية عبرت عنه مختلف التشكيلات السياسية و تظهر ملامح هذه الثقافة السياسية عبر الميل إلى الوحدة السياسية و التحدث باسم الشعب و تمثينه دون الغير من التشكيلات الأخرى وبالتالي استضعارها و يعبر هذا الخطاب عن الفكر الإيديولوجي التي تميزت به التشكيلات الاجتماعية غير أن عبد القادر جعلول يرى بعكس هذه التشكيلات أن كان النجم شمال إفريقيا ذو طبيعة برونييتارية فيشير بذلك : " لقد تكون في باريس نجم شمال إفريقيا - من خلال البروليتارية المهاجرة ، التابعة من الطبقة الفلاحية ويقوم بوظائف عدة للاغتراب في الهجرة ، نزع الملكية و الاستغلال الرأسمالي وفي عام 1928 وضع نجم شمال إفريقيا لبرنامج شعار الاستقلال و كذلك شعار الاصطلاح الزراعي انه يطالب في الحقيقة بمصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة المحتكرة من قبل الإقطاعيين ... و إعادة الأرض المصادرة للفلاحين " .⁽¹⁾

هذه الخاصية تراخت خصوصا في ظل الصراعات المتعاقبة مع الاستعمار مما جعل النجم يتدحرج نحو تضامن أكثر و تنوع لخطابات متنوعة من دينية إلى وطنية إلى نضالية وفي حدود أصبح معه الغموض الإيديولوجي هو السمة الأساسية لخطاب النجم و إن كانت سنة 1935 مرحلة انعقاد المؤتمر الإسلامي و احتكاكه بالتشكيلات السياسية الأخرى أوجد التغيير المناسب و الصارم في طبيعة النجم الاجتماعية بحيث اعتمد على فئات مختلفة ، مختلفة المهن و الاهتمامات و طبعها المسيح الحضري و يلاحظ محفوظ قداش هذا التحول " فيما يخص التنظيم فإن حزب الشعب عبر النوات المشكلة في المدن و البلديات الهامة يؤسس روابط و تجيد الجماهير ... الحزب كان مضطر أن يعتمد على شعبية مصالي فإن الزعيم كان وحده هو البرنامج الذي هو نفسه برنامج النجم أعني الاستقلال ... فكل

⁽¹⁾ جعلول عبد القادر: المرجع ص 150

الدعاية السرية كانت تحوم حول اسم مصالي الذي يرادف في ذهن الشعب الأمة الجزائرية
و الاستقلال " (1).

و تغيير الوظيفة من حقل الصراع الطبقي ذا الأساس المادي أي في حظه السياسي
إلى واقع الخساري في تحقيق الوظيفة التعبوية وجذب كل الاتجاهات الإيديولوجية المتباينة
نسبيا هذه الملامح التي ميزت بعد حزب الشعب بعد تفكيك النجم - نجدها كإحدى
خصائص التشكيلات السياسية الأخرى فلم يكن بالنسبة للتشكيلات السياسية في مطلق
التضامن إلى أن يضعف الصراع الطبقي و ينفي التمايز الاجتماعي و يضعف الحركة
الوطنية علاقات الإنتاج و قوى الإنتاج و يقول عندي الهواري ذاكرا هذا الاختلاف " تعبر
الإيديولوجية الشعبية و تسجل اجتماعيا و تاريخيا اللاتمايز الاجتماعي و إضعاف القوى
المنتجة ودرجة ضعيفة لتشكّل صراع الطبقات الاجتماعية خصوصا في مرحلة الصراع
ضد الكولونيالية مما يسهل وجود إيديولوجية شعبية حيث تكون التضامن قيمة سياسية
محورية و لكن الإيديولوجية الشعبية تحوها في الوعي التناقضات تبنى على نفى السياسي
" (2).

فالإيديولوجية الثورية تقوم بوظيفة توحيد الجماعة الوطنية على أساس عقيدة
لا تقبل التعدد السياسي و التي تطبع هذه الجماعة الوطنية بإطار يحدد هامش المطالب
الاجتماعية و يوحدها حول مضمون الوحدة السياسية و استصغار القوى السياسية
الأخرى وفق مبدأ ضمي و يشير مهدي عامل إلى الخط الضمي في قوله: " أما الأزمة
الأيديولوجية البروليتارية فهي أزمة إيديولوجية ثورية هي إيديولوجية الطبقة المهيمنة
التي هي مدعوة بحكم الضرورة في الية الحركة التحريرية الوطنية إلى أن تكون في
موقع القيادة من هذه الحركة ... ففي هدف عزل الطبقة العاملة عن الجماهير الوطنية
ومنعها من القيام بدورها التاريخي الضروري في قيادة الحركة التحرر الوطني ... تصير أزمة
الإيديولوجية الثورية في الحركة التحريرية مثيلة لازمة الإيديولوجية البرجوازية " (3).

1) Kaddache Mahfoud : Histoire du nationalisme Algérien - édit S.N.D.D tome 2 Page 638-639

2) LA HOUARI ADDI Opeit Page 15

3) عامل مهدي : النظرية في الممارسة السياسية : مار الفارابي الطبعة الثالثة سنة 1990 ص 40-41

تميزت العلاقات بين مختلف التشكيلات السياسية في الحركة الوطنية بكونها علاقات خصامية فالميل إلى إنكار الآخر و أننا نلاحظ الاتفاق الذي يعتمد على فكرة ثقافة التضامن في صراعها ضد الاستعمار فلم تكن الحركة الوطنية بكل تفرعاتها إلا لخبوية مستقلة عن بعضها البعض و تقديس الشرعية الحزبية - العشائرية- و تمثيل الشعب وهو تمثيل حصري ينفي التواجد الحزبي و النضالي لباقي التشكيلات لذا يذكر عبد الباقي الهرمسي قوله : " رغم العديد من المحاولات لتوحيد التيارات الوطنية لم تتمكن أبدا من الانصهار في جهاز سياسي واحد على المستوى الوطني إلى درجة أن كل خبة تظهر وكأنها تعمل لغايات خاصة بها كأن هذه التيارات موحودة في مجتمعات مختلفة " (1).

كانت البنى السياسية متباينة الإيديولوجيات و التصورات وإلى فقدان لجانس ميكانيكي إجتماعي و نلمس هذا اللاتجانس بداية في الفقر الإيديولوجي و الاعتماد على الرعامات أو ثقافة الرعامات فكل تشكيلة تعبر عن برنامج الشخصية الكاريزمية إذ تحدثت عن مصالي الحاج ، عبد الحميد ابن باديس ، فرحات عباس وليس الحرب كعقيدة و يشير إلى التفسير هذا شليند الذي يوضح ميل الحركة الوطنية إلى تجنب التفكير الذهني بقوله : " عدم ميل العديد من الإطارات المتوسطة و السياسية للتفكير المذهبي ، و يعود ذلك إلى تاريخ الحركة الوطنية نفسها ذلك أن دعاة البرلمانية و الشرعية الفرنسية قد عملوا على خلط مفهوم السياسية مع مفهوم الإصلاح في نظر غالبية الإطارات و المناضلين و من ثم جاءت كراهيتهم للثرثرة الفكرية و تركيزهم بإلحاح شديد على الكفاح المسلح " وخصر مع جبهة التحرير الوطني بفتح أبوابها مثلما جاء في بيان أول نوفمبر جمع كل التشكيلات السياسية و البنى الاجتماعية بمختلف الاهتمامات الإيديولوجية حول هدف سياسي واحد الاستقلال - و يمكن الحديث عن انصهار التعددية السياسية فيعلن محمد حربي عن هذا الإطار الجديد - القلم و الوحيد لمشروع السياسي فيقول " البرنامج ينظم حول فكرتين قويتين الاستقلال الوطني ووحدة الشعب لكل الفئات المختلفة و تحليل تشكيلة الشعب موضوعة بشكل عمومي فالشعب المنقسم إلى فئات ... إن برنامج جبهة

(1) الهرمسي عبد الباقي : نفس المرجع ص 143

(2) شريطه أمين نفس المرجع ص 86

التحرير هو برنامج دولة و ليس برنامج الشعب فالاختلافات و التناقضات في المجتمع الجزائري يقبل بها فقط في مستوى النضال من أجل بناء دولة و تناقضات المجتمع توضح بين قوسين فالمجتمع القديم تم قلبه " (1).

هذا الخصر الذي ميز المشروع السياسي و الذي أملته شروط الطبيعة الاجتماعية و المعروفة بـرجوازيتها الصغيرة الغير متجانسة و التي تقلدت زمام الحركة الوطنية و استطاعت فرض نمطها نسبيا و لوقت معين حيث نسجل الصراع الذي أوجدته فئة الفلاحين في التعبير عن اهتماماتها خصوصا مع أحداث 20 أوت 1955 بحيث برزت المطالب الخاصة بربط مسألة الإصلاح الزراعي بتحطيم الاستعمار و كان مصطفى الأشرف قد لمح إلى التحول في تعاطي اهتمام الفلاحين من قبل البرجوازية " إن البرجوازية الصغرى الانتهازية قامت عن طريق الأحزاب الوطنية بالأمس وعن طريق السلطة الحاكمة اليوم قامت بلعبة ماهرة لأنها تتظاهر بأنها من الشعب لكي تستولي على القيادة و تخلق البلبلة الإيديولوجية... إن هذه الطبقة الوسطى المنتمية للبرجوازية الصغرى و التي اتضحت معالمها عند الاستقلال... إن الانتماءات الجهوية أدخلت عليها تنظيما خاصا يقوم على التعامل بين الناس في المدينة... وفي البوادي و الأرياف " (2) فطابع العشائرية و الانتماء الجهوي مفاهيم أدرجت و نتيجة طبيعة الحركة الوطنية ذات مدلول يطبعها الفوضى و قلة الانسجام و تدرج شيئا فشيئا نحو كيفية يزج بمتغيرات و مفارقات اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية تتداخل فيما بينها في تركيبة خالقة كما يسميها هشام شرابي و بتصور معين للسلطة و كيفية تنظيمها يقول : " إن عملية السيطرة على القوة الاجتماعية الفاعلة في المجتمع و تسيرها في اتجاه مرتبط بإرادة ذاتية موجهة بحيث تصبح الفوضى التي نختبرها يوميا في حياتنا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية حركة خلاقية و بناءة و قادرة على تطوير المجتمع و نقله إلى صعيد إنساني أعلى إن عملية السيطرة هذه تحتاج إلى الوعي المتغلب على التمويه... فتصبح الفوضى قوة اجتماعية تنبثق من صميم المجتمع الممزق " (3) إن ما يعنيه هشام شرابي عن الحركة المغلقة هو ما يلاحظ في التمويه فتحت السيطرة الكولونيالية

(1) Harbi Mohamed, FLN MIRAAGE et Réalité, OpCit Page 178

(2) الأشرف مصطفى: نفس المرجع ص 452 ص 453

(3) شرابي هشام: نفس المرجع ص 89

كانت الحركة الوطنية الجزائرية كانت مكونة من عدة تيارات غير متساوية في الأهمية في مستوى الاستقطاب الشعبي و كذلك في مستوى جذر في المجتمع و يلاحظ عدى الهواري أن المجتمع لم يتحقق بمفهوم السوسيولوجي ولكن عبر مفهوم توارث من الحقبنة الكولونيالية و يرتبط أساسا بإيديولوجية وحدوية يقول : " عبر المجتمع يجب أن نوضح أننا نعني الفئة الوطنية المحددة عبر الحدود المتوارثة عن الكولونيالية و ليس عبر المفهوم السوسيولوجي ... فالمجتمع هو الإيديولوجية الوحدوية التي تبنى الفئات الاجتماعية في إطار وطني عبر التضامن الميكانيكي فالمجتمعات في الدول العربية هي أكثر التمثيلات الجماعية فالمخيل الجماعي لا اجتماع الأفراد المرتبط بنوع العلاقات الاجتماعية في مستوى مكرو أو ميكرو اجتماعية فالمجتمع هو فكرة ثقافية لا واقع سوسيولوجي " (1) كانت ضرورة التضامن الاجتماعي لا التجانس يعمل على تطوير مفهوم "الإخلاء" الذي يتطلبه مفهوم المحافظة على الوحدوية السياسية و استقلال الدولة و يتم تعبئة عبر تمرير ثقافة سياسية تبرز و بوضوح شديد عناصر الارتباط أكثر من احتمالات الصراع - الطبقي - و إلى ذلك توضيح التاريخ في شرعية الجماعة الوطنية و مركز للولاء و الأصل في تحقيق التضامن الجماعي بما يحقق قابلية الانصهار و تأكيد التبعية و تقبل العقيدة القيم التي تؤلف لا القيم التي تفرق يلاحظ جون كلود فاتن هذا فيقول " فهذا الاكتشاف المباشر لمفهوم التشكيلة الاجتماعية الذي يخرج بالخصوص من التحليل الاقتصادي عبر نمط الإنتاج محتفظ بنظرية تفسيرية ... في هذه النظرة فالتشكيلة الوطنية تظهر عبر هذه المكونات الاثنية و القبلية المنطقة ، العائلة ، الجماعة و الطبقة و لكن بعدها و ثراء العلاقات ما بين هذه العناصر التي تسيره يجب أن تسمح بترك مكافئ بجانب من أجل إعادة تشكيل العناصر المشكلة له " (2) و نتجه نحو خريطة جديدة لعلاقات السياسية فأخسار الاستعمار و بداية تبلور فكرة القومية ظهرت كحيز لوحدوية سياسية اجتماعية و ثقافية إثنية في البحث عن مفهوم الجماعة من حيث كوكما تمثل مركزا متميزا للولاء ضمن علاقات تفرز التنافس و تبرز خصائص هذا المجتمع التحليل و يوضح الأشرف هذه العلاقات " إن العلاقات أخذت تنجس إلى التنافس أكثر مما تنجس إلى الصراع الطبقي أو إلى المعارضة الدائمة و حتى في المدن

(1) TAHOUARI ADDI Op cit : p35

(2) Luca Jean et Vatlin J.e : Op cit P 78

التي توفرت فيها مظاهر التطور فإن الخريطة الاجتماعية متطابقة على العموم مع الاتجاهات و التقاليد المحافظة و الرجعية مثلها في ذلك الاتجاهات المعهودة الأخلاقية المترمنة التي هي صورة مشوهة من الدين و الثقافة".

وهذه المعضبات الاجتماعية و البنيوية لتحركة الوصية من حيث اختلافها ثم اضطرارها لانصهار في حزب واحد فلم يكن مشروع طرابلس ليعني الانسجام الاجتماعي و السياسي إلا بقدر الذي أفرد معه تصور معين للسلطة و كيفية تنظيمها و ضبط الممارسة السياسية و تحديد اطار المطالب الاجتماعية فلقد اقر البرنامج تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي و يلاحظ جون لوكا هذا المبدأ عندما يقول " ابتداء من انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحولت جبهة التحرير الوطني من حركة تحرير لتعنى عن نفسها كدولة جزائرية مدعومة هياكل سياسية و إدارية على الأقل في شكل نقاط " كانت ممارسات جبهة التحرير كحزب للسلطة السياسية يتم في إنفصال تام عن الوعي الجماعي المرتبط بالواقع الاجتماعي و كان الخطاب يبرز المظهر الغير المتجانس ذو الطابع الغير واقعي وهو الذي يرتبط بفهم البرجوازية الصغيرة التي توظف مفاهيم مشوهة و نزعة لتعطيل التكوين و الممارسة السياسية و يطرح كريم مروة هذه المرحلة في سياقها التاريخي فيشير بالقول " إن الوضع الطبقي و العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الاستقلال بما في ذلك مرحلة النضال ضد الاستبداد العثماني فسحت المجال امام البرجوازية لكي تصوغ و حدها البرنامج السياسي و الفكري لحركة التحرر الوطني العربية . فاستطاعت لفترة طويلة نسبيا أن تحافظ على وضعها القيادي في الحركة الوطنية بحكم ما تحققت تحت قيادتها من بعض المكتسبات لهذه الحركة - الاستقلال" قد تمثل تدني الوعي السياسي هذه البرجوازية إلى تدني مستوى الوعي السياسي لدى التشكيلات السياسية التي ضمتها الجبهة في مرحلة محاضها فغياب المذهب الإيديولوجي الواضح لدى الجبهة و مناقضتها و تنظيماتها و غيرها فوق الواقع هي خصائص ميزت مجال الخزال الإيديولوجي و فسره مصطفى الأشراف بقوله " ولا تنسى أيضا أن الحركة القومية في البلدان المستعمرة

(1) تاريخ الجزائر السياسي من 1945-1962

تتجه إتجاهها شعبيا جماعيا تحرريا غير منظم وتلازم هذا الاتجاه طالما هي تكافح من أجل الاستقلال و لكنها عندما يتقلص عدد الافراد العاملين في صفوفها بعد الاستقلال فإنها تشكل طبقة حاكمة متمثلة في البرجوازية الصغيرة وعندئذ تميل إلى مذهب عقائدي استبدادي هدفه إحلاله اراء الطوباوية الرجعية النابعة من الخيال محال الادارة الشعبية النابعة من الواقع " (1) فالدولة تفضل اعتماد إيديولوجية تعتمد إلى فض التوازن القديم و بالمقابل إلى تدعيم عناصر التعبئة الأكثر تشوها وتجنيدتها من اجل أن تشكل السياج و السند 38 لاحتمالات أية معارضة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية فالوحدوية السياسية تتقاطع في مركزها كل عناصر التعددية أو المعارضة في صياغتها الاجتماعية أو السياسية و كما يدل قول مهدي عامل استحالة الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة فيقول: " من موقع التبعية الطبقة كانت الطبقة العاملة تنطلق في تأكيد استقلالها الطبقي ضد البرجوازية الكولونيالية فترفع شعارات لا تتلاءم مع مهمات تلك المرحلة الأولى من حركة التحرير الوطني بل بالعكس تدل على وقوعها في ذلك الشرك البرجوازي من الفصل بين الوجه الوطني و الوجه الاجتماعي للحركة التحررية... و يدل أيضا في الوقت نفسه و يشكل تناقض على الصعوبة التي يجدها الطبقة العاملة في توجيه نضالاتها في خط استقلالية الطبقة العاملة " مع الطبقة الفلاحية التي رأت نفسها أقل تنظما ودون مستوى الوعي اللازم الذي على أساسه تتولى القيادة السياسية حيث أن البرجوازية الصغرى استمرت في الهيمنة الاقتصادية و السياسية و التنظيم على صعيد المصالح الجوهرية ولأهدافها القريبة و البعيدة فأوضحت الطبقة الريفية هي أيضا مشلولة النضال و الحركة و بالتالي تغير توازن القوى يقول عبد القادر جغلول " إن الطبقة الفلاحية هي القوة الرئيسية في نضال التحرير الوطني لم يكن لها ولا تستطيع أن تأخذ على عاتقها في نفس الوقت المطلب الزراعي للطبقة الفلاحية و التي كان النضال من أجل الاستقلال لا ينفصل عن النضال من أجل الارض ... غير لائحة الصومام لم تعمق معنى الإصلاح الزراعي " أو إن كانت الإطارات المتأنية من الطبقة الفلاحية أو الطبقة العمالية لم تساهم في قيادة جبهة التحرير الوطني و إن كان

(3) الأشرف مصطفى : نفس المرجع ص 445-446

(1) عامل مهدي : نفس المرجع ص: 370

(2) جغلول عبد القادر: نفس المرجع 140-141

... غير لائحة الصومام لم تعمق معنى الإصلاح الزراعي " (4) وإن كانت الإطارات المتأينة من الطبقة الفلاحية أو الطبقة العمالية لم تساهم في قيادة جبهة التحرير الوطني و إن كان النظام الاجتماعي في مجال النضال الثوري لم يعد الأول و إنما كان مقدار المشاركة بالنضال قد سمح بقلب المراتب الاجتماعية ومعه نشهد كما يوضح محمد حربي قاعدة حتى الأول في شعر الفراغ يقول : " في حقيقة الأشياء ليست سهلة سواء سياسيا أو إيديولوجيا جبهة التحرير لا تمثل قطعية راديكالية فرؤسائها بنحدرون من المنظمة السرية و كانوا اجموعة التي حاربت داخليا حركة انتصار الحريات الديمقراطية إيديولوجيتها تستمر غير الخلط التكتيكي و الأفكار الأيديولوجية ... ولكن هناك صراع من أجل الاستحواذ على السلطة ما بين الذين يتمتعون بها و الذين يحاولون الحصول عليها من أجل الحصول على الشرعية التي تعني الملكية " (5) في هذا الشكل نفسه الذي كانت تؤكد فيه هيمنتها و استقلالها الطبقي ترفع الأسبقية في تحديد الخط السياسي المسيطر و في تجديدها المستمر بوصفها قوة طليعية و لكن دون تحقيقه بالفعل إن يشكل الممارسة للضرورة التاريخية في التغير والتي يشير هشام شرابي إلى نمط الحركة الغير الواعية في ضوء هذا المنطق فيقول : " إن التغير الاجتماعي يجري وصفه بأشكال خاصة فهو يتم فجأة و بصورة غير منتظرة ودون أن تكون له أساسا بظاهرة أما مفهوم السياق فمفهوم غامض وكذلك حلقاته المرتبطة بعضها ببعض ارتباطا ضروريا وأما مفهوم المنظومة فهو أيضا غامض بحيث لا علاقة ظاهرة بين البنية و الوظيفة أي لا وجود لطريقة ضرورية أو نوعية تعمل بها منظومة معينة ... فالشروط اللازمة للانتقال و التغير أي التخطيط و التنظيم و التنمية يبدو على شكل مفاهيم جامدة " فالثقافة الوطنية هي التي أبدعت في إبراز مفاهيم جديدة مثل العمل الوطني الموحد و المساواة أمام القانون و العدالة الاجتماعية و الجيش الوطني عماد الدولة الذي لا يكون ولاء الأفراد لها إلا محاولة لابقاء الاستقرار الاجتماعي مع التقليل من حدة الصراع عبر يؤس التمييز الإيديولوجي لسيطرة الرجوازية إن هذه النظرة الشكلانية (الغير اجتماعية) إلى القيادة عبر الوحدوية تحجب خطوط الانقسام الاجتماعية الحقيقية بين

(4) المرجع السابق، ص 140-143

نقاش بقدر ما يتم رفض قيم المعارضة باسم حكم بيروقراطي مجمع عليه بقدر ما تصبح السياسة ضامرة حتما أو تبقى في مستوى يستبعد أية مواجهة " ففي نفي هذا الاتصال يصحح الاعتراف بالشرعية و نقصد شرعية إنتاج الخطاب بكل أشكاله ما يجب معه أن يحصل تمهيش أو همت المعارضة و يوضح بيار أنصار هذا المعنى في قوله " الأهداف القريبة لتصراع الأيديولوجي هي موضع تنفيذ مختلف المرسلين فالخلافات تعطي طابع لتاريخ معقد بسجل نجاح أو فشل كل واحد منهما إن الحقل الأيديولوجي يكون أيضا حقل ترقية أين يتنافس المتنافسون للحصول والوصول إلى المجال الرمزي . بالنسبة للإيديولوجية الخاصة و مجموعة إنه من الضروري في المقام الأول التحلي عن التنافس و أن لا يترك المجال خضوع لاحتمال الحقل الرمزي ' و كان اللجوء إلى استغلال و توظيف الحقل الرمزي بين الفئات الحاكمة لسلطة والطامعة إلى السلطة ينبع في التمسك بقطب الجذب الرئيسي و الدولة ولا يرتبط بمفهوم المجتمع ونعني بالنسبة للمنهزم الشعور بالهامشية و اللافاعلية و التعرض الضروري للانحلال و التفكك و التقهقر يقول جون كلود فاتن موضحا ذلك " ففي الجزائر تكون استعمال القيم الرمزية ما يزيد الفجوة بين الرمز و الواقع فإذا كان حزب جبهة التحرير ينتقد البيروقراطية فإنه يتجه بذلك إلى إضعاف الدولة دوغما أن يقمي نفسه - الحزب و إذا عمل على تدعيمها فإنه سيكون عرضة بأن ينمحي أمام الدولة دوغما أن يساهم ذلك في إعطاء صورة حسنة للدولة رمزيا"⁽¹⁾ و يوضح أكثر هذا النموذج الذي أوجد بيار أنصار في آلية الحقل الرمزي في الجزائر عبر المخطط التالي :

قيم رمزية	قوى حقيقية
+	-
-	+

كانت الطبقة البروجوزية ذات الامتيازات الهامة و الضعيفة في مستوى الإنتاج قد

رأي الدكتور الامير الحسن الرمعي من 1974

⁽¹⁾Jean Lévy et J.C. Vain . L'Algérie politique Opéit Page 43

الجمعي للعمال و الفلاحين و يلاحظ عدي الهواري أن المجال الإيديولوجي التقليدي الذي يعتمد ضمنه استمرار السلطة السياسية من خلال الإبقاء على استمرارية المخيال الاجتماعي و في احترام الثقافة السياسية الخاصة يقول " إنها الحقيقة أن السلبية الثنائية تتجه نحو معنى القيم الإيديولوجية الوحيدة للمجتمع التقليدي تسجل في سيرورة المخيال الاجتماعي من أجل الحفاظ و ضمان بقائها فالسلطة تبحث على الخضوع لقيمها الإيديولوجية فطبيعة السلطة هو انعكاس لمجتمع لأن هناك ضرورة في علاقة السلطة - المجتمع هو التصميم يتجه نحو الأسفل و ليس نحو الأعلى فالرغبة تكمن في الحفاظ على استمرار المخيال الاجتماعي و احترام الثقافة السياسية المسيطرة ⁽¹⁾ و لأن العلاقات الاجتماعية التي تشكل رواسب ثقافية تاريخية بحيث تبقى التحليلات لما بعد تفتت الإطار الاجتماعي وظائف أساسية لوحدات أساسية في المجتمع و حيث تعزز الارتباطات بالاعتماد على بؤرة تجمع القيم الاجتماعية و الأخلاقية و تستغل بشكل مباشر و ملموس تقدم القبيلة أو العشيرة التربة المناسبة لإحداث مثل هذا الاندماج كميزة نفسية و هوية اجتماعية يعرف محمد صبح العشيرة " عبر هذه القاعدة الأساسية لوجودها القبيلة ليس من هذه العوامل بل مجموعها الذي يعطى لكل فرد من القبيلة شعور الانتماء إلى كل رجل و نساء قبيلته إلى الروابط الحقيقة التي تربط أفراد أية مجموعة بعضهم ببعض سواء أكانت أسرة أو عشيرة أم قبيلة ... إن أنواع التنظيم الاجتماعي القائم على الأعراف المتوارثة كمجالس القبيلة و تقاليد الاحتفالات السنوية تساهم إلى حد كبير في تنمية شعور الوحدة و العمل المشترك بين أفراد المجتمع " ⁽²⁾ يتدعم الفرد بعلاقات وحمية أو حقيقة في شكل إلزامات حقوقية و أخلاقية و تبدو النظرة التاريخية لابن خلدون وهي تعبر نفس الصيغة و لاستعيد العلاقات السابقة فصيح ماهية ثابتة تخضع الأفراد و الجماعات لسلطة دنيا و يشير على الكثر إلى هذا بقوله : " وإذن فإن التشكيلات السوسولوجية التي بدأت تتكون خلال مرحلة سابقة على أساس نوع جديد من العلاقات الاجتماعية لتتبلور كطبقة كادحة أو برجوازية صناعية أو تجارية أو برجوازية صغيرة و التي بدأت بصفة خاصة تنظم

⁽¹⁾ L'Ahouari ADDI . Op.cit P36

⁽²⁾ صبح محمد : نفس المرجع ص 39

بنية المجتمع و تحدد سلوك افراده وبالتالي ترسم طابع ثقافته هي الآن في كيانها أخرى أقرب ما تكون إلى كيانات قائمة على صلات القرابة العرفية ... و يحطم تلك التشكلات التي أخذت تظهر خلال تلك المرحلة على أساس نوع جديد من العلاقات الاجتماعية القائمة على التضامن⁽¹⁾ و في ضمن نفس السياق نجد أنه بحكم المنطق المعتمد فإن العلاقات الاجتماعية و السياسية تشكل بحسب نموذج علاقات القرابة و التضامن العشائري و الذي يوجد بين الافراد ضمن النزعة السلالية و ليست نتيجة قوى الإنتاج بصورة تسمح أكثر بتأكيد الاستقلال الطبقي و تحديد الخط السياسي مستقل في ممارستها التطبيقية ولكن ما اعتري عمل الأحزاب التي بنت نشاطها على مصلحة اقتصادية و اجتماعية بوصفها العامل المحدد لسلوك الأفراد و الجماعات من تعطيل كنتيجة لهذا الانحراف حركة التحرر الوطني لذا لم تكن الإيديولوجية السياسية ترتبط دائما بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي الذي يعيشه التنظيم الاجتماعي بل على العكس يوضح عدى الهواري ذلك : " إن الوعي السياسي الذي نجده لدى المجتمع المغربي يعتمد على قطبين أساسين قطب يتجه نحو القبيلة و قطب ثاني يتجه نحو الامة و أثبت كلاهما فشله لأن الاول جد محصورا و عمله التعبوي لا يتعدى مجال القبيلة أو الكنفدرالية القبائل و القطب الثاني واسع جدا لذا لا يستطيع تسييره عبر المركز نظرا لضعف الموارد السياسية " ⁽²⁾ فالحركة الوطنية هي في الاخير حركة تحالف من مرحلة إلى أخرى تتماثل في البنية الاجتماعية بتماثل خط الانتاج المسيطر الذي تنتمي إليه و في مرحلة لاحقة تذوب فيها هذه البنى و الوظائف ليحل محلها علاقات اجتماعية القائمة على نمط التماثل الشكلي الذي تنحصر ضمنه الروابط و العلاقات الاجتماعية في الأعراف و الرواسب التقليدية لتضامن عشائري في مستوى الضمير الجمعي.

تشير خيرية قدوح إلى أن إشكالية التعليم تربط أساسا بأشكال الإنتاج الاجتماعي و هي بذلك تعطي هذه التبعة كإطار أساسي: " إن أزمة التعليم في الحقيقة انعكاس لازمة الإنتاج الاجتماعي نفسه أو قل أن الشكل الإيديولوجي الذي تظهر فيه أزمة الإنتاج

⁽¹⁾الكتر علي : نفس المرجع ص 121

⁽²⁾ADDI L'Arouan : L'Impasse du Populisme : Opéit P 28

أوجد تشويه مطلق لحقل الثقافي بإضافة إلى أن أصل البنية الثقافية كانت مصابة بإعاقة ذاتية نتيجة لتأثير النمط الاجتماعي القائم على إشباع الاستهلاك المترف كما يلاحظ عدي الطواري و لما كانت راديكالية الاستعمار في إنهاء جميع الرموز و النخب كان التقليد هو المحتوى السائد و يذكر الهرموسي بهذا الخط في تبلور الحركة الوطنية و ضم خطاها أيضا يقول: " أما بالنسبة للجزائر فالقطعية تكاد تكون كاملة بين المخزن التقليدي و الجدولة الجديدة مادام الاستعمار قد حطم النخب القائمة و أراح الزعامات التقليدية الوسيطة و أمى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية و كنتيجة لذلك كان لا بد أن تأتي المبادرة لدفع الاستعمار من الأطراف لا المركز و أن تكون الشعارات المرفوعة وقتها تقليدية المحتوى مادامت تنبع من الأوساط الشعبية هويتها العربية الإسلامية " ⁽¹⁾ أثبت تاريخ الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال أنه لم يكن لديه كثيرا من التصورات الخاصة عن القطاعات الاجتماعية و الثقافية السياسية بصيغة تسمح بتطبيق اجتماعي يتحوي على الانتقال و الاكتساب إلى ضم الاعتراف من العقيدة التقليدية التي بدأت مع جمعية العلماء المسلمين و التي سعت إلى تكوينها لدى "الجميع" ويشير محفوظ قداش إلى هذه الغلبة لدى العلماء فيقول: " العلماء يقترحون النماذج الممارسة من أجل وضع في مكان اللجنة العليا الإسلامية و الثقافات إنهم يطالبون أيضا بوجود نظام ليبرالي في مجال تعليم اللغة العربية و تنفيذ إصلاح لبني في المجال العادلة الإسلامية " ⁽²⁾

كان وظيفة الدولة الجديدة تعتمد على إبراز الطابع المميز لنموذج العلاقات الاجتماعية و السياسية وذلك أن التزاوج بين الإسلام و اللغة العربية و الإيديولوجية الشعبية كان الأساس الذي تميز غيره النظام الجزائري باعتباره نظاما مغلقا و يفتقر إلى ميكانيزمات تطوره حسب واقع اجتماعي يعتمد في حركة التركيب و إعادة تركيب لمفهوم المجتمع - سوسيولوجيا - تفترض التبدل و التغيير و يشير جون كلود فاتن إلى مضمون الهروب إلى الامام " ففي الجزائر أين تجد التزاوج بين الاسلاموية و العروبية و الشعبية مصدر لشعور قوي عند الجزائريين فالسلطة تتبنى الخط الذي يمكن أن نصفه بالهروب إلى الامام باتجاه سياسة لتطوير تعتمد اساسا على التنمية الاقتصادية و الولوج إلى

(1) الهرموسي عبد الباقي : نفس المرجع ص 42

(2) KADDACH MAHFOUD opcit 672

المصادر التكنولوجية الوطنية الجزائرية وفي مرحلة إخفاظ هذا المستوى التنموي تترك المجال لبروز أكثر من أي وقت مضى المسألة الغير المحلولة هوية بغياب ايدولوجية خاصة بالدولة الهشة⁽¹⁾ إن الشرط الوحيد الذي تطرحه الدولة الجديدة هذا العمل الجماعي الوحدوي هو النشاط ضد الاستعمار و بتحقيقه تنطوي ميزة الشعب و تميزه عن الاستعمار في الدين واللغة و التقاليد وهذه الميزة و التمييز هي التي تعمل الدولة الجديدة على إبرازها و تحديد اطوارها و اهدافها ولقد أتممكت جهة التحرير في عمل يهدف إلى هندسة البنية الاجتماعية بما فيها من فراغ ثقافي و أمية سياسية و يقول هواري بومدين بشأن الثورة الثقافية و سياسة التعليم و الثقافية في المرحلة التي تريد الجزائر أن تتحمل قدرها الخاص و إقتصادها الخاص و تطورها لأبد من أن تفتح بشكل واسع على العالم الحديث و على العلوم و التقنية فبالنسبة لقادة الجزائريين لا يمكن أن يكون هناك تناقض ما بين العودة إلى القيم العربية و الإسلامية و تلك الرغبة في الانفتاح على الحداثة "

كان التنبيه يشير إلى ضرورة توفير هذا الشرط بواسطة التربية الثقافية و السياسية و التكوين الايديولوجي و رفع المستوى الثقافي السياسي في مجال تركز - الامية - هذا النقص لوحظ في إرادة بلورة تصور اشتراكي يتجاوب مع الإيديولوجية الثورية أي في اللحظة التي يكون النظام حكم نظاما ثوريا الذي يقبل البنى الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية و يقول حفي عوض إشارة إلى هذا بقوله: " إن المركز ليس هو مجموعة القيم ذات دلالة مقدسة بل هو مواطن لطبقة مهيمنة تؤسس النظرة العامة للشعب بأجمعه بما يحقق مصلحتها على حساب مصالح الآخرين هذه النظرة العامة عندما تؤدي إلى الهيمنة الثقافية دورها بنجاح يتم قبول الطبقات التابعة لها على أنها شيء طبيعي حسن مشترك و بذلك يقومون هم أنفسهم بالتأمر على إستقلاليتهم و تأكيد تبعيتهم و يتقبلون المعتقدات و القيم التي تؤكد التوزيع الغير العادل للنفوذ و العائدات على من المجتمع "⁽²⁾

كانت الجزائر أمام تحدي أوجب صعوبة تسيير الاطارات و الموظفين الذين هم في

(1) Luca Jean et Vatin J.C:Opoit Page 39

(2) DOUCY ARTHUR :Opoit PAGE 225

العالم متكونون في مدارس النظام الرأسمالي و الذي رسب لديها تقاليد لا تستجيب
للتحول الاشتراكي المنحدر من إرادة السلطة السياسية أو الفئات الصاعدة وذلك بغية
نقل المجتمع بشكل حاسم و جذري نحو قاعدة بناء إشتراكي و جاء في المعجم السياسي
مفهوما خاصا للثورة الاشتراكية يشير إلى " الثورة الاشتراكية هي ثورة إجتماعية تنقل
المجتمع بشكل حاسم و جذري كثيرا ما يرفقها أو يعقبها إستخدام للعنف ... بهدف تحرير
العلاقة الإنسانية وذلك من خلال إحلال المساواة المادية و المعنوية وإلغاء مظاهر الملكية
الفردية لوسائل الإنتاج و التوزيع و التبادل و ما يرفقه ذلك من إمتيازات مادية و تمر كـ
إجتماعي ... من خلال تحويل الدولة من أداء للقهر الجماهيري إلى أداة للتغيير الثوري كـ
يجري تأمين وسائل الإنتاج و إعادة التخطيط الاقتصادي و تصحيح مناهج التعليم و التربية
" (1) كانت الفعالية الثقافية تعبر عن هيمنة القيم الفئات الصاعدة و فرض إخضاع القوى
الإجتماعية و القيم التي توجه الفعالية الوطنية و الانتماء الوطني و تشكل أرضية لتحقيق
و ضمان استقرار في وضع يمكن من تبلور النخب الجديدة - سياسيا و ثقافيا - للممارسة
و يشير برهان غليون إلى هذا الهدف تحديدا بقوله " نستطيع أن نقول إن شكل نظام الحكم
مرتبط أولا بتوزيع القوى السياسية و توازنها في كل مجتمع و مرتبط ثانيا بالقيم الأساسية
أو الغايات الأولى التي يضع المجتمع تحقيقها على رأس مهماته التاريخية ... و يقبل أن يقود
سياسة المجتمع ضمن أطر غير ديمقراطية وهذا مصدر نشوء الزعمات الوطنية الكبرى
في مراحل الصراع العنيفة القومية أو الإجتماعية ... و التعلق بالاستهلاك و الاستملاك
كقيمة أولى ينتج نظاما إجتماعيا متمحورا حول إعادة توزيع الثروة في إطار الفئات
السائدة" (2)

السلطة السياسية ليست أساسا تضمن الإقرار بها كعامل جماعي و موحد متجه
نحو تغيير المجتمع وإنما متجه نحو بناء مجتمع و حدودي و فرض تأثير على مواقف لفئات
الإجتماعية ذات الأرضية التعددية إجتماعيا و ذات الثقافات المتعددة و فلبورة مفهوم
الوطنية كإطار للتشابه و التماثل الثقافي و اللغوي بين الجماعات المختلفة ذات الإحساس
الذي ازداد رسوخا عبر التاريخ و يشير جون كلود فانت إلى هذا التمركز الثقافي "

(1) صياغة من العلماء العرب : المعجم السياسي : دار بيروت للطباعة الطبعة الأولى 1978 ص 876

(2) غليون برهان : بيان من أجل الديمقراطية : دار ابوشان للنشر سنة 1990 ص 30-31

فمساهمة مختلف أشكال الإنتاج و سيطرة عامل معين يمثل رصيد هام فالتغيير للعناصر الأساسية و خصوصية التفريق المتميز بين مستويات الإيديولوجية السياسية و الاقتصادية تمدنا بمعطيات هامة حول وجود قدرات التوحيد للدولة و الظروف الاقتصادية لكل تشكيلات تجانس ، قدرات الفئات الاجتماعية و الفردية التي تشكل هذه الجزر عبر الوقت⁽¹⁾

فإدخال تغيير جذري على مختلف المؤسسات الاجتماعية و بناء النظام الاشتراكي يتطلب إشارات مثقفين و مسيرين في مختلف المستويات التعليمية التي تتحمل إنتاج الوعي الاجتماعي لدى الفئات الاجتماعية الواسعة - العمال و الفلاحين - ولقد جاء في مواتيق الجزائر هذه الارضية في بناء ثقافة سياسية تعتمد اطار لنشأة ايدولوجية يكون تكوين النجبة الثقافية و الدينية و الاقتصادية ضرورة جاء في الميثاق أن " إنه من الضروري خلق هذا الفكر السياسي و الاشتراكي من قيمنا الخاصة بنا و المدعمة بالمبادئ العلمية وهذا ما يقودنا إلى إدراك الأهمية التصوي لمفهوم جديد للثقافة يختلف عن المفهوم التقليدي الذي ورثناه عن عهود الانحطاط ... و باللغة الوطنية يتم إرساء الأركان الأساسية للاختيار الاشتراكي و تفهيم الناس " ⁽²⁾ فتأكيد هذه الوظيفة الجديدة و الالتزام بالثقافة أمسى أساسا للممارسة السياسية و الاجتماعية و للارتباط السيكولوجي و هو نزع ايدولوجية تبرر استمرار الرواسب التاريخية و المفاهيم و الممارسات القديمة في تثبيت الأطر الاجتماعية القديمة - العلاقات الاجتماعية - و تعيد استنباته في ترتيبها الخاصة دوغما أن تسمح بإبراز علاقة اجتماعية و سياسية جديدة أي علاقة الدولة و المجتمع التي تنبع من إطار طبيعة السلطة السياسية يقول عدي الهواري في هذه الطبيعة " إن الديمقراطية بإضافة إلى تغيرات المؤسساتية التي تسوي السلطة و تضع في اللعبة التمثيلات الاجتماعية و الثقافية في بعدها الرمزي إنما نضع في اللعبة الارتباط الاجتماعي لأنها إذا احتضت بصيغة أساسية العلاقات بين الحاكم و المحكوم - و هذا هو الوجه هو السياسي - إنما تختص أيضا بالعلاقات ما بين المجموعة وهذا هو الوجه الايديولوجي المتناسبة مع الثقافة و لتمثيلات الرمزية " ⁽³⁾

⁽¹⁾ Jean Leca et J.C. Natin - L'Algérie Politique Op cit P 78

⁽²⁾ شريط عبد الله : الفكر السياسي الحديث : ج 1 ، سنة 1986 ، ص : 238-239

⁽³⁾ L'AHOUARI ADDE: Op cit Page 123

إن طبيعة النظام السياسي الذي يتحدد ضمن الأطر الاجتماعية القديمة و الذي يحدد الوحدة السياسية و الثقافية استجابة لانتماء و بالنظر إلى كل أشكال التعدد اللغوي أو السياسي أو الاقتصادي في الوحدة الوطنية و تفريعها من كل محتوى إجتماعي التي تشكل مركز استقطاب المفاهيم التنافس و الإلغاء يوضح محمد حربي هذا الإطار بقوله "الذكريون اليعقوبية المصالية أعلنت الوحدة الثقافية للجزائر في محملها فأخصيصيات وواقع الاختلاف الثقافي و اللغوي لا يظهر بالنسبة إليه مجالات حية توظفها التكنولوجيا بصفة استغلالية انه لا يقدر إذن الوحدة الثقافية لجزائر ولا يتخذ من الواقع حقيقة فإذا أخذنا الميزاب و القبائل فإن أصوهم لا غير مشرفة و اخصوصية يتضح أكثر في القبائل الكبرى ، منظمة ريفية تتموقع في وضع دفاعي و معلقة على نفسها"⁽¹⁾

ولقد أفرز هذا الانغلاق الثقافي ، كيانات اجتماعية ذات خصوصية جد خاصة كانت العائلة الذرية محور تبلور و تماثل تحت إطار تضامن عشائري مع باقي الأطر الاجتماعية التي تشترك معها في عناصر الانتماء اللغوي أو الثقافي أم القبلي و بصيغة التفاعل الاجتماعي الذي يحتوي هو أيضا على آليات الصراع ، التنافس ، التضامن و الاقتراب من المعايير التي تضبط على ضوئها الروح اجماعية و يشير هشام شاري بهذا قوله " و العائلة في خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة و تسلسل و تبعية و قمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فالصراع و التباين و التنافر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين العائلة و المجتمع"⁽²⁾

فاعادة استنبات نبتة الولاءات العشائرية و الدينية و اللغوية و تشكيلها كإطار سياسي و إيديولوجية تبرز التضامن الخاص بقدر التماثل أو الانغلاق لهوية الاجتماعية فتصير العشائرية و الجهوية قوة توحيد و المساواة و التميز كهوية ثابتة تخضع الفرد و الجماعة لسلطة عليا و تأكيد أطر التضامن التقليدية ما يؤثر على ذاتية الفرد و استقلاله يوضح غوستاف لوبون هذا بقوله " إن النفوذ عبارة عن سلطة رجال أو عمل أو فكر تستولي هـ على العقول و تلك السلطة تعطل ملكة النقد تملأ النفس إندهاشا واحتراما و لا يمكن

⁽¹⁾ HARIDI MOHAMMED (Op.cit Page 59)

⁽²⁾ شاري هشام، نفس المرجع ص 116

العشائرية و الجهوية قوة توحيد و المساواة و التميز كهوية ثابتة تخضع الفرد و الجماعة لسلطة عليا و تأكيد أطر التضامن التقليدية ما يؤثر علي ذاتية الفرد و استقلاله يوضح غوستاف لوبون هذا بقوله " إن النفوذ عبارة عن سلطة رجال أو عمل أو فكر تستولي هـد علي العقول و تلك السلطة تعطل ملكة النقد تملأ النفس إندهاشا واحتراما و لا يمكن تفسيراً للشعور الذي يحدث منه كما هو الشأن في كل شعور إلا لأنه لا بد أن يكون من جنس الاحتذاب الذي في نفس الشخص الناتج نوما مغناطيسيا و النفوذ أعظم مفهوم لكل سيادة في العالم ادلولا هو ماساد الالهة و الملوك و النساء " استسلمت البنى و الوظائف لمشيئة النظام في المستوى الثقافي و السياسي و الاقتصادي و السيكولوجي أيضا كما استمرت العشائرية و الجهوية العائنية و احتفظت الفئات التقليدية عبر قيمها دورها الانبياه لتحقيق الانسجام ضمن شروطه الموضوعية و الذاتية و يلاحظ جاك براك ذلك بقوله " هذا المجتمع الذي يحقق توازنه في مستوى الاكثر ارتفاعا يمكن في حدود المفروض من حجم متوسط التقنيات و التي تنحو للاندماج تظهر تبدو أكثر قوة من توافقها مع العالم الطبيعي يبدو غير ممكن ... من هنا فإن هذه الظواهر المتجه لهدم و لبناء و التي يمكن أن نصف قوانينها بقانون عدم المساواة المبادلة ، بعض مظاهر النظام الثقافي التي تتغير بسرعة أكبر من الآخرين كمثال النمو الديمغرافي من جهة ، اقتصاد و تقنيات من جهة أخرى التي تدخل عدم توازن عميق " (2) فعندما نتحدث عن طريقة في الحكم أو سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد علي العلاقات الاجتماعية القديمة - التي الجديد فيظل الانفصال ضمنها ورفض شرعية التمثيلات الاجتماعية و الثقافية تلوح الجماعة كاتجاه لاحتواء و كنتيجة لذلك لا نمط للاندماج .

فالسطة السياسية كحصيلة لتنافس و كوسيلة لاحتواء الآخر اتنيا ، و ثقافيا و اقتصاديا من خلال اتجاه التعبئة و التضامن و الوحدة الذي يسود محل عالم التمايز الاجتماعي و المادي و يوضح بلاديروس فيشير و يقول : " إن النظام السياسي التعددي هو بالمنطق ضروري بالنسبة لثقافة تريد الاستقلال و مبدعة تستجيب لضرورة التاريخية لشعب لأمة ، أو حضارة و حتى بالنسبة لعادات الفردية لناس بالنسبة لابن خلدون لا يوجد

(1) لوبون غوستاف : روح الاجتماع - سلسلة الإيس 1938 - 145 - 143

(2) BOURDIEU PIERRE : Sociologie de L'Algérie : Open F 165

كان لإنكار إمكانية وجود أي انتشار ثقافي أو اقتصادي و سياسي و إثني ينطلق إذن و يتوجه إلى تحريك الآلية الاجتماعية ميكانيكيا - و ليس سوسولوجيا - في امتدادها التاريخي التي تعكس بنية العشارية و السلوك التضامني - الشعبوية - في بنية العلاقات الاجتماعية السياسية و يصبح القاعدة المقلوبة لما ركس حقيقة أي أن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي وليس وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم يقول ماركس: " إن نمط إنتاج الحياة المادية يحدد وجودهم الاجتماعي و السياسة الفكرية بصفة عامة و ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم بل يحدد وجودهم الاجتماعي و عيهم إن قوى المجتمع الإنتاجية المادية في مرحلة ما من تطورها تكون في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة أو مع ما ليس إلا تعبيرا قانونيا عنها أي علاقات الملكية التي تغير داخلها (هذه القوى) حتى تلك المرحلة و بعد أن كانت هذه العلاقة أشكال تطوير للقوى الإنتاجية تصبح قيدها ".⁽¹⁾

و أفرزت هذه الآلية الاجتماعية -لوعي الجماعة - توتر دائم تعبر عن نفسها و تعكس ذاتها من خلال الأنماط المتميزة و القيم المرتبطة بها و على أساسها تحاول كل جماعة أن تؤكد هدفين تؤكد استقلالها و في ذات الوقت تؤكد هيمنتها في حقل نفوذها و تقوية سلطتها في مركز توازن الاطار الثقافي و تجسد بذلك إنقسام المجتمع لا توحده إلا بالقدر الذي يستند إلى الفضاء الاسلامي كما يوضح عبد الباقي الهرمسي: " لقد كانت الانقسامية السياسية شديدة و لكن هذه الانقسامية لم تكن تتعارض مع وحدة اجتماعية لمختلف المجموعات سميها الاتروبولوجيون - قبائل - فلا بد أن تتعامل مع هذه المفارقة المتمثلة في وجود وحدات اجتماعية مستقلة و منظمة بحسب اعراف الانقسام و هذه الوحدات ترجع إلى ضبط أشكال التصرف و قياسها داخلها و فيما بينها و بين الآخرين إلى فضاء معياري موحد و متجانس -الفضاء الاسلامي - "

فهذه الآلية الحركية للديناميكية الاجتماعية في الجزائر تشدد على أهمية و فاعلية

(1) عبد الباقي الهرمسي، 1987، "الفضاء الاجتماعي للجزائر"، ص 28

(2) الهرمسي عبد الباقي، نفس المرجع ص 13

تحرك هذا العنصر و تنتج ما أسميه المنطقة الثقافية و الانكفاء عليها بغية التميز و الاستقلال كمصدر نفسى و إطار توحيد جماعى - محلى - لا انماط و عى و سلوك الذي يغذيها الاطار الايديولوجى الذي يهدف إلى إستعاب هيمنة الجماعة المسيطرة فتصبح الهوية الاجتماعية و قيم التضامن المحلى أكثر من ضرورة يقول حنفى عوض : " إنه لا يمكن بالتالى الحديث عن هوية سيكولوجية و اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و سياسية واحدة يطلق عليها اسم المعاصرة و إننا يمكن أن نستبعد الولاءات العرقية جانبا باعتبارها روابط أساسية يمكن التغلب عليها بمجرد أن تنتشر طرق التفكير العقلية و المعاصرة " " يضع الحقل الايديولوجى الشعبوي ميلا إلى الضغط الممارس على الوعى الجمعى لمجتمع الجزائر بكل تعددته ضمن مبدأ عدم إحلال بالشرعية التورية الخطاب الايديولوجى التاريخى أمكن الدولة من الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى فى الجزائر ورفض أى إرادة فى التغيير الاجتماعى رفض أية محاولة فى التحرر أو التميز إن الحقل الإيديولوجى أمكن من تحديد بشكل مضبوط المبادئ العامة التى تشكل أولويته فى بناء و حفظ العلاقات الاجتماعية القديمة - الجديدة يقول بيار أنصار : " إن اللغة الإيديولوجية السياسية فى مختلف نظرتنا ووضوحها تعرض بشكل محدد المبادئ العامة للنظام الاجتماعى المشروع و الصفات الممكنة ملاحظاتها التى تضمن تحقيق حياة جماعية التى تتناسب مع التطورات إنه يشرح - اللغة الإيديولوجية - فى خطوطه العريضة الأسباب التى تجعلنا ضمن النظام الاجتماعى ؟ و لماذا الوظائف و الانحرافات ؟ و يمكننا فهم مجموع العلاقات الاجتماعية و السياسية و تعين القواعد ما بين الطبيعى و المرضى و كيفية التحرك من أجل الهدف و معرفة الهدف " (1) كان المحتوى الإيديولوجى يحدد مبدأ الانتماءات الثقافية و الاثنية و السياسية و الاقتصادية و يضبطها يبرز الوظيفة اللاحقة لمجتمع - الوظيفة الاولى الاستقلال - وذلك فى إشارة إلى التوجه الاقتصادى و السياسى و يشير عدى الهوارى إلى الوظيفة الأخرى المرئسة : " المجتمع الجزائري كان له فى القرن العشرين مهمتين تاريخيتين لتحقيق التحرر من النظام الكولونيالى الذى ينفيه سياسيا و التعرف على الحادثة السياسية و الاقتصادية المهمة الاولى قد أنجزت من طرف جبهة التحرير الذى عبأ مجموع الشعب ضد الهيمنة

(1) عوض حنفى : نفس المرجع صفحة 122

(2) Ansare Pierre : Les Idéologies Politiques Presse universitaires année 1974 Page : Opcll P1 05

الاستعمارية و لكن المهمة الثانية توجد القيم القديمة في مازق فالسلطات التقليدية تجد صعوبة في تنفيذها لأن الشعور الوطني لا يكفي و الفئات الاجتماعية التي حققت المهمة الأولى ليست بالضرورة نفسها التي يراد لها تحقيق المهمة الثانية " (1)

فلقد كانت الفئات الاجتماعية التي خرجت عبر الاستقلال بقوة أحالتها إلى تبني مواقف و إبداء اهتمامات متعددة تستلزم زعزعة المحتوى التقليدي و فرض إمكانية تحقيق توازن بين القديم و الجديد و فئات اجتماعية تركز إلى ثقافة تقليدية و كان تخلي المجتمع بدرجة معينة - وليست مطلقة - على بعض القيم كخط لمبادرة اجتماعية مبدعة كما يوضح مصطفى الأشرف ذلك : " و إذا نظرنا إلى تطورات الحركة القومية و تطورات المجتمع المكافح من أجل البقاء و التشييد فإننا نلاحظ بأنهما يلتقيان حول نقطة مشتركة و هي الاضطرار لمسايرة الحضارة و الاحتياج الدائم إلى الثقافة و بطبيعة الحال فإن هذه الوضعية الاجتماعية الجديدة أدت إلى تخلي المجتمع عن بعض القيم التي ظل الإنسان متمسكاً بها و هذه القيم أصبحت في حكم التقاليد ... و إن كانت على الصعيد الاجتماعي لا تجدي نفعاً " (2) و يشير هذا إلى وجهتين تعيل المجتمع إلى حاجته الضرورية لثقافته - كنتيجة لغراغ ثقافي - كنتيجة لهيمنة الثقافة الغالبة و هي الإطار المسير لمجتمع و إن كانت الجماعة الصاعدة تتجنب إثارة هذه الإبتاتات قصد محاولة عدم التصادم مع المجتمع أو الضغط باتجاه الانكفاء أكثر لمجموعات مغلوبة و يظهر جون كلود فاتن هذه التسترات من جانب النظام مع المجتمع يقابلها انقسام و تنازع و صراع داخليا يقول : " إن منطق نظام 19 جوان أمكن له أن يمد قيم للإدارة كمسير اشتراكي بمعنى حل مشكلة المراقبة السياسية لنخب إدارية لهذا فكل سيرورة عمل سياسي تعتمد على قاعدة رسمية و هي المساومة و الوفاق لا يمكن إلا أن يرفض إنه يرمز إلى حالة من التعددية الغير شرعية في حالة نجد كل فريق يتهم الآخر بخيانة النظام السوري ، المساومة موجودة و لكن على أنها مظاهر الوجه الامامي إن الجهار يتستر دائماً حتى لا يربك الرأي العام الذي لا يعرف

(1) L'ALGERIEN ADDI . Opus p 138

(2) الأشرف مصطفى : نفس المرجع صفحة 419

إلا الانتقادات البناءة و الحوارات المثيرة⁽¹⁾ هكذا توضحت علاقة الدولة بالمجتمع و علاقة المجتمع بالسلطة السياسية و تعبر الحركة البربرية عن انقطاع في و ضمن هذه الديناميكية و تجسد الدلالة في التميز و الضرورة في التعبير عن الذات سياسيا و ثقافيا و إن تم تحديد محتواها هذا و النظر إليها كإطار يقسم الوحدة الوطنية و بيني الجهورية و يشير محمد حويبي إلى هذا بقوله : " الشيء الذي يستشف من الأزمة البربرية هو الصعوبة بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية في فراءة الجماعية مفهوم الأمة و تلك المتعلقة بالمواطنة و هو نفس المنصف الذي فرض على مناضلي الحركة البربرية تكون تلك المرتبطة بالاتنية و التي عليها ينظر اليهم كحاملين لمبدأ الجهورية ما يبرز الذهنية الوحوية المسيطرة في المجال السياسي المبني ككل لا يقبل الفصل أو الجماعة الاتنية و التي في إطارها تكون الخصوصية يكفهم أيضا ككل " (2)

إن منطق المماثلة أو التماثل الثقافي و السياسي ورفض التمايز المبني على جهل الواقع الاجتماعي كان تعبيرا عن قيم إيديولوجية و ثقافية و سياسية ينقلها السياق السياسي للمجتمع فبالنسبة للجماعة الوطنية يعبر الارتباط اللغوي و الثقافي و الإيديولوجي عن علاقة دعم و تثبيت الارتباط الاجتماعي بصورة مسيطرة لا شكلا - - سوسولوجيا - تأسست القيم الإيديولوجية كأساس لتحويل البنى الاجتماعية و تغير خط الثقافة الجديد يشرح عبد القادر جغلون هذا المستوى : " نشأت قيم إيديولوجية جديدة على أساس تحول البنى الاجتماعية و السياسية للجزائر المستقلة وقد خلق بناء الاقتصاد الوطني المستقل و الديمقراطي ... مسائل إيديولوجية جديدة على الصعيد الداخلي و النضال المعادي للامبريالية على الصعيد الخارجي فالطموح إلى الاشتراكية و الثقة بالعلم و التكنيك و الرغبة في الفاعلية و روح التضامن ... و أخذ الوعي الوطني و الاجتماعي يتجه أكثر فأكثر باتجاه مختلف ... إزاء التعريب و تغير خط الثقافة و ولادة نوع جديد من القيم الإيديولوجية " (3) وفي هذا الإطار أصبح الخطاب الوحوي خادما للنفوذ السياسي

(1) VATIN JEAN CLAUD Op cit 47

(2) Harbi Mohamed :L Algérie et son destin édit découverte :Op cit Page 81

(3) إيديولوجية نيل القادر : نفس المرجع 246

و مصوغا العلاقات السياسية و يبدو هذا الدور غاية في الأهمية بالنسبة للجماعة الوطنية وذلك بإضفاء قيمها على طريقة تسح بإدماج الجماعات و الأفراد في عنصر كلي في البنية الكلية دونما التوجه إلى الانسجام أو التكامل و الملاحظ أيضا أن اختيار الخطاب الوجدوي لمتغير الدين و اللغة هو مجال يرتبط أساسا بواقع الهيمنة و تحقيق السيطرة و ممارسة الضبط السلوكي و النظري و يوضح هذا البعد محمد حافظ ذياب في الخطاب الإيديولوجي بقوله : " أن الإيديولوجيا صلة وثيقة بواقع جماعة معينة ... يفهم هذه الجماعة لذاتها و لمصاحها الجوهرية ولأهدافها القريبة و البعيدة و فهمها للعالم و مركزها فيه إنما بالأعم نظرة هذه الجماعة لذاتها و العالم لكنها بالأخص ليست مجرد النظرة للعالم بل لتنظيم الاجتماع فيه فهي إستبعا لإضار الذي يدور ضمنه و عني هذه الجماعة على صعيد الفكر و النظر و النطاق المحدد لنشاطها كممارسة و مواقف و أساليب " (1) و تتوزع الخطاب الوجدوي و الشعبوي على مساحة ثنائية في نفى الآخر و تثبيت الأنسا بكيفية حوله - الخطاب الإيديولوجي - إلى قناع تستر وراءه نراعات عشائرية في الوقت الذي أثبتت حالات الاغتراب - الثقافي و السياسي - وهو ما يبدو خصوصا في إسقاط و تعيب الواقع الاجتماعي و من تم طمس معنى التاريخ و شروطه تشكله الاجتماعي على الأقل بالنسبة لبيئة المفهوم السوسيولوجي لمجتمع جزائري و تحقيق إطار علاقاته الاجتماعية و السياسية .

(1) ذياب محمد حافظ : الخطاب و الإيديولوجيا سلسلة سنة 1990 ص 168

ملخص الفصل الثالث :

يدلي فلاديميرماكسيمنكو بقوله " إن الدور الاجتماعي للإنجيليسيا واختيار الطريق في البلدان المتحررة مرتبطان سوية ذلك أن أي اختيار اجتماعي يتم في مسار صراع طبقي وسياسي متفاهم يتطلب نشاط مكثف في مجال المشروع المثالي الاجتماعي ومشكلة الاختيار هي في الوقت نفسه شهادة على السيرة الجديدة في مجال الوعي الاجتماعي ومطلب الانتعاش أكبر للنشاط الروحي " فالنخبة المثقفة جمعت في وسطها أهم تناقضات مجتمعاتها وأن في كنف ذلك ما نعتبره التقاطع الغريب والتمرد المطلوب. إذ أنها هي نفسها تمثل الانسجام ومن تزداد أهميتها التي تتجاوز نقلها الحقيقي وبرنامجها ففي خضم الصراع العسكري والسياسي لم يكن المثقف هو الذي يملئ البرنامج بقدر ثقله ولكن إشكاليته تجاوزه واستقلاله هو بالأحرى منعطف تاريخي حاسم للمجتمع وبناءه على جميع المستويات وأمكن صياغة القانون والاقتصاد وتعيين نظام الحكم والأخلاق في ظل إشكالات تاريخية ومحتوى اجتماعي مفعم بنزعات سلبية وثيقة الارتباط بالثقافة التقليدية ومن جهة أخرى تسلطية تضع الاغتراب في كل توجهاته وميادينه .

إن الأساس الاجتماعي السيكولوجي قد تم الاحتفاظ به بل وحتى النموذج الأوحده لسلوك والوعي من الصعب معها رسم حدود موضوعية يمكن أن نسميها اصطلاحاً مجتمع متجانس .

(1) - ماكسيمنكوفلاديمير : نفي المرجع السابق ، ص 193

الفصل الرابع :-

مقدمة الفصل :-

الفصل الرابع : ثوابت الممارسة السياسية بعد الاستقلال -

المبحث الأول : الإسلام ضمن رواسب الثقافة السياسية بالجزائر -

المطلب الأول : شهادة الأنثروبولوجيا السياسية في ميدان الممارسة
السياسية -

المطلب الثاني : فراغ الخطاب الإيديولوجي -

المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية وآليات فرض التوازن داخل
النخب .

المطلب الأول : الآليات الاقتصادية وصراع النخب -

المطلب الثاني : صعود القوى المسيطرة -

ملخص الفصل :-

مقدمة الفصل

يحتوي تاريخ الجزائر على كثير من التأويلات و القراءات الخاصة التي تنطوي على كثير من المميزات المرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود وثبات اجتماعية واقتصادية وليست هذه العناصر مترابطة فقط ولكن على الأحص بعضها يؤثر على البعض و بما أن وجود دولة مرتبط بوجود المجتمع - سوسيولوجيا- فإنه من غير الجدوى الخوض في مركب دون الأخذ بالمركب الآخر ، غير أن ملاحظة الواقع الجزائري يثبت منحى انفصالي و تعني بذلك الانفصال بين الدولة و المجتمع فالدولة أسست على نمط من الآليات التي تعمل على استمرارها بذات الوقت الذي يتبلور ضمن مجتمع الجزائر صيغ تعمل على تكوين البنيات الاجتماعية دون ما إمكانية التأثير أو تحديد آليات إنتاج مؤسسات الدولة وأنه يمكن لنا على ضوء ما تقدم أن نلاحظ التقصير في رأب هذا الصدع طوال الحقب أو العقود التاريخية الماضية كما تسمح هذه الملاحظة بأن نؤكد على الفور دور الامتيازات و المصلح و الآليات التي تسيّر الدولة إلى خارج المجتمع - بمفهوم السوسيولوجي لمجتمع - بالإضافة إلى ما تقدم فإن البنيات الاقتصادية و الثقافية و تحت تأثير التسييس والذي ينظمها وفق دوافع لا تمت بصلة لدوافع تنمية القوى الإنتاجية بقدر ما تفتح أبوابها أمام إسهام متجدد في كفاءات الضبط العشائري لطلبات المجتمع و الأفراد إذا يكاد يستحيل بروز انتعاش اقتصادي الذي عوقته آليات تسيير الدولة و تهميش المجتمع و تشكل كل هذه الأمور ظاهرة متواترة تنمو نمو متواصل و مستمرا في الزمن و المكان . بنفس الآليات و ضمن نفس صيغ التي تنحو منحى يؤثر على برامج التنمية و يثبت مرة بعد مرة ماهية المجتمع الجزائري عبر إطار بناء علاقاته الاجتماعية و يفرز نماذج خاصة لوثبات الاجتماعية و الاقتصادية .

الفصل الرابع :

الإسلام ضمن مرواسب الثقافة السياسية بالجزائر :

يشكل الإسلام في ثقافتنا السياسية الثابت و الفاعل التاريخي المؤشر الذي نسجل من خلاله العلاقة الوطنية تاريخيا في ميدان التعبئة في الموضوعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و لعل من الواضح استشعار ذلك الارتباط القائم في توظيف الدين كعامل إثبات ضمن هويتنا لا أساس عبادة و يوضح برهان غليون هذا الإطار بقوله: " إن موقع الإسلام في الحياة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال فليس هناك شك أن الإسلام كان عقيدة التعبئة الرئيسة في الصراع ضد الاحتلال و ذلك خلال حرب التحرير و بعدها و قد اعتمد الإسلام في ذلك كأرضية أساسية هوية الوطنية الناشئة الحديثة و نظر إليه من حيث هو هوية و شعور بالانتماء للجماعة أكثر مما يمثل كدين و عبادة و طقوس فالوطنية ارتبطت الجنسية الفرنسية و التشبه بالفرنسيين " (1) فهناك إذا مجال تاريخي توطدت عبره علاقة الدين بالثقافة الوطنية كمجال و ميدان للهوية الاجتماعية ، فخلال هذه السيرة أضحت الإسلام العامل المحدد ضمن الثقافة الوطنية و إن كان من الشطط القول بأن الارتباط يبدأ مع الحركة الوطنية غير أن التاريخ يتبته - الارتباط - مع محاولة الأمير عبد القادر بناء و صياغة دولة ذات عناصر تخضع أكثر لمجال الإيديولوجي و الاستقطاب الطرقي و العشائري و تغليب الطريقة القادرية من خلال بناء مفهوم خلص لدولة و القومية الجزائرية و هكذا سبقت قوميتنا في حقل قيمي يتأسس في ضوء علاقات اجتماعية و سياسية تبرز الصبغة الطرقية و العشائرية و يوضح حنفي عوض هذا المسلك في بنية مفهوم القومية فيشير بقوله: " إذا القومية ضرب من العاطفة الاجتماعية تقوم دعائمها على مشاركة أعضائها في قيم معينة و من ثمة تصبح هذه القيم شبه ثابتة تميز كل قومية عن غيرها و بذلك توفر للأفراد في وحدهم إطارا يشعرون به بالولاء لمعان و قيم معينة " (2)

(1) غليون برهان الحركة الإسلامية في الجزائر ، جريدة الخبر الأسبوعي رقم 93 تاريخ 2000/12/19 .

(2) عوض حنفي نفس المرجع ص 113 .

فمفهوم الروح الاجتماعية كنتيجة لنموذج معين في بناء العلاقات الاجتماعية تبرز حلقة أساسية في المجتمع الجزائري و هو الامتياز العشائري و الديني و تبلور الشخصية الجزائرية عبر الإسلام ومفهوم الولاء و العشائرية مع باقي العناصر الأخرى و يذهب جون كلود فاتن في تحديده لنور الإسلام في بناء الشخصية الجزائرية قوله : " يلعب الإسلام دور أساسي في تحديد ماهية الجماعة الإسلامية في مرحلة ما قبل الكولونيالية و مع بدايتها إذ يبقى العنصر الوحيد القادر على تسيير التجمعات المختلفة من أجل الاتحاد ثم يكون مع الكولونيالية حامى الهوية الاجتماعية لكل الجماعة الجزائرية التي تقاوم الدوبان و أخيراً يشكل الإيديولوجية الأكثر بروزاً التعبير عن الشعور الموحد لمجموعات الشعب التي تحل محل تجسيد مفهوم الأمة"⁽¹⁾ فقد اعتمدت الحركة الوطنية في حدود الإجماع باستثناء الحزب الشيوعي في تبني مستو عمل شامل في ترجيح الفاعل الديني و اللغوي تحديداً و إبراز الشخصية الجزائرية خصوصاً بالنظر إلى الموقف الجماعي من قضية الجنسية القومية و الجنسية السياسية و التناقض القائم بينها و بين السياسة الفرنسية و القومية الفرنسية و لهذا كانت الجزائر أمة تعتمد على لغتها العربية و الدين الإسلامى كثقافة و أخلاق و كسياسة و يشير عدي الهواري إلى هذا الإطار " إن العلماء هم دائماً ضد اقتراحات التطبيع التي تفرض التخلي عن الشخصية الإسلامية و ضد نداءات التجنيس التي لا يعترف بخصوصية السوسيو-ثقافية للشخصية الجزائرية مع غيرهم من المعارضة فإنهم يشكلون الممثل الشرعي و الشرعي الأساسى للمجموعة الجزائرية المسلمة الذين يريدون الحفاظ على الطابع الثقافي و الديني للهوية ... فبالنسبة لعبد الحميد بن باديس فالشعب الجزائري عليه أن يبذل مجهودات لكي يتسنى له أن يبقى ضمن حضيرة الإسلام"⁽²⁾ و يمكن ضمن هذه الإشارة النظر في موقف عبد الحميد ابن باديس و رفضه الشديد على ملاحظات عباس فرحات حول إطار الامتزاج القومي و السياسى لجزائر في الأمة الفرنسية ليثبت فرحات عباس الذي يلاحظ أن الأمة الجزائرية غير موجودة و يرفض الاعتراف بها كأساس و بنية

(1) Vatin J.C : l'Algérie politique Histoire et Société Opelit Année 1974 p 311
(2) L'AHOUARI ADDI : Opelit P36

اجتماعية و جسم اجتماعي منفصل عن فرنسا - الأم - و يقول عبد الحميد بن بلديس :
إن نحن فتشنا في صحف التاريخ و فتشنا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة
متكونة و موجودة كما نكونت و وجدت كل أمم الدنيا و هذه الأمة تاريخها أخافل
بجلائل الأعمال و لها و أحدثها الدينية و اللغوية و ثقافتها الخاصة و عواندها و أخلاقها ...
بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها و في أخلاقها و في عنصرها و دينها " لقد
دافعت جمعية العلماء عن الشخصية الوطنية و الثقافة الوطنية كمثل شرعي و كانت
التيارات الإيديولوجية المتواجدة في الساحة السياسية ترمز إلى دعم سياسي لجمعية حتى
تثبت الولاء الجماهيري و التمثيل السياسي التي فرضت في ميدانها جمعية العلماء جذرائها
باعتقادها عن سياسة تتوجه بالخصوص نحو فئات الريف ، الفلاحين الذين كانوا
يمثلون الأغلبية الساحقة للمجتمع . و التي استطاعت عبرهم فرض إطار خاص لقوميته و
شخصية المجتمع الجزائري بوضوح سليمان الشيخ هذا الاتجاه في حركة جمعية العلماء و
الحركة الوطنية فيشير " إن مذهبهم (العلماء) كان يقوم على إحياء العنصر الحركي في
الدين و كان شعارهم البسيط في الحقيقة برنامج عمل يعتمد إلى الميدان الديني و الثقافي و
السياسي ... و يعتمد على حملات الشرح لدى جماهير الفلاحين و أحيانا تكون حملاتهم
حماسية عنيفة و بفضل حركتهم الإسلامية استمد الشعب الجزائري وحدته الوطنية
لمواجهة الكفاح السياسي و كانت الإدارة الفرنسية في مقابل ذلك تستعمل كلمة المسلم
لتعنت به الجزائريين من الدرجة الثانية " و بفضل هذا المحتوى الذي قدم به الإسلام لمجتمع
أضحى الإسلام عامل تعبئة و تنجيد فإنه من الناحية السياسية يعتمد ضمن برنامج فالحركة
الوطنية فقد ترسخ لديها -الضمير الجمعي - كإدارة و شرط يوظف غيره - الإسلام - في
الصراع مع الاستعمار و تركيز مفاهيم و قيم الدين كنظام مرجعي في تحديد نجاح الصراع
أو إخفاقه بل إنه يمتد أيضا مع الأمير عبد القادر فيقول مصطفى الأشرف " فالجزائريون
كغيرهم من الشعوب التي اعتنقت الإسلام أو غير الإسلام من الديانات الأخرى و
تعاضت للغزو الأجنبي و قاومت و حاربت أعدائها في الداخل و الخارج . قد استجابوا

(2) شريط أودن : السندوية الجزائرية في تجربة الحركة الوطنية ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1998 ص.26

مختلف الاعتبارات من سياسية ، و اجتماعية و إيديولوجية و عاطفية و هذه الاعتبارات جعلتهم يحددون مواقفهم المعادية للإمبريالية⁽¹⁾

يضاف إلى هذا الشيء و المرتبط بما سبق أي هذه القيم أو تلك الثقافة التي كثيرا ما تعكس قيم الفئة التي جاءت بها و المسؤولون عنها فإن القيم التي تعلنها جمعية العلماء و التي ينتمون إليها هي قيم تكثفي سد احتياجات الضرورية و الداخلية للمجتمع و الانتعاش عن الصراع السياسي و الإجتماعي . ويعمل محمد حربي هذه الناحية في تأمين هذا النوع من القيم مجتمع في ثقافة العلماء فيشير⁽²⁾ أن جمعية العلماء المسمين الإصلاحية للشيخ عبد الحميد ابن باديس تمنى تطور متأن الذي لا يقلب المراتب الموحدة و يحدد تدخل الشعب في الحياة السياسية فالأمة الجزائرية مازالت في طور التكوين نيست تتوفر على تناسق اجتماعي و ثقافي فليس إذن أي شيء يدعو للدهشة في أن ترى الحركة الوطنية تستهلك طاقتها في المقاومة الداخلية⁽³⁾ فإن الأساس العميق للطابع الإصلاحي لهذه الحركات و هذا الإصلاح يعبر عن الجذور البرجوازية هذه الحركة و الخوف بالتالي من قلب نظام الطبقات الاجتماعية رأسا على عقب ولأن الثقافة المميزة التي أرادها جمعية العلماء هي التي تخرج من خلالها بين الوطنية و الدينية و البيئية الشعبية الفائزة لداها فلقد تلخصت وسائل و أسباب عمل الخطاب الاجتماعي و الثقافي في إنشاء النوادي الثقافية التي كانت تشكل إطارا حقيقيا لتبلور الشخصية الجزائرية فلقد انطلقت من شعارها الإسلام ديني و العربية لغتي و الجزائر وطني " فبقول جون كلود فاتن توضيحا لهذه الطبيعة المميزة لعمل جمعية العلماء ما مفاده فرغم من بساطة الشعار إلا انه يشكل برنامج عمل حقيقي دينيا و ثقافيا و سياسيا" كان على المدن أن تتحمل الشيء الذي لا يستطيع الأرياف أن تقدم إجابات تتوافق مع الظروف الجديدة لنمط الإنتاج و الهيمنة فحركة العلماء تساعد بذلك - كونها برجوازية - على وضع الاستفهامات حول قوة الغرب الأوربي - تكنولوجيا ومنه الدعاية لتنظيم السياسي و العلمي لإعلان عن غيبة الدين الإسلامي " فمن ناحية استطاعة العلماء أن تتجاوز بعض حالات الاعتراض الثقافي

(1) الأثر العظمى : نس المرجع ص 46

(2) harbi mohamed : le F.L.N Mirage et realite , OpCit P11
(3) VATIN J.C OPCIT P 112

فإنها كانت هي أيضا ضحية اغتراب حينما اعتمدت على منطق مثالي ورؤية طوباوية تم عبرها و منها الانفصال عن الواقع وطمس معنى التاريخ وتشكله الاجتماعي وسمحت بالتالي المنطق الإيديولوجي نفسه الذي قاومت من الشوه الديني و الثقافي من خلال الطريقة - الإسلام الشعبي - الذي مارس في الأرياف و نستطيع القول أنه بين الخلفية الفكرية و بين مواقفها السياسية مايو ضح التضارب و إنما أيضا التناقض في مسارها .

ويلاحظ أمين شريط في هذا المفارقة التعبير الدقيق لمنفعة التي سيرت مواقف العلماء فيقول " أدت بالجمعية حاجتها إلى مبالغ هامة من المال لإنشاء المدارس و تحقيق برنامجها الثقافي إلى مراعاة مصالح الأسر الإسلامية الغنية في الجزائر و بالتالي التعامل مع البرجوازية الجزائرية و التعبير عن تطلعاتها السياسية لهذا نجد الجمعية من دعاة الاستقرار الاجتماعي و في أقصى الحالات الانتقال بهدوء و تأتي حتى لا تنفقت الموازين الاجتماعية و بذلك يمكن أيضا تبرير التضارب و ربما التناقض بين الخلفية الفكرية ... و بين مواقفها و نشاطاتها السياسية " (1) و يستمر العلماء ضمن هذا المنحنى في تمثيل المجتمع الجزائري و الناطق باسم هويته و تستمر في الجانب الثاني في تحديد أهدافها فيما يخص استخلاص التصورات الدستورية و الحقوقية للشعب الجزائري بوصفه مواطن كما يتمتع المواطن الفرنسي و يوضح عندي الهواري هذه المطالب فيشير " هدف العلماء كان إذن الحصول على نفس الحقوق المدنية لمسلمين كما لمواطنين الفرنسيين و لكن في إطار احترام الدين و القانون الإسلامي في مجال قانون الأحوال الشخصية .. فالصفة الأساسية لأهلامات العلماء هو الحفاظ على الطابع الإسلامي " (2)

كان ابن باديس يرفض الامتزاج الاجتماعي الذي من شأنه أن يمس شخصية الأمة الجزائرية و مقوماتها الإسلامية وإلهاب المخيال الاجتماعي على الإطلاق بقوة دافعة و محرقة في ترسيخ هذه الثقافة عن طريق الدين و اللغة و لكنها على مستوى الدولة و المجتمع و الشروط الموضوعية لتنظيم المجتمع تعتمد على طوباوية في ظل غياب و فراغ لحتوى واقع اجتماعي و شكل انقطاعي عن الرواسب الثقافية .

(1) Vatin Jean Claude Op.cit P 198

(2) شريط أمين : التعددية السياسية الخيرية في التجربة الحركة الوطنية - دم. ورس سنة 1998 ص: 27 .

(3) L'A HOUARI ADDI.L'Algérie et la démocratie edit découvert année 1995 page 28

و يتبرر حافظ دياب لهذا الضعف الإيديولوجي و يوضح بأن " للإيديولوجية صلة وثيقة بالواقع و على وجه التحديد صنة وثيقة بواقع جماعة معينة يفهم هذه الجماعة لذاتها و لمصالحها الجوهرية و لأهدافها القريبة و البعيدة و فهمها للعالم و مركزها فيه . بالتحديد ليست مجرد مختلفة للنظر إلى العالم بل لتنظيم الاجتماع و بالتالي في الإطار الذي يدور ضمنه و عني هذه الجماعة على صعيد الفكر و الممارسة و النطاق المحدد لنشاطها كمارسات و مراقف و أساليب " (1)

كانت الحركة الوطنية قبل إلى تطبيع مفهوم الثقافة الوطنية التي تستند إلى تراثية الإسلام و اللغة العربية التي كانت وظيفة جمعية العلماء تركز إيديولوجيا تثبتها و ترسيبها و عضاءها الصبغة المرجعية بينما تتجه التيارات الأبنائية و بالخصوص - حزب الشعب - إلى التحول نحو المطالب السياسية و أشكال النضال الديبلوماسية مؤقتا بحيث تحظر إلى تركيز خطابين واحد يتجه نحو الهوية الاجتماعية و ينفصل عن الواقع الاجتماعي و الثاني يتصل بالمطالب السياسية بقدر ما ينفصل عن المضمون الاجتماعي و يشرح عددي الهواري هذا الاقتسام في وظيفة الخطاب الإيديولوجي و الاجتماعي فيقول " لأن حزب الشعب يظهر كتنظيم له هدف سياسي وليس ديني فانه يتغذى من الإيديولوجية الثقافية لجمعية العلماء ... هناك إذن تقسيم لمهن فعلى العلماء إنتاج الإيديولوجية الوطنية و على الباقي ترجمة إلى أفعال سياسية تلخيصها في شعارات العلماء فمصالي الحاج و عبد الحميد ابن باديس واحد يريد بناء الدولة الجزائرية من خلال سيادتها العالمية و الآخر يريد الحفاظ على القاعدة الدينية للشعب الجزائري " (2) كان للامتداد الإيديولوجي في التنظيم السياسي و الاجتماعي ضمن المجتمع و الدولة تجسدا فعلا مع مرحلة الاستقلال فكانت عملية الحصر القبلية التي قام بها العلماء في ميدان الهوية الاجتماعية و القيم التي أظفيت على التشكيلة الاجتماعية هي التي تتحكم في إعادة إنتاج و تثبيت النظام المعياري و ترتيب العلاقات الاجتماعية من خلال الإيديولوجية الثقافية لجمعية العلماء و انتهى المطاف إلى نفس الاتجاه المستمر في الصعود تدريجيا .

و يميز علي أنكر هذا التوجه مع الدولة المستقلة و الضوابط التي تتحدد معها

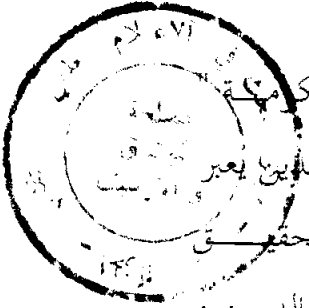
(1) دياب عبد حافظ : الخطاب و الإيديولوجيا سلسلة عن سنة 1991 من 162-163

(2) L'ALGERIEN ADDI Opak P 23,26

العناصر الثقافية و السياسية و الاجتماعية فيقول " العنصر الديني يتدخل أكثر فأكثر في تبلورات و تشكيلات الهوية الجماعية التي تحدد و تعين الفاعلين الاجتماعيين و بالمقارنة مع الستينات نلاحظ بدون شك انتعاش أو نشاط متجدد للبعد الديني داخل الحركة الاجتماعية يزداد تنقل العنصر الديني في كل مكان و سرعة أكثر عندما نبتعد عن محيط الإنتاج و قد وصل هذا العنصر إلى أقصاه في مجالين إثنين في دور المرأة في المجتمع و مدى شرعية السلطة السياسية " (1) كانت و تطورت هذه الثقافة التقليدية الدينية و التي لا تعبر عن واقع المجتمع ترتبط بطابعها البرجوازي أساسا و يلاحظ حربي محمد هذا الطابع خصوصا في المفاهيم التي توطنها الجمعية مثل سفلة العامة ، الرعية ، السوقية ، و الصعاليك و هي بذلك تبعد عن إسلام الفئات الاجتماعية الريفية و البنى الاجتماعية من عمال و فلاحين و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية لذا يلاحظ جون كلود فانت إمكانية التي كانت تسمح بإعادة التفكير في دور الإسلام فيقول : " الحركة الإصلاحية ترمز إلى إعادة ظهور النقاش ذو القاعدة الدينية فالإسلام هو الذي قاد الهجوم على السلطة العثمانية و من ثم ضد المحتل الفرنسي و من ثم تم محاربه و عزله ثم تحجيمه في القرن 18 و أخيرا ألقته مع بداية القرن 19 عبر حركات المرابطين ... التي يحتفظ تحت قبته بالدعاة لدين الإسلام في المنطقة الريفية و لكن إسلام الكتاب لعب دور محترم في إعطاء الحياة لرفض السناسية الذي يضمه الإسلام " (2) غير أن طبيعة أو ثقافة الحركة الوطنية العريضة و المفكرة إيديولوجيا إلا بالحجم و الكيفية التي يتفق حول مسألة المقومات التي تحملها الأمة الجزائرية و التي أبرزت البون الشاسع في تمثيل الحقيقة الثقافية و الاجتماعية الجزائرية و يحمل تعبير دوسي الذي يشير إلى إلتصاق للإسلام و الخلط الذي أوجده توظيفه ضمن المجتمع الجزائري و الدولة فيقول : " إن الوطنية الجزائرية قد واجهت الكولونيالية التي تعبر حالة مرضية في التاريخ و مع التحالف الذي هو نتيجة مباشرة له لكن الاشتراكية تبدوا لتلا و هي تشكل علاج لصيقه بهذه الحالة المرضية و لكن لا تنسى أبدا أنه طول الاحتلال التاريخي للجزائر الإسلام الوطن الوحيد الذي جدد حوله المقاومة الثورية للشعب ... ففي الجزائر الإسلام دين الدولة هذا المبدأ المكرر عدة مرات بعد الاستقلال و خصوصا

(1) الدكتور علي : نفس المرجع ص 61

(2) Vatin J.C: L'Algerie politique, idéologique et régime édit Maspero Année 1974 Page 108



مع 19 جوان 1965 وهو يشكل حاليا من دعائم الثورة الثقافية ومن ثوابت الحكومة ⁽⁶⁾ كان لمفهوم تأكيد الوحدة و مصلحة الأغلبية و بالوحدة الإيديولوجية و كان الدين يعبر عن تأكيد هذه الوحدة و تلك المصلحة و يظهر الامتياز في بناء أو تحقيق المجتمع لتحقيق هذه الأهداف تتحكم في السلوكات السياسية للحركة الوطنية من خلال المنطق الديني و يشير الأشرف إلى هذه الإيديولوجية المفكرة بالقول " ولكن الحركة القومية بما أنها لا تعرف المجتمع الجزائري على حقيقته أرادت أن تتخذ من العاطفة الدينية في صورتها المفتعلة ركنا من أركان عملها السياسي في الأوساط الريفية ومن هنا نشأ الاتجاه إلى إيجاد الحلول لكنها سواء على مستوى الفرد أو مستوى المجتمع بالرجوع دوما إلى الأخلاق التي نشأت هي في حد ذاتها من التصور البرجوازي للدين وقد اعتمد هذا الاتجاه على القشور : ⁽⁷⁾ فمن الواضح أنه بالنسبة للجزائر بالأخص كان المطلب الوحدوي يعبر عن صبغة تحقق شرعية الدولة و المجتمع و تعبر اللغة العربية و الدين ككماشة ذات فكين تقبض على هذا المطلب فالدولة الجزائرية اعتمدت شرعي خاصة تجنّبها تآكل إيديولوجيتها المفكرة و بالمقابل إلى تدعيم عناصر التعبئة للأغلبية و تجنيدها من أجل تشكيل السند المشرع لها و يلاحظ عبد الله العروي أن هذا الاتجاه الإيديولوجي يصطدم مع كل ما من شأنه يشوه وظائف الدولة ويقول " بوجود الطوبى تنزع الشرعية عن الدولة الإقليمية يوجد ولاء و لكن غير مرتبط بها يوجد إجماع لكن ليس حولها في هذه الحال تفصل السلطة عن الشرع ، القوة عن النفوذ إن أوامر الدولة تنفذ إن إنجازات تحقق و تجهز الدولة الإقليمية البلاد تعلم و تشغل تنظم إلا أن كل هذه الإنجازات لا تكسبها ولاء ولا تنشئ إجماعا حولها خاصة إذا كانت دعايتها تعيد باستمرار إلى الذاكرة إنها رحلة فقط عن طريق تحقيق الدولة العربية الكبرى" ⁽⁸⁾ و أضحى الإسلام ثقافة في السياسة الاقتصادية، وضمن استمرار علاقات الاجتماعية التقليدية إنه حركة شاملة و شمولية يؤثر على الصعيد الفردي و الجماعي ولا يتعد في الوقت ذاته عن ماهيته كعبادة و طقوس و عقيدة و أضحى ميدانه هذه يلفها الغيب و الممارسات الميتافيزيقية في جميع أطرافها و يلاحظ بيار بورديو

⁽⁶⁾ Doucy ARTURE. : Les révolutions Algérien OPCIT P49

⁽⁷⁾ الأشرف مصطفى : نفس المرجع ص 451

⁽⁸⁾ العروي عبد الله : مفهوم الدولة : مكتبة الدار البيضاء، ط 1، سنة 1981 ص 169

أن للمجتمع الريفي بسبب تقليديته و غلبة الممارسة الشعبية للأوعية هو المستوى الذي يحدث ضمنه هذا التشوه وهذا ما حدث الريف الجزائري مع الكولونيالية و في مرحلة الاستقلال الذي اعتمد الفئات الواسعة في المجتمع فيقول بورديو: " في المجتمع التقليدي يكون دين المدن هو الذي تمارسه البرجوازية و الذي كثيرا ما يكونوا مثقفين وواعيين و تقديمين بانتهائهم لدين عالمي بحيث يلتزمون بتوضيح دينهم بعكس حرفية الأرياف - كانت المدن مركز لانتخابات و إصلاحات - بينما تدين الأرياف الموحشة و المتحذرة في العمق و المركرة في الرفوف و غير عارفة عموما... فدين الريف يبقى بعيدا عن عقل و ممارسات الدين الإسلامي¹¹⁹ و ثم بالخصوص التعرف على التركيبة الاجتماعية - الأرياف التي تشكل 95% من مجموع السكان - و توظيف الدين في مستوى الانجذاب الاجتماعي - الأرياف - إلى توجيه سياسة تعتمد على تعبئة هذه الفئات وضمها إلى رفوف المؤيدين بالولاء أو على الأقل التأكد من عدم معارضتها و يلاحظ حنفي عوض هذه الأدلة على مستوى توظيف الدولة لنظام معياري و رمزي فيشير بذلك قوله: " فإن اللغة و الرموز و الشعار و الحكايات الشعبية و الثقافية ككل تجمع بين الأفراد و العائلات تختلف في ظروف معيشتهم ولكن يظلوا يعيشون في جماعات و يتعلموا فيها و يعرفوا أهدافهم عن طريقها وكذا يحصلون على الإشباع العاطفي من هذا الانتماء و قد نشأت الرموز العامة و الانتشار و كذا الحكايات الشعبية من العقاد المنظمة في الغالب و التي تدعم قوة الجماعة و كثيرا ما تمدد قوة هذه الجماعات سيادة الدولة القومية من تميز مركزا متميزا للولاء... و جزء من عقيدة المدينة " 120

ولقد كان مفهوم النظام الاشتراكي تراثية و التي استطاعت عبر القوى الجديدة أن تحبط من خلاله بمختلف الفئات الاجتماعية و بخاصة عبر خطاب يستجيب الأهداف المقبلة و كانت الفكرة تنحدر من مبدأ ضبط المشاركة السياسية و الثقافية و بالتالي استطاعت - القوى الجديدة - أن تتولى بنفسها تنظيم المجتمع و تأطيره بعناصر تتوافق برنامج الدولة الجديدة و طموحها الخاص .

1) Fieue Bourdeiu :Sociologie de L'Algérie : Opsit Page 101

119) حنفي عوض : نفس المرجع ص 119

و يقول دوسي حول هذا التوظيف المؤدج لدين في خدمة السياسة الثقافية فيقول : " لا بد لنا في الجزائر من أئمة شباب مناضلين واعيين بأهداف الثورة الثقافية وقادرين للاندماج في مجمل حركة الحكومية بحيث يتوفر أئمة - جنود أئمة و عمال أئمة و فلاحين عندما يكون الإسلام هذه القوة يمكن أن يزيد في سرعة ثورتنا الاشتراكية " ⁽⁴⁾

و ينسر لنا هذا التوظيف لدين في الضبط الثقافي بما يتماشى و حاجات الفئات الاجتماعية الفاعلة في ضمان سد الفراغ الثقافي من جهة ومن جانب آخر يسمح هذا التوظيف في ترتيب قابلية و أفضلية النظام الاشتراكي بحيث لا يكون الانفصال و التمييز بينهما واضحا ما يوضحه الكثر فيقول " إن هذا الخلو الثقافي هو الذي أتاح الفرصة لمختلف الخطابات حول المجتمع هيمنتها التي لم تكن طبقية بمعنى أنها عمدت إما إلى التأييد بين الطبقات و إما إلى تجاوزها و هذا ما كان يتفق تماما و عملية التمايز الاجتماعي من الناحية الاقتصادية دون أن يرقى إلى مستوى الوعي الجمعي ... بهذه الطريقة تستطيع هذه الحركة أن تجمع ورائها قوى اجتماعية مختلفة دون أن تكون مصاحها بالضرورة متوافقة إلا الرفض الشامل الذي يجمعها بخصوص الوضع السائد " ⁽⁵⁾

ولقد نتج عن هذه النظرة التي الإسلام كحركة سياسية تتميز بالتكتيك و بتقنيات الخطاب وروح التعبئة و الولاء إلى ما احتله ضمن تاريخنا لما قبل الكولونيالي ثم ضمن الدولة الجديدة و مخطط الثوري و هو واقع لمعانيه فإن الإسلام يقوم بأدلة هذا الواقع و ليقيم تفسيره الطوباوي لحركة التاريخ و شروطها ليصبح اللجوء إلى الإسلام في انتقاد الأوضاع هو القاعدة السائدة و يوضح محمد أركون المسلك فيقول : " و كان التدخل بين العامل الديني و العامل السياسي أو بين سيادة المشروعية و سلطة الدولة في المسيحية تشبه الحالة التي فرضت نفسها في الإسلام ... ولكن بواسطة طرق مباشرة و مغطاة دائما بمرجعيات و صياغات و شعارات إسلامية من أجل طمأننة المخيال الديني و عدم صدمه و لكن نجد الأطر الاجتماعية لهذا المتخيل الإسلامي قد اتسعت كثيرا بسبب النمو الديمغرافي ... و بواسطة التواطؤ الإيديولوجي للأنظمة و الدول الباحثة عن الشرعية

⁽⁴⁾ A. Doucy : Op.cit Page 236

⁽⁵⁾ علي الكثر : نفس المرجع ص 137

وبسبب وجود شرائح واسعة خارج دائرة السلطة " (1)

فبواسطة التزاوج الذي نجم عن تجميع عناصر الدين و اللغة و الشعوبية و استمرار نمط العلاقات الاجتماعية مصدر لشعور قوى للجزائريين في ثقافتهم الوطنية مع تبني القوى الجديدة لسياسية تخدم مفهوم الضبط في مجال يعتمد أساسا على إحياء العنصر الحركي في الدين لاستقطاب جماهير الفلاحين بحيث يكون الإسلام عامل تعبئة و تجنيد و فكانت المساجد حينذاك تركز وظيفتها للتحرك و يلاحظ عدى أهواري هذا المنحنى فيقول: "فالأحتجاجات الإسلامية في الجزائر هي مطلب اجتماعي الذي لم يجد إلا قناة دينية ليعبر عن نفسه شعبيا والسلطة - الدولة ترددت في التحرك بدافع التكتيك و لكن أكثر لأنها هي كذلك خرجت من هذه الوظيفة التي شكلها الدين في مرحلة الصراع ضد الكولونيالية فلم يكن يستطيع أن يتصدى للأشخاص الذين ينتسبون إلى الإسلام دونما أن تقدم حكما على نفسها " (2).

من الواضح إذن أن الإطار الذي تغذت منه الثقافة الوطنية هو برهنة منهجية على الاتجاه الرئيسي الذي سمح بتحديد الإيديولوجية الوطنية التي سجلت عبر توسيع و ضبط المسلمات و المفاهيم و القيم التي تطبع الجماعة السياسية في وحدتها ومصطلحتها وفي حالة التميز عن الآخر - الكولونيالية - و كان المقابل هو أساس شعبي و تفاضلية إثنية لا ترتقى تضع تصنيفات عشائرية و إثنية و يشير جون كلود فاتن إلى هذا الإخفاق بتحديد التللي " من أجل الوصول يجب أولا تحديد مفهوم الوحدة و الاندماج في موضوعها التاريخي و تصالح العناصر المشتركة و تجميعها في معنى جديد أي إعادة ترتيبها في مجال هوية خاصة و محاولة إدراج تنظيم و ترتيب و دفع القوى الجديدة للبناء " (3).

فإن ضرورة تصور جديد للثقافة الوطنية يفرضها الواقع المحيط نفسه و الذي يصطدم فيه وباستمرار و يوميا بنية اجتماعية و ثقافية شديدة التنافر فإن كانت مشكلة تصفية الاستعمار لم تدرج معها سبل التطور و الأدوات الهامة للتكفل بالاختيار البديل الواقعي فإن تكوين التوحيد الثقافي (اللغوي و الديني) و الانغماس الغير الواعي في ثقافة

(1) محمد أركون : الفكر الإسلامي : المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1993 صفحة 137

(2) ADDI L'A HOUARI :opcit page 135

(3) Lucas Jean et Vatin J.C OpCit Page 40

العودة إلى الأصول كما أكد الاشراف أي الحنين إلى الماضي المرادف للتمهيش و الإقصاء
ويؤدي هذا الاغتراب و نتيجة لضعف التمايز الاجتماعي و ضعف تشكّل الطبقات
الاجتماعية في خصم الصراع الكولونيالي وما بعده إلى وضع إبطالي لها ويركز علي الكتر
حول هذا الوصف فيشير "أن ضعف التمايز الاجتماعي والتنظيمي و السياسي و الثقافي
الذي تعانيه الطبقات في المجتمع العربي : .. ومعنى ذلك أن الرؤية الطبقيّة للمجتمع لم
تكن تكسني بعد طابعا ثقافيا أي لم تتحول إلى الثقافة و ما كان بإمكانها - هذا التحول -
في ظل بورجوازية صغيرة وطنية مزجت بين وظيفة الحكم و الهيمنة الثقافية لتفرض على
المجتمع كمنظ ثقافي تصور اجتماعيا آليا ميكانيكيا سرعان ما تحول إلى طقوس جامدة "

فرجل الشارع و الجماعة التي ارتبطت بثقافة تنفي الواقع و تأسس لإقناع بتسييس
الجماعات الاجتماعية عبر الطوي الإسلامية المهيمن و الفارص لخطاب يحولها إلى -
الجماعات الاجتماعية- إلى فاعلين سياسيين في أطر مطابقة لتصورات الثقافة الوطنية
المحدود و المشوهة الناتجة عن الثقافة الدينية و يوضح غرامشي هذا التلبس القيمي
في المجتمع و يشير " إن المركز ليس هو مجموعة القيم ذات دلالة مقدسة بل هو موطن في
طبقة مسيطرة تؤسس النظرة العامة عندما تؤدي إلى الهيمنة الثقافية دورها بنجاح يتم قبول
الطبقات التابعة لها على أنها شيء طبيعي حسن مشترك و بذلك يقومون هم أنفسهم
بالتأمر على استقلاليتهم و تأكيد تبعيتهم و يتقبلون المعتقدات و القيم التي تؤكد التوزيع
الغير العادل للنفوذ و للعائدات في المجتمع ". ولقد دحرت هذه الهيمنة شروط تجاوزها
بإيجاد خطاب و واقع يعترى الرؤية المبتورة بسبب التزعة البرجوازية الوطنية و بكونها تركز
على إعتبرات أخلاقية و معيارية تلتقي مع الإعاقة الذاتية - لمجتمع - لتنصهر في أطر لحكم
و السياسية و الإقتصاد داخل بنية إجتماعية و سياسية متنافرة و متصارعة .

(1) الكتر علي: نفس المرجع ص 136-137

(2) عرض حنفي : نفس المرجع 123

شهادة الأنثروبولوجيا السياسية في ميدان الممارسة السياسية بالجزائر :

لكي نفهم بوضوح المعنى الذي نعطيه لطبيعة هذه الشهادة نذكر بتعريف هام في مجال الممارسة السياسية صاغه ماكس فبر في تعريفه للفعل الاجتماعي فيشير " والواقع - أي الفعل الاجتماعي يفترض من أجل إنجازة أن يندمج كل سلوك فردي في عمل يحمل طابع الاستمرارية وأن تنتظم التصرفات وتتجاوب بعضها مع بعض طبقا لقواعد ضمنية مستتمة حسب ما ينتظره كل منها من الأخرى وبعبارة أخرى فإن الممارسة الاجتماعية بوصفها تنتظم شتات تصرف الأفراد وتوجه نحو أهداف مشتركة تفترض وجود بنية معقدة من القيم وعمليات التعيين والاندماج المحمل بمعان ودلالات كما نفترض لغة رمزية اجتماعية مستتمة " ونحن نلوح عن كثب لمفهوم الدلالة أو الدلالات التي تشكل جوهر الممارسة السياسية. عبر الفعل الاجتماعي يتمكن كل مجتمع من إفراز ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا بالمخيال الاجتماعي الذي يتضمن اللغة الدلالة أو الرمز وهي بالواقع دلالات مخيالية لجمع معين وهي التي تمارس نفوذها داخل الجماعات عبر التصور والفعل ولهذا نجد لكل مجتمع مخيال اجتماعي خاص وخصوصي يحكم تصورات وفعله الاجتماعي سواء في الثقافة، السياسة، الاقتصاد ونحوه ببيان كيفية الثقافي، السياسي والاقتصادي وأعطى يونغ تصور سيكولوجي لهذا المفهوم وهو اللاشعور الجمعي الذي يتشكل من رواسب تاريخية حسب تعبير باريتو إن هذه المقدمة هامة حيث تعطي تحليلنا إطارا نظريا مهما ونسجيا معرفيا ولقد عبر فيليب لوك وجون كلون فاتن عن هذا الدعم النظري في الشأن الجزائري قولهما " هناك جزائر الأنثروبولوجيات جزائر الايطويات والأفكار التاريخية البائدة ولكن على مستوى الأفراد تحيا في الفعل الكولونيالي الذي يؤثر اليوم كذلك في المعارف الخاصة بالجزائر " وممارسة السياسة أو بيان كيفية ممارستها هو إطار لإفرازات هذه الشفرة المضمرة وتنشيطها وتفعيلها هو صورة وفعل لدى الجماعات المعنية تعطي صورا عن الأنا والآخر ويشكل الدين في هذا المستوى عنصرا إضافيا في تخصيص هذا المخيال وتثبيتته وهنا نحتفظ بإشارة هامة لجورج لايبك لخص فيها دور هذا العنصر وأهميته " لقد احتفظ الدين في هذه البلدان - العربية - بأثره السياسي كما في السابق على الرغم من الخلافات الأساسية بينها ويذل كل بلد جهده ليستمد من الإسلام ضمانه الإيديولوجي وأيا كانت نسبة الاحتلاط أحيانا بين الروحي والزميني والتحالف الديني والعسكري والحنين التيموقراطي أخيرا فإنه يبقى لدى الجميع القاسم المشترك والمعيار الأكيد لتمثل الهوية فيما يسمى اليوم دول العالم العربي "

(1) عابد الجابري محمد: تكوين العقل العربي: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية

2) LUGAS PHILIPPE ET VATIN JEAN. CLAUDE → L'ALGERIE DES ANTHROPOLOGUES EDIT MASPERO ANNE 1975P7

(3) لبيب جورج: السياسة والدين - عند بن خلدون، ترجمة وهبة موسى دار الفارابي
الطبعة الأولى سنة 1990 م - سنة 1412 هـ

ويمكن أن تعزز هذا النوع من التفسير في العصر الحاضر والذي يقود ملاحظتنا إلى الصيغ التي وظف عبر الدين سواء في ميدان الإقناع السياسي، الخيار الاقتصادي، الواقع الثقافي هو معيار لا بد من استحضاره. نضيف أنه اليوم يتعذر علينا الحديث عن القبيلة بالمفهوم التقليدي ولكن نلاحظ عناصر ترتبط بها كمفهوم العشائرية، الجهوية القرابة مؤسسات نظرية تؤسس لسلوك السياسي، الثقافي والاقتصادي وتعمل في مصلحة الجماعات والأفراد سواء ضمن قوالب متعددة من الدين إلى الجهوية إلى الثقافي عبر منظومة من المقولات والمفاهيم التي يحويها الخطاب السياسي والسعي إلى تجديد كيفية الوقوف على الفعل والممارسة ككيفية إدراك الواقع والتاريخ والترات قائمة على الشحنة الإتمائية العصبية إلى الحزب الجماعة المنطقة أو الجهة والذي يكون وحدة المحدد لعلاقتنا يجب أن لا يكون لدينا أو هام كبيرة فإن هوية المجتمع والحاجات الجماعية والأهداف المنشودة إنما هي منظومات من الدلالات تفرض نفسها إن التوتر الذي يزداد مع نوع العلاقات بين الجماعات والإثنيات يزداد بازدياد ضغط هذه الأهداف المنشودة ومدى انسجامها مع الحاجات الجماعية يمكننا أن نتساءل عن الممارسة التي ستنتج وتكرر الحفل السياسي، وي طرح جون كلود فاتن الفكرة عن المجتمع الجزائري فيشير بقول "عندما تنشأ توترات بين قبيلتين فإن المرابطين هم وحدهم الذين لديهم الحق في التدخل سواء من أجل إعادة الهدوء أو من أجل تحكيم هدنة ممكنة في عهد انتخاب زعمات القبيلة، فإن المرابطين هم من لديهم سلطة اقتراح على الشعب الأحق لترشيح وينهون ذلك بقراءة سورة الفاتحة" فحركات الطريقة تعبیر سياسي وإطار لثقافة سياسية تشكل توزعا للإطار اثني، عشائري ويهم كل تنظيم إلى تبني إطارا رسميا لجماعة في السياسة والثقافة والاقتصاد ووجدت الجزائر في وضع يطابق هذا الشكل ويشير عدى الهواري إلى ذلك "من هنا تنشأ أهمية الوساطات الرمزية، الضعف النسبي للتقنيات، وثقل أنظمة القيم الإيديولوجية التي تؤسسها المجموعة الاجتماعية وتفرضها على كل فرد وإذا كان صحيحا أن هذه الوساطات الرمزية تقوم بوظائف محددة غالبا مالا يتوفر بدونها الإنتاج البسيط فلا تقل عن ذلك صحة حقيقة أن التناقضات الاجتماعية لا تعرف طريقها إلى الوعي" إن الظرف التاريخي المستمر والذي أفضى إلى هيمنة أحلاف ضد أخرى دليل على ضعف الوعي واستمرار التناقضات عندما تكون الطريقة القادرية المتفوقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا تخضع الطريقة الرحمانية أو تحارب الطريقة الطايبة لامتناعهم عن مبايعة الأمير وهو المنطق أو التاريخ نفسه الذي يطرح مجموعة تلمسان ومجموعة القبائل ومجموعة الشاوية وهو التاريخ الذي يطرح أحزاب سياسية بماهية عشائرية وقبائلية إنه تاريخ واحد يخضع لنفس المخيال الاجتماعي وامتداده إنه طبيعة إنتاج المسوغات الاجتماعية وبين السمات الأساسية لثقافة أي مجتمع وخصائصه ومعايير سلوكه السياسي.

(1) عابد محمد الجابري: نفس المرجع ص 15

2) VATIN JEAN CLAUDE ET LUCAS: OP.CIT P112

(3) الهواري عدى: الاستعمار الفرنسي: دار الحداثة الطبعة الأولى سنة 1983 ص 22

الشعبية بشكل خاص عبر مسار تنموي تستفيد منه و يشير الهرمسي إلى هذا بقول: " لقد بذلت الجزائر جهداً كبيراً لبناء قاعدة اقتصادية ضخمة تمكنها من أن تصبح يوماً ما باب البحر الأبيض و لتحقيق هذا الأمل كان على الجزائر أن تلعب على ورقتين رمزية الثورة و الربيع النفطي كما كانت القيادة الجزائرية تنطلق دائماً من الاعتقاد بأن الشعب الجزائري قد لاقى من العذاب تحت الاستعمار ما يستوجب تحييه التغيرات ذات التمسك الباطن و ستسمح الموارد خصوصاً الربيع النفطي بتطوير البلاد من دون إخضاع الشعب حرمان شديد".

المطلب الثاني : فراغ الخطاب الإيديولوجي -

كان الهدف الأساسي و الإيديولوجي لا يريد الوقوف أمام أي وضع يفرض المواجهة مع الفئات الاجتماعية لذا جاءت الإجراءات الاقتصادية لتقدم مثال حي لهذه العقيدة و الممارسات التي تميل أكثر لمهادنة لتعطي الصورة الواضحة عن ظروف الصراع السياسي داخل صفوف الجماعة الصاعدة و بين فئاتها المختلفة و هكذا يشير برهان غليون إلى هذا بقوله: " ومن هنا لا نخذعنا الإيديولوجية عندما نسمع كلمة اشتراكية فهي تعني الشيء ذاته و بغض النظر على الطابع العام الشكلي للنظام أي إذ كان يميل إلى الاعتماد المتزايد على اقتصاد الدولة و القطاع العام و الخاص فهذه الإشكال يتعلق أكثر لا بطبيعة النظام الفعلية الواحدة هنا و هناك ولكن بظروف الصراع السياسي داخل صفوف الطبقة الجديدة ذاتها و بين فئاتها المختلفة يرتبط التأكيد المبالغ فيه لقطاع العام " (4)

اعتماد اقتصاد الدولة على توظيف آليات عديدة من التخطيط و التأمين و التصنيع و تمثيلاتها - المؤسسات الاشتراكية و التسيير الاشتراكي و الثورة الزراعية و هذا الإطار الجديد يحدده و يستند إلى -تنظيم العلاقة و التوازنات الجديدة في الدولة بصورة أساسية و ملحة يتعلق الأمر بالبرجوازية و باقي الفئات الاجتماعية الضالعة و الحاضر ضمن مصالحها المهيمنة و يوضح بن أشنهو هذه الحضور: " تتشكل الشرائح - الشرائح الاقتصادية المسيطرة العامة - كما نعلم بفضل تطور استثمارات الدولة و التأمين الكامل أو الجزئي للممتلكات الخارجية و أيضاً بفضل بعض طرق تنظيم و تسيير اقتصادنا فالعمليات التي أدت إلى تجزئة القرار الاقتصادي العام و تراجع التخطيط لقد كانت هذه

(4) الهرمسي محمد البالي : نفس المرجع ص 76

(5) غليون برهان ، بيان من أجل الديمقراطية ص 88

العمليات أصل تشكل و تطور مراكز السلطة الاقتصادية في المؤسسات العامة وفي
الوزارات و الإدارات المحلية ... فالتجربة الجزائرية تظهر بوضوح تطور طبقة جديدة هي
بورجوازية الدولة⁽¹⁾

لقد طرحت الدولة مجال للتصنيع يعتمد على إنتاج الصناعات الثقيلة و إرساء نظام
اشتراكي في تسيير و إدارة المؤسسات التي يتولى العمال الدور الرئيسي في تسييرها بهدف
ضمان التنمية السريعة لتبدل و الخروج من حالة التخلف و تستمر الإيديولوجية الثورية
على تأكيد و تحديد المهام الاقتصادية الاشتراكية و التربية و التكوين يوضح رغبة هذا
نقوبه: " أوجب قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات أن تحقق العدالة الاجتماعية للعمال
و حق نوع من المساواة الاقتصادية بين مواطنين بالترقية الاجتماعية و الثقافية وهذا
فاهداف الاجتماعي للمؤسسات هو تحسين حالة الشعب المعاشية بصفة عامة و عمال
المؤسسة بصفة خاصة أي أن المؤسسة الاشتراكية تتضمن تحكّم وجودها مهمة اجتماعية
تهدف إلى إكمال الجهود الوطنية في مجال التربية و التكوين " (2)

لذلك ستكون الإيديولوجية الهادفة للتصنيع هي سلفا ووسيلة تعاد بالفائدة على
فئات و نخب معينة إدارية و عسكرية و برجوازية أي المجموعات التي شكلت الإطار الفعلي
و الممارس لاقتصاد الدولة والتي كانت ترمي من وراءه الحفاظ على هذا التوازن و الإنقاء
على المصالح و الذي بدونه - التصنيع - ينفرد العقد و يبرز الصراعات إلى العلن و يشير
أحمد هني بهذا فيقول: " إذا استطاعت فئة حاكمة أن تحافظ على حكمها دون القيام
بتصنيع فهي لا تصنع لذا لا يكون التصنيع شهادة للوطنية و إنما هو شهادة للحكم ... لا
تستطيع فئة البقاء في مركز مهيم و مركز حكم دون القيام بالتصنيع وهذا بسبب الضغط
السكاني و الاحتياجات المادية المتصاعدة للشعب لان التصنيع أصبح وسيلة تشريع الحكم
" (3)

و نلاحظ خلال نفس الفترة كفة ، استطاعت سلطة الدولة أن تستمر و التحالفات

(1) بن أحمد عبد الحفيظ: نفس المرجع ص: 493

(2) رغبة سبار ، نفس المرجع ص 70-77

(3) بن أحمد ، نفس المرجع ص: 207

أذ تستقر و المصالح أن تدعم كان يجب، إذن أن يضمن الحد الأدنى من المشروعية أي من القاعدة الاجتماعية التي تبقي الخلف العريض قائما دووما تضطر هذه السلطة الدولة إلى أن تصعب أم المطالب للفئات الشعبية الواسعة لتعكس الشكل الواحدوي سياسيا و يشير عدى الهوارى إلى هذا بقوله: " يكون الهدف السياسي من إحداث المؤسسة الاشتراكية استبعاد رأس المال الأجنبي أو إحصاء عن السيطرة السياسية و النظام الاقتصادي و السياسي في أي بلد من البلدان ليس انعكاسا مباشرا للأوضاع السياسية السائدة وعلى ضوء هذا فإن مشاركة العمال في تسيير المؤسسة عوض السيطرة في صنع القرار السياسي في مستوى المؤسسة أو الوطن وهذا فال الدور السياسي للعمال في مجال المؤسسات يؤدي إلى توعيتهم بالمشاكل الوطنية و أن العمال هم القوة الأساسية للحزب"

كان الهدف المضمّر هو تخيد فعالية النقابة العمالية في صنع نموذج الوعي الطبقي و بالتالي ضمان تعبئتها بما يسمح امتصاص فعاليتها و تثبيت ولاءها بطبيعة الوضع المسيطر للطبقة العمالية أو حدث الاستحابة التلقائية لهذه التوجيهات بحيث، صارت وظيفة كل النقابات العمالية و الطلابية و الفلاحية تقوم على وظيفة التحكم و التنظيم يقول علي الكتر: " إذ كان على نظام الحكم لا يسمح لمستوى التعبئة الجماهيرية أن يتقلص مهما كان الثمن معتبرا بأن للمعلومات المبنية للسليبات وكذا الانتقادات لا تجدي نفعا بل إنها تمثل خطوة كبيرة بالنسبة إليه وتبعاً لذلك، أصبحت كل النقابات العمالية و منظمات الشباب و النسوة و الفلاحين يقوم على التحكم في الجماهير العمالية و بوصف هذه الهيئات سبورا لنقل الحركة فإنه كان عليها أن تسهر على نشر الشعارات التعبوية بهدف ضمان تأييد الجماهير الضرورية لمسيرة التنمية"⁽¹⁾ كانت السياسة الاقتصادية في ميدان التصنيع و التسيير الاشتراكي للمؤسسات ودمج الطبقة الشغيلة و المنظمات الأخرى، واستدراج النقابات العمالية بغية ضمان ولائها واحتوائها ثم الادعاء بالنسبة للسلطة السياسية بأنها هي التي أوجدت المجتمع و صنعت النقابات و بالتالي و يجب مراقبتها بالدهنية الأبوية و الوصاية الموسوعة على النقابات .

(1) الهوارى، ص 205-206

(2) الكتر علي، نفس المرجع صفحة 76-77

وهو يمثل في مفهوم التصنيع و السياسة الاقتصادية نمط مراقبة النشاط الاجتماعي و مراقبة صعود الأفراد و الجماعات يقول في هذا الشأن عبد الباقي الهرمسي : " لم يبقى التصنيع تلك الحركة الاجتماعية التلقائية التي تعيد هيكله التدرج الاجتماعي فأصبح وسيلة حكم بحتة و إيديولوجية بحتة و التصنيع اليوم هو نمط لمراقبة النشاط الاجتماعي و مراقبة صعود الأفراد في المجتمع فأصبح عقيدة حكم و نمط و وسيلة قمع سياسي و اقتصادي و اجتماعي و عقائدي " (1)

هذا الاعتراف المشوه الذي يقوم أساسا ويستند من الناحية المذهبية - لا إلى الواقع الاجتماعي و إنما إلى حبيظ متنافر من الصياغات المنطوقة بالاشتراكية التي تعطي الإطار الذي تمارس فيه البرجوازية الوطنية عبر توسيع قاعدة الاقتصاد و تستخدم في ذلك السلطة الساسية لإيجاد الصيغة الشرعية المبررة بحيث يتعدى معها حلف اقتصادي أو سياسي بين العمال و الفلاحين و بالتالي تحجب الإخلال بموازن القوى الاجتماعية بشير بذلك عبد اللطيف بن أشنهو : " منذ صبيحة الاستقلال و خلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى الاجتماعية في الجزائر دون أن تسمح لأية واحدة منها أن تعطي للتنمية الاقتصادية للجزائر اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة و التحليل الشامل لأوضاع مختلف هذه القوى تسمح لنا على التوالي أن نفهم الأسباب التي لم تسمح بظهور القطاع العام و نموه إلا اعتبارا من عام 1966 ... و كانت التدابير الاقتصادية التي اتخذت إزائها طيلة الفترة 1963-1966 متأرجحة و غير محددة " (2) فمن الواضح أن مؤشرات تبلور القوى الاجتماعية و تحديد المصالح في الجزائر غداة الاستقلال أوجدت أوضاع التنمية خاصة مع الأوضاع المالية التي تتطلب اتخاذ خطوات أخرى من أجل توفير الوسائل المالية و التقنية و الثقافية التي أضفت الشلل الاضطراري لحركة الصناعية و الزراعية و فرض الإسراع التنموي و فك الارتباط مع المتروبول الذي أوجد هذه الضرورة و يلاحظ دوسي ذلك بقوله : " إذا الثورة الصناعية و الزراعية لا يمكنها أن تنجح إلا إذا توصلت الجزائر من تشكيل و بسرعة الإطارات التي يمكنها أن تحتاجها و ذلك لن يتم إلا عبر ديمقراطية التعليم و تعميم التكوين فزعماء الجزائر يحددون أن ضمن الهدف الثاني لا بد أن يحدث ضمن

(1) الهرمسي عبد الباقي : نفس المرجع 73

(2) بن أشنهو عبد اللطيف : نفس المرجع 78

متطلبات الوطنية وهي نشر اللغة العربية و الثقافة الإسلامية ومتطلبات العالم الحديث " (1)

إن البنية الاجتماعية في إطار العلاقة مع المترولوجيا قد أوقف أو على الأقل قد شوه وظيفة التعلم في الحقل الثقافي و ارتباطه بالمجالات الاجتماعية و الممارسات و تحرير هذه الوظيفة و فك الارتباط كان يستوجب شكلا يفرض تمرير و تثبيت هذه الكيفية المشروطة.

فكانت السلطة السياسية تعطي الأولوية لهذا المستوى و صرف النظر عن المسائل الثقافية و الذين اعتبروا الموقف يستدعي الإكثار من مراكز التكوين و التربية على اعتبار أن نظام اضممة هذا يعبر عن عمدة نشئة مست كل المستويات التعليمية تقول حورية فدوح : " هذه الإيديولوجية السائدة الموجهة للثقافة الوطنية هي إيديولوجية تابعة نظرا لطبيعة الوجود الطبيعي ... تصبح السيطرة الإيديولوجية للبرجوازية كما تظهر في نظام التعليم هي في الحقيقة استعمارية على هذا النظام سواء في مؤسساته أو مادته الإيديولوجية أو في نوع المعرفة التي تبثها مؤسساتها و تحاولها صهر وعي الطلاب " (2) توجهت الدولة على صعيد التصنيع فأحداث مؤسسات التسيير الاشتراكي بصيغة أحداث الإجماع حول النظام السياسي أي أن كل المصالح المختلفة موحدة و الحصول على التأطير و التنظيم المناسب مع هذه الإيديولوجية التي أصبحت تفرض في الميدان الاقتصادي بأحداث التغيير الثنائي الاستقطاب و الإعاقة لنقابات العمالية و فصلها عن أد، تكون قوة اجتماعية قادرة على المنافسة لقوى الاجتماعية المهيمنة يقول عدي الهواري: " إن مفهوم المؤسسات الاشتراكية تتموقع في سيرورة الإيديولوجية السياسية للدولة الجزائرية هتاه تقترح التغيير الجدري لبنى الإنتاج و استرجاع الثروات وذلك من أجل صهرها في إطار الداخلي الذي يندم فيه الصراع وهذا من أجل الحفاظ على الوحدة و الجماعة السياسية و كتيحة بالنسبة للمجتمع السياسي " (3) ويتضح أن العجز في الانتقال إلى التنمية صناعية بالشكل الذي أبدته المواثيق يستجيب لشروط اجتماعية و تاريخية لا تتوفر على الأقل في مستوى الإعداد الجماعي و الإدارة الجماعية و بحيث لا ترتقي إلى مستوى تفعيل القاعدة الصناعية على أساس بناء أولوية المذهب السياسي وليس على أساس بناء الاقتصاد .

(1) DOUCY ARTINUF OpCit Page 49

"فدوح حورية، الفكر و الإيديولوجيا، دار النشر الإيديولوجية الأولى 1989، صفحة 107

(2) LAHOUEARI ADDIM OpCit Page 108

يوضح عدى الهوارى، هذه الشروط بقوله: "الاستثمار الصناعي ليس منتجاً إلا في حقل أعد تاريخياً و اجتماعياً لكي يستقبل قاعدة صناعية يفترض فيها هذا الاستعداد الاجتماعي و التاريخي فيما يفرض إعداد عامل جماعي مزود بمعرفة و بمهارة و منفصل عن زراعة الاكتفاء الذاتي... إن هذه الشروط لا يمكن إيجادها دفعة واحدة في المستعمرات و الأراضي التابعة حيث تسيطر أنماط الإنتاج لما قبل رأسمالية بشكل واسع على التشكيلات الاجتماعية المرتبطة بزراعة قليلة الإنتاجية" مع ذلك لقد ضحى نمط التنمية المتبع في إطار التصنيع و تسيير المؤسسات الاشتراكية بالفلاحة لفائدة الصناعة و لقد تعمق استغلال الريف لصاح المدينة بعكس الخطاب الذي ساد عبر المواقف و الذي يدعى بخدمة التصنيع لصاح القطاع الريفي كما جاء في ميثاق طرابلس: "إن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة الصناعات الأساسية الثقيلة و اللازمة لسد حاجات الفلاحة و الصناعية و تنمية الاقتصاد الوطني في كافة مجالاته وذلك لإزالة السيطرة الاحتكارية و تغير العلاقات الاقتصادية القديمة بالاقتصاد الجزائري على أسس جديد تعتمد على تحقيق التغير الشامل في النظم الاستعمارية الموروثة" (1) و كانت، إحدى نتائج حركة الصنيع هذه أن خلقت موجات متتالية من التنقل الريفي نحو المدن و هو استقطاب اجتماعي في شكل الذي يأتي بالريفيين الذين تخلوا عن ميدان عملهم إلى مجال المدن و العمل الصناعي و قد كشفت حركة التصنيع عن الوجه المتأزم للأرياف و هي أزمة تاريخية و يرتبط بتقل الماضي و توصل عد القادر جفول إلى إبراز هذه الثنائية في التحديث و التقليد في إشارته: "هذه الشرائح المتوسطة هي بدون شك الشرائح التي تشعر بالالتباس أكثر جملة التغيرات التي أصابت المستويات البنيوية للمجتمع و حولت بعمق النسق الاجتماعي و يكون الملاحظ لهذا الاضطراب الاجتماعي تأنها في أغلب الأحيان و تتجاوز المهارة مع النضال و المزارعة مع التطور و الفردية الجامعة مع التفتت بالجماعة... و تعيش الجزائر بين البنى القديمة للتشريك و وسال الإنتاج التي تصدعت و المعايير الجديدة التي هي في طور التكوين حاضراً مبهما" (2)

(1) الهوارى عدى: نفس المرجع ص 160

(2) ميثاق طرابلس، سنة 1962 بقرار من مؤتمر القيادة الجزائرية بتفود ص 241

(3) جفول عدى: نفس المرجع ص 229-230

إن عدم التحديد هذا و الخلط اللاوعي هو نتيجة للإطار الإيديولوجي المتباين المعتمد و الذي يبرز وظيفة السند الاجتماعي و التنظيمي بهدف إلى إعادة هيكلة المجتمع الريفي و ظهور تدعيم سياسي لمختلف الفئات الاجتماعية بالسرعة التي تسجّم مع إرادة إحداهن تغيير عميق في مستوى الربط بين الدعم السياسي و من ثمة ككل العناصر الثقافية و الاقتصادية لتصل - الجماعة الصاعدة - إلى رسم صورة جديدة للمجتمع في ظل ضعف ثقافي خاص يقول سمير أمين محددًا ذلك بقوله : "السروع في الثورة الزراعية التي دشنها يومئذ تشهد على الضائع الحي هذه الشعور التي وعمقها التناقض الثقافي الخاص في الجزائر فقد إختارت الجزائر بعد أن حاول الفرنسيون تغيير طبيعتها إستعادة عربيتهما لكن هذا الإختيار يتعارض مع شكل تطورها فالتنسب المدرسي بالعربية يقتضي تطورا بطبعا من القاعده بدأ من الريف " (1) كان إدخال منظومة تربوية و تكوينية التي قامت من أجل تلبية الحاجات المتزايدة لبرامج التنمية الذي واجه ممرضات عديدة أرهاقاً، الإحراجات الاقتصادية وهذا فحتى تتحكم الدولة في هاجس التأزم الثلاثي لهجرة الريفية و الحاجة إلى طبقية بيروقراطية و إحصار القرار في المدن كان انتهاج سياسة لامركزية اقتصادية لتخفيف الضغط على المدن و بحسب تصاعد المعارضة الجماهيرية في الريف و يبرز عبد الباقي الهرمسي هذا : "إن أزمة القطاع الزراعي و الحاجة إلى تحسين السلع الاستهلاكية كانا مؤشرا لحقيقة أوسع دمغت كل بلدان المنطقة منذ الاستقلال النمو السريع لسكان المدن في كل أنحاء المغرب العربي الناتج عن هجرة الفقراء من الريف و الحاجة إلى طبقية بيروقراطية تتمتع بثقافة إدارية عالية إضافة إلى مركزية اتخاذ القرار و حصره في المدن الساحلية كانت كلها مظاهر لم يكن ممكن تجنبها نتيجة سيطرة الدولة على الاقتصاد التي اعتمدت بعد الاستقلال " (2) كانت الدولة تريد تشريك المنظمات و الفاعلين الاجتماعيين على مستوى القطاع الصناعي و الزراعي في تحمل عبأ فشل السياسة الاقتصادية و ازدادت الادعاءات بتقصير العمال و المدراء في سوء الإدارة و التسيير أو الفساد و هؤلاء - الإداريون و المدراء هم في الحقيقة كوادر الحزب أو الحزب الاقتصادية فهذا الدمج بين النضال السياسي و تدخله في التنمية الاقتصادية سواء في الزراعة أو الصناعة

(1) أمين سمير : الاقتصاد التريبي سلسلة عماء 1990 ص: 22

(2) الهرمسي عبد الباقي : نفس المرجع ص 125

يُطرح بصورة دائمة و ملائمة المنطق الدرائعي في تلبس الإخفاق في كل مستوياته يوضح جون كلود فاتن هذا الربط : " إن منطق نظام 19 جوان أمكن له أن يمد قيم لإدارة كمسير لبناء الاشتراكي . بمعنى حل مشكلة المراقبة السياسية لنخب الإدارية إن الكولونال هواري بومدين يوجد تراوج بين هاتين الطريقتين القابض على السلطة الثورية يبرز المتالبة التي لا بد أن يخضع لها الكل ، إنه يعني غير الألامركزية نظام مؤسسي وطني في سيرورة المساومة المراقبة التي تمكنه من اقتسام المسؤولية حول إخفاق الممكن لسلطات الخلية الإدارية و أرباب المؤسسات العامة " (1)

كأنه ، مراقبة تفرض من خلال اعتماد منطق التراوح بين النضال الحزبي و التأطير الإيديولوجي و التسيير الاشتراكي للمؤسسات و إن ظهرت الدولة كمجسد للنضال الوطني والقوة الوحيدة القادرة على خلق الثورة في كل مستوياتها و كما يقول عبد الباقي الهرمسي كانت الدولة تأسس الانصهار بين الرمزية و الواقع و الطاقة الاقتصادية في نظام الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني و كذلك ، تأسس القدرة العالية على التعبئة فالخطاب السياسي يؤكد خدمة العمال و الفلاحين و لكنه في واقع الأمر كان يمد هذه الخدمة إلى نفوذ النخب البيروقراطية و التكنوقراطية عبر التدخل المباشر في التسيير و البناء و الإدماج في التنمية .

فكانت ، الدولة أو الطبقة المسيطرة تضطر إلى توسيع هذا الحلف ، السياسي غير أجهزة الدولة و إنتاج قاعدة تضامنية أكبر و أخذها لهذا السبب طابعا أكثر إيديولوجية بعكس الوزن الكبير لها - الدولة - تسمح هذه الأحلاف بإبراز الطابع المميز لمنظمات السياسية أو برامج اجتماعية فالإيديولوجية الشعبية تعزل هذا التميز بفقدان المواقع و المصالح يتجسد هذا في القرب أو البعد عن أجهزة الدولة التي تعكس أشكال التضامن وكذلك التمثيل و الهيمنة و يقول برهان غليون في هذا الشأن : " و الإيديولوجية العربية الحديثة المسيطرة منذ النهضة أي إيديولوجية الطبقة المسيطرة ... لتكوين هذا الحلف السياسي الذي بقدر ما يضمن السلطة المباشرة للنخبة العليا الاقتصادية يكفل إخضاع الاغلبية و تحويلها إلى أقلية سياسية وفكرية وهامشية ... و اشتراكية الدولة تختلف ، عن

السياسية الاقتصادية وضبط توازن النخب :

وجدت الجزائر ذاتها بعد الاستقلال في تموضع مشوه لمستويات الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط كلي لرموز السيادة الوطنية و الارتباط السيكولوجي حيث كانت النتائج تظهر الاضطرابات لتراكمات دامت 150 سنة من اختلالات في موازين المصالح بين المتروبول و القطاعات الاجتماعية فيما بينها - المدينة و الريف - فتشويه الوضع الاقتصادي و سرورة الخلال الإطار المنظم لأنماط الانتاج و علاقاته و يلاحظ عطي الصورة الواضحة لهذا التموضع بقوله : " تم إعلان الاستقلال فبادرت جماعات المستوطنين تهاجر إذ سجل هروب العناصر الفنية ورؤوس الأموال الفرنسية و فراغ في القطاع الزراعي و الصناعي و بطالة لم تكن الوضعية العامة تسمح آنذاك بمواجهة تلك الوضعية الاجتماعية الاقتصادية الأمنية و النفسية التي كان عليها الشعب الجزائري ... طرحت نفسها كمشاكل لا بد من حلها ، مما زاد من خطورة المشاكل العجز الذي كان عليه القطاع الزراعي الذي يمثل أهم مصدر للعيش " (1) فوجدت الجزائر نفسها أمام طلبات اجتماعية اقتصادية و نفسية توضح هذه الأرقام الشروط التي أوجدها النظام الكولونيالي بالنسبة لطلبات تحقيق الانسجام الاجتماعي و التوازن النفسي و تحسين الوضع الاقتصادي الجدول يمثل التمزق في نسيج الاجتماعي لمجتمع جزائري

طبيعة الوضعية	الوضعية بالأرقام
أطفال يتامى	300.000
3 ملايين هدمت أو أحرقت قراهم	3000.000
نصف مليون من المعتقلين	500.000
مهاجرين من القرى إلى المدن	700.000
لاجئين نحو المغرب أو تونس	300.000

(1) ربيعة عمار : التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير - م.ج - سنة 1993 ص : 96

المشوه كانت هذه الطلبات تتوجه نحو الدولة الجديدة لبحث الصيغة الذي يتم بها ملء الفراغ الناتج عن تسرب اليد الفنية المختصة و التقنية و كذلك إيجاد السبولة النقدية التي فقدت بسبب سحب الاموال المتداولة في السوق الجزائرية التي أخذها الاوربيين المستثمرين لقد صاحب حركة هروب المستوطنين باتجاه الخارج إذن عجز في مستويات الصناعة ، الفلاحة ، التجارة أفرزت هذه اللحظة حركة للأفراد للاستيلاء على المجال الانتفاعي يوضح سمير أمين السبب و النتيجة هذا بقوله : " بغياب أي بنية سياسية صلبة حصلت هجمة على الاموال المتروكة هكذا كانت سيارات و اثاث و شقق معاد تراقؤها بأسعار بخسة أو مأجودة عنوة تقدم للبرجوازية الصغيرة الجديدة امتيازات تدافع عنها بينما كان العمال الزراعيين الدائمون يستولون على أراضي الاستعمار لصالح الفردي بالنسبة للكثيرين منهم ... اهتمت سياسة الجزائر الداخلية منذ ذلك الحين بهذه المشكلة و بتوزيع مداخيل المشروع المدار ذاتيا بين الشركاء الممكنين، الشغيلة، المتفعون، و الدولة " (1)

و كانت ترجمة التخلي و الذهاب الجماعي لكونون و المستوطنين تم الاستيلاء

الفوضوي يشكل أو يعكس الفوضى التي آلت إليها الجزائر بعد الاستقلال و تراكم من نفس الجنس لادارة بيروقراطية كانت المرحلة البارزة للفراغ و عدم القدرة على التنظيم و إعاقه ذاتية مطلقة على جميع المستويات إلا على مستوى التوجه الوحدوي الذي يضمن للانقسام فلم تكن لدولة منهج اقتصادي يسمح بتشكيل مجتمع مدني الذي لم تريد له أن يتطور كما يشير عدى الهواري : " الدولة الجزائرية تواصل غاية سياسية ترفض التحرر الاقتصادي الذي يقسم إنه يسجل في غموض المجتمع المدني الذي لا يرغب له في التطور من اجل الحفاظ على الوحدة الذي يتصور أنها ضرورية لضمان الاستقلال ليس من المبالغة أن نقول أن الجزائر لم يكن لها أهداف اقتصادية في حد ذاتها و لكن أهداف سياسية الذي يعرف بأنها لا يستطيع تحقيقها إلا عبر التطوير الاقتصادي فالدولة الجزائرية تتعرف على الاقتصاد عبر السياسة " توجهت الجماعة الصاعدة نحو نظام إشتراكي الذي يتناسب مع الابدبيولوجية الثورية و النمط الوحدوي مجتمع سياسي لا يقبل التجزئة و إمكانية تكوين

(1) سمير أمين : نفس المرجع ص : 238

(2) الهواري عددي : نفس المرجع ص : 234

مجتمع أساسه الترابط و الوحدة وهذه العلاقة التي تنبع من طبيعة النظام السياسي تعطي للمجتمع طابعا تحققه الدولة و ليس العكس كان الاتجاه هو إعادة بناء توقعات اجتماعية عبر الإطار الاقتصادي و ذلك أن الإطار السياسي المتمثل في الجماعة الصاعدة أو المسيطرة كانت تهدف من ضمن أهدافها أو كل هدفها بناء مجتمع يتجاوب مع التوجيهات الجديدة و كانت الاستفهامات التي تبرز أكثر من تساؤلا كما يوضح بن أشنهور: " وفي عشية الاستقلال طرح التساؤل التالي إلى أين سيقود صراع القوى الاجتماعية نتاج الكولونيالية و هل سيؤدي إلى إصلاحات نبوية و تحولات اقتصادية أساسية لا تكون أكثر من مجرد إعادة تحسين سرورية الرأسمالية بديناميكية جديدة أم على العكس سيؤدي إلى تحولات جذرية في الاقتصاد يقود إلى ديمقراطية القرار الاقتصادي في إطار التنمية سيسير نحو الاشتراكية "

إن واقع التكوين الثوري نتيجة الصراع الحاد و العنيف مع الاستعمار قد زود الجماعة الصاعدة جزئيا بتوجيهات اشتراكية رأت المحرج في سياسة التصنيع و بالخصوص الصناعات الثقيلة أولا و رسمت المواقف صورة المذهبية الأمثل في تعين هذه السياسة و تأمين ملكية هذه السياسة في إنهاء الارتباط مع الإيديولوجية الرأسمالية يذكر عدي الهواري في تعليقه على هذه المسألة في ميثاق طرابلس سنة 1962 ما يلي: " إن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة الصناعات الأساسية الثقيلة و اللازمة لسد حاجات الفلاحة و الصناعة و تنمية الاقتصاد الوطني في كافة مجالاته و ذلك لازالة السيطرة الاحتكارية و تغير العلاقات الاقتصادية القديمة بالاقتصاد الجزائري على أسس جديدة تعتمد على تحقيق التغير الشامل في النظم الاستعمارية الموروثة "

نسجل إذن ضمن هذه العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية مع الاستعمار الرأسمال الكولونيالي ارتباطا ميكانيكيا و هذه الكيفية المشروطة جسدت للجزائر في توقع اقتصادي على مستويات الإنتاج و العلاقات فتشوها كنتيجة للإحلاء المتربول لقطاعات الاقتصادية و التقنية و الإدارية فتجاوز الأسلوب الكولونيالي و فك الارتباط معه و الرغبة تجاوز العلاقات الاجتماعية السياسية من جهة أخرى رغبة الدولة في إفادة الطبقات

¹⁰ L'ALGERIEN ADDI Op.cit Page 187

بن أشنهور عبد العفيف: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط د.م.ج. سنة 1962 ص: 10

الاشتراكية الشعبية في نقطة جوهرية هي نظرتها المادية الميكانيكية المنحطة التي لا ترى الحياة الاجتماعية و من الصراع الاجتماعي إلا جانبه المادي. لكن ليس توزيع السلطة السياسية⁽¹⁾ كان تأسيس الديمقراطية الاقتصادية نمو الديمقراطية السياسية على مستوى الاستقطاب الإيديولوجي و هيمنة الإيديولوجية المسيطرة على باقي القوى دون ما السعي إلى بلورة برنامج يحقق فعلا الشرعية المطلوبة لكل نظام سياسي تكون هذه القوة حق وواجبا بالنسبة لحاكم و محكوم و يوضح حول ذلك روسو هذا المعيار بقوله: "القوى ليس قوى بما فيه الكفاية ليكون دوما الزعيم إذ لم حول هذه القوة إلى حق و الخضوع إلى واجب... لتتفق إذن أن القوة لا يمكنها أن تضع حقا ولا يمكن أن تكون مضطرين لخضوع إلا لقوى الشرعية"⁽²⁾

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية وصراع النخب

أبرز العمل الاقتصادي كما على الصعيد الثقافي محاولة لتثبيت، الإنجازات التقنية و الصناعية و تبديل أشكال الملكية إلى نماذج جديدة من التأميمات كانت تقدم كإمكانية لإعادة صياغة علاقات القوى السياسية و ضمان هيمنة الطبقة المسيطرة و يوضح بن أشنهو ذلك في قوله: "من اللائم في الواقع أن نحلل الطريقة التي استطاعت بها التنمية الاقتصادية التي هيكلتها في الأصل قوى اجتماعية نوعية تعبر الهيكلة في الجزائر وموازين القوى بين الفئات الاجتماعية إن هذه التغيرات الآج و لتوازن القوى الآج فيما بينها أثرا في توجيه التنمية الاقتصادية في الجزائر"⁽³⁾

يعطي عبد الباقي الهرمسي هذه الملاحظة الهامة: "أدى التدخل الدرمي لجهاز الدولة في مشاكل للنساء و الأدماح و التنمية ... فاجتمعات المغربية قد تغير إلى حد بعيد تحت تأثير التمرکز و التعليم و الإعلام و مخططات التنمية المتتالية هذه المخططات التي لم تترك قطاعا واحد أو مجموعة واحدة دون أن تؤثر فيه أو تتفاعل معه و فعلا يمكن للأنظمة اليوم أن تباهي بقدر محترم من التنمية الاقتصادية و قد صاحب هذه التنمية حملة من

(1) فليورن برهان . نفس المرجع ص. 101-102

(2) ROUSSEAU JEAN JACQUES : Du Contrat Social : Edit O.N.T.E Année 1991 P 45

(3) بن أشنهو عبد اللطيف : نفس المرجع ص 310

التغيرات الهيكلية كظهور طبقة جديدة من أصحاب المشاريع و اتساع صفوف القوى العاملة" (1) بيد أن ما يؤكده نفي هذا التغيرات هو عدم استغلال هذه المخططات بكيفية متوازنة بين الريف و المدينة إن ما يلاحظ هو أن الريف تحمل كل الصعوبات الناجمة عن الاستعمار و بعده عن هذه المخططات التنموية وما يترتب عنه من غوارق في توزيع الامتيازات و لأن الآلية الرئيسية في البناء و التنمية ترتبط بتعبئة القوى الاجتماعية الطامحة في الاستفادة من القاعدة الاقتصادية و الارتقاء في الترابية والنموذ كانت الفئات أو القطاع الريفي يجني حصيلة الرئيسية هذه الإيديولوجية النخبوية بقول فلاديمير ماكسيمكو في إشارة إلى هذا الإفكار : "... ذلك أن النظام الاستعماري يتهديمه للعلاقات الاجتماعية القديمة عن طريق افتقادها لوظائفها أدى إلى تكوين ما يدعى استعارة بالعبارة البشرية و بعد نيل الاستقلال أنشئ فوق هذا المحيط من الغبار البشري و فوق ما تبقى من جزر الكفاية الذاتية القبلية شبه الإقطاعية المحلية جهاز حزبي دولي ضخيم و كلي و تشكلت و تميزت جماعة سياسية دولية تحاول جزئيا و قدر استطاعتها تحقيق بعض وظائف المجتمع المدني لتقييم المعلومات الاجتماعية المتوفرة صياغة أهداف بعض الجماعات و المجموعات الاجتماعية المتوفرة ، البحث عن البدائل و اختيار الفعل الاجتماعي الأمثل" (2) كانت القوى الاجتماعية الأخرى هي الفئة الفلاحية التي تبدو أكثر تعرية أكثر غبلو و لم تكن تستطيع ممارسة ضغط كاف لكي تلي مطالبها بخلاف القطاع الحضري الذي كان أكثر تنظيما و نضالية مما استدعى فرض النمط الخاص به - التصنيع الحضري - و الذي استدرج معه فئات واسعة من الريف الذين تخلو عن ريفيتهم - و ليست علاقاتهم - لذا كانت البرجوازية تؤكد التعامل المتوازن بين الريف و المدينة و جاء في إشارة مصطفى الاشرف : "إن البرجوازية الصغرى الانتهازية قامت عن طريق الأحزاب الوطنية بالأمس و عن طريق السلطة الحاكمة اليوم قامت بلعبة ماهرة لأنها تتظاهر بأنها من الشعب لكي نستولي على القيادة و تخلق البنية الإيديولوجية إن هذه الطبقة الوسطى المنتهية للبرجوازية الصغرى التي اتضحت معالمها عند الاستقلال . إن الانتماءات الجهوية أدخلت

(1) نيرسي عند باقي : نفس المرجع ص : 138

(2) ماكسيمكو فلاغوير : نفس المرجع ص : 103 - 104

عليها تنظيمًا خاصًا يقوم على التعامل ما بين الناس في المدينة بنفس الطريقة التي كانوا يتعاملون بها في البوادي و الأرياف " (1).

فأججته العلاقات إلى التنافس أكثر منه إلى الصراع فلقد توفرت في المدن إمكانيات اقتصادية، اجتماعية، الثقافية كان لها الدور البارز في الاستقطاب و تفوق، المدينة على الريف مما جعل إبراز تحالف جديدًا يستوجه منطق التحالفات الجديدة لتقوى الاجتماعية يوضح عبد القادر جعبول الإطار الذي أوجدت المسألة الزراعية؛ فإن مجموع الإجراءات الإضافية إلى ترقية تطور صناعي مستغل دحت في تناقض مع القطاعات الزراعية المهتمة من قبل كبار الملاكين العقاريين الذين عرفوا الدمج الحقيقي بين الزراعة و الصناعة و كان هذا التناقض نقطة انطلاق حزمة اجتماعية سياسية جديدة... ظهر بوضوح النضال من أجل تلبية المطلب الزراعي للطبقة الفلاحية... فالإعلان الرسمي من ميثاق الثورة الزراعية في 1971 سيخلق تدريجياً تحالف جديداً لتقوى الاجتماعية (2) و كان سوء التقدير ينبع من باب اعتماد أسلوب الحفاظ على المصالح القديمة وتوحيد الشرائح الواسعة المتمركزة في الريف و اشتراكها في عمل و الممارسة بكيفية تطور و تصحح أو تعدل من البرنامج الاقتصادي أو السياسي و الثقافي بدلا من توظيف الإيديولوجي للتأجير السياسي الذي يخفي ضمنا المفاهيم و الممارسات و العلاقات القديمة للتزاع على السلطة و تثبيت لثقافة تعتمد على شعارات و تستند إلى قيم تعطي وسيلة لتحديد إيديولوجية الجماعة الصاعدة أو الجماعات الطامحة و يشير عدى الهواري بهذا في قوله: " بينت مرحلة ما بعد الاستقلال أن ربوع الأطراف قلما و ضفت في خدمة التنمية بل ساهمت أما في خدمة البرجوازية المحلية و استمرارها في السلطة عبر تمويل الاصطلاحات الاجتماعية و بعض المشاريع الاقتصادية و أما في خدمة الشرائح الاجتماعية الديوانية التي تمسده، الدولة عبر الارتكاز على إيديولوجية شعبية وقد أفادت في الحالتين بعض الشرائح الاجتماعية التي يتناقض مستوى معيشتها مع مستوى معيشة الشرائح العريضة من السكان و التي ليست على العموم تلك الشرائح التي تنتج و تعيد إنتاج شروطها المادية (3) بعكس الطبقة المسيطرة التي

(1) انظر مصطفى، نفس المرجع، 432-433

(2) جعبول عبد القادر، نفس المرجع صفحة 145

(3) الهواري، نفس المرجع، 206

تحتفظ لنفسها باحتكار الفائض الاقتصادي الناتج من أصلا من الربح - و تعيد توزيعه بحيث تضمن استمرار مصالحها و كذلك، تضمن الحد الأدنى من المشروعية أي من القاعدة الاجتماعية المتدرجة في الموقع المادي وفي المرتبة السياسية و إيديولوجية الطبقة المسيطرة الضابطة لهذه المستويات ومراقبتها تكفل عبر اشتراكية الدولة تفترض هنا أساسا التخلص من معظم أشكال المعارضة التي يخلقها التفاوت الاجتماعي و الواقع في شروط الامتياز التي يدخلها على فئات معينة و يلاحظ علي الأكثر ذلك بالنسبة لميدان الاستفادة من القطاع الخاص : " لا يجب أن ننسى بأن كثيرا من هؤلاء الرجال - رجال الأعمال - الذين خاضوا في الأعمال الحرة بعد الاستقلال هم أعضاء قدامى مجاهدين -جبهة و جيش التحرير- لا يديرون أي أعمال داخل الحزب أو الجيش أو ضمن قطاعات اقتصادية أو إدارية تابعة للدولة و دود، أن يؤدي بهم ذلك، ممارسة الأعمال الحرة - إلى أن يفقدوا شعورهم الوطني ووقاهم لتوجه وتحقق الجزائر و ثروتها التحريرية هدفها الأسمى عبر التمكن من تحصيل الاستقلال و إحداث القطعية مع العنف الكولونيالي علي مستويات عدة برغم من أن المترويل قد حطم كل الملامح التي ترمز لوجود سيادة جزائرية وإنما علي نقبض قد حقق تصورا يتوافق مع الصورة المشوهة لميادين السياسة، الاقتصاد، الثقافة و الوصول إلى إرباك الخقل السيكولوجي للأفراد و الجماعات يشير عبد الباقي الهرمسي في قوله : " أما بالنسبة للجزائر فالقطعية تكاد تكون كاملة بين المخزن التقليدي و الدولة الجديدة مادام الاستعمار قد حطم النخب القائمة و أزاح الزعامات التقليدية الوسيطة و أهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية و كنتيجة كان لابد أن تأتي المبادرة لدفع الاستعمار من الأطراف لا المركز و أن تكون الشعارات المرفوعة وقتها تقليدية المحتوى مادامت تنبع من الأوساط الشعبية بهويتها العربية الإسلامية " (1)

المطلب الثاني : صعود القوى المسيطرة

و لقد عبر فرحات عباس علي حقيقة المرحلة و ذكر أنه ليس مستعدا لموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود و لم يستطع أن يكتشفه بعدما سأل التاريخ و الأموات فلم يجدته أحد عن هذا الوطن كما أن غياب أيديولوجية تأسس

(1) الهرمسي عبد الباقي : نفس المرجع ص : 42

لخطاب واقعي يتصل بالمبادئ السياسية و الثقافية و الاجتماعية مجتمع و يستجيب لمعطياتها الضرورية في الطبيعة الواعية لتكامل و التآزر الاجتماعي التي يؤكد القيم المنتشرة في الحقل الثقافي و التاريخي ما عبر عنه مصطفى الأشرف في إشارته : " كل سياسة قائمة على العصبية و الإقطاعية أو على البرجوازية الانتهازية المتظاهرة بالإصلاح مثل هذه السياسة كثيرا ما نجدها تنجح إلى الحرافات فتزعم بأنها وحدها القادرة على انتقاد الوضع و تسير شؤون البلاد من غير أن تستعمل الأساليب الديمقراطية الشعبية إن هذه الحرافات ليست في الواقع إلا نوعا من الاعتقاد الغامض بالمهدى المنتظر القادر على حل جميع المشاكل و عسى هذا الاعتقاد الخاطيء يقوم نظام يعتمد أساسا على القهر و يستند من الناحية الإيديولوجية على خليط متنافر من المذاهب ⁽¹⁾ إن الظرف التاريخي الذي انبثقت عنه الدولة ونشأت عن عدة تحالفات جديدة لقوى رئيسية ثلاثة تشكل أساسا من الجيش ، الإدارة ، الطبقة العمالية و السعي لتأكيد سيطرة و تفوق في حقل مد نفوذ و هيمنة كل فريق على حساب الآخر في مستوى النظام الاجتماعي و المبالغة في أهمية المنحى و النمط الأساسي الذي يجعل منه مركز توازن هام ينطوي عليه إظهار الرؤية الوحيدة و الكفيلة بتحسيد آلية توحيد الجماعة و الكافية بضبط تطور التركيبة الاجتماعية و يلاحظ سمير أمين هذا : " كانت الصراعات العشائرية من أجل السلطة الممارسة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال في أول جويلية قد ثببت، الجماهير و يمكن أن نقول إن جبهة التحرير قد أصبحت ميتة و قد أنجزت مهمتها التاريخية المتمثلة بالاستقلال و لم يكن شيئا بعدها لتصبح اشتراكيا جماهيرية كانت القوى الحقيقية للجزائر ثلاثة الجيش و هو جيش محترف منظم جدا و الإدارة الجديدة و كانت ضعيفة في البدء لكنها اكتسبت قوة بمر السنين و النقابات العمالية التي كان ينقصها مع ذلك، تراث ثوري " ⁽²⁾

إن الصراعات التي تعكس ذاتها من خلال هذه الأنماط المتميزة و القيم المختلفة بإضافة إلى التعبير عن سيطرة المصالح المادية من خلال الدولة كثقافة جديدة تبرز الولاء العشائري أو القبلي و يلتقي بذلك تصور الجهة أو المكان أو القرابة العائلية كتعبير لانتماء إلى مجموعة أو إلى تصور إيديولوجي يعطي برهان غليون هذه الإشارة : " ينبغي أن نقول

⁽¹⁾ الأشرف مصطفى : نفس المرجع ص 400

⁽²⁾ سمير أمين : نفس المرجع ص 257

إذ الصراعات الاجتماعية لا يمكن إلا أن تعبر عن نفسها و تعكس ذاتها من خلال هذه الأنماط المتميزة و القيم المختلفة المرتبطة بها و على أساسها يحاول فريق إجماعي أن يؤكد هيمنته أو يوسعها على حساب الفريق الآخر فهو يسعى إلى مد حقل نفوذه أو تقوية قبضته في النظام الاجتماعي بالعمل على المبالغة في أهمية النمط الأساسي الذي يتماشى معا سياسيا أو دينيا و أخلاقيا أو عنميا " (1) كانت الدولة الحديثة تتباهى بأنها هي التي أوحدت المجتمع و تحدثت عن هادي التي أوحدت المجتمع الاشتراكي و عن إطار الغير اجزأ للأمة و هو الإطار الذي حمل صيغته شعار معروف " الأمة الجزائرية لغتها العربية ودينها الإسلام .

و كان هذا الوضع يقضي على كل مظاهر الصراع في شكله الثقافي ، السياسي ، الاقتصادي و يؤسس لنظرة فوقية لمجتمع تذهب كل مسحة انسجام داخل المجتمع ويعبر عنه و ماركس ذاته حين يبرز وظيفة إنتاج المجتمع للدولة و يقول : " الدولة لا تعبر عن مجرد نتاج المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره إنما اعتراف أن هذا المجتمع يتخبط مع نفسه في تناقضات لا حل لها إلا بانقسامه إلى أجزاء لا سبيل إلى التوفيق بينها فيقف عاجزا عن تلافيتها و حتى لا يعنى المتصارعون أن الطبقات الاجتماعية بعضها ببعض و يقضي معها المجتمع فان الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها في الظاهر فوق المجتمع لتطمس الصراع " .

فالدولة عبر مؤسساتها هي التي تعكس شرعية معينة و تفرض سيادتها عبر إنتاج التمثيل الشعبي غير أن المنحنى التاريخي للاستقلال أفرز وضعاً معكوساً يعلن شرعية المجتمع أمام الدولة و يستجيب لإيديولوجية شعبية كغطاء لواقع اجتماعي مشوه و هذا ما يشير إليه عبد الباقي الهرمسي بقوله : " و هكذا فإن سلطة الدولة لا تبدو و كأنها عامل جماعي و موحد متجه نحو التغيير و ذلك، خلافاً للانطباع الذي تحاول أن تعطيه إن النظام السياسي يبدو و كأنه مجال تحرك قوي متعددة و مسرح للصراعات بين مجموعات و أفراد ذوي مصالح متباينة يحاول كل منها توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح . و يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الطريقة التي صنف و فأتين الفئات المتداخلة في العملية السياسية

(1) غلورن برنثال ، سير المرجع من : 197

(2) عرض على المجلس الرابع من : 1971

و هي الفئات الوطنية و التكنوبوروقراطيون أو الصناعيون و كذلك الفئات الثقافية و أخيرا الفئات السياسية و التاريخية " (1)

و كان تعني هذا أن العثور على حلول مبدعة و إيجابية لطلبات المجتمع الكثيفة باعتبارها نصب في القواعد التي حددتها جبهة التحرير لبناء التكيف مع الإطار الجديد - الاستقلال - أي توسيع دائرة الامتيازات المادية و الاجتماعية على القطاعات الاجتماعية كانت الدولة تمثل الإدارة القادرة على تحقيق الاندماج انطلق ضمن امساح الاجتماعية و يشير جون كلود فاتن بذلك : " ففي كل فرضية إن الدولة الجزائرية وجدت نفسها أمام طلبات قوية و متعددة أداة لاسترجاع الثروات الوطنية اقتصاديا و ثقافيا و تمتلك حق المثل و العمل و ينظر إليها كمجسدة لفكرة الأمة و المعبرة عن المصلحة العامة و قوة الاندماج لديها إنها تعبر في نفس الوقت على الحنين الأساسي و عامل موجه نحو المستقبل ضد دعم الاستقرار " (2)

لقد واجهت الدولة الجديدة كل هذه الصعوبات التي تتم و تنطوي على الوظائف الأساسية لها و بدلا من البحث عن تركيز هذه الوظائف و إتمامها و إعطائها كل الجهود الذي يغير النظام القديم اجتماعيا ، سياسيا و ثقافيا و بغير من نمط المعايير و الطرائق ضمن جماعة موحدة سوسولوجيا و مستقرة تحولت الدولة إلى حلبة تتجاوزها فئات و أطراف ذات مصالح تعمل لصالح تجسيد التحالفات كشكل أساسي لمشاركة و النفوذ و يوضح عدى أهواري هذا : " التجربة الجزائرية تخضع لهذا الفهم فضمن سيرورة الحرب التحريرية النظام السياسي ينتظم حول السلطة التي تتوسع و تتمركز و تدعى الشرعية الثورية يتبنى بناء دولة في مآمن عن الضغوط السياسية لمجتمع المدني من خلال الخطاب الشعبي يحذر من المساس بالوحدة الوطنية غير أن التناقضات الاجتماعية الداخلية المبدعة الدولة المفهوم السياسي ينقلص إلى جهاز الدولة الذي يعنى ينشغل بتسيير هذا الاكيار لمستوى التعامل الشامل و المنتظم الذي يقوم على بناء الشرعية و تلعب من خلاصها مؤسسات الدولة وسائلها الانعكاس المباشر لإغناء هذه الشرعية ولا تلغي أو تنفي وجودها - الشرعية - و يوضح فير في إخراج فكرة الدولة : " مثل باقي الجماعات السياسية التي مرت عبر التاريخ

(1) تراسي عبد الباقى : نفس المرجع من : 77

JEAN LUCA ET J.C VATIN : OPCIT : P 4448

3) LHOUAR# ADD# : op.cit PAGE 127

و هي الفئات الوطنية و التكنوبيروقراطيون أو الصناعيون و كذلك الفئات الثقافية و أخيرا الفئات السياسية و التاريخية " (1)

و كان تعني هذا أن العثور على حلول مبدعة و إيجابية لطلبات المجتمع الكثيفة باعتبارها نصب في القواعد التي حددتها جهة التحرير لبناء التكيف مع الإطار الجديد - الاستقلال - أي توسيع دائرة الامتيازات المادية و الاجتماعية على القطاعات الاجتماعية كانت الدولة تمثل الإدارة القادرة على تحقيق الاندماج المنطلق ضمن المصالح الاجتماعية و يشير جون كلود فاتن بذلك : " ففي كل فرضية إن الدولة الجزائرية وجدت نفسها أمام طلبات قوية و متعددة أداة لاسترجاع الثروات الوطنية اقتصاديا و ثقافيا و تمتلك حق المال و العمل و ينظر إليها كمجسدة لفكرة الأمة و المعبرة عن المصلحة العامة و قوة الاندماج لديها إنها تعبر في نفس الوقت عن الحنين الأساسي و عامل موجه نحو المستقبل ضد دعم الاستقرار " (2)

لقد واجهت الدولة الجديدة كل هذه الصعوبات التي تتم و تنطوي على الوظائف الأساسية لها وبدلا من البحث عن تركيز هذه الوظائف و إتمامها و إعطائها كل الجهود الذي يغير النظام القديم اجتماعيا ، سياسيا و ثقافيا و يغير من نمط المعايير و الطرائق ضمن جماعة موحدة سوسولوجيا و مستقرة تحولت الدولة إلى حلبة تتجاذبها فئات و أطراف ذات مصالح تعمل لصالح تجسيد التحالفات كشكل أساسي لمشاركة و النفوذ و يوضح عدى الهواري هذا : " التجربة الجزائرية تخضع لهذا الفهم فضمن سيرورة الحرب التحريرية النظام السياسي ينتظم حول السلطة التي تتروخ و تتمركز و تدعى الشرعية الثورية يتسنى بناء دولة في مآمن عن الضغوط السياسية لمجتمع المدني من خلال الخطاب الشعبي يحذر من المساس بالوحدة الوطنية غير أن التناقضات الاجتماعية الداخلية المبدعة الدولة المفهوم السياسي يتقلص إلى جهاز الدولة الذي يعتني بتشغيل هذا الاكيار لمستوى التعامل الشامل و المنتظم الذي يقوم على بناء الشرعية و تلعب من خلالها مؤسسات الدولة و سائلها الانعكاس المباشر لإغناء هذه الشرعية ولا تلغي أو تنفي وجودها - الشرعية - و يوضح فيبر في إنجاح فكرة الدولة : " مثل باقي الجماعات السياسية التي مرت عبر التاريخ

(1) برنسي بيداليني ، نفس المرجع ص : 77

JEAN LUCA ET J.C VATIN : OPCIT : P 44-45

3) LHOUARÉ ADDI : OPCIT PAGE 127

إن الدولة تشكل وسيلة العنف الشرعي - أعني العنف القائم على أساس شرعي - الدولة لا يمكنها أن توجد إلا من خلال شرط خضوع الناس المسيطر عليهم و خضوعهم لسلطة التي يطالبها في كل وقت المجموعة المسيطرة . بشكل آخر السلطة المبنية على الخضوع التي تحقق ضرورات تنسجم مع المكانة الموجودة لها السلطة كما يمارسها خادم الدولة الحديثة مثله مثل باقي الذين تتواجد لديهم سلطة و الذين يفتربون من هذه العلاقة " (1)

خارج هذا المنطق العقلاني تتركز الدولة الجزائرية كترابرة تتوارث فيها السلطة كمييار نفوذ و الهيمنة بكل أشكالها الاقتصادية و الثقافية و السياسية الامتيازات نفسها التي تحصر و تضيق القاعدة الاجتماعية المنتفعة تعتمد القوى الاجتماعية و النخب ذات الامتيازات المتحالفة و المسيطرة عبر مواقع السلطة - الدولة و التمكين من ممارسة السيطرة بعدما تم تحديد التحالفات الممكنة وفرض نفي تحالفات أخرى، وهنا يرى مهدي عامل هذه الصعوبة : " من الضروري، في كل مرحلة تاريخية لتحديد العدو الطبقي الرئيسي وقياسا عليه تحديد جبهة التحالف ربما كانت العملية هذه صعبة وهي كذلك لكن الأصعب هو تحديد الموقع السياسي و الإيديولوجي في حقل الصراع الطبقي الذي منه نخوض الصراع ضد العدو الرئيسي و الصعب أيضا هو تحديد الخط السياسي الصحيح الذي على أساسه نمارس هذا الصراع الطبقي و الأصعب كذلك، هو إقامة الحد الطبقي الفاصل في كل موقف، سياسي محدد و في كل وضع تاريخي ملموس " (2)

لقد كان واضحا أن الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن المؤسسات السياسية و علاقتها بالدولة لم يكن واضحا بما فيه الكفاية بحيث يتضح الإطار الفاصل بين الوظائف و يبرز الاستقلالية بينها - المؤسسات السياسية - بل النقيض كأن المشاهد غير تداخل صريح لصلاحيات التي تضطلع بمهام تسير الدولة أو تمثيلها سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا و هو الوضع الذي أملى تشوها في ماهية الدولة و يذكر عامر رخيعة ذلك : " لقد أدى عدم تحديد العلاقات بين الحزب و الدولة و الحالة الجينية لقيادة و هياكل الحزب إلى خلق صعوبات في وجه تحديد مهمة تنشيط و مراقبة الدولة من طرف الحزب و كانت نتائج ذلك أن انتقلت سلطة الحزب السياسية إلى الدولة وهي سلطة تميل إلى الدوبان في الإدارة

(1) WEBER MARX : OPCH P 54-55

و هكذا أبرزت القوى الحقيقية المسيطرة في الميدان الاقتصادي السياسي و الثقافي و أشغلت البنى و الوظائف و أسست الأسلوب بإنتاجها .

الإدارة :

كانت الدولة تبرز مصادر القوة المتعددة الرؤوس - الثلاثة - التي سقنها في السابق التي سقنها في السابق و المرتبطة بـ جهاز إداري ضخم ويمارس سلطة البيروقراطية و الاقتصادية ووزنا أثقل و أكبر فيما يتصل بتأثير الإيديولوجي و السياسي و الثقافي بواسطة نظام اشتراكي يدفع نحو تشريك العمال و الفلاحين في الأجهزة التنفيذية الإدارية - التسيير الاشتراكي مؤسسات - يشير عندي أهواري بقوله : " بعد ان تم تثبيت السلطة حول الأعضاء الحكومية في الفترة 1962-1965 و إن مفهوم هواري بومدين حول الدولة تطور و تفوق على خيار النخبة السياسية ... فهو يصرح بأن الدولة تعبر أولا عن جهاز إداري حول إليه تنفيذ المهام الثورية بعد إتمام تثبيت النظام و الانضباط في الجسم السياسي فإن نظرة بومدين تجسدت لأن الجسم السياسي الجزائري يرتبط بوحدته و يعبر عن الوحدة الوطنية هذه الإرادة الجماعية التي لم تستطيع السلطة أن تفرضها لأنها تجد توافق مقبول عند الطبقة السياسية و الشعب "

نهيك عن أن هذه الإدارة هي حقل موروث عن الاستعمار بنسيجها البشري المحدود و الغير المؤهل سواء في الكفاءة أو الخبرة نظرا للأهداف المقصودة للاستعمار في تشكيل التفاوت بالاعتماد على الإطارات الأوربية من أجل الحفاظ على التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية لصالح الأوروبيين وهكذا كانت تشكل الإطارات الجزائرية النسب التالية في سوق العمالة للإدارة الفرنسية و التي ورثتها الجزائر بعد الاستقلال و يوضح محمد حربي هذه النسب بقوله : " كان الأوروبيين يمثلون 82% في الإدارة أما الجزائريين حسب إحصائيات 1959 فإنهم كانوا يمثلون ما يلي 5.2% في الصنف "أ" و 11.8% في الصنف "ب" و 19.4% في الصنف "ج" و 59.7% في الصنف "د" " و كان أن وجدت الجزائر نفسها أمام هذا الوضع في حاجة ضرورية لإطارات

(1) ربيعة بنسار : نفس المرجع صفحة 322

(2) TAHOUARI ADDI : OPCIT PAGE 112

(3) HARBI MOHAMED : F.L.N MIRAGE ET REALITE :OPCIT PAGE 323 HARBI

تتولى تسيير هذه الإدارات في النشاط الصناعي و التجاري مما أوجد توجه يقضي بتوسيع هذه القاعدة - الإدارة - وإدماجها في السياسات الاقتصادية و الثقافية يشير بن عيسى محمد بقوله في صفة هذا التوجيه و كفيته " بعد نهاية مهمة حزب جبهة التحرير مع الاستقلال فإن هدفه سيتحول للإدارة فالثورات الرائعة الصناعية و الزراعية و الثقافية تكون في قبضة أجهزة الدولة مع قليل أو كثير من المساعدين التنفيذيين في مستوى المجالس و الجمعيات الرسمية فحزب جبهة التحرير يظهر في معنى أين نسب إليه إيجاد و خلق الميز الخاصة هذه المكتسبات " 1)

كما أن هاجس السلطة السياسية كان يتوجه كذلك نحو الاعتناق من الحنف الذي أوجبه اتفاقيات إيفيان التي تفرض رعاية فرنسا لمصالحها الاقتصادية لفترة محدودة بعد توقيع مسودة الاستقلال و هذه الأولوية يحددها النهج الثوري و الذي يبرز الدور المباشر لإيديولوجية ثورية جاء في إشارة بيار أنصار قوله : " في إطار الإيديولوجية الثورية تملأ مهام لا يمكن تعويضها إنها تمكن من صنع علاقات اجتماعية راديكالية داخليا عن العلاقات التقليدية فقط المعنى الرمزي القادر على صنع الجماعات المتطورة المبينة على الاستجابة لمبادئ الجديدة ... في داخل الجماعة تتأسس الإيديولوجية الوحودية التي لا تأتي بالأسمت لعلاقات ولكن أنماط الترجمة التي تسمح و تمكنها من مقاومة المحاولات الخارجية " 2)

و في ظل تولي الجهاز الإداري لهذه المستويات الاقتصادية ، الثقافية و السياسية و احتواء لمهام المؤسسات و تولي المناضلين في الحزب لمناصب المسؤولية في الإدارة كان كفيلا بمراقبة و تأثير الحزب على الإدارة بواسطة مناضليه أو بواسطة هيئاته و نلاحظ ذلك في تصريح الميثاق الذي جاء فيه " تستند المراقبة على أجهزة دائمة تكون تابعة لمختلف إدارات الدولة و تتكون كلها من رجال يتصفون ... تمارس في إطار منظم عن طريق المجالس الشعبية و البلدية كما تمارس عن طريق مجالس الأعمال ضمن المؤسسات الاشتراكية "

1) BEN AISSA MOHAMED : L'ALGERIE HISTOIRE ET SOCIETE ET CULTURE PAGE 114

2) ANSSARE FILERE : LES IDEOLOGIE POLITIQUES : OPCIOT PAGE 74

حولت الدولة كصيغة الجهاز الإداري وطنيا و محليا - البلديات - تظمح و تمارس لمراقبة على المجتمع و تضمن ولائه ثم قاعدة لكبح كل إرباك سياسي ، ثقافي أو اقتصادي و هكذا تحاول الفئة المسيطرة تدعيم أو تقوية مواقعها و مواقفها أمام هشاشة بنيتها إلى استنفاد إمكانات الإيديولوجية من خلال توسيع أجهزة الدولة بتغليبها على المجتمع و المنظمات الفاعلة حتى يتسنى لها - الفئة المسيطرة - ضمان وفي أقصى الأحوال تحييد البعض و في أدن الأحوال استقطاب الآخر و يشير بريدنر غليودن إلى هذا الأسلوب بقوله : " فكما ضعفت الطبقة المسيطرة و اهتزت مواقعها بسبب انقساماتها أو ضعفها البنسوي اضطرت إلى توسيع الحلف السياسي الفكري بتوسيع أجهزة الدولة و خلق قاعدة كبرى لبرجوازية الصغيرة و أخذ نظامها السياسي هذا السبب طابعا أكثر إيديولوجية بعكس الوزراء الكبير للبرجوازية الوسيطة . وفي أقصى الأحوال تتسلم الطبقة الوسيطة ذاتها أي الدولة و الأجهزة و السلطة " (2)

و لقد نتج عن تجميع هذه المسؤوليات لدى هؤلاء المناضلين أن تحول معظمهم إلى سلطة في حد ذاته يؤسس لقرارات و نفوذ المسؤول يسجل بها سممة تستند إلى ثقافة التملك إن تنظم التناقض بين المجتمع و الفئة المسيطرة و الذي يتجاوز المنظومات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية المتباينة و المختلفة لأجل هذا كانت الوظائف التي حددتها الفئة المسيطرة لا تركز على هذه الدلالات بقدر ما تفتقر عليها يشير جون كلود فاتن بقوله : " ممثلين الشعب بعيدون عن أن ينصاعوا إلى قرارات الشعب على العكس هم توجهوا إلى قيادة الشعب ، باستخدام الوسائل التي تبدو لهم أكثر ملائمة بشكل آخر يمارسون وظائفهم بكل استقلال عن متحبيهم بحيث أن الممثل يمتلك نفس السلطة التي يجعله مالك شخصي حيث توازي سلطته سلطة الملك إنه ليس مسؤول عن الشعب ... من جانب آخر فالرئيس يحولهم الحديث باسمه إذن فكل الإدارة التي تتخذ القرار تمثل الرئيس الذي يتخذ لنفسه هذه القوة بحيث يكون قراره قرار الرئيس نفسه "

(1) - بريهان غليودن : بيان من أجل الديمقراطية ص : 178

يستجيب مفهوم الدولة كجهاز إداري يرتبط إذن لتدخل الإداري المكثف

لسنطات محلية و المركزية عبر و نوظيفها في مراقبة سيرورة توارثات الداخلية.

باختصار احتلت أجهزة الإدارة الحقل الاقتصادي و الثقافي و السياسي و أضحت

الدعم التابع من الحاجة إلى صياغة نمط خاص بالضبط الاجتماعي و يوضح حسن رمعون

هذا " بفعل الافتقار إلى إدارات مهيأة تقنيا و عجز النظام عن تكوين كوادر انطلاقا من

جهاز سياسي غير موجود بدأت الإدارة شيئا فشيئا تكتسب وزنا في حياة البلاد كأن يلحد

هذا المنحنى تطور قطاع عام عبر المكتب الوطني للتجوير و المكتب الوطني لتسيحة

و المكتب الوطني للزراعة و الصندوق الوطني الخرائطي للتطوير " (1)

و هذا يشرح بطريقة بسيطة الصبغة الثنائية لدولة جزائرية فمن جهة سلطة الدولة

التي تعكس بشكل معين مؤسساتها ومن جانب ثاني يبرز مفهوم سلطة الدولة جهاز إداري

-بيروقراطي - ينقض على منافذ المعارضة و يسمح بتعبئة الجماهير في ظل ضعف البنية

على المستوى الاقتصادي و السياسي و الثقافي و يشير جون كلود فاتن بذلك قوله : " إن

منطق نظام 19 جوان أمكن أن يمد قيم للإدارة كمسير لبناء اشتراكي بمعنى حل مشكلة

المراقبة السياسية لنخب الإدارية ... إن يومدين يوجد تزواج من حيث أنه القابض على

السلطة الثورية إنه يبرز المثالية التي لا بد أن يخضع لها الكل لرئيس الدولة ثم إنه يبنى عبر

اللامركزية نظام مؤسسي وطني في سرورية المساومة و المراقبة التي تمكنه من اقتسام

المسؤولية حول إمكانية إخفاق الممكن لسلطات المحلية و الإدارية أو أرباب العمل في

المؤسسات العامة " (2)

و يوضح هذا الإطار الذي أبرزه جون كلود فاتن الفجوة الكبيرة بين الرمز و

الواقع في النظام السياسي فإذا كان الحزب يعارض أو ينتقد سلوكات البيروقراطية فإنه

يؤثر في وضع الدولة ولكن دونما ينتج اتجاه موازي يبرز قوة الحزب نفسه و إذا ما دعمتها

- الدولة - فإنه يصغر و لكن دونما يحسن من وضع الرمزي لدولة هذه هي مفارقة الدولة

و توضح هذه الصورة الكيفية الأفضل في فهم طبيعة الدولة و علاقتها بمؤسساتها

(1) RAMOUN HASSEN' OPCIT PAGE 57

(2) LUCA JEAN ET VATTIN J.C. OPCIT PAGE

القيم الرمزية	القوة الحقيقية
+	-
-	+

وهذا الإطار يفسر التناقضات التي تتضمنها طبيعة الدولة كصيغة متعددة القوى و التمثيلات ما يضيف عليها طابع التشوه في تحديد مفهوم الدولة و التشوه في تحديد القوة تسير النظام السياسي و عدم الانسجام بين القوى و يوضح عند الباقي اهمسي هذا التشوه الذي يصيب الدولة : "إننا أمام كيفية حصول على التطور من الدولة الخلدونية إلى الدولة الباتريمونيالية أي من دولة تركز على العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلتين عن المجتمع و مواليين لشخص الحاكم و سلالته"⁽¹⁾ بالإضافة إلى الجهاز الإداري كانت المعادلة السياسية بالجزائر عادة الاستقلال تحمل في طياتها عنصر إضافي محوري بالأساس هو عنصر الجيش

دور الجيش :

تاريخيا يبرز الأهمية التي يحتلها - الجيش - في وضع أسس لدولة الجديدة التي تعبر بالأول عن ثمرة مجهود عسكري أولا أوجب تدعيمه - هذا المجهود - بالحفاظ على هذا الجهاز وتطويره يشير محمد حربي بقوله : " مهما كانت الأفكار و التصورات الأساسية لجهة التحرير الوطني خلال مرحلة الثورة فإن مؤسس الجبهة بتركيزهم على تجنيد كل الطاقات من أجل العمل العسكري بدون تفكير كبير فيما سيكون عليه المجتمع ما بعد الاستقلال قد أدى بهم - مؤسسي الجبهة - إلى تفضيل الجوانب التقنية المتعلقة بتثبيت و ترسيخ و توسيع الثورة المسلحة على حساب الجوانب السياسية و بالتالي تفضيل بناء الجهاز العسكري على بناء الحزب أي بناء الجهاز السياسي "⁽²⁾

عكس هذا المنهاج التفاضلي وأولوية العسكري على السياسي لاحقا بضعف

(1) فرانسيس تيد الباقي ، عن المرجع السابق ص 3

الحزب و يقوي الجيش و كان هذا التفاضل أن أوجد نتائج فيما يتضمن مسألة إدارة شؤون الدولة و تحقيق التوازنات داخلها فعبير أو الدخول ضمن الاحلاف التي تضمن لها الاقتراب من لعب دور صانع القرار في البلاد و تمكين هدف مشترك و يوضح جان مينو هذا الأسلوب بقوله : " إن تحقيق عمل متصل وتشكيل تحالفات أمران سهلان بوجود هدف مشترك أو أهداف إضافية عند الاقتضاء و في بعض المناسبات يرسم أو يتحقق اتفاق حول مشكلة معينة بين تشكيلات تكون عادة متخاصمة و الأكثر وضوحا هي وضعية الجماعات التي تدجأ إلى التعاضد حول مسائل خاصة بدفاعها عن مصالح منفصلة إن التعاون لا يحل محل العداوة بل محل اللامبالاة " (1)

بالإضافة إلى هذه المعطيات لم تكن حسب المفهوم الكلاسيكي حزب سياسي لدى جبهة التحرير الوطني على الأقل ما يحقق لديه الشكل الإيديولوجي المميز فمنذ اندلاع الثورة نشأة جبهة التحرير الوطني نشأة عسكرية مما أوجد ثنائية تعتمد مفهوم الحزب و الجيش في نفس الوقت مع درجة يستحيل معه التمييز بين الجسمين و قد تجلّى ذلك - الخلل - في أزمة 1962 بظهور مراكز متعددة للسلطة تسابقت و تصارعت بعنف شديد من أجل الاستحواذ على الحكم و إحتلال أجهزة الدولة دوغما أن يكون هناك مركز واحد يتمركز حوله هذه الأطراف ويشير عدى الهواري إلى هذا الصراع بقوله : " هذه الاتفاق تنور كيفية الاستحواذ العنيف على السلطة في جويلية - أوت 1962 عبر القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني هذه الأخيرة كما رأينا قد أزاحت الحكومة الجزائرية المؤقتة المشكلة للسياسيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يستخدموا من أجل إجراء المفاوضات مع فرنسا فديناميكية الجيش السري فرضت العسكر كباعت للامة ومنبع للسلطة " (2) و ترتكز بالخصوص على ما عرف بجماعة الداخل و جماعة الخارج أو ما سمي المدنيين و العسكريين من خلال هذه العلاقات الغير المتوازنة بين العسكري و السياسي في مسألة من يحكم و يسيطر و كانت الحقيقة الثابتة تتعلق بأن الثورة التحريرية لا تغدو حقيقة إلا إذا عكست حقيقة ارتباطها بالجيش التحريري و المسألة قد طرحت في مؤتمر طرابلس يوضح ذلك محمد حربي : " إن مؤتمر الصومام كان عليه عقلنة الحركة و تقديم برنامج و

(1) جان مينو : الاجتماعات العنيفة من الزهورات العنيفة الأولى سنة 1971 ص 22

(2) ALHAOUARI ADDI : L'IMPASSE DU POPULISME : OPCI P 58

كانت المسألة الرئيسية تتحدد حول مستقبل البلاد و كان السؤال الذي يطرح نفسه هو هل لنجح كريم و عبان في ترجيح أولوية العمل السياسي على العمل العسكري و كانت الإجابة بالنفي فالمتحمرتين لم يستطيعوا أن يفصلوا في السؤال " ⁽¹⁾ كان الجيش الشعبي طرح نفسه كإطار ذي أسبقية على باقي المنظمات السياسية و الحركية و عن هذا يصدر التقييم العام عن من أفرز و أوجد الاستقلال و المجتمع و هذا يصدر عن مفهوم الثورة السائع بحيث يغطي أشكالاً عديدة لاستخدام القوة من أجل أهداف معلنة لأحداث التغييرات أو التأكيد على خيارات بأسس جديدة و بعكس الدور الذي يضطلع به الجيش في عملية التغيير و يؤكد حنفي عوض هذا الدور " فإن كل تلك الثورات قد نظرت إلى المجتمع كوجود كيان ينصهر من خلال عمل سياسي يتفق و الإيديولوجيا التي تحكم هذه الثورات و تهدف هذه الإيديولوجيات أيضا إلى إعادة صياغة و بناء المجتمع بما في ذلك المؤسسات و التغييرات بعيدة المدى فيها وإعادة تشكيل الطبقات و العلاقات فيما بينها و هي في ذلك تتبنى نفس الطرق التقليدية التي ترمي إلى القضاء على الطبقات العليا و إحلالها بغيرها من طبقات المجتمع " ⁽²⁾

ما يعتبر تطور منفعت للانتباه هي النظرة المعتمدة التي تحملها نظرة بناء شاملة تتعلق بإعادة بناء المجتمع و النظام السياسي دونما الاكتراث بواقع المجتمع وتوجهاته ما سيولد بالضرورة تنسيق جميع هذه العناصر التي تشكل الفعل السياسي وحيث أن الإيديولوجية هي التي تدخل في تأكيد مشروعية السلطة السياسية لدى المجتمع . يجب ماكس فيبر عن هذا بقوله : " في الواقع إن الدوافع الأكثر قدرة على التحكم عبر الخوف أو عبر الأمل تشترط الخضوع لموضوع سواء عبر الخوف من الانتقام أو قدرات سحرية أو من القابضين على السلطة أو الأمل في الحصول على الجزاء في الدنيا أو الآخرة و لكن يمكن أن تكون مشروطة أيضا بمصالح متغيرة جدا ... مهما كان الأمر في كل مرة حين تتساءل حول الأسس التي تبرز للشرعية الخضوع نلتقي دائما دون مغايرة هذه الأشكال التي حددناها " و هذه الشرعية تتصل اتصالا وثيقا بواقعة البنية الإجمالية سواء ارتبطت بالماضي

⁽¹⁾ HARBI MOHAMED OPCIT 181-181

⁽²⁾ عوض حنفي : العمل المراجع صفحة 135

3) WEBER MARX : OPCIT : 55

أو الخاضع في دعامة كاملة للمجتمع الكلي في إطاره التاريخي و الجغرافي لقد أوجدت الوثائق في إبراز هذه الشرعية كتجميع تراكمي مُحيال إجتماعي في جانبه السياسي عبر قيادة جماعية لا تقوم على طبيعة مذهبية تعطي النمط الواعي لسلوكات الجماعة و هذه الفكرة هي التي عبر عنها مصطفى الأشرف في إشارته " إن جبهة التحرير الوطني بعد أن تشكلت كمنظمة سياسية عسكرية للكفاح المسلح و للحرب الثورية الجذرية لم تهتم بتحديد بنيتها لتعمل كحزب له قيادة وله نشاط معين وله نظام مستقل يتقيد به المتطوعون وله مذهب عقائدي للتوجيه و له سلطة قومية عينا قائمة باستمرار فوق المجتمع اصغر لذلك أن يفسح المجال جيش التحرير لكي يحتل مكان الصدارة " تفقدنا الفكرة إلى تحديد مفهوم القيادة الجماعية إلى إبراز تعدد الاختيارات السياسية لنخبوية المرتبط مباشرة بتمفصل في أنماط الوعي و البيانات الاجتماعية و الثقافية فمن الممكن أن تنحرف المصالح المادية لدى هذه الفئات و بالتالي يحصل تشوه بفعل تأثيرات الحافز المادي للاختيار و الحقل الثقافي التي نشأت فيه و المناخ السيكولوجي و يوضح فلاديمير ماكسيمنكو ذلك " كتب المؤلف بروتس من المميز أن دوائر الانتيلجنسيا ذات الطراز الواحد من حيث وضعها كانت مصدرا لظهور مجموعات و زعامات سياسية ذات الجهات سياسية و اجتماعية مختلفة بل و حتى متناقضة ... إن الحافز الاجتماعي المباشر للموقف السياسي و الاختيار السياسي هذه المجموعة أو تلك من الانتيلجنسيا و بعض ممثلها أقل بروز مما هو عليه في البلدان المتطورة ... و ضعف حافز الاختيار بدورة مرتبط مباشرة بعدم تمفصل البنية الاجتماعية " فإن تداخل مؤسسات الدولة و مؤسسات جبهة التحرير الوطني و ضعف الفعالية الإيديولوجية كنتيجة لتركيب البنية الاجتماعية جعل من هذه الأخيرة - جبهة التحرير - مجرد أداة إدارية للتسيير و كان من أفراد التدخل على مستوى الوظائف و التي تجرد جبهة التحرير الوطني من مسؤولياتها لصالح جيش التحرير بفعل الموقع القوي للجيش و يوضح جون جاك روسو حقيقة القوة " الأكثر قوة ليسو أقوىاء بما فيه الكفاية ليكونوا دائما كذلك إذا لم حولوا هذه القوة إلى حق و الخضوع إلى واجب من هنا نفهم حقيقة حق الأكثر قوة ... لأن في حالة أن القوة هي التي تصنع الحق النتيجة تتغير مع

(1) الأشرف، مصطفى، نفس الترتيب، ص 304

(2) ماكسيمنكو فلاديمير، نفس المرجع، صفحة 94، 95

السبب فكل قوة التي تتغلب أولا تصل إلى حقها في حالة إذا لم نطع دوننا أن نحساب
تستطيع فعله شرعيا و لأن الأقوى هو الحق دائما لا بد أن نكون نعمل من أجل أن نبقي
دائما أقوىاء"⁽¹⁾ من ذلك أن آليات فك الخلافات كانت تعتمد على القوة المادية التي تحل
عموما عن طريق العنف خصوصا في 19 جوان 1962 أين تم وضع أساس لتحديد الموازنة
• بين المؤسسة العسكرية و العمل السياسي أي محاولة صناعة أو هيكلية الدولة وهو ما يشير
إليه عدى الهواري : " كان الانشغال الثاني لبومدين هو إعادة بما فيه الاستطاعة استقلال
السلطة السياسية عن التراتبية العسكرية هذه الطريقة هي التي تسمح بإدخال
الإيديولوجية الشعبية التي تدعم المرجعية الثورية فالجيش يتم التحكم فيه في الميدان
الإيديولوجي لتشريعه في العمل المنسج "⁽²⁾ فالسلطة السياسية تطرح في الحياة السياسية
كمسألة هيمنة من حيث هي هيمنة مصالح و توازنها لا علاقة تعايش وانسجام تنسج
ضمنها علاقات تكون الشرط الأساسي للاتفاق الكلي ما يبين بخلاء الانقسام التام بين
التصورات النظرية - المواقف - و الواقع الفعلي من جهة أخرى يتجلى بوضوح في عرض
فكرة جون كلود فاتن حول الأدوار التي يطمع العمل العسكري " الجيش اليوم يظهر في
ثلاثة أشكال ... أولا يعتبر الوريث الوحيد لجيش التحرير الوطني و الثورة التحريرية في
صورها الأولى تانيا يشكل المظلة الأفضل التي تحمي البلاد و الاتجاه بها - البلاد - نحو
الاشتراكية لقد نجح في التوفيق بين كونه جيش كلاسيكي لعب و يلعب دور تحويل و ثالثا
تدخله في مسار التحولات الاقتصادية بصفة أكثر فعالية بداية 1969 ... لقد أراد أن يتدخل
في معركة جديدة لقد أعلنت هذه الفئة الأخاذة في البناء تدخلها في تشكيل الاقتصاد
الوطني "⁽³⁾ يبدو النظام السياسي نظاما مغلقا بحيث تكن هناك ميكانيزمات واضحة لحل
الخلافات و حدود واضحة لمسؤوليات عبرت عنها القيادة الجماعية وعدم الفصل بين
الدولة و الحزب من جهة و الحزب و الجيش من جهة ثانية بغية لإيجاد إطار ملائم لفرز
سلطة مدنية تتمتع فيها المؤسسات الرسمية باستقلالية عن بعضها البعض و إلى فرض
التوازن بين السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية يشير أمين شريط إلى هذا التداخل

⁽¹⁾JACQUE ROUSSEAU JEAN :OPCIT PAGE 4-5

⁽²⁾LAHOUARI ADDI :OPCIT 102

⁽³⁾CLAUDE VATIN JEAN : OPCIT PAGE 398

" كان رئيس الحكومة يتمتع بصلاحيات واسعة حيث يمثل الدولة و الحكومة و يوقع مراسيم تعيين و توزيع المهام بين أعضاء الحكومة و يعين السفراء في الخارج كما يعين قادة الجيش و يوقع مراسيم استبعاد المجلس الوطني في الدورات الاستثنائية إلى ذلك من الأعمال التي يمارسها كل رئيس دولة ورئيس حكومة ... و يرى نصر الدين غزالي أن قواعد تسيير المؤسسات و الفلسفة و الليبرالية التي تقوم عليها متناقضة تماما مع المشروع السياسي للجهة ذلك أن مصطلح الاشتراكية وإن لم يظهر بوضوح فقد كان موجودا ضمنا في المادة الأولى التي نص على احترام جمهورية ديمقراطية و اجتماعية ... و من هذه التعقيدات الكثيفة التي تواجه العلاقة بين الحزب و الدولة و الدولة و الجيش و الجيش و الحزب و هي التعقيدات هذه هي التي حافظت على التداخل في الأدوار و أحدثت مفهوم الابتلاع طرف لطرف آخر من ناحية أخرى أثبت عمليا حركة الانحراف عندما يتولى عسكري ، مناضل ، أو إداري إبراز شرعيته من خلال طابع مميز في الممارسة و السلوك ما يبرز لدينل مفهومًا خاصًا لنخبة لا يرتقي إلى النظرية المميزة لنخبة بتأكيد كارل ماهيام : " في المجتمعات التقليدية النخب ، كان دور ضمان الاستقرار الاجتماعي و تحسين أساليب الحياة و انتج القيم و فرضها ، سلطة النخب تأتي غير سيرورة النخبة لحركة التحولات المتصفة بالتواصل و الاستقرار هذا الدور و هذه السلطة لم تعد موجودة في المجتمع الجماهيري النخب الغير القادرة و ضعيفة في ضمان خط استقرار و التواصل فالأفراد هم ناقص التوجيه و يتألموا من شعور الأمن و الاستقرار و عدم الإشباع المتصل بأزمة هوية " و لان الفئات المتدرجة في السلم التراتبي في ميدان العسكري و في احتكار النفوذ و القوة و فوض تعبئة كل أطراف النخبوية حسب موقعها في الثقافة ، السياسية و الاقتصاد لتكوين حلف تفترض تحسين شروط ضمن كل الفئات و القوى الاجتماعية بما يمكن من انصهارها و ذوبانها في النظرية الثورية من أجل تدعيم موقفها في إطار النظام التوازانات الجديدة و تأمين الشلل السياسي الذي تعجز فيه القوى الطامحة لتغيير النظام أو معارضته و تسيير فكرة مهدي عامل بقوله : " إذا علمنا أن الشرط الرئيسي الذي يؤمن الديمقراطية لهذا النظام هو إبقاء الطبقات الكادحة في حالة من الشلل السياسي الذي تعجز فيه عن تغيير هذا

النظام و أن شذبهها السياسي هذا يكمن في عدم تكونها في قوة سياسية مستقلة هي علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية الطرف الثوري النقيض للطرف الآخر المسيطر الذي هو تحالف الطبقي البرجوازي . بحسب منطق التطور الرأسمالي الطبيعي وعن تأمين الشروط الضرورية لديمومة هذا التطور بديمومة سيطرتها الطبقية الناهضة⁽¹⁾ فشاءت الإيديولوجية إلى إحداث توجه تهدف من خلاله إحلال دلالات جديدة تحمل أفكار عن المساواة و العدالة ، الحرية و لأها... الأفكار - حصينة نضال جماعي و مستمر مثل أهداف الأول هو تحقيق بواسطة التحالف بين القوى و الفئات الاجتماعية و توضيح أركان اللعبة و يشير عند الباقي اهرمسي في ملاحظته : " لإحداث التعبير في ضوء المناخ الصراعي و المبروح مكانه كما أنه ليس واضحا ما إذ كانت النخب السياسية في هذه البلدان أن تقدم على تعزيز أوضاعها إذا ما أقدمت الدولة على تجميع سلطاتها و تقويتها في طريقها إلى إحداث تغيير فقط إن توضيحا لا ليس لفيه لقواعد اللعبة السياسية يمكن أن يمنع ذلك و إذا كان في الجزائر و تونس قد أعلنت قواعد اللعبة بوضوح في مناسبتين عصبيتين أو حاسمتين و تم الالتزام بها في خلافة بومدين " (2)

الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

كان البساط السياسي لا يخلو من عجز سياسي تنظيمي وانعدام للفكر الإيديولوجي و الذي أوجد مفهوم يقوم مقامه أو يحققه مفهوم التسيير الاشتراكي للمؤسسات و محتواه التعبوي الذي تطلب السماح للعمال و النقابات بأن تتوحد على البساط السياسي و من ثم تصبح لها دور ضمن القوى المسيرة للبلاد و هكذا يبرز الدور الجديد لنقابة كما يعلن عبد القادر جغلول : " إن الوضع الخاص للمجتمع الجزائري المميز ببناء اقتصاد وطني مستقل معادي للإمبريالية من جهة و يدعم علاقات إنتاج رأسمالية من جهة أخرى قد وجه نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اتجاهين يصعب التوفيق بينهما أحيانا هما النضال المطلي و النقابية الإدارية ... من جهة أخرى لقد قبل الاتحاد العام

(1) نفس المهدوي : نفس المرجع صفحة 167

(2) اهرمسي عبد الباقي : نفس المرجع صفحة 169

لنعمال الجزائريين بصورة رسمية سياسية التفتش اُحدد من قبل الحكومة منتقدا الرفاهية و الامتيازات التي تدعي بها الطبقة البرجوازية، البيروقراطية الجديدة " (1)

كانت الأجهزة النقابية الإدارية التي يسيروها العمال و يباشرون بواسطتها التسيير الجماعي تعتبر اميزة التي مكنت السلطة السياسية من تحديد إطار مهم لتأطير العمال و الفلاحين و بذلك يتسنى لها - السلطة - أن تجرد من القوى من سيادتها و يؤيدها في حلف، يتعزز بتقوية الارتباطات المتعددة التي تمكن من تثبيت التوجه و التصور الاشتراكي و فكرة سميير أمين في هذا المقام تعين عن التوضيح " لم تكن النوايا الاشتراكية تنقص الجزائر كانت حكومة بن بلة تضاعف التصريحات بهذا المعنى بحية بالتأكيد على التطغلت العميقة لدحماهير التي كانت النقابات تدعوها للتظاهر تحت شعار المصنع لنعمال و الأرض للفلاحين كان، يكفيها أن تذكر ببرنامج طرابلس الذي لم يكن يستعيد فقط الأهداف الاشتراكية لمؤتمر الصومام بل يوجه انتقاداته ل. ح.ت. و المتهمه بالهزال الإيديولوجي و يتوقع خطر البلوغ بالدولة الجزائرية القديمة إلى بيروقراطية رديئة و معادية للشعب " (2) و نتوجه نحو استمالة النقابات العمالية في القطاع الصناعي و الزراعي قد أبقى العمال و الفلاحين و كذلك الطلبات النقابية في شكل عناصر حيادية غير وإعاققتها حيث يتحول العامل أو المزارع إلى موظف في مؤسسة أو مزرعة أي مجرد وسيلة لبناء اشتراكي مفترض و مناضل سياسي يستجيب لتأمين قاعدة كبرى لسلطة و تعيد فكرة برهان غليون هذا الطرح: " تسمح هذه التحالفات المتعددة الأوجه الاقتصادية و السياسية و الفكرية للسلطة أو للجناح الحاكم بتأمين قاعدة كبرى لدعم السلطة دون أن يعني ذلك الكسب المطلق لهذه القاعدة بل ربما عن مجرد تحيدها ... و لهذا لا يبدو الحلف الحاكم أبدا و خاصة في الأنظمة البرجوازية المتقدمة و المستقرة المركزية كحلف اقتصادي بين طبقات أو فئات طبقية منسجمة المصالح المادية المباشرة وإنما يبدو كحلف سياسي بين منظمات سياسية أو تيارات نظرية أو برامج اجتماعية " (3) مما يبرز توجه الاتحاد الجديد تبنيه موقفه أن يكون منظمة نقابية مستقلة عن التأثيرات التي مارستها السلطة مع القوى الثنائية و السياسية

(1) جملول عبد القادر، نفس المرجع، صفحة 170-171

(2) أمين سميير، نفس المرجع، صفحة 250

(3) غليون برهان، بيان من أجل الديمقراطية، ص: 119

و الثقافية و كان هذا التوجه - الاستقلال - يتدعم بمساندة من الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يدعو إلى تأليف جبهة موحدة تحتفظ فيها مختلف التنظيمات باستقلالها التنظيمي ورفض بالتالي الانضواء تحت هيمنة جبهة التحرير الوطني هكذا يبين جون كلويد فاتن " الوسائل التي تمنح لاتحاد العام للعمال يمكنها أن تحقق العمل المسطر نفس الشيء الذي قدم للحزب أثناء الإصلاحات البلدية و خصوصا الزراعية مع ذلك الاختلاف و هو أن الحزب يساهم بنفسه في تحقيق العمل و مراقبة هذه الوسائل في درجة عليا ... ولكن نشهد حديد تمر تدخل النقابة الذي يمر عبر التنظيمات الموضوعه سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الوحدات المشكلة للمؤسسة ... فإن مفهوم النقابية التي تختار بحسب صفات سياسية ... وليس عبر العمل النقابي للعمال " ⁽¹⁾ فالسلطة ترى الشروط السياسية لبناء التصنيع و لقيام الثورة الزراعية و لكنها تعقل عن البحث في ذات ذات البنية الزراعية أو الصناعية لشروط الاجتماعية و الثقافية - أي العلاقات الاجتماعية - المسبقة التي تحقق أسلوب للإنتاج لا الاغتراب مما أوجد لدى العمال حسب دراسة حققها عبد الرحمان بوزيدة حول نظرة العمال لنقابة و فعاليتها في المؤسسة الاشتراكية و يبيئها السوسيو - السياسية من خلال هذا الجدول :

الشركة	مع وجود النقابة	ليس مع وجود نقابة
CIMOTRA	%18	%82
C.V.I	%36.5	%63.5

ويوضح الجدول الكيفية التي أدلت بها السلطة التسيير الاشتراكي و في الجانب الآخر الصفة التي وظفت بها النقابة في العمل السياسي و التعبوي لا النضالي و الدافع عن مطالب العمال و الفلاحين هكذا يوضح عدى أهواري الهدف من التسيير الاشتراكي للمؤسسات يقول: " الهدف الأول لترتيب المرتبط بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات هو أن إدماج العمال في السياسة الاقتصادية لدولة ولكن أيضا الحد من تدخلات إدارة المؤسسة في مراقبة لأشكال الخطة و تحويل الأموال في كثير من الأحوال علاقات العمل في مستوى المؤسسة

(1) VATIN JEAN CLAUDE: L'ALGERIE HISTOIR SOCIETE CULTURE OPCIT 177-178
(2) BOUZIDA ABDERRAHMANE : INDUSTRIE MECANIQUE ET SOCIAL DANGLA P.A
PAGE 2883

هي متدهورة و حذر شديد باتجاه الإدارة المتهمة حقيقة أو زورا من طرف ممثلي العمال باللامبالاة و الاختلاس" (1) أوجد التسيير الاشتراكي للمؤسسات تجاوز لوظيفة النقابة العمالية بل على العكس بقت النقابات إلى وقت معين قليلة الفائدة دون فعالية على مستوى المصنع و تقدم المساعدة لطبقات العمالية المهنية و النضالية و لكن استفادت السلطة بالمقابل من خلال تحييدها عن هذه الأدوار و استدراجها ضمن وظيفة أخرى كانت نتيجته أن فقدت النقابة الفعالية و الميدان لصالح ثقافة الفوضوي و الاقتراب و يبدى علي الأكثر هذا في قوله : "أعلى مستوى التنظيم ما نلاحظ في هذا السياق أن مشاركة العمال في التسيير من خلال قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات و على الرغم من غموض العملية قد خلقت حركية جديدة لدى النقابات العمالية مكنتها من أن تجمع حولها عمال الصناعة سرعان ما صارت قوة يحسب لها حساب غير أن استعادة الحزب لسلطته على الأتحاد العام قد سمح إستبعاد كل العناصر الشيطنة في النقابة... و سير لنقل الحركة بخضع لمبدأ المركزية الديمقراطية" (2) كانت النقابة تعمل لصالح السند الاجتماعي و تتحول النقابة - الأتحاد العام للعمال الجزائريين - لإطار مفرغ من وظيفته لصالح التدجين التي كانت النقابات قد خضعت لها و يوضح حسن رمعون هذا التحول في إشارته " فالأتحاد العام للعمال الجزائريين و الذي سحبت منه وظيفته النقابية يتحول إلى الاتجاه السياسي عبر حركة التسيير الذاتي الذي تعيشه الاقتصاد الموجه من طرف العمال و هذا هو هدف الجهاز البيروقراطي" (3) كانت النقابة العمالية لا تتورع في فترات معينة توضيح وإعلان عن مواقف معارضة لسلطة السياسية و تقف لتجنيد العمال و حملهم على التعبير عن الصعوبات التي أوجدها النظام الاشتراكي و التناقضات القائم عليها و كان هو الوعي لا ينفصل عن التنظيم العمالي و شدة تحييده أمام هذه الصعوبات و تلك التناقضات ذات الطابع الاستغلالي و إبراز لطبقة ذات امتيازات تتضاءل معها كل ميررات البناء الاشتراكي و يوضح هذا الجدول لبحث أوجد نظرة خاصة لعمال في نظرهم لإطارات الإدارية

(1) LAHOUARI ADDI : L'IMPASSE DU POPULISME : OPCIT PAGE 212-213

(2) الحزب عملي : نفس المرجع ص: 80-81

(3) REMOUN HASSEN : L'ALGERIE Histoire, traditions et Culture : OBC CASBAH année 2000 p177

وترتبهم في خانات تحتوي على تمثيلتهم كملاك خواص ، كممثلين لدولة أو كتقنيين بسطاء

شركة	رئيس		ممثل الدولة		تقني	
	س.ف.إ.	سيموترو	س.ف.إ.	سيموترو	س.ف.إ.	سيموترو
و.س	%62	%54	%29	%38	%0	%17
و.ب	%54	%59	%36	%42	%4	%5
ا.ب	%52	%48	%27	%48	%0	%25
إطار منفذ	%13	%50	%14	%80	%7	%56

ويظهر الجدول أن الإطار الإداري تتصرف في نظر العمال كأفهم ملاك خواص بنسبة المجموع 55.6 من الإجابات مقابل إجابات اعتبرهم ممثلين لدولة بنسبة مجموعها 41.26 % ومقابل إجابات أخرى اعتبرهم تقنيين فقط بنسبة مجموعها 3.14 % من مجموع الإجابات المتحصل عليها من عمال الشركتين و هكذا يصبح من نافلة القول اعتبار الطبقة العاملة قد وقعت في ممارستها الإيديولوجية و السياسية في مجال الوجه الوطني لا الوجه الاجتماعي مما يعني كبح استقلالها و بما يفسر بالفعل كتعبية يشير مهدي عامل إلى فكرة " إن هذا الشكل الذي كانت الطبقة العاملة تؤكد فيه استقلالها الطبقي في هذه الشروط التاريخية الخاصة بمرحلة تكوينها الطبقي يدل بحد ذاته على أنها لم تكن قد استقلت بالفعل في حركة تفارقها الطبقي فانعكس و وضعها هذا فيه وكان هذا الشكل الممارسي من تأكيدها استقلالها الطبقي يؤكد في الحقيقة تبعيتها الطبقيية بسبب من تطور حركة التفارق الطبقي في بنيتها علاقات الإنتاج الكولونيالية ... في تحديدها لبنية هذه العلاقات من الإنتاج " و حركة المباشرة التي اعتمدها النقابة العمالية هي ضرورة الانفكاك من الخط الدمج و التحلل من موقع الهيمنة السياسية للخطاب الإيديولوجي الشعبي و فرض إعادة تنظيم العلاقات بين الطبقة العاملة و الدولة الجديدة و التركيز أكثر تحديث البنية الاجتماعية للإنتاج ولكن اللعبة السياسية فرضت شروط أخرى كما يوضح جون كلود فاتن : " اللعبة

(1) BOUZI DA ABDERRAHMANE: INDUSTRIE MECANIQUE : OPCIT PAGE 283

(2) عامل مهدي : نفس المرجع ص: 337

لكنهم اضطروا - العمال - إلى مغادرة النقابة و تتحول إلى جمعية توضع أمام إدارة سلطة الحزب الذي يبقى جاهز للاهتمام المركزية بأنها تجمع أرسقراطية تريد الدفاع عن مصالحها الخاصة كون أن العدد الضعيل لعمال النقابين خلال عشر سنوات الماضية هذا ما منع في جانب منه أن يكون الأتحاد النقابة الوطنية ذات اتجاه المظلي لم تكن ثورية " (1)

إن حقيقة الوعي الطبقي للعمال و مصالح المهنة و القطاعية أصبحت تلاحظ نتيجة الفوارق بين مستويات المداخل و كذلك الأنماط التي تسيطرها المؤسسات و الإسراف في التمييز الترف كان سبب مباشر لتعداه النقابي و العمالي و ظهرت الإدانة في أوساط العمالية و النقابية من خلال التصادم مع السلطات الرسمية و حالات الإضراب التي تسجل بوتيرة مرتفعة بحيث يتشكل سلم اجتماعي يبرز الفوارق العميقة و خيبة الأمل أمام برنامج التنمية - التصنيع - تعبر فكرة عبد الباقي الهرمسي المنحني الجديد لإدارة النقابية في التجديد بقوله : " برغم من أن أشغال المؤتمر - سنة 1978 - قد أحيطت بحاجز من السرية فلقد بلغت صحيفة المجاهد عن المطلب التي كانت ترمي إلى إدخال إصلاحات على أجهزة الشعب النقابية و أصبح من الواضح أن بعض الجامعات المنتسبة تم تهميشها كما تم تهميشها كما تم تجاهل كامل لتقرير جامعة المالية و التخطيط الذي أخذ السلطة على الإضرابات في صيف 1977 و عدم استشارة العمال و النقابة في عملية إعداد القانون الأساسي للعمال و كذلك بيروقراطية المنظمة الوطنية و الحظر على مجلة ثورة و عمل و ذهب إلى حد المطالبة بتحويل الدستور لإعطائه حق الإشراف على القطاع العام " (2) كذلك في المستوى الزراعي الذي يشهد هو الآخر شحذ العمال الزراعيون أمام حركة التأميمات - لمجموع أراضي القطاع الاستعماري - حيث كانت تطرح حركة تحويل البنى الزراعية الموروثة عن الاستعمار لتتناسب مع الخط السياسي الجديد - لا اقتصادي - لهدف الثورة الاشتراكية و هو الخط النقيض لرأسمالية غير أن هذا الخط تجدد مقابل معادته الرأسمالية و معيار آخر يبرز الصفة الاستغلالية لأدرايين و المتغيبون و استنفادهم لامتيازات ضخمة مقابل إفقار جسدي لأدرايين العمال و الفلاحين - الإجراء - و يشير سمير أمين بقوله : " داخل مجموعة التسعيلة المستفدين على وجه الخصوص بين شعبيته موظفين و عمال بدويين لا يوجد إلى الآن أي

(1) WATIN JEAN CLAUDE L'ALGERIE POLITIQUE : OFCIT PAGE 184

(2) الهرمسي عبد الباقي : نفس المرجع صفحة 103-104

درجة سياسية حيث تتم مناقشة حقيقة هذه المشكلات خارج دوائر حكومية و قيادة الحزب لم يتم اختيار أي خط أي تبرير إيديولوجي مطروح لسياسة بعيدة المدى ضمن هذه الشروط توافقت الإدارة الذاتية مع أبداً مع بزعامية مفرطة و ترتيبات متعددة كلنت تفلت منذ البدء مداخيل مهمة هكذا من المحاسبة الرسمية للعديد من المزارع و المشاريع المدارة ذاتياً "لأما سمح لتغييرون كما يسميهم عبد القادر جغلول و القائمين بالإدارة إلى أن يكونوا أصحاب الامتيازات دون غيرهم - العمال ، المزارعون ، الفلاحين الصغار - من مشاريع الإصلاح الزراعي هكذا أفضى هذا النمط استمرار نفس الين القديمة أي بوجود نفس العلاقات الاجتماعية التقليدية تشكلت ضمن هذه الظروف و أمام تلك الشروط موضوعية التي نصت خلال المرحلة الثورية - زراعية ، صناعية ، ثقافية و طبيعة التي أضيفت على إطار العامل - الإنتاج فقط و الإطار النقابي - التدخين - ما يفسر على صعيد الصراعات العمالية و النقابية مع السلطات و التي أضفت في كثير من الأوقات التصادم - ما حدث مع المنظمات الجامعية - على سبيل الذكر لا حصر و الشيء الذي تبنته دراسة لعبد الرحمان بوزيدة حول الطبيعة القانونية لصراعات العمالية ضمن هذا الجدول :

الطبيعة القانونية لصراع العمالي	قطاع عام	قطاع خاص
الأجر و تابعته	66%	67%
التسريح الصناعي و الجماعي	10%	17.6%
علاقات العمل	11%	7.6%
مس بحرية النقابة	11%	5.35%
ظروف عمل	2%	2.11%
المجم	100%	100%

يبرز هذا الجدول أن الإجابات الخاصة بالأجر و تابعته أي توزيع المداخيل و الأرباح هو السبب الحواري في الصراعات بنسبة إجمالية - القطاع الخاص و العام - تساوي 66.50% من الإجابات الكلية مقابل نسبة إجمالية بحسب بحرية النقابة 8.32% من الإجابات كان لأنحاد العام للعمال الجزائريين تعني الإطار الذي يراد غيره إلصاق الأخطاء الخاصة السلطة

- الدولة به -الاتحاد - كنتيجة لتشريكه في ادارة المؤسسات الاشتراكية و كنتيجة أيضا للإخفاق الإيديولوجي و السياسي لذا كانت النقابة تسعى لتحديد دور العمال عبر إعادة تنظيم النقابة وإدخال برنامج خاص يحقق هذا التوجيه و التجديد الذي يرى فيه عبد القادر جغلول - التجديد - يتجه فقط نحو عمال المدن ومعزولا عن عمال الأرياف يقول: " لقد كان للنضال المطلي خاصة بالنسبة لارتفاع الأجور أهمية معينة في السنوات الأولى من الاستقلال و استمر هذا النضال أيضا بصورة مقنعة ... وقد ضيق تطور القطاع العام من جراء التأميم تدريجيا حقلي نشاط حركة النقابية وقد وجد الاتحاد العام للعمال الجزائريين رويدا رويدا بدون أبعاد واضحة بعيدة الأمد و تقوم الحياة النقابية ... تكمن قوة الاتحاد ع.ع.ج في قدرته على تنظيم قسم مهم من عمال المدن ... ويمكن ضعفه في كونه معتزلا جزئيا عن عمال الأرياف " أضفت عملية التركيز على ضرورة التصنيع و تأميم الثروات الطبيعية و الثورة الزراعية كمبدأ مطلق برفع إنتاج العمل دون تحديث البنية الاجتماعية و تنظيم بين العمال و النقابات من جهة و الدولة من جهة أخرى إلى بناء احتكارات لمداخيل و تبلور السلم الاجتماعي الذي حدد الفوارق و المراكز ولكن أيضا القوة و الهيمنة بكل أشكالها يشير برهان غليون إلى هذا التحديد في قوله: " تحدد اشتراكية الدولة أيضا مرحلة من تطور الاستغلال إلى نمب سافر وليس للنهب من حدود موضوعية إلا ميزان القوى السياسي و العسكري بين المنتجين و الطبقة الحاكمة لذلك يبدو الاستغلال هنا الاحتكار المطلق للسلطة و العنف الاشتراكي للدولة هي الحل المثالي لا لأنها تعطي إمكانية السيطرة الكاملة على العاملين فقط ولكنها لأنها تقدم أيضا تبريرا إيديولوجيا شائعا و مقبولا عالميا لهذه السيطرة " يمكننا ملاحظة أن الإيديولوجية الشعبوية في الجزائر لديها قوة تسييس الأفراد و المجموعات و المنظمات ولكن دونما أن تسمح لها فعليا في الولوج داخل اللعبة السياسية بالرغم من الحقل التعددي الاقتصادي ، السياسي ، وإذا تفحصنا هذا الإطار الذي أبرزه جون كلود فاتن يتضح التباين الحاصل بين إطار المكتوب في الدستور و الحقيقة العملية

(1) جغلول عبد القادر : نفس المرجع صفحة 171

(2) BOUZIDA ABDERRAHMANE INDUSTRIE MECANIQUE GPCIT P 224

(3) غليون برهان : بيان من أجل الديمقراطية صفحة 93

(4) VATTN JEAN CLAUDE : L'ALGERIE POLITIQUE : OPCIT PAGE 62

- الفصل بين السلطات من أجل الحد من نفوذ الهيمنة يجب :
* تطوير التعبئة الاشتراكية
- تحديد اطار التعبئة الاجتماعية
* ضمان مراقبة الجماهير عبر الحزب
- تطوير التطوير العددي لمنظمات المتطورة
* الواحد أو منظمة أخرى
- عدم تسييس البيروقراطية
* تسييس البيروقراطية
- لم تكن النقابة العمالية إلا أسلوب يضمن مراقبة العمال ويأصدهم وهكذا بقدر ما تتوسع توسيع النفوذ لدى هذه القوة يكون بالجانب الآخر الاحباط الذي يصيب المجتمع من جراء اللامساواة الاقتصادية و السياسية ويزداد الهوة بين هذه الفئات و المجتمع ويزول الصراع الطبقي وتعتبر فكرة عدى الهواري عند هذا الجانب : " إن الجزائر هي مجموعة أفراد كباقي الآخرين ولكن عندما يستقيض على حقيقة مغزعة للانثربولوجيا الانسانية الاحباط كان كبير وقدرة الحلم لمدينة مثالية ، الإيديولوجية الشعبية تهدف إلى الإبقاء على التعبئة الداخلية للاستقلال من أجل ترير اللامساواة الاقتصادية التي تتوه وخصوصا اللامساواة الاقتصادية تسمح لسلطة الدولة ألا تجابه المشاكل الواقعية حتى لا تضطر أن تأخذ موقفا في مجتمع تنفي وجود تناقضات داخلية فيه " (1)

(1) LUCA, Jean et VATIN J.C OPCIT 113

(2) LAHOUARI ADDI: L'ALGERIE LA DEMOCRATIE : OPCIT PAGE 133

ملخص الفصل الرابع :

تلتزم عن المبدأ العام الذي صيغ لممارسة السياسة سواء بوعي أو دونه والنتائج التي نلاحظها اليوم في حياتنا اليومية ما يسمح لنا أن نجد الأمر ذا مغزى على الرغم من كونه مأساوي بكل تفرعاته وعمومه ألم يقول برهان غليون اهتماما بالغاً بالأمر إذ قال " إن ما يميز المجتمع البربري ليس فقط أنه التراث الثقافي ولا الدين ولا العلم ولا وسائل الإنتاج وإنما تحلل هذه النظم وتفككها وفقدانها لمصادقيتها الجماعية وفعاليتها وتحولها بالضبط إلى أشياء تستخدم هي نفسها كأدوات ووسائل في تجديد النزاع والعنف وتعميقها"⁽¹⁾. لم يكن أسلوب السياسة الاقتصادية سوى عمل ضمن الصراع السياسي داخل النخب التي تمخضت عن مرحلة الاستعمار بهذا الأسلوب استطاعت هذه النخب أن تطوي أو تهتمش نخب وأن تفرض بالمقابل أسلوب يعتمد على توسيع نفوذها والذي يصب في الأخير ضمن مصالحها بما يسمح بالفصل " بالكوات " حسب التعبير الخاص إن ما يميز هذا الفصل هو انه سنح بوضع ملامسات ومقاربات هامة على الجانب النظري والميداني لكيفيات السياسي بالجزائر هكذا أمكننا ملاحظة أن الإيديولوجية الشعبوية في الجزائر لديها من القوة بالنسبة لأسلوب تعبئة الجماهير بحيث يفرغ مثلا نمط التصنع من كل محتوى اقتصادي ويضيق الحق التعددي الاقتصادي - القطاع الخاص - بحيث يلغيه تماما مع وجود أبعاد واضحة بعيدة المد كمبدأ مطلق لتوازن النخب .

(1) - غليون برهان ، نفس المرجع السابق ، ص 153

الباب الثاني - الدراسة الميدانية -

- تمهيد الباب الثاني :-
- خصائص عينة البحث :-
- تمهيد الفصل الأول :-
- الفصل الأول : العلاقات الاجتماعية ضمن البنى التقليدية -
- خاتمة الفصل الأول :-
- تمهيد الفصل الثاني -
- الفصل الثاني : العلاقات بين المؤسسات الحديثة والواقع الاجتماعي -
- خاتمة الفصل الثاني :-
- تمهيد الفصل الثالث :-
- الفصل الثالث : علاقة المؤسسات السياسية بسلوكيات المجتمع التقليدي -
- خاتمة الفصل الثالث :-
- النتائج العامة للدراسة -
- خاتمة الدراسة -
- البيبلوغرافيا التحليلية -
- الاقتراحات -

تمهيد الباب الثاني :

مرحلة التعددية السياسية واضطراب الحقل السياسي

أحداث أكتوبر 1988 : تميزت الجزائر باستقرار إجتماعي نسبي فمعاد محاولات النقابات العمالية و محاولة الحركة البربرية آنذاك الخروج عن طاعة الضبط السياسي و الاقتصادي الذي فرضته النخبوية السياسية و العسكرية وكذا بعض المنظمات الطلابية ابداعية بعض مضالب اجتماعية واقتصادية و سياسية فإن و ملاحظة بعض التحركات تقوى سياسية يسارية و يمينية منعزلة و غير منظمة ونظرا لسيطرة السلطة و الجيش و التأطير السياسي و الاقتصادي لفتات اجتماعية و كذلك الرخاء الذي تزامن السيولة النقدية التي وفرها الربيع الفطحي كل هذه المعطيات أحلت ولو حين أي فعل اجتماعي يهدد هذا الاستقرار بالكيفية التي توفرت . لمظاهرات أكتوبر 1988 فبعض كل الشروحات أو التفسيرات التي أعطيت لهذه الأحداث ما يهمنا ذكره أننا نشاهد في حينه اضطراب الحقل السياسي الذي عطّل على المجتمع طموحه وتوجهاته و كانت أحداث أكتوبر بمثابة " القشة التي قسمت ظهر البعير " كما يقول المصريون و لخص عبد المالك كجور هذا الاضطراب في قوله : " و إذا كان الصراع بين الجزائريين قد ظل كامنا فترة من الزمن (ما يقارب ثلاثة عقود) بسبب نوع النظام الذي كان معتمدا في الحكم - وهو نظام الأحادية السياسية - فإنه ما فتئ يطفو على السطح منذ أحداث أكتوبر سنة 1888 وإعلان القيادة السياسية آنذاك مشروع الإصلاحات السياسية و السماح بالتعددية السياسية لتبدأ الأحزاب و الجمعيات الثقافية في الظهور و التكاثر بشكل سريع " ⁽¹⁾ و برزت تعددية سياسية و ثقافية و نوعت الإيديولوجيات و النزاعات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار و بشكل تحول من تنوع إيديولوجي إلى صراعات مواقف و بدوافع سياسية ثقافية أو إيديولوجية و تكون لدينا 60 حزبا سياسيا و مئات الجمعيات الثقافية و نقابات عمالية حزبية و غير حزبية وبشكل غير منظم صار العمل و النشاط في هذه الميادين .

⁽¹⁾ كجور عبد المالك : الشعب الجزائري : جريدة اليوم العدد 87 الثلاثاء 14 نوفمبر 2000 من : 11

التعددية السياسية وبروز الاضطراب:

يلاحظ عددي اهوراري أن: "اجتمع الجزائري تحمل مفهومين مختلفين للامة واحدة موعلة في الثقافة الدينية و الأخرى في الثقافة العلمانية هاتين الخساستين كثيرا ما تم التعبير عنهم و تصادم ما ضمن محاولة فتح مجال التعددية السياسية و حرية التعبير التي تسمح حوار الشعي ،وحرية التعبير بمرور الاختلافات الإيديولوجية و تظهر المشروع الاجتماعي الذي لم يتم في تركيب وطني " "ولقد سمح هذا المجال بتواجد مشاريع مجتمعات جزائرية من مجتمع اسلاموي إلى مجتمع علمانوي و المجموع يدعي تمثيل المجتمع أو استحقاقه لهذا البرنامج و بالمقابل يسعى لنفي الآخر و ما يستنتج من هذا أن حلقة التاريخ تعيد نفس الثقافة السياسية و نفس الممارسات التي تدعى الوصاية و إن كانت التعددية السياسية تعني كما يوضح ذلك رالف داهرنوف: " أن جماعات الطبقة تبني على أساس علاقات السلطة التي تتطور تدريجيا من خلال فاعلية المصالح الكامنة لجماعات و أن هذه الجماعات و كذا مصالحها تتجسد عن طريق الإيديولوجية و الوعي السياسي و القيادة و التنظيم و الأحزاب أي تلك الجماعات التي تعد القنوات الأساسية للتغير و الصراع " و يفهم من حركة الصراع و التبلور التدريجي دلالات تتضمن مفاهيم الزمن التاريخ حيث أن سيرورة تكون ثقافة سياسية إيجابية و مشاركة سياسية فعالة لا تعتمد على التسرع بقدر ما تحتوي على شروط تاريخية و اجتماعية و اقتصادية يجب توفرها و الأخذ بها فهل يكفي أن نضع قانون الأحزاب أو نفتح مجالاً لحرية التعبير لكي نستطيع الولوج إلى فضاء الديمقراطية أو نستجيب لمطالب ظرفية معينة ووقوتية و إذا كان صحيحاً أن تحليل الحاضر يقدم لنا مفاتيح الماضي كما يقول ماركس فإن حاضر الجزائر الذي يعرف عودة المكبوت من عشائرية سياسية و ثقافية و اقتصادية يضع أمامنا الممارسة السياسية و التعددية الحزبية و الثقافية بغلاف المشروع الاسلاموي أو المشروع العلمانوي مفاتيح و معطيات لا يمكن إغفالها في قراءة الماضي و الحاضر إن ملاحظة عبد الغني مغربي توضح بالطبع هذا المنحني: " فافراد مجتمع معين يمتازون عن غيرهم بذهنية خاصة تنطوي على ملامح مشتركة دائمة

(1) LAHOURI ADDI : L'ALGERIE ET LA DEMOCRATIE :EDIT LA DECOUVERTE PARIS

1994-PAGE199

(2) عوض حنفي : نفس المرجع ص : 66

خاصة إن كان هذا المجتمع منطوي على نفسه كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع الذي نتحدث عنه و هذا ما يجعل الجزائري جزائريا ... فهي الشخصية الأساسية هي بصفة المجتمع و الجماعة و الطبقة الاجتماعية و هذه التصورات دون ريب ضاع الإكراه لدى المجتمعات البدائية التي ليست لها آلية فهي تحدد السنوك و تنزل هذه القواعد ذاتها منزلة أنظمة عامة " (1) وهو يضيف، أن وجود طفلا في أسرة معينة عضوا من الجماعة التي تنتمي إليها الخلية العائلية و عنده فلاند أن يكيف كل من أيدى حوليته مع كوزمولوجيا الجماعة و هكذا نظرا لتركيب هذه العلاقات الاجتماعية و السياسية الخاضعة لهذا النمط فمن الطبيعي أن يصبح كل أعضاء أفراد الجماعة القبلية أو العشائرية امتدادا لعضو السياسي و الثقافي و بالتالي يتشكل الحزب السياسي من أعضاء جماعة قبلية أو عشائرية وهكذا تبرز الممارسة السياسية كإطار لتجميع و تمثين أوامر القبيلة و العشيرة و تتكرر تقاليد و أنماط وعي و سلوك يستند إلى سيرورات تضامن آلي و ينطوي على إمكانيات ديمومة الاستاتيك الاقتصادية ، الثقافية و السياسية و يستند إلى استجابات عميقة لرواسب تاريخية و تقليدية و هي بصورة أخرى عمل لضبط الاجتماعي وشكلا مطورا - التعددية السياسية - لضمان استبعاد ظاهري للاعتبارات الاجتماعية و السياسية في شكلها العنيف و نعل حديث برهان غليون فيه أكثر من إشارة إلى هذه الرغبة فيقول : " لا يكفي إذن نقد السلطة و طبيعتها الشكلية و إنما المهم فهم الدولة أي الطبيعة الطبقية للسلطة أي أيضا الحلف الاجتماعي الفعلي لا الأسمى الذي تستند إليه و تمثله كل دولة ... ولا يكفي النضالي من أجل الدولة المستقلة أو الموحدة حتى تتحقق الأمة و ليس عن طريق تحقيقها ولكن تحقيق الأمة هو يقود إلى تكوين الدولة أي تحقيق الحلف الاجتماعي " (2) فلا نتظر أن نرى غير الذي نتج عن المنحنى الغير مكتمل المرتبط بتكور السياسي منه و الثقافي غير هذه النتائج من عنف ، اجتماعي نتيجة عدم تنظيم و تسريع تأطير التوجهات السياسية بما يسمح لمرونة في التكوين السياسي في تدشين المسار السياسي أو الثقافي و التثبت قبل ذلك من فحص الشروط الاجتماعية لبناء كفاءات معينة في اتجاه الحركة السياسية و تأمين عوامل تحقيقها التاريخية فتكوين الأمة المتعلق بتنمية الوعي بالهوية و تخليصه من الوعي و الانتماء

(1) جبري عبد الغني : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون ، مركز الجزائر 1986 صفحة 134-135

(2) غليون برهان : بيان من أجل الديمقراطية : دار بوشان 1990 صفحة 82

التقليدي و الديني و خلق ثقافة و شعور وطني يقوم على قاعدة علاقة بين الدولة و المجتمع و تحديد المجتمع كفاعل و مشارك إيجابي في الحياة السياسية و تحطيم البنى الإجماعية التقليدية و هنا يذكر سمير أمين هكذا " و في مجال الممارسات نشهد نفس التكرار مصحوبا بالتجمد فمن جانب نرى كيف يتعامل معه عدد من العناصر السلبية هي خيبة الأمل في الحول اجماعية و البحث عن الحل الفردي محلها الإنطواء على الإنتماءات التقليدية الدينية بل و الطائفية " (1)

الخصائص العامة لعينة البحث

تمهيد الفصل الأول :

وقع اختيار الباحث لولاية الشلف لتمثيل عينة البحث وذلك ارتكازا على دراسة و ملاحظات متعددة حول هذه الولاية - الشلف - فولاية تاريخيا تعد بؤرة جغرافية و اجتماعية تمتاز بإطارها القبلي و العشائري فهي تحوي على قبائل بني حوى ، بني راشد ، بحاجة ، أولاد فارس ، سنجاس تشكل فضاء جغرافيا يمتد إلى ولايات عين الدفلى شرقا و غربا مستغام التي تمتاز هي الأخرى بخصائص العلاقات القرابية و العشائرية و يشكل الطابع الريفي أحد ركائز هذه العلاقات نظرا لعدم وجود توجه صناعي و تحديثي لولاية فاستثناء مصنع الإسمنت الوحيد على مستوى الولاية فان مظاهر التصنيع و المدنية في أشكالها و علاقاتها - الإنتاج - لا يوجد لها أثر و لما كان البحث يهدف بالأساس إلى إبراز حركة العلاقات الاجتماعية في مضمونها الاقتصادي و آثار السياسية و الثقافية كان هذا الإطار يفرض علينا اختيار عينة تستجيب لهذا المعطى فقاء العلاقات التقليدية في ولاية الشلف و تمثله عبر و الممارسات السياسية في المجتمع العينة - الأحزاب السياسية - يمكننا هذا رصد كل مبررات الاستاتيكا في مستوى علاقاتنا التقليدية و الحاصلة في ثقافة الأحزاب السياسية ، كشكل من أشكال أهم التناقضات الملموسة في هو واقع أمره . حاولنا بداية أن نأخذ عينة تجريبية الأحزاب السياسية - حزب جبهة التحرير ،

(1) أمين سمير : الأمة العربية سلسلة صاد سنة 1990 ص: 8

حركة مجتمع السلم ، حزب من أجل الثقافة و الديمقراطية - كعينة تجريبية وذلك من أجل تطبيقها في البحث الميداني وكان سعينا يتوجه نحو أن تكون الدراسة الميدانية مقارنة بين الأحزاب السياسية الثلاثة و هذا من أجل السماح أكثر بإبراز الأطر الاجتماعية السياسية و الثقافية التي تصب فيها الممارسة السياسية و حتى نحيط بكل الأسباب الممكنة لهذه الأطر .

تخريف عام لمنطقة البحث :

تتوسط منطقة الشلف جغرافيا سلسلة جبلية وهي تحتوي على عدة سهول و لأنها منطقة ريفية و رعوية يتوزع في محيطها غطاء غابي و نباتي يمتد جنوبا و غربا و شرقا يرتبط هذا بوجود أو توفر المنطقة على سهول متعددة كما ذكرنا ضمن كامل هذه الرقعة الجغرافية ينتشر نسيج بشري صحم يتوزع في شكل تجمعات سكانية غير منتظمة الكثافة السكانية حيث لحد التركيز السكاني يتم في جهات محددة من تراب الولاية و ذلك يرتبط أساسا بعلاقة الإنسان بالأرض و ممارسة الزراعة و بعد دراسة مستفيضة نكل هذه الجوانب الاقتصادية الديمغرافية التضاريسية و حتى التاريخية ارتأى الباحث أن تكون دائرة الشلف ميدان البحث نظرا لتواجد خصائص المميزة لعينة كما يمكن أن نضيف أنه نظرا لعلاقات التي خضناها ضمن معظم الأحزاب السياسية عبر الدائرة الانتخابية لمنطقة الشلف ما شكل مناخا لاكتشاف خصائص هامة عن أفراد العينة المبحوثين و فيما يلي تعريف مقتضب عن دائرة الشلف .

1. الموقع الإداري : تقع دائرة الشلف ضمن امتداد جغرافي وساطا

و غربا ضمن المركز وهي تبعد بحوالي 290 كلم عن مقر العاصمة يحدها شمالا بالنسبة لدوائر الولاية دائرة أولاد فارس و غربا بوقادير و جنوبا دائرة السنجاس أما شرقا فيحدها كدائرة أم الدروع و يقطع الدائرة واد الشلف، و تخترقها الطريق الرابط بين الوسط والغرب بحيث تعتبر دائرة الشلف همزة وصل بين الغرب و الوسط وهي تحتوي على 44 دائرة .

2. الموقع الطبيعي : دائرة الشلف تقع تضاريسيا في امتداد طبيعي من

السهول و الهضاب و تحتوي على عدة سهول مثل سهل الموافقية ، سهل بحاجنة ولقد ارتبطت هذه الدائرة تاريخيا بكونها مرتبط قبائل متعددة استقرت و تمت لها وارتبطت ضمنها بممارسة الفلاحة و الرعي كوسيلة لتجمع سكاني حيث شهدت الولاية هجرات لأهم القبائل حيث استوطنت على ضفاف واحد الشلف و في السهول الداخلية .

السكان والنشاط الاقتصادي :

يبلغ عدد سكان دائرة الشلف حوالي ٧ ويمتاز توزيعها جغرافيا بعدم التوازن بحيث نجد مناطق ذات كثافة سكانية هائلة بينما نجد في مناطق أخرى ينعدم فيها الوجود السكاني وارتباط هذا التركيز السكاني في مناطق دون أخرى داخل دائرة الشلف في الآونة بظروف الأمن حيث لاحظنا أن الكثافة السكانية عبر أهدرة اضطرابية عبر الداخل - الغربية من واحد مراكز الأمن - بخلاف المناطق المحيطة التي يقل فيها الأمن ويعرض حياة السكان خطر هذا الوضع أفرز تشتت سكاني يزداد كلما أجهنا إلى الداخل و يتناقص كلما انطلقنا نحو الخارج و كما ذكرنا يمثل النشاط الرعوي و الزراعي أهم إستقطاب لليد العاملة في غياب تنمية صناعية هامة .

التربية والتعليم والتنمية الاقتصادية :

لم تكن ولاية الشلف ضمن سياسة التعليم إلا إطار ثانويا فان كانت الولاية تزخر بوجود مراكز تعليم تنتشر عبر الولاية إلا أن الغالب هو ضعف توزيع عبر وتمويل الولاية و كذلك تزويدها بمشاريع بناء هذه المراكز نظرا لعدم تطور هذا مع حاجات الديمغرافية المتزايدة حيث تقل الثانويات بنسبة 80% من حاجيات السكان و نقل المدارس الابتدائية بنسبة 70% من احتياجات السكان و المتوسطات بنسبة 55% عن حاجات التمدرس وهذا يعيده المسؤولون في الولاية إلى نقص الإمكانيات المادية و تأخر إنجاز المشاريع أما في مستوى التعليم العالي فإن الولاية جامعة تحتوي على عدة تخصصات علمية و بدأت في الستين القليلتين تفتح المجال أما تخصصات أدبية كفرع الحقوق و تنتظر مشاريع لتخصصات أخرى ويعد هذا المعلم إطارا ثقافيا كبيرا لما عانت الولاية من تبعات عدم تواجده لسنوات عديدة و تؤدي الجامعة خدمات هامة لها اقتصاديا لا تكاد الولاية تخلو إلا من بعض المشاريع الاقتصادية النادرة لاسباب ترتبط بسياسة التنمية و الرغبة في تطوير الولاية و هنا نذكر بأن مصنع الإسمنت مثلا بعد المرفق الصناعي الخوري في الولاية ومع ذلك لا يوفر حاجيات السكان من هذه المادة ينهك عن الأخطار البيئية و الزراعية التي

الفصل الأول :

تحليل مظاهر تأثير البنية الاجتماعية بعلاقات سياسية تقليدية

تحتل هذه البنيات الخاصة بتعبير أو تأثر البنية الاجتماعية بالعلاقة السياسية التقليدية أهمية بالغة في هذا البحث لما نعطيه من حقائق عن وصعية التأثير الممارس في إطار العلاقة السياسية بنية اجتماعية لدى أفراد العينة و مدى تعبيرها - هذه العلاقة - ومن جهة ثانية لكون الارتباط بين العلاقة السياسية و البنية الاجتماعية يعد متغيرا تابعاً - العلاقة - و فعمت تحت تأثير عوامل أخرى ساعدت على تعبيرها و ذلك حسب الفرضية المقترحة ففي الدراسة نطرح آليات تقليدية لعلاقات سياسية و هي آليات اجتماعية أو بين اجتماعية تعتمد على العلاقات العائلية ، العشائرية ، و أحماط التضامن القبلي و بالمقابل تشهد غياب قيم حديثة في بناء العلاقة السياسية فنظراً للارتباطات العشائرية الوثيقة و تأثيرها ومن جهة ثانية الرغبة في تمتين هذه العلاقات بالإطار السياسي من خلال التضامن في الانتخابات أو الانضمام إلى الحزب مجرد وجود فرد من عائلة داخل الحزب مما يفرز إطاراً لتكوين - حزب عشيرة - وذلك، إدراك حقيقي لمفهوم أو برنامج حزب ، أو مرجعيته و هناك تكوين و تعدد الارتباط بين البنية الاجتماعية العلاقة السياسية متغيراً مستقلاً نظراً لنتائج هذه التي تترتب في بناء هذه العلاقة مما يبرز العلاقات السياسية حيزاً لقيم تقليدية و ممارسات سياسية تقليدية سواء في جانب الإدراك و الممارسة .

بسيها على مستوى المساحات المزروعة أما الإدارة فإنها تعتبر كقياس لما يمكن ملاحظته عبر الوطن .

جدول رقم 1 : توزيع الجنس على عينات المبحوثين

الجنس	أرسيدى		حجرات و		جماع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إناث	4	%25	03	%15	3	%15
ذكور	16	%80	17	%85	17	%85
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

هذا الجدول يبين لنا توزيع الجنس لدى أفراد عينات المبحوثين المتكونة من (60) فرد وهكذا نجد بالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية أن نسبة (20%) تمثله إناث في مقابل (80%) ذكورا في حين نجد أن عينة حزب جبهة التحرير و حركة مجتمع السلم تساوى لديهم النسب فهما تمثل الإناث نسبة (15%) لدى الحزبين مقابل (85%) ذكورا و على العموم يعكس هذا التمثيل داخل الأحزاب طبيعة توزيع النشاط الاجتماعي ككل داخل المجتمع من ناحية النظر لدور الإناث و الذكور و صورة الإناث في ميدان ممارسة النشاط السياسي التي تستجيب و عي تقليدي بالنسبة للإناث و تكون النظرة هي القصور و عدم التأهيل للإناث نحو ذاتهم وإمكانيتهم في مستويات الدونية سواء في الحزب ، البيت ، المؤسسات الرسمية فيما يتركهم دائما محل شك وريبة من طرف جنس الذكر كما يعتمد هذا التوزيع أيضا على رغبة الإناث أنفسهم في ممارسة عمل سياسي .

جدول رقم 2 : توزيع فئات العمر على عينات البحث

عينة البحث		أرسيدى		ح.ج.ت.و.		حماس	
فئات العمر		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
30-20		%80	16	%205	05	%60	12
40-31		%20	04	%75	15	%40	08
-50		-	-	-	-	-	-
المجموع		%100	20	%100	20	%100	20

بالنسبة لبيانات الشخصية دائما تقتصر فقط على السن والجنس لأن البيانات الأخرى تحفظ على ذكرها ولأنها لا تمثل أية دلالة إحصائية هامة للمبشرين. هذا الجدول الذي نستطلع منه توزيع فئات العمر - السن - لدى الأفراد العينات الثلاثة المتكونة من (60) فرد ما بين مناضل و متعاطف و لقد توخينا هذه العشوائية في إظهار حقيقة و طبيعة التركيبة السنية لعلاقة بعض المتغيرات بالسن و لمعرفة التمييز بين الأجيال المختلفة ومدى توزيعهم في المستويات القيادية و القاعدية للحزب و أهمية ذلك من ناحية التنظيم و البرنامج و طبيعة العلاقات بين القوى المختلفة داخل الحزب فجدد أنه بالنسبة لحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية يتغلب عليها فئة الشباب بنسبة (80%) مقابل (20%) نسبة الكهول. في حين تبلغ نسبة الشباب في حزب جبهة التحرير (20%) مقابل (75%) نسبتهم كهولا فيما لاشك فيه ملاحظة المقارنة التي تمدنا إياها هذه النسب فحزب جبهة التحرير يغلب عليه الطابع الكهلي بينما تنقص نسبة التشييب بخلافة الحزبين الآخرين حيث نلاحظ أغلبية شبانية مقابل نقص في جيل الشباب و هذا يوضح الكيفية التي يتم بها تنظيم الحزب و صورة عمله و مستويات قيادة كل حزب و يمثل بمكن رؤية توزيع فئات الأعمار داخل مجتمع السلم حيث تبرز فئة الشباب بنسبة 60% مقابل 40% كهولا ما يمثل فرق إضافي لفئة الشباب بنسبة 20% عن الكهول و هذا يعطي تقريبا توزيع الصورة النسبة و تأثيرها على توجه الرأي و عن نوعية الأهداف المسطر لها النسبة لكل حزب أو حركة .

جدول رقم 3: علاقة المستوى التعليمي بالمشاركة السياسية لدى أفراد العيّنات

عينة البحث		ح.ج.ت.و.		أرسيدي	
المستوى الدراسي		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مستوى جامعي		25%	5	70%	14
مستوى ثانوي		65%	13	10%	5
مستوى متوسط		5%	1	10%	2
بدون مستوى		5%	1	10%	2
المجموع		100%	20	100%	20

يهدف الباحث من خلال إدراج هذا الجدول إلى معرفة العلاقة بين المستوى التعليمي في كل مستوياته ودورها مع التوجه السياسي أما الأهداف التفصيلية الأخرى لهذا الجدول فتربط معرفة تأثير المستوى التعليمي على السلوكيات السياسية لأفراد العينة و ذلك عبر قياس درجة تداخل الإطار العقلائي من عدمه في توجيه الممارسة السياسية و التأثير بداية تتوجه نحو عينة ح.ج.ت.و. فبالنسبة للذين يتوفرون على مستوى جامعي يمثلون ما نسبته (25%) من مجموع العينة في مقابل (65%) يتوفر فيهم مستوى ثانوي و (5%) مستوى متوسط و نسبة (5%) بدون مستوى وهذه النسب ذات دلالة هامة في مستوى يوضح الإطار التنظيمي لحزب جبهة التحرير الذي كان يفترض في الأفراد الذين ينتمون إليه شروط لا ترتبط بالمستوى التعليمي بقدر ما تفرض شروط ترتبط أكثر بعضويتهم - الفرد - داخل منظمات جيش التحرير الوطني أو أحد أفراد العائلة في منظمات المجاهدين ، جيش التحرير ، أو أن تتوفر فيه قيم الثورة التحريرية و الولاء لها و هذا يثبت من جهة ضعف المستوى التعليمي لأفراده بالنظر إلى فرق السن .

أما بالنسبة لعينة حماس فالنسب تدل على أن الذين يتوفرون على مستوى جامعي تمثل (70%) مقابل (10%) من يحملون مستوى ثانوي و (10%) من ذوي مستوى متوسط و (10%) من العينة لا يتوفرون على أي مستوى دراسي .

و يفسر لنا هذا الإطار التنظيمي لحركة حماس التي تعتمد على انتقاء الأفراد من الأوساط الجامعية و النسبة (70%) ذات أكثر من دلالة فهي من جانب تبين الأهمية التي تعتمدها -

الحركة - في ممارسة تأثيراتها خصوصا في الأوساط الجامعية و عبر الاتحادات الطلابية الجامعية .

أما بالنسبة حزب تجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية فنجد ما نسبته 70% من إطارات الحزب هم ذوي المستوى الجامعي مقابل 25% يحملون مستوى متوسط في حين أن نسبة 05% لا يتوفر على أي مستوى تعليمي و نبن الدلالة الإحصائية التركيز على المستوى التعليمي العالي لدى الحزب على اعتبارات نما صفة نظرية إلى دور المستوى التعليمي و تأثيره داخل الحزب و لكن حجمه أكثر تأثيره في الحوادث و النقاشات السياسية داخل إطار الجامعة .

جدول رقم 4 : تحديد علاقة الأصل الجغرافي بدافع الممارسة السياسية بالنسبة

لحماس

المجموع	دافع البرنامج		تقوية التضامن الأخوي		دافع مادي		عينة البحث احتمالات
	النسبة	الكوار	النسبة	الكوار	النسبة	الكوار	
	14	25%	05	20%	05	25%	الريف
	06	05%	01	15%	03	10%	المدينة
	20	30%	06	35%	07	35%	المجموع

يعني هذا الجدول تحديد العلاقة التي تقوم بي الأصل الجغرافي و دافع الممارسة السياسية لمعرفة تأثير الأصل الجغرافي في بنية العلاقات السياسية داخل الحزب فنظرا لكون الباحث كما بين سابقا من خلال الجداول السابقة أن تحديد العلاقة بين البنية الاجتماعية و العلاقات السياسية من متغيرات و هنا ندخل متغير مستقلا - الأصل الجغرافي - في تأثير على تحديد دافع الممارسة السياسية بين الريف و المدينة .

فبالنسبة لعينة حركة مجتمع السلم وجدنا أن الفئة المنحدرة من الريف نرى نسبة (25%) أن الدافع المادي هو المهم مقابل قطاع المدينة بما نسبته (10%) بينما نجد (20%) من قطاع الريف يرون في مرجعية الحزب دافع مهم في تحديد المبرر لممارستهم السياسية مقابل (15%) من قطاع المدينة يعتقدون في نفس المبرر . كما نجد أن قطاع الريف يعتقد بما نسبته (25%) مقابل قطاع المدينة (5%) فقط مما يعتقدون في دافع برنامج الحزب الذي يحدد هدف ممارستهم السياسية و نستنتج أن باضافة النسب فيما يخص تحديد الدافع المادي يشكل (35%) مقابل دافع (35%) يعتقدون في دافع البرنامج الحزبي كسب و جيد لغزوهم عن ممارسة السياسية و هذا ما يدل أن الرفاهية المادية و تحقيق مستوى معيشي مرتفع هو الدافع لمشاركة في الحزب السياسي و أن الإقتناع بالبرنامج يساويه من حيث النسبة و أن تحقيق الرغبات المادية يشكل ما نسبته (30%) و هذا اكتشاف لم يتسنى أن يبلغ

هذه النسبة الكبيرة و أعطى لممارسة السياسية معنى مادي أكثر على حساب بناء العلاقات السياسية التقليدية الموضوعية التي تبني على أسس إجتماعية متينة .

جدول رقم 5: ممارسة نشاطا سياسيا ضمن تنظيمات أخرى لدى العينات الثلاثة

عينة البحث		ح.ج.ت.و		أرسيدى	
ممارسة نشاطا سياسي	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
لم يمارسوا نشاطا سياسيا من قبل	4	%20	10	%80	09
لم يمارسوا نشاطا سياسيا من قبل	16	%80	4	%20	11
المجموع	20	%100	20	%100	20

يبين هذا الجدول بتمعن حول الوضع أو الصور المختلفة عن النظام السياسي السابق في الفترة التي اتسمت بتأطير سياسي و إيديولوجي واحد لكونهم كانوا يمارسون النشاط السياسي في إطار السرية أو انظموا تحت تنظيمات المهنية ، السياسية أو الطلابية لحزب الواحد و كانت النتائج كالتالي :

- بالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية يتضح أن الذين مارسوا نشاطا سياسيا بلغ (%20) مقابل (%80) الذين لم يمارسوا نشاطا سياسيا مطلقا و هذا يدل على أن 4/3 عينة الحزب السياسي و أغلب أعضاء المنتسبين للحزب السياسي مروا بتجارب سياسية و اكتسبوا تأطيرا سياسيا ضمن تنظيمات مهنية ، نقابية أو طلابية و هذا لأن الحزب كان الإطار الرسمي و المعلن لممارسة الخط السياسي المفروض بالمقابل نجد أن (%45) من أفراد عينة حماس مارسوا نشاطا سياسيا ضمن تنظيمات .

الجدول رقم 6: أسباب عدم ممارسة نشاط سياسيا من قبل

عينة البحث		أرسيدى		ح.ج.ت.و		حماس	
الاسباب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
هيمنة الحزب الواحد		00	—	—	—	—	—
عدم الرغبة في ذلك		37.5%	06	—	—	—	—
عدم وجود تعددية		26.5%	10	100%	04	100%	11
المختص		100%	10	100%	04	100%	110

يوضح لنا الجدول نسب الذين مارسوا نشاطا سياسيا و الذين لم يمارسوا نشاطا سياسيا لدى أفراد العينات فإن أسباب التي تركت هؤلاء الأفراد يعزفون عن ممارسة نشاطا سياسيا توضح بصورة أشمل في هذا الجدول مما من شأنه أن يعطينا توضيحا أبرز في ما يخص العوامل التي أثرت على عدم ممارسة الأفراد لنشاطا سياسيا فنجد انه في عينة الحركة من اجل الثقافة و الديمقراطية فيما يخص الأسباب التي أدت إلى هذا العزوف أن (62.5%) و وجدوا أن عدم إقرار تعددية سياسية في البلاد أثر على قرارهم بعدم ممارسة نشاطا سياسيا مقابل (37.5%) أوردوا عدم رغبتهم الخاصة في الخوض في النشاط السياسي بينما نجد أن جبهة التحرير - العينة التي لم تمارس نشاطا سياسيا (100%) رأت أن سبب في ذلك يعود إلى عدم وجود تعددية سياسية أي منافسة سياسية لحزبهم و بالمقابل نجد (100%) من عينة حركة مجتمع السلم أبرزوا أن عدم رغبتهم في ممارسة نشاطا سياسيا يعود إلى عدم وجود إطارا لتعددية سياسية تسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم السياسية و إعطاء اعتمادا قانونيا لحزبهم في ممارسة السياسية .

أخرى ضمن السرية أو أنهم كانوا منظويين تحت إطار تنظيمات الحزب الواحد مقابل (55%) لم يمارسوا السياسية في حياتهم أي قبل أن ينتسبوا إلى الحركة - و هذا لأن هذه الممارسة لم يسمح لهم يعتقدوا في إيديولوجية غير الإيديولوجية الرسمية و لأن كثيرا منهم مارس النشاط السياسي من خلال المنظمات الطلابية في الجامعات و في خلال اجمعيات و خيرية و الثقافية .

جدول رقم 7 مستويات الانتماء الحزبي

عينة البحث		أرسيدى		ح.ج.ت.و		حماس	
مستوى الانتماء		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
المناضل		10%	02	30%	06	25%	05
المؤيد		60%	12	-	00	-	-
الناخب		30%	06	70%	14	75%	15
الإجمالي		100%	20	100%	20	100%	20

يبين هذا الجدول مستويات الانتماء الحزبي حيث هناك قواعد تضبط هذه

المستويات و الوقوف على الصورة الحقيقية لتنظيم الحزبي حيث نلاحظ عدم الالتزام بإطار التنظيم الحزبي من ناحية و البرنامج و صورة السلوك السياسي لدى أفراد العينات حيث يتغير الحزب بين لحظة و أخرى حيث لا تتوفر قواعد أدنى لوصف أو التفريق بين المستويات المناضل ، القائد ، المؤيد ، الناخب و هذا علاوة الارتباط القائم بين الفرد و الحزب كإيديولوجية و برنامج فهناك أهمية تتوقف على مدى مباشرة أفراد الحزب إلى تكوين رأي عام و عمل دعائي لحزب فالمناضل يمثل نسبة (10%) مقابل (60%) يحمل صفة مؤيد في الحين نسبة (30%) من صرح بأنه ينتخب على الحزب دائما بالنسبة لعينة حركة التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و هكذا نستنتج الفارق في مستويات الانتماء الحزبي حيث تعتبر الأغلبية مؤيدة دون أن تلتزم بصفة الناخب أو المناضل لحزب أو أن تتحمل قواعد الضبط الحزبي من دعاية ، تنظيم الحزب .

وليس كذلك بالنسبة لحزب جبهة التحرير حيث تمثل (70%) قاعدة انتخابية دائمة و أصوات ذات أهمية في الانتخابات و لكن دون أن يلزمهم ذلك الاشتراك كمناضلين في الحزب و يشغلون مناصب إدارية أو دعائية لصالح تنفيذ برنامج الحزب و إنما لاحظنا أن هذه الوظيفة هي من اختصاص المناضلين و إنما يعتبرون مجندين دائمين في الانتخابات بنوعيتها .

في حين تشكل نسبة (76%) قاعدة انتخابية تتولى تأييد حركة مجتمع السلم وذلك يرتبط بالإطار العام لعلاقات السياسة التي يفرضها إخراج الفرد داخل الحزب حيث يكون المعنى الأول بالعمل السياسي و تحمل تبعاته و تجنده له دون سواه من المناضلين الآخرين التيارات الإسلامي - و تتميز الفئة المناضلة بنسبة (25%) من مجموعة عينة البحث و تقوم بمهام الدعائية ، و تنظيم الإداري حزب أو الاستحقاقات السياسية .

الجدول رقم 8: سبب اختيار الحزب

عينة البحث		ح. م. ث. و		ح. ج. م. و		مجموع	
السبب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
اقتناع ببرنامج الحزب		70%	14	65%	13	60%	12
طموح مادي		15%	03	25%	05	10%	02
تتمين التضامن الأخرى		15%	03	10%	02	30%	06
المجموع		100%	20	100%	20	100%	20

إذا كان الجدول السابق قد فرق بين مستويات الصفة التي يستفيد منها المبحوث من حيث الإطار النضالي أو الاكتفاء بممارسة حق التصويت فقط وضحنا الفرق بين أن يكون المبحوث مناضلا و يستفيد من تكوين و خبرة سياسية يعمل الحزب و برنامجه و قريبا من قراراته و بين الاكتفاء بانتخاب و تقديم الصوت الانتخابي فقط و استكمالا للجدول السابق هذا يبرز اهتمام هذا الجدول بتحديد الدافع الذي من أجله انتسب المبحوث إلى حزب بعينه و من أجل إبراز ذلك جاءت البيانات الآتية لمحاولة تحديد هذا المؤشر .

بالنسبة لحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية أعلن نسبة (70%) الذين ذكروا أن اقتناع ببرنامج الحزب السياسي هو الدافع لإقبالهم على الحزب في حين بلغت النسبة عند حزب جبهة التحرير (65%) من أفراد العينة الذين ذكروا السبب نفسه مقابل (60%) نسبة حركة مجتمع السلم الذين أعلنوا اقتناعهم ببرنامج الحزب و هكذا نلاحظ أن أغلبية عينات المبحوثين ذكروا أن سبب اختيار الحزب هو الاقتناع ببرنامج الحزب السياسي مع تفوق نسبي لدى عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية و بأغلبية أقل لدى عينة حزب جبهة

التحرير و نسبة أدنى منهما لدى عينة حركة مجتمع السلم و عن الطموح المادي كدافع للانتساب للحزب بعينه نذكر عينة ح.م.ث.و أن نسبة (15%) تقبل هذا الدافع مقابل نسبة (25%) لدى عينة ح.ج.ت.و في حين بلغت النسبة لدى حركة حماس (10%) و هنا نلاحظ الفارق حيث أن عينة حزب جبهة التحرير أظهرت اقتناعا أكثر بدافع المادي مقابل اقتناع أقل لدى عينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية في حين بلغت النسبة عن حركة حماس (10%) فقط تعبيرا عن اقتناع أدنى من العيشتين السابقتين .

أما الذين فطنوا الدافع التضامني كتحديد لسبب اختيار الحزب فتظهر النسب كآآتي فقد بلغت النسبة عند حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية (15%) من مجموع العينة أكثر من عينة حزب جبهة التحرير التي وصلت النسبة إلى (10%) في حين بلغت لدى حركة مجتمع السلم بنسبة (30%) من مجموع العينة و بتكرار 6 أفراد و هكذا تبرز كيفية معينة في الانتساب إلى الحزب بتغليب دافع الاقتناع ببرنامج الحزب على دافع التضامن الأخوي و يبيد دافع الطموح المادي إذ أن هذا التحديد بالنسبة للأحزاب الثلاثة يحدد الاقتناع ببرنامج الحزب و مع وجود طموح مادي لنسبة العينات و الرغبة في تقوية التضامن الأخوي غير أن الملاحظ أن دافع الإقتناع ببرنامج الحزب يختلف بين أهل الريف و المدينة حيث لا يبدو دافع الإقتناع ببرنامج الحزب بينما العكس نجد أن قطاع المدينة يدي إقتناعه ببرنامج الحزب كدافع أساسي لممارسة السياسية و الإلتفاء إلى الحزب .

جدول 9: مساندة الحزب السياسي

عينة البحث		حزب جبهة التحرير		أرسيدى	
مساندة الحزب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
غير ضيق	07	%35	04	%20	04
عضو من العائلة	09	%45	11	%55	15
قناعة ذاتية	04	%20	05	%25	01
اجموع	20	%100	20	%100	20

انصب اهتمامنا في هذا الجدول إبراز الكيفية التي يتم بها الانتساب إلى حزب سياسي معين أي إقرار العلاقة السياسية ضمن إطار الارتباطات العائلية أو القرابية حيث أن تأثير العلاقات العائلية أو القرابية مؤشرا لدلالة على القيم التقليدية التي تتحكم في بناء الانتساب السياسي و تشكيل إطاره الممارسي فبالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية أوجدت الدراسة من خلال المبحوثين أن الانتساب إلى الحزب عبر ثلاثة سبل بنسب مختلفة فحيث نجد أن نسبة (35%) من المبحوثين اعتبروا تأثير الصديق في قرار الانتساب إلى الحزب مقابل (45%) اعتبروا تأثير من عائلتهم هو الأصل في قرار الانتساب السياسي مقابل (20%) فقط أعلنوا أنهم انتسبوا إلى الحزب عبر قناعتهم الشخصية و هنا نشير و نؤشر هذه النسب إلى معطى لا يقل أهمية عن الجدول السابق هو أن العلاقات الاجتماعية التقليدية تحدد أسلوب و إطار الممارسة السياسية .

بالنسبة لعينة حزب جبهة التحرير الوطني وجدنا نسبة (20%) من المبحوثين أشاروا إلى تأثير الصديق على قرار الانتماء إلى الحزب مقابل نسبة (55%) أشاروا إلى تأثير عضو من العائلة على قرار انتمائهم إلى الحزب و مقابل نسبة (25%) أعلنوا أنهم قرروا الانتماء إلى الحزب السياسي عبر قناعتهم في حين أنه بالنسبة لعينة الحركة مجتمع السلم نجد أن الذين تأثروا برأي أو ضغط صديق في تحديد انتماءهم السياسي يمثلون (20%) مقابل (75%) تأثروا برأي عضو من العائلة و مقابل (5%) فقط أعلنوا أنهم التحقوا بالحزب عبر رغبة شخصية فهناك محاولات من أفراد العائلة و أصدقاء لتأثير وحتى الضغط على أقاربهم وزملائهم

لاستجابة لأفكار وقيم سياسية معينة لذا نلاحظ أن العلاقات القرابية هي الأكثر تأثيراً في منحى الذي يتوجب على الأفراد الإلتواء إليه بالنظر إلى الرغبة في بقاء العلاقات على متانتها وصلابتها و حفظ نسيج العائلة .

جدول رقم ٥: تحديد علاقة الأصل الجغرافي بدافع الممارسة السياسية لدى عينة

ح. م. ث. و.

عينة البحث		طموح مادي		تمكين النضال من الأحياء		برنامج الحزب		المجموع	
احصائيات		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الريف		35%	07	20%	04	05%	01	60%	12
المدينة		20%	04	—	—	20%	04	40%	08
المجموع		55%	11	20%	04	25%	05	100%	20

بالنسبة لعينة الحركة من اجل الثقافة و الديمقراطية فعبر التحليل الإحصائي نجد دافع الطموح المادي بدافع الممارسة السياسية فلدى قطاع الريفي يشكل ما نسبته (35%) مقابل (20%) عند قطاع المدينة أي أن نستنتج أن مناخ الحزب ينظرون بحساسية خاصة للمستوى المادي الذي يحققه النائب في المؤسسات الرسمية وأسلوب الحياة التي يحصل عليه وعلاقاته واتصالاته في الوسط الاجتماعي الجديد خصوصا عند أهل الريف بينما من يعتقدون أن المصالح المختلفة هي الدافع لممارستهم السياسية فاهم يشكلون (20%) ولعل هذا يبرز الرغبة في إقتناع القطاع الريفي لإبداء قناعتهم كما هي بينما يسعى قطاع المدينة إلى لعب دورا بارزا في تحقيق طموحات أكثر واقعية و تتجاوز الارتباط الرسمي بالحزب و نجد أن الذين يبدون اقتناعهم ببرنامج الحزب عند القطاع الريفي (5%) مقابل (20%) من القطاع المدني ونلاحظ الفارق في التعبير في تحديد هدف الممارسة السياسية و نجد أن المدلول الجغرافي يعبر عن أحد المكونات لثقافة سياسية حزب التي تعتمد على التحلي بمبادئ و برنامج الحزب تحت ضغط الظروف الواقعية و لشروطها الثقافية و التاريخي

الجدول رقم 11: علاقة الأصل الجغرافي بدافع الممارسة السياسية عن حزب

جبهة التحرير الوطني

عينة البحث	ظموح مادي		تمسك التضامن الأخرى		برنامج الحزب		المجموع
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
الريف	10.22%	02	20%	04	20%	10	50%
المدينة	35%	07	-	-	15%	03	50%
المجموع	45%	09	20%	04	35%	07	100%

أما فيما يخص عينة حزب جبهة التحرير تتشكل عينته من قطاع الريف بنسبة متساوية مع قطاع المدينة وقد بينت نتائج أن نسبة (10%) من القطاع الريفي يعتقد أن الظموح المادي هو الدافع الوحيد لممارستهم السياسية مقابل (35%) من قطاع المدينة يعتقدون في نفس الدافع .

أما الذين صرحوا في أن دافع التضامن بالنسبة للقطاع الريفي فإن النسبة (20%) أعنوا أن دافع وحيد لممارستهم السياسية مقابل قطاع المدينة الذين لم يصرحوا بوجود هذا الدافع في طبيعة العلاقات التي تربطهم بممارسة النشاط السياسي في حين أن دافع الاقتناع ببرنامج الحزب شكلا بالنسبة لقطاع الريف (20%) مقابل (15%) لدى قطاع المدينة و تمثل هذه النسب بالنسبة لحزب جبهة التحرير كيفية يمكن أن نلتبس من خلالها عامل هام يمكن التعويل عليه لتفسير أهمية الدافع المادي و المصليحي حيث تركت تجربة الممارسة السياسية لدى الحزب إنطبعا لا يمكنه أن يمثل - كسابقية عند الأحزاب الأخرى - فهناك قناعة ترسخت عبر الحكم الأحادي لحزب أبرزت دورا تأكيدا على أهمية السيطرة و النفوذ و كذلك المصالح المادية التي يقدمها وظيفة الحكم .

أما البرنامج فتم التأكيد بنسبة (20) إعتده كدافع وحيد لدى قطاع الريف لممارستهم السياسية في حين بلغت النسبة (15%) لدى قطاع المدينة حيث يبرز الارتباط الوثيق لأفراد العينة بالحزب كبرنامج و إمتداد تاريخي .

جدول رقم 2: علاقة الأصل الجغرافي بدافع الممارسة السياسية داخل الحزب "

حركة مجتمع السلم

عينة البحث	الاصـل الجغرافي		برنامج الحزب		تتمين التضامن الاخوي		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الريف	10%	02	20%	04	25%	05	55%	11
المدينة	40%	08	5%	01	-	-	45%	09
المجموع	50%	10	25%	05	25%	05	100%	20

فيما يخص عينة حركة مجتمع السلم فصورة العلاقة بين الأصل الجغرافي

وبدافع الممارسة السياسية فإن يظهر أن من الريف نسبة (10%) يعتقدون في الطموح المادي ودافع لممارسة السياسية مقابل نسبة (40%) من المدينة يعتقدون في وجود هذا الطموح المادي كأساس لممارستهم السياسية و تبرز هذه النسب الفرق بين المدينة و الريف في تأثيرهم بالعامل المادي الذي يعتبر محدد غير متوافق بينهما وسيلته الممارسة السياسية ومن أجل تحسين أوضاع المادية ويعتبر هذا الاختلاف أسلوب بين حياة الريف البسيط و الطبيعي و حياة أهل المدينة المعقد و الميل إلى العيش المقرف وتأثير المادة بينما يمثل برنامج الحزب كدافع الممارسة السياسية بنسبة (20%) عند قطاع الريف مقابل نسبة (5%) لدى قطاع المدينة و يوضع هذا الفارق الاعتقاد في برنامج الحزب أقوى عند القطاع الريفي منه عند قطاع المدينة .

و فيما يخص دافع تقوية صفة التضامن الأخوي عبر الممارسة السياسية لدى القطاعين فقد بلغت النسبة (25%) لدى عينة الريف و تمثل هذه النسبة الاطار الواقعي للشعور أهل الريف التضامن الأخوي القوي و ضعفه لدى قطاع المدينة و هذا بسبب العلاقات الاجتماعية التقليدية الشديدة منها في الريف عنه في المدينة بسبب وجود بعض العناصر الجامعة في الريف كملكية العقارية للأرض و بروز رابطة الدم ، القرابة بشكل ملفت نظرا لغياب علاقات إنتاج تسمح بروز إطار حدائي لعلاقات الاجتماعية .

جدول رقم 34: مطالعة الجرائد

كيفية البحث		ح.م.ث.و.		ح.ج.ت.و.		حماس	
مطالعة الجرائد		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم		%100	20	%100	20	%100	20
لا		-	-	-	-	-	-
المجموع		%100	20	%100	20	%100	20

يهتم هذا الجدول بتحديد أجوبة العينات من مطالعة الجرائد التي تعتبر أسلوباً متنسقةً السياسية و ميدان خاص لثقافة سياسية توضح المعطيات الاجتماعية و تستعرض الصورة السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الرياضية أضف إلى ذلك أنه كشيحة لضعف النقاش السياسي داخل الأحزاب و بروز وجهات متعددة في تحليل و نقاش الموضوعات المختلفة و ضعف الإقناع داخل الحزب باعتراف الأطراف المتناقشة المتممة نفسها لأحزاب تلجأ الأفراد إلى اقتناء الجرائد التي تسهل وصول المعلومات المتنوعة و تبرز المبحوثين بمصادر الجرائد و كذلك نظراً لتعدد المعطيات المأخوذة من الصحف بدلا من الاكتفاء بالموضوع السياسي الذي تشهد نقاشه دائما نفس المقرات و هكذا ترتبت النتائج كما يلي :

فبالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فإن نسبة (100%) من عينة الحزب صرحوا بأنهم يطالعوا الجرائد باستمرار كذلك نجد عينة حزب جبهة التحرير وبنسبة (100%) صرحوا بأنهم يطالعون الجرائد باستمرار في حين بلغت النسبة لدى حركة مجتمع السلم (100%) الذين أجابوا بنعم حول سؤال عن مطالعة الجرائد و هكذا يبرز الاهتمام الكبير لدى العينات الثلاثة بمطالعة الجرائد و هنا نوضح أنه رغم وجود القنوات الأجنبية فإن الأغلبية تسعى لاقتناء الجريدة باستمرار و لقد صرح البعض منهم أن السبب في ذلك عدم تقنيهم في المعطيات و المصادر التي تتحدث و فقيا هذه القنوات و بالتالي تلجأ إلى الصحف التي تبدو في نظر المبحوثين أكثر اطلاعا و تقريبا من مصادر القرار علي إعتبار أن

هذه الصحف، تتلقى مصادر أخبارها من أفراد و مجموعات تصنع القرار بكل تنوعاته
سياسيا إقتصاديا و ثقافيا و حتى رياضيا .

جدول رقم 14 اللغة التي تطالع

عينة البحث	أرسيدي		ج . ج . ت . و		حماس	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الامازيغية	01	%5	-	01	01	%5
العربية	-	-	%35	7	10	%50
الفرنسية	18	%90	%75	15	07	%35
إنجليزية	01	%5	-	-	02	%10
المجموع	20	%100	%100	20	20	%100

يهتم هذا الجدول بإبراز الإطار اللغوي في بعده الثقافي و الإيديولوجي في ممارسة
السياسية و الأسباب التي تجعل كل عينة تفضل وتركن إلى إطار لغوي معين والامتناع عن
إطار آخر بحيث أن اللغة تقوم بوظائف أخرى غير الاتصال وتبرز مستويات ثقافية و
إيديولوجية و أخرى تاريخية لذلك تظل اللغة بالنسبة للأحزاب السياسية في الجزائر تمثل
إطار لتضامن ثقافي و معنوي الذي يربط أعضاء الحزب الواحد .

فبالنسبة لعينة الأرسيدي ضببت الدراسة من خلال إجابات المبحوثين أن نسبة (5%)
فقط من مجموع المستجوبين يطالبون باللغة الامازيغية و ليس باستمرار مقابل (90%)
يطالعون باللغة الفرنسية في حين أن نسبة (5%) فقط من تطالع باللغة الإنجليزية وهذه
النسب منطقية بالنظر إلى الانتشار الواسع لثقافة الفرنسية في الجزائر و قلة الجرائد الناطقة
باللغة الإنجليزية و أيضا الجرائد الناطقة باللغة الامازيغية أما الجرائد الناطقة باللغة العربية فإن
النسبة معدومة و تستطيع تقدم هذا التفسير فيما يتعلق بالعروف عن هذه الجرائد في
العقيدة الإيديولوجية و التاريخية التي تعكس رؤية الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية
باعتبارها رؤية تنظيمية و أهدافا تركز على مدلولات و جوانب لشخصية متميزة على

الإطار الرسمي المرسوم خصوصا إذا علمنا بأن الشباب هم الفئة الأكثر إحصاءا على هذا التميز الثقافي و التاريخي .

أما بالنسبة لعينة حزب جبهة التحرير فنجد أن نسبة (35%) يطالعون باللغة العربية بينما (75%) يطالعون باللغة الفرنسية حيث نلاحظ أن المطالعة تنحصر ضمن هاتين اللغتين فبالنسبة لتفسير فإننا نقدم التالي وهو أن نظرا لفئات العمر التي تكونت تاريخيا في ظل الثقافة الفرنسية فالمنطق فرض أن تكون التكوين الثقافي من خلال اللغة الفرنسية في حين أن الذين يطالعون باللغة العربية فيهم من درسوا باللغة العربية إذا علمنا أن معظمهم مدراء في ابتدائيات أما عينة حماس فنجد (5%) يطالعون باللغة الأمازيغية متى توفرت الجريدة في مقابل (50%) يطالعون باستمرار باللغة بالغة العربية في حين أن الذين يطالعون باللغة الفرنسية و صلت نسبتهم (35%) ومقابل (10%) فقط يطالعون باللغة الإنجليزية و يمكن أن بالنسبة لعينة حماس أنه يمتاز بتنوع متميزا في اللغة التي يطالع بها وذلك تفسيره إلى كون معظم مناضليه - العينة المبحوثة - ذات تكوين جامعي وهم يهتمون بتأكيد و توسيع وإبراز الطابع الحزبي ذي التنظيم النخبوي - الجامعي - و الذي يتماشى مع الرغبة في التركيز على عناصر أو مؤشرات مثل اللغة ، المستوى الجامعي ، إلى ذلك، أن الحركة تنسم بالمرونة الإيديولوجية حيث تستطيع جمع أكثر من متغير ثقافي ،سياسي ،إقتصادي داخلى نسيج الحزب بما يسمح لها أن تحدث الاجماع .

جدول رقم 15 الموضوعات التي تطلع عبر الجرائد حسب الأولوية

عينة البحث	أرسلي	ح . ج . ت . و		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	الموضوعات
		النسبة	التكرار						
									الموضوع السياسي
									الموضوع الثقافي
									الموضوع الاقتصادي
									الموضوع الرياضي
									المجموع

تبرز أهمية هذا الجدول في قيامه على توضيح الأولويات بالنسبة لمبحوثين في مطالعة الموضوعات وهي حسب تصنيفنا تتوزع على ثلاثة إمكانيات الموضوع السياسي ، الثقافي و الاقتصادي و الرياضي وهو - الجدول - ذو أهمية حيث يعكس التنشئة السياسية التي تفرزها المطالعة و الثقافة التي يديرها الفرد - المناضل و المتعاطف - بمحيطه بحيث يعطي صورة واضحة عن قدرة المنتسبين على متابعة الموضوعات المقترحة على الساحة الوطنية و الدولية و الوصول بهذه الثقافة إلى محاولة إثراء ثقافة الفرد داخل في هذه الحقول وإعطاء الاقتراحات لحزب كانت النسب المتوية ففيما يخص عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية وجدنا (60%) من مجموع المبحوثين يطالعون باستمرار الموضوعات السياسية في الأول مقابل (35%) النسبة التي تطلع الموضوع الثقافي في الأول في حين أن الموضوع الاقتصادي تشكل مطالعته نسبة (5%) من مجموع المبحوثين في المقام الأول أم الموضوع الرياضي فهو مهمل كليتنا .

بينما معاناة عينة حزب جهة التحرير الوطني وجدنا فالذين يطالعون الموضوع السياسي باستمرار بلغت نسبتهم (70%) في مقابل نسبة (15%) يفضون مطالعة الموضوعات الثقافية في حين يحتل الموضوع الاقتصادي من بين النسب (15%) من يحمل المبحوثين و الذي يرون فيه أولوية عن الموضوع السياسي و الثقافي . أما عينة حركة مجتمع حماس فكانت النسب تبرز أن الذين يفضون مطالعة الموضوع السياسي فهي تمثل ما نسبته (70%) في مقابل نسبة

(10%) تفضل مطالعة الموضوع السياسي و الثقافي و نسبة (20%) تفضل مطالعة الموضوع الاقتصادي عن مطالعة الموضوع السياسي و الثقافي وتعتبر هذه النسب عنى نتيجتين وهو أن الموضوع السياسي يحتل الأولوية في مطالعة الجرائد و نفس ذلك، أن الارتكان إلى الجرائد في الاطلاع على الموضوع السياسي يوضح الولع السياسي لمناضلين أو عدم تحكم الأحزاب السياسية في المعطيات السياسية التي يقدمها الأفراد ومن جهة أخرى يشكل تفضيل الموضوع السياسي عن باقي الموضوعات أن المناضل أو المتعاطف كما تبين في الجداول السابقة أنه يميل إلى تكوين صورة واضحة عن الوضع السياسي بالاستناد إلى الجرائد المستقلة و لا يكتفي بفكره احزب عن الموضوع كما نشير أن الإهمال النسبي للموضوع الثقافي و بنسبة أكبر الموضوع الاقتصادي يوضح استنتاج آخر يتعلق الحصر في تحديد وظيفة الحزب السياسي بالتركيز على الموضوع السياسي و تسييس الموضوعات الاقتصادية و الثقافية كما دأبت الثقافة السياسية على إبراز ذلك منذ تاريخ الحركة الوطنية إلى الاستقلال.

جدول رقم 16: نوع الجرائد التي تطالع

عينة البحث	أرسيدني		حزب جبهة التحرير		محاسن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جرائد الحزب	03	%15	01	%5	08	%40
جرائد مستقلة	10	%80	18	%90	12	%60
جرائد أحزاب منافسة	01	%5	01	%5	—	—
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

من هذا الجدول يتضح الاهتمام بخطاب الحزب من طرف المنتسبين إليه ومتابعيهم لأفكاره وأطروحاته حول مختلف القضايا الوطنية أو الدولية وكان السؤال الموجه لهم حول مطالعتهم لجرائد وكانت الاقتراحات ثلاثة إما مطالعة الجرائد الحزبية ، أو جرائد مستقلة أو جرائد أحزاب سياسية منافسة و كانت النتيجة كما يلي :

بالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فنجد أن الذين يطالعون جرائد الحزب من المناضلين أو المتعاطفين نسبتهم (15%) بينما الذين صرحوا بمطالعتهم جرائد مستقلة كانت نسبتهم (80%) في حين أن الذين يطالعون جرائد أحزاب سياسية أخرى منافسة فكانت نسبتهم (5%) ومن هنا نستنتج أن أغلب الذين يتسبون إلى الحزب لا يطالعون أولاً لا يقتنعون بخطاب الحزب في الموضوعات المعالجة و أنهم يستمدون خطابهم السياسي من جرائد أخرى - مستقلة-

أما بالنسبة لعينة حزب جبهة التحرير فكونه يملك مجموعة هامة من الجرائد باللغتين فذلك منعهد من استقطاب أولاً مناضليه و المتعاطفين معه حيث نجد أن الذين يطالعون جرائد الحزب باستمرار تصل نسبتهم (5%) في مقابل (90%) يطالعون جرائد مستقلة في حين (5%) من مجموع العينة فقط يطالعون باستمرار جرائد أحزاب سياسية أخرى وهذا يؤكد ما تناوله في الجداول الأخرى حيث يهتم المناضل أو المتعاطف ، في حزب جبهة التحرير بتلمس مصاحبه الشخصية أو العائلية و يتعدى ذلك إلى الأصدقاء و الأصحاب و نقل حاجاتهم

على أساس أنه المسؤول على تنفيذها بوسائل الحزب و ليس الاهتمام برنامج أو إيديولوجية و خطاب الحزب .

في المقابل نجد أن عينة حركة مجتمع السلم التي تم بحثها أجابت بالنتائج التالية فأعدن (08%) أنهم يطالعون جرائد الحزب باستمرار في مقابل (60%) يطالعون جرائد - مستقلة - و يبتزمون بذلك باستمرار في حين أننا لم نعثر على إجابات فيما يخص مطالعة جرائد أحزاب سياسية منافسة فهنا شديد بقوة الخطاب الذي يبرز مشروع إسلامي كحزب واحد و أحادي و بالتالي نفتقد لمشروعات الأخرى إلى مصداقية مادامت أنها علمانية أو مجاهدة "للحق" بتعبير إسلامي ورغم شدة التأثير هذا لم نسلم الحركة من الاعتماد على الجرائد المستقلة بنسبة (60%) و كانت المقابلات التي أجريت مع بعض المناضلين منهم يميلون إلى تفسير ذلك بالإمكانيات المادية القليلة حيث تمنعهم من زيادة عدد نسخ الجرائد الخاصة بالحزب و كذلك لأن الجرائد المستقلة ترتبط بمصادر القرار في الجزائر .

جدول رقم 17: الجرائد الأكثر مصداقية في نقل الخبر السياسي

عينة البحث		حزب جبهة التحرير		أرسيدى		المصداقية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%75	15	%85	17	%10	02	جرائد الحزب
%25	05	%15	03	%90	18	جرائد مستقلة
-	00	%00	00	%00	00	جرائد حكومية
%100	20	%100	20	%100	20	المجموع

جدول رقم 18: الجرائد التي تحوي أكبر قدر من الموضوعية في نقل الخبر السياسي

عينة البحث		حزب جبهة التحرير		أرسيدى		الموضوعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%90	18	%75	15	%10	02	جرائد الحزب
%10	02	%20	04	%70	14	جرائد مستقلة
-	-	%5	01	%20	04	جرائد حكومية
%100	20	%100	20	%100	20	المجموع

يبين هذان الجدولين الرؤية التي تبرز مبررات الأفراد- عينات الأحزاب

العزوف عن الجرائد و القبول بجرائد دون سواها و خصوصا إذا كانت المقارنة بين جرائد الأحزاب السياسية الجرائد المستقلة لجرائد الأحزاب المنافسة وتوضع الفارق في معطى المصداقية و الموضوعية في نقل أو تفسير الخبر السياسي الصادر عن الجرائد .

فبالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فإن الرؤية الموضوعية و المصداقية إذا جمعنا النسبتين - (جدول رقم 9 + 10) -نسبة (20%) يعتبرون أن جرائد الحزب تتميز بالموضوعية و المصداقية في مقابل (80%) يعتقدون أن الجرائد المستقلة تمتاز بالموضوعية و المصداقية أكثر في حين (20%) يعتبرون أن جرائد الأحزاب المنافسة صادقة و موضوعية أن أما عينة حزب جبهة التحرير كانت النتائج تمثل فيما يلي : فبنسبة (80%) يعتقدون أن

جرائد الحزب تعبر بصدق و موضوعية عندما تنقل أو تفسر الموضوع السياسي في مقابل (17%) يعتقدون أن الجرائد المستقلة هي الأصدة و الموضوعية في تحليل ونقل الموضوعات السياسية في حين نسبة (5%) أعلنوا أن الأحزاب المنافسة تعبر من خلال جرائدها عن الموضوعية و الصدق في نقل الخبر السياسي و تفسيره .

أما عينة حرمة مجتمع السلم فنلمس النتائج الآتية أنه فيما يرتبط بمصداقية و موضوعية جرائد الحزب فتتقد عبرت (10%) من مجموع المستجيبين على هذا الاقتناع في مقابل (25%) أعربوا أن الجرائد المستقلة هي التي تعبر عن أكثر موضوعية و مصداقية في حين نتمى عن الأحزاب السياسية المنافسة أية مصداقية أو موضوعية و يمكن أن يخرج باستنتاج واحد بالنسبة لكل هذه النتائج و النسب وهو أن الجرائد المستقلة تمثل أكثر مصداقية و موضوعية في نقل الخبر السياسي بالنظر لعدة معطيات منها ارتباطها بمصدر القرار السياسي ، وثانيا لإمكانيات المادية التي تضمن لها الوصول إلى مصدر القرار ونقله بينما تقتقد الأحزاب إلى هذين المعطين نسبيا و هذه ظاهرة لها أهمية كبرى فعلاوة على أنها متفقة مع منطق و طبيعة الأمور السياسية من حيث وجود الرأي و الرأي المخالف و عدم الاستجابة لأحزاب سياسية بالحصول على إمكانيات مادية تشجع على وجود مصادر ، الخبر وهذا أصلا يرتبط بطبيعة بالنظام السياسي الجامد الذي يبرز تعدد القرار من جهة و حرصه على إعطاء الخبر السياسي - الصحفي - لإطار الإيديولوجي الأكثر تناسبا معه .

جدول رقم ١١: العلاقات داخل الحزب

عينة البحث		أرسيدى		حزب جبهة التحرير		شماس	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
العلاقات							
أخوية		70%	14	85%	17	90%	18
مصالح مادية		30%	06	-	-	-	-
مقيدة ببرنامج		-	-	15%	03	10%	02
المجموع		100%	20	100%	20	100%	20

يبين هذا الجدول مفهوم والضمون الذي يعطي حزب سياسي من طرف الباحثين حيث تمكن وجهات النظر في الاعتقاد بأهداف التي تحدد إطار التنظيم السياسي و بالتالي تقرير هذا التبرير أو ذلك في الانتماء إلى الحزب السياسي دون آخر بحسب اهتمامات و مصالح الباحثين و هكذا.

وهكذا نرى أنه بالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية نلاحظ أن نسبة (70%) من الباحثين يعتقدون بأن العلاقات داخل الحزب تنظمها و تشدها الاخوة و التضامن مقابل (30%) نسبة الذين صرحوا بأنهم يعتقدون بمصالح المادية في بناء العلاقات داخل الحزب في حين نجد أن مفهوم البرنامج لا يعبر عن هدف أو اهتمام بالنسبة للباحثين في بناء الحزب و هذا يثبت النمط التضامني لعلاقات السياسية داخل الحزب و يكفل قاعدة الولاء متينة و إبراز صفة التكافل العشائري .

ونجد انه بالنسبة لحزب جبهة التحرير فنجد من خلال الجدول أن الذين صرحوا بأن العلاقات داخل الحزب يسندها التضامن الأخوي بنسبة (85%) مقابل (15%) من الباحثين صرحوا بأن العلاقات تنقيد ببرنامج الحزب . في حين أنه بالنسبة لعينة حركة مجتمع السلم فنجد أن الذين صرحوا بأن العلاقات يتدخل في بنائها التضامن الأخوي بنسبة (90%) مقابل (10%) صرحوا بأن هذه العلاقات مقيدة ببرنامج الحزب السياسي و هذا اختبار آخر لمفهوم الحزب .

و من هنا نستنتج بالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية أن السبب

العالب و الميزة المهيمنة فيما يصور الحزب كشكل يعكس تضامن مجموعة من الأفراد باعتبارهم اخوة وتعني هذه الكلمة بمفهوم السوسولوجي تضامن يربط بمجموعة من الأفكار و الدلالات العشائرية و ليست لها علاقة برؤية موضوعية سياسية أو اقتصادية أو أهداف يسعون لتحقيقها خارج إطار تشديد التكافل و التآزر و التماسك العشائري و هكذا نجد أن نسب توضح أن الاختيار الأول يمثل (70%) عند أرسيدى مقابل (85%) عند ح.ج.ت.و في حين بلغ النسبة (90%) عند عينة حماس في حين أن الأهداف السياسية بلغت عند الأرسيدى نسبة معدومة مقابل (5%) عند حزب جبهة التحرير في حين تمثل (2%) عند حماس. أما التضامن المادي و الاقتصادي فإن نسبته بلغت (30%) عند عينة أرسيدى ولا تشكل هدفا أو أساسا لعينة حماس أو حزب جبهة التحرير .

ونجد أن القاسم المشترك بين العينات الثلاثة هو الإجماع على تهمين أهمية العلاقات الأخوية كأساس لفهم و ممارسة النشاط الحزبي فهذا الرابط بين أعضاء الحزب الواحد و العامل المشترك لأحزاب أخرى كان لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذا التعريف يتضمن بالضرورة نشأة الحزب و الظروف الاجتماعية المحيطة به حيث يظل العنصر الأكثر ثباتا في الحزب من حيث الأهمية " المجموعة - الكتلة" كما يسميها عبد الغني مغربي و التي تعني نتيجة التصورات الجماعية التي تحدد النظام الجماعي ولكن في حالة البدائية و التقليدية و لا تكون فيها علاقات الإنتاج غير ذي جدوى مادام الفرد يميل إلى البقاء داخل التصورات الجماعية و الخضوع لها .

جدول رقم 9: تحديد علاقة ممارسة عمل من عدمه بالمشاركة السياسية

مطالعة الجرائد	ح.م.ث.و		ح.ج.ت.و		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	20	%100	20	%100	20	%100
لا	-	-	-	-	-	-
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

يدخل من خلال هذا الجدول في البحث عن تأثير العمل من عدمه في الدفع

بالأفراد إلى ممارسة النشاط السياسي و الأسباب التي تؤثر على المبحوثين وفي الاعتقاد بدور الأحزاب السياسية من نفوذها إمكانياتها لتحقيق أمل التوظيف مقابل الانتساب إلى الحزب أي إمكانية أن يتحول الحزب إلى مؤسسة تضمن لمتسيبها الشغل لعاطلين عن العمل أو دور النقابة لتحافظ على مناصب أعضائها في الشركات و المصانع أي العلاقة الاقتصادية و ارتباطها بالنشاط السياسي من حيث أن الانتساب لحزب معين يضمن استقرار الحياة الاجتماعية .

فبالنسبة لحركة مجتمع السلم وجدنا أن الذين صرحوا بأهم لا يشتغلون يشكلون ما نسبته (70%) مقابل (30%) يشتغلون في حين أن الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فوجدنا أن الذين أعلنوا أنهم يمارسون وظيفة تمثل نسبتهم (25%) مقابل (75%) لا يشتغلون و في حزب جبهة التحرير فنجد أن الذين صرحوا بأهم يشتغلون بلغت نسبتهم (70%) مقابل (30%) أعلنوا أنهم لا يشتغلون وتوضح هذه النتائج بالإضافة إلى الملاحظات التي استفاد الباحث منها في الميدان و التي مكنته من خلال تصريحات بعض المبحوثين و غير المبحوثين و الذين استفادوا من امتيازات الشغل مجرد كونهم ينتسبوا إلى أحزاب لها نفوذ سلطة القرار بالرغم من عدم توفرهم على مستوى عنمي مؤهلا و آخري صرحوا بأهم برفيرا في منصب عمل نظرا لمعرفته بإطار أو نائب في الحزب السياسي وبذلك تكون الرغبة في إيجاد منصب عمل انطلاقا من إطار حزبي يشكل مجموعة من العلاقات العامة

تسمح بإدماج الأفراد إلى مؤسسات اقتصادية عبر الحزب ليتحول الحزب إلى إطار توظيف .

النتائج الخاصة بالبحث الأول :

وهي النتائج التي استخلصها من خلال كل الجداول التي تناولت مؤشرات تغير العلاقة من خلال تأثير البنية الاجتماعية بعلاقات اجتماعية تقليدية وعبر مقارنة كل العبات .

(1) ممارسة عمل سياسي ضمن تنظيمات اجتماعية: في هذا المؤشر كانت

العلاقة متقاربة لدى كل العينات فبينما كانت نسبة الذين مارسوا نشاطا سياسيا ضمن تنظيم اجتماعي من أفراد عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية نسبة ضعيفة و عند عينة حركة حماس أقل ضعفا في حين كانت النسبة عند حزب جبهة التحرير عالية وذلك نظرا لأن هذا التنظيم كان الوحيد التي يمارس نشاطا سياسيا و الحزب الواحد عبر النقابات العمالية و التأطير الحزبي و التعبوي و استنتج الباحث رغم هذا أن الأحزاب الأخرى كان لها دورا رغم ضعفه و ذلك لأن العمل كان يجري داخل السرية إن العمل السياسي كان يحمل تعددية مضمرة ارتباطات بتيارات الحركة الوطنية عبر تنظيمات مهنية ، طلابية ، أو ضمن حزب جبهة التحرير و لكنها تتبنى أطروحات مختلفة و حلول مغايرة لما يطرحه الحزب الواحد

(2) أسباب عدم ممارسة نشاطا سياسيا ضمن فئيل : كان التغير في هذا المؤشر

واضحا حيث كانت نسبة الذين لم تكن لهم رغبة في ممارسة نشاطا سياسيا عند حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية بلغت (37.5%) و لم نجد هذا السبب لدى العيتين في حين نجد أن أغلبية الإجابات تركزت حول سبب غياب ممارسة تعددية في الميدان السياسي بصفة قانونية و التركيز على هذا السبب يرتبط بالإطار الذي يميل أكثر إلى توظيف مفهوم الديمقراطية كسبب لعدم الخوض في النشاط السياسي حتى بالنسبة لعينة جبهة التحرير الوطني .

(3) تأثير الأصل الجغرافي في بنية العلاقات السياسية :

هذا المؤشر يوضح الارتباطات السياسية و تأثير الأصل الجغرافي في بنية العلاقات السياسية حيث يتناسب مع تكوين أولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية و كذلك أيضاً إسناد المراكز التي ينجح في الوصول إلى أعضاء ذات الأصول الجغرافية التي تشكل مراكز ثقل وقوي داخل الحزب ، وهكذا نجد أن مجموع عينة قطاع الريف تمثل نسبة (70%) و هي نسبة عالية جدا بحيث تدفع إلى تحقيق رؤيتها و صفات شخصيتها التي تركز إلى الالتفاف حول الجماعة و ذوبان الفرد ضمنها بالاعتماد على علاقات التي تعتمد على الأصل الجغرافي الواحد .

(4) مطالعة الجرائد: إن مطالعة الجرائد و علاقته بممارسة نشاطا سياسيا يبرز تلك العلاقة الضعيفة بين نظرة المبحوث و الفرد في ممارسة نشاطا و بالاعتماد على ثقافة سياسية خاصة عبر التزود من معطيات الجرائد عموما و فوق ذلك نلاحظ أن الاهتمام ينصب على الخصوص لجرائد الخاصة أو المستقلة التي تزود الفرد بتحليلات و التفسيرات الموضوعية و ذات المصدقية لموضوعات السياسية و الذي يشكل برامج دعائية تمارس تنشئة سياسية على الأفراد في حين نعلم أن الثقافة السياسية مفقودة مبدئيا لدى المناضل .

(5) علاقة ممارسة العمل من عدمه : يشكل هذا المؤشر أهمية كبيرة حيث حدد العلاقة بين ممارسة عمل من عدمه بوجود طموح في تحسين وضعية المبحوث سواء في الحصول على ترقية أو الرغبة في الحصول على عمل و ذلك مرتبط بالانضمام إلى حزب سياسي من خلال إجابات كثيرة لمبحوثين و ليس الغرض هو تكوين سياسي يمكن ترجمته إلى طموح في تولي منصب سياسي في الحزب أو المؤسسات .

(6) العلاقات داخل الحزب : إن رؤية المبحوثين لمفهوم حزب سياسي يعتمد على تنظيم يجتمع حول مجموعة الأفراد لاهداف و مصالح مشتركة كان غائبا تماما حيث سجلنا ما متوسطه (83%) نسبة الذين أعلنوا عن علاقات أخوية هي الصفة التي تجتمع المناضلين و بالتالي يكون التضامن عشائري أكثر منه طبقي - مادي أو معنوي - و ينفي عن الحزب البرنامج ، المؤسسة ، نخاس المصالح بالإضافة إلى نتائج المبحث الأخرى المرتبطة بالموضوعات الأكثر أهمية حيث الثقافة السياسية التي تتركها لمبحث الآخر النضال

خاتمة الفصل الأول :

كان من الواضح أن النتائج التي تم استخلاصها من الجداول الفصل الأول أن ممارسة العمل السياسي كانت تحتوي على عدة مؤشرات هامة أضمرت على أسلوب خاص في ممارسة العمل السياسي بالجزائر فالتضامن ذو الصبغة العشائرية الذي يربط أفراد عينة البحث بالنسبة لكل الأحزاب لا يرتبط بقدر رؤية موضوعية أي اعتماد على برنامج سياسي أو اقتصادي أهداف تسعى المجموعة أو الهيئة لتحقيقها ولكن وجدنا أن أفراد عينات الأحزاب لا تعلم من برامج الأحزاب سوى النزر بالقليل ومن جانب آخر نجد أن القاسم المشترك لمضمون الممارسة السياسية هو الأساس " الأقوى " بحيث يضل العنصر الأكثر ثباتا في الحزب من حيث التركيبة مادام الفرد يميل داخل الجماعة إلى الالتجاء نحو مفاهيم " الأبوية السياسية " وهذا المفهوم أوجدته ليعبر عن الحالة أو نوعية وبنية العلاقة السياسية وظهور السلوك السياسي مما يؤشر إلى نوعية التنشئة السياسية لدى الأفراد والجماعات فانخفاض وضعف الوعي السياسي نظرا للمستوى التعليمي والعلاقات بين الجنسين داخل الحزب وتوزيع الأدوار والمكانات داخله ما يؤشر لفاعلية الضبط السياسي للفرد والجماعات .

تمهيد الفصل الثاني :

من المناسب بدءاً أن نشير إلى أنه يوجد بصورة عامة تفاعل وثيق بين توازن المجتمع الأصلي المستند إلى نمط العلاقات الاجتماعية الذي هو ثمرة التطور التاريخي لكل مجتمع وتكوين الفرد الذي لا يتكون بالقرارات والقوانين يسمح هذا باكتشاف المظهر السياسي والإيديولوجي كنتيجة لمظهر القاعدة المادية .

يبدو أن جميع ما ذكرناه من مقدمة حتى الآن لا يجيب على سؤال الذي يطرح نفسه عن ماهية الشروط التي تؤدي في نطاق جماعة ما إلى انبثاق نظام قيم معين ينظم ممارسة هذه الجماعة ؟

تأتي قدرة المجتمع الجزائري للكشف على حقل دلالاته الخاصة الروحية والعقلية لتصوغ البنية الموضوعية للواقع الاجتماعي .

قد نناقش مدى ما تحقق من انسجام ليس من الضروري أن يحصل التماثل بين المتربول والمجتمع المستعمر إذ ليس المقصود في الواقع طلب التأقلم أو التكيف بقدر ما هو توفير القابلية والحصول على شيء منه فمن البديهي أن التنافس أو التصارع عالم أساسي في إنتاج التمييز والخصوصية لمجتمع بعينه أمام " الغالب " أو القبول بالانتحار الذاتي والنتيجة هي التحلل ولكن التساؤل المهم في هذه المرحلة لماذا باختصار يقضي الواقع الاجتماعي من حيث أنه يجسد للضعيف مقابل القوى ؟ لماذا نفقد الوظائف والقيم ؟ أم أن تحقيق الهوية الاجتماعية التي تكونت تاريخياً يرتكز على خميرة أساسية لم تتشكل بعد .

السياسي بالنسبة للذين لا يشتغلون الحصول على وظيفة عبر نفوذ الحزب و شخصياته القوية و الترفية بالنسبة للذين يمارسون وظائف.

الفصل الثاني : 1

العلاقة بين المؤسسات الحديثة والواقع الاجتماعي

تأثر المؤسسات ذات الصبغة الحديثة بالواقع الاجتماعي التقليدي تعتمد على بيانات العلاقة بين المؤسسات ذات الصبغة الحديثة بالواقع الاجتماعي التقليدي فهي ذات أهمية متميزة في هذه الدراسة بما زودتنا به الحقائق و معطيات هامة حول وضعية هذه المؤسسات التي يفرضها الواقع التقليدي عبر أسنوب ووعي الممارسة السياسية ، حيث تكشف عن مدى التأثير الذي يمارسه الواقع الاجتماعي ضمن العلاقات السياسية في مستويات المؤسسات الرسمية ووفقا هذه الفرضية التي انطلق منها الباحث مؤداها أنه رغم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالعقلانية الحديثة إلا أنها في الواقع تغلب عليها الطابع التقليدي و سنوضح إلى أي مدى تصدق هذه الفرضية وقد خصصنا أسئلة تتناسب مع العوامل و المؤشرات التي توضح هذا الافتراض - نفيًا أو إثباتًا - ولقد تمثلت هذه المؤشرات في خمسة نقاط هي أولا طبيعة العلاقات بين القوى المختلفة داخل الحزب كمؤسسة رسمية وذلك بحكم المدلول الإيديولوجي و الاجتماعي لحزب و ثانيا أهمية العلاقات العائلية في بناء الحزب ذلك أن التحالفات التي تقيمها الأحزاب تتجه نحو علاقات القرابة و الأصول الجغرافية ، و ليس نحو تكوين كتل على أساس برنامج و المؤشر الثالث النظام السياسي المفضل ورابعا كيفية تقدم الترشيحات و الأساس الذي يتوقف عليه تفضيل مترشح على آخر و خامسا صعوبة تحقيق التجانس و الانسجام داخل الحزب .

فحيث نلاحظ أن هذه المؤشرات توضح صبغة تأثر المؤسسات الرسمية المتسمة بطابع الحديث - العقلاني - بإطار الواقع الاجتماعي التقليدي من خلال أشكال الوعي و الممارسات التي تميل إلى تبني أشكال من العلاقات العشائرية و التقليدية و النتائج التي تفصي إليها .

جدول ومعرفة أفراد العينة بمرجعيات أحزابهم

عينة البحث		حساس		ح.ج.ت.و.	
إحتمالات		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم	16	80%	6	20%	4
لا	4	20%	12	80%	16
المجموع	20	100%	20	100%	20

يوضح هذا الجدول مدى الاقتناع الذي يؤسس ارتباط يربطه الأفراد - مجموعة الباحثين - المرجعية الحزبية كأساس لقبول الانتماء إلى حزب سياسي وقد تم طرح السؤال بصيغة هل تعلم بتحديد مرجعية الحزب و من هذه الزاوية انقسمت إجابات الباحثين إلى تأكيد أو نفي التعرف عليها مما يؤكد استنتاجات الجداول السابقة و كانت النتائج بالنسب المؤوية كالتالي :

في عينة حزب جبهة التحرير الوطني الذين صرحوا بتعرفهم على رجعية الحزب كانت نسبتهم (80%) في مقابل (20%) نفوا اقتناعهم بمرجعية الحزب و بالقيمة المطلقة و عددهم (4) أربعة أفراد فقط و هنا يمكن القول أن اتجاه المنتسبين للحزب تعتمد على معرفة دائمة بمرجعية الحزب و تسعى من جانبها إلى تحقيق هذه المرجعية بالارتباط الأساس التي يقوم عليها الحزب .

في حين أن عينة حركة مجتمع السلم كانت النتائج كانت كما يلي : نسبة (40%) من الباحثين أجابوا بنعم على معرفتهم بمرجعية الحزب مقابل (60%) نسبة الذين نفوا معرفتهم بمرجعية الحزب و إذا كانت، تظهر أن نسبة الذين لا يوافقون على صيغة السؤال أكبر من نسبة الذين يؤكدون معرفتهم بمرجعية الحزب فهذا لا يعني أنهم يجهلون هذه المرجعية و لكن لأن التحديد الدقيق لهذه المرجعية كان يتناسب مع الإطار الرسمي الذي يتبناه الحزب في أسلوب و برنامجه و لكن تؤكد لنا هذه النسب من جهة ثانية جهل أو قلة إطلاع المنتسبين ببرنامج الحزب في مجالات سياسته الاقتصادية و الثقافية بحيث يبدو

المناضل - وهو لا يعي الاعتبارات الاقتصادية و السياسية و الثقافية لحزبه التي يباشر الحزب فيها نشاطه و هنا يتعين على الحزب أن يرتقي بمهمة إطلاع و توعية المنتسب ليصبح مناضل و مطلع و تجعله يعي أين هو من الحزب على مختلف المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية التي توظف فيه الوعي السياسي .

أما عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية مثلت النسب بالنسبة للذين صرحوا بمعرفتهم بمرجعية الحزب نسبة (20%) مقابل (80%) نسبة من يجهلون بالتحديد مرجعية الحزب و دور الحزب هنا الذي يحاول إحقاق الصعوبات و المعطيات و التفاصيل عن البرنامج الخاص بالحزب هذا السوق بينه القصور الذاتي لتجاوز لإعطاء معطيات و بر تقصير المناضلين في كسب ثقافة عن برنامج حزبه و يلاحظ هذا بالخصوص بالنسبة لحملات الانتخابية .

جدول رقم 9 عقيدة الحزب

عينة البحث		حزب جبهة التحرير		أرسيدى	
عقيدة الحزب	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
دينية	-	%25	05	-	-
إثنية	17	-	-	%85	-
تاريخية	-	%15	15	-	-
لغوية	03	-	-	%15	-
المجموع	20	%100	20	%100	20

بعدها كان الجدول السابق قد فقد الدلالة الإحصائية نظرا في اجتهادنا لتردد لدى عينة المبحوثين نظرا لعدم الإفصاح عن هذه الصعوبات لاعتقاد يسيء بذلك لحزب وأن تلك الصفات تمثل سلبية سياسية و استغلال انتخابي من قبل الحزب مما قد تذكى دعاية ضده و لكننا - الباحث - قد لجأ إلى تصويغ السؤال بطريقة تدعم التقسيمات التي يتبناها كل حزب فبالنسبة لحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فنجد أن الذين يعتقدون بالإيجاب في أن عقيدة الحزب تستجيب لمفهوم أثني تمثل نسبة (85%) من مجموع المبحوثين مقابل (15%) يعتقدون بالإيجاب أن عقيدة الحزب تقوم على اللغة و نستنتج من خلال هذه البيانات أن الأساس الجهوي أو العشائري لحزب و نتوصل إلى إثبات صدق مؤشرنا الذي يحقق هذه الصعوبة في ميدان الممارسة السياسية و تمثل هذه النسبة دلالة إحصائية أخرى حيث تبرز الإطار المرجعي الذي يعتنقه الحزب و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

أما بالنسبة لحزب جبهة التحرير نجد (75%) من المبحوثين صرحوا بأنهم يعتقدون أن عقيدة الحزب تقوم على مشروعية تاريخية مقابل (25%) التحرير يعتقد أفراده في دلالة الخطاب السياسي كأساس لمشروع السياسي يرجع إلى التجربة السياسية كممارسة و قيم هي التي أوجدت هذا الاقتناع لدى المناضلين إذ أن الممارسة الحزبية لحزب جبهة التحرير أخذت بعدا تاريخيا حقل هذا الاقتناع بعكس الأحزاب الأخرى التي لم تمارس النشاط السياسي المشروع إلا عبر عشر سنوات الأخيرة .

جدول رقم 28 الموافقة على منهاج الحزب

عينة البحث		ح.ج.ت.و		ح.ج.ت.م.ت.و	
منهاج الحزب		النسبة	الكرار	النسبة	الكرار
نعم	04	%20	12	%60	10
لا	10	%80	06	%40	10
المجموع	20	%100	20	%100	20

يوضح هذا الجدول مدى موافقته من عدمه لدى المنتسبين على منهاج الأحزاب في تسيير الحزب و تنظيماته وبعد هذا الجدول إنمأما جدول السابق و شارحاً له و توضيح له أنه بالنسبة للحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فإن نسبة الذين يوافقون الحزب على منهاجه (%20) مقابل نسبة (%60) عند حزب جبهة التحرير و (%50) بالنسبة لعينة حركة مجتمع السلم .

في حين أن النتائج أثبتت أن الذين لا يوافقون الحزب على منهاجه بلغت عند ح.ج.ت.و بلغت نسبة (%80) مقابل (%40) عند حركة حماس في حين أن نسبة (%50) لا يوافقون الحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية على منهاجه و نستنتج من هذه المقارنة أن الأغلبية لا توافق على منهاج الحزب في العمل السياسي ، الاقتصادي ، الثقافي و نفساً هذا بعدم إشراك الأغلبية أو القاعدة في تسيير الحزب و رسم برنامجه و إنما يتم التبني عبر قرارات و وائصفات جاهزة يتم طرحها في صفتها النهائية و بالتالي فعلى المناضل استساعة المنهاج كما هو دون محاولة الإثراء .

جدول رقم 14: أسلوب عمل الحزب داخليا

عينة البحث		ح.م.ث.و.		ح.ج.ت.و.		حماس	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
أسلوب عمل الحزب		%65	13	%80	16	%80	16
ديمقراطي		%35	7	%20	4	%20	4
أقل ديمقراطية		-	-	-	-	-	-
غير ديمقراطي		-	-	-	-	-	-
المجموع		%100	20	%100	20	%100	20

إذا كان الموقف من منهج الحزب يتحدد ضمن إطاره البرنامج وتنفيذه أو تعديله و سياسته الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية و مدى ملائمتها مع توجهات الرأي العام الحزبي فإن هذا الجدول يهتم بتحديد أسلوب عمل الحزب داخليا و أظهرت النتائج ما يلي:

فمن عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية بلغت نسبة (65%) الذين صرحوا بأن عمل الحزب يتم في جو ديمقراطي في حين بلغت النسبة (80%) لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني ووصلت النسبة (80%) لدى حركة مجتمع السلم و تبرز الأغلبية أن أسلوب عمل الحزب داخليا يتم بصورة ديمقراطية و هو أكبر لدى عينة ح.ج.ت.و. و حركة حماس ثم نجد ح.م.ث.و. بلغت نسبة (35%) لدى عينة ح.م.ث.و. و التي تعتبر عمل الحزب داخليا يتم بصورة أقل ديمقراطية في حين وصلت النسبة (20%) لدى ح.ج.ت.و. و مقابل (20%) لدى عينة حماس فهي أكثر لدى عينة ح.م.ث.و. و منها لدى ح.ج.ت.و. و كذلك نفس التكرار (4) لدى عينة حماس .

أما الذين يعتبرون أن العمل غير ديمقراطي بالمنطق فلم نجد أية إجابات و نفسر هذا الإحجام بالخوف - المبحوثين - من تشويش صورة الحزب لدى الرأي العام لأن منهم من صرح لنا أن هناك اتفاق أن الدراسة ستنتشر في الإعلام و نال من سمعتهم و هنر صورة الحزب لدى المتعاطفين خاصة لدى الرأي العام الجزائري عامة.

جدول مرقم 25: يتوفر الحزب على أجهزة تنتخب ديمقراطيا

عينة البحث		ح.ج.ت.و.		ح.م.ث.و.	
أجهزة الحزب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم		70%	14	60%	17
لا		30%	06	40%	05
المجموع		100%	20	100%	20

تركز في هذا الجدول التساؤل حول رؤية المنتسب إلى الحزب من خلال المحط السياسي داخل الحزب ومدى مطابقتها لهذا التصور مع الخطاب الديمقراطي الذي يتبناه الحزب في الحياة السياسية عقيدة و ممارسة .

ولقد انقسم أفراد العينات إلى قسمين أساسيين فمن خلال نتائج التي بينها الجدول فإن عينة ح.م.ث.و. بينت أن نسبة (70%) يعتقدون أن الحزب يتوفر على أجهزة تنتخب ديمقراطيا مقابل (30%) لا يقتنعون بذلك في حين أن حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية كانت الأغلبية مع تبني وجود أجهزة حزبية ديمقراطية بنسبة (60%) مقابل (40%) لا يعتقدون ذلك في حين أن حركة حماس بينت النسبة أن (85%) يميلون إلى الموافقة على ديمقراطية الحزب مقابل (15%) لا يعتقدون ذلك و يعود وجود هذا التفاوت في النسب الهامة تعطي المنتسبين لكيفية إدارة الحزب معتمد على طابع العلاقات والقوى التي تسيطر على مقاليد الحزب و إلى رفضهم لأسلوب ممارسة الحزب - القوى و المصالح - التي تفرض علاقات سياسية سلبية في انتخاب الأجهزة التنظيمية للحزب و ترشح هكذا نلاحظ التقارب الصارخ بين الإجابات المرتبطة بسؤالنا حول أسلوب عمل الحزب حيث أن نسبة الذين لا يعتبرون عمل الحزب غير ديمقراطي بلغت (25%) في حين وصلت نسبة الذين أجابوا بعدم وجود أجهزة حزبية تنتخب ديمقراطيا فقد وصلت النسبة (28.33) حيث يظهر تدمير المنتسبين من عمل الحزب داخليا .

تنظيم هياكل الحزب ومرورا باقتراح الترشيحات إلى تولي مناصب داخل الحزب أو في المؤسسات المنتخبة المجلس البلدي ، الولائي ، التشريعي

جدول رقم 26 تواجد أقارب داخل نفس الحزب

عينة البحث		ح.ج.ت.و		أ.م.ث.د	
أجهزة الحزب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم		%90	18	%95	18
لا		%10	02	%05	02
المجموع		%100	20	%100	20

يهتم هذا الجدول بتوضيح دائرة العلاقات التي تتوسط العينات الثلاثة حيث تسعى إلى كشف أسلوب تكوين إطار سياسي لتضامن العائلي أو العشائري داخل الأحزاب من حيث طبيعة الجغرافيا الحزب و دورها في تحقيق الانتماء لأعضائها داخل الحزب و كانت النتائج التي حددتها أجوبة المبحوثين سواء بالنفي أو الإيجاب كالتالي :

بالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية بلغت النسبة (%90) من الذين صرحوا بوجود أقارب لهم داخل الحزب نفسه في الحين وصلت النسبة (%90) لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني و بلغت لدى عينة حماس بنسبة (%95) و هكذا فموقف أغلبية أعضاء العينات الثلاثة صرحوا بوجود أقارب لهم داخل نفس الحزب و للعلم فإن العدد الذي يحدده كل مبحوث يقدر ما بين (3 إلى 4) أفراد من الأقارب ينتمي لنفس الحزب .

أما الذين نفوا وجود أقارب لديهم داخل الحزب نفسه فإننا وجدنا النسبة (%10) لدى عينة ح.ج.ت.و في حين وصلت النسبة إلى (%10) لدى عينة ح.ج.ت.و و بلغت النسبة (%5) لدى عينة حركة حماس .

اعتمادا على هذه النتائج تخلص أن التقارب العائلي و تأمينه هو إطار مشدد لبناء علاقة سياسية - الانتماء لنفس الحزب - ما يجعل الحزب يشكل نمط تضامن عائلي و عشائري و تكتل ضمن سياسي .

جدول رقم 27: ميدان التنسيق بين الأقارب داخل الحزب

عينة البحث		ح.م.ت.و.		ح.م.ت.و.	
التنسيق داخل الحزب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
في الانتخابات		%60	12	%65	07
الترشيح		%5	01	%70	09
تقوية النفوذ داخل الحزب		%25	05	-	02
تبادل الآراء والخدمات		%10	02	%25	01
المجموع		%100	20	%100	20

إذا كان الجدول السابق قد حدد لدينا أن الأغلبية من المبحوثين يشبكون وجود أقارب لديهم ضمن نفس الحزب مما يساعد على وجود إطار سياسي تلعب العلاقات القرابية دورا مهما في وظيفة أساسية في ترتيب، أشكال من تأمين هذه العلاقات و حتى تقويتها و تحقيق مصالح سياسية عشائرية هكذا قسمنا الإجابات إلى أربعة خيارات لتنسيق بين الأقارب فلدنا إطار خاص بإطار خاص بالانتخابات - التصويت - وإطار ثانى خاص بالترشيح و ثالث إطار بتقوية نفوذ الجماعة داخل الحزب وإطار رابع ضمن مستوى تنسيقى يأخذ في الحسبان، تبادل الآراء و الخدمات و كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

بالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فإن نسبة (60%) أعلنوا أن التنسيق مع أقاربهم يتعلق بميدان الانتخابات - التصويت فقط - في حين بلغت النسبة (5%) لدى عينة حزب جبهة التحرير و كانت النسبة (35%) لدى عينة مجتمع السلم بالمقارنة تظهر أن الأغلبية لدى عينة ح.م.ت.و. تفضل التنسيق مع أقاربها في مستوى التصويت. أما الميدان المفضل لدى عينة ح.م.ت.و. فهو الترشيح فنجد أن نسبة (5%) لدى عينة ح.م.ت.و. اعتبروا أنهم ينسقوا مع أقاربهم في مستوى تقديم الترشيحات أو تدعيمها في حين بلغت

جدول رقم 27: ميدان التنسيق بين الأقارب داخل الحزب

عينة البحث		ح.م.ث.و		ح.م.ث.و	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
12	%60	1	%5	07	%35
01	%5	14	%70	09	%45
05	%25	-	-	05	%25
02	%10	05	%25	01	%05
20	%100	20	%100	20	%100

إذا كان الجدول السابق قد حدد لدينا أن الأغلبية من المبحوثين يثبتون وجود أقارب لديهم ضمن نفس الحزب مما يساعد على وجود إطار سياسي تلعب العلاقات القرابية دوراً مهماً في وظيفة أساسية في ترتيب، أشكال من تأمين هذه العلاقات و حتى تقويتها و تحقيق مصالح سياسية عشائرية هكذا قسمنا الإجابات إلى أربعة خيارات لتنسيق بين الأقارب فلدينا إطار خاص بإطار خاص بالانتخابات - التصويت - وإطار تلمي خاص الترشيح و ثالث إطار بتقوية نفوذ الجماعة داخل الحزب وإطار رابع ضمن مستوى تنسيقي يأخذ في الحسبان تبادل الآراء و الخدمات و كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

بالنسبة لعينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فإن نسبة (60%) أعلنوا أن التنسيق مع أقاربهم يتعلق بميدان الانتخابات - التصويت فقط - في حين بلغت النسبة (5%) لدى عينة حزب جبهة التحرير و كانت النسبة (35%) لدى عينة مجتمع السلم بالمقارنة تظهر أن الأعبية لدى عينة ح.م.ث.و و تفضل التنسيق مع أقاربها في مستوى التصويت. أما الميدان المفضل لدى عينة ح.م.ث.و فهو الترشيح فنجد أن نسبة (5%) لدى عينة ح.م.ث.و أعلنوا أنهم ينسقوا مع أقاربهم في مستوى تقديم الترشيحات أو تدعيمها في حين بلغت

النسبة (70%) لدى عينة ح.ج.ت.و في مقابل نسبة (45%) لدى عينة حركة حماس التي تفضل ميدان الترشيح لتنسيق بين الأقارب وتظهر الأكثرية التي تؤيد هذا المستوى في التنسيق بين الأقارب لدى حزب جبهة التحرير الوطني مقابل تأيد أقل نسبيا لدى عينة حركة مجتمع السلم أما مستوى التنسيق فيما يخص بتقوية النفوذ العائلي أو العشائري داخل الحزب فيميزه نسبة (25%) لدى عينة ح.م.ت.و مقابل (15%) لدى عينة حركة مجتمع السلم فيما يخص تبادل الآراء والخدمات كمستوى تفضيلي لعينات الثلاثة من أجل التنسيق بين الأقارب فإن نسبة (10%) تفضل غذا ننحنى لدى عينة ح.م.ت.و مقابل نسبة (25%) لدى ح.م.ت.و في حين بلغت نسبة (5%) لدى عينة حركة مجتمع السلم .

الجدول رقم 28: مستوى التنسيق داخل الحزب لاختيار مرشحيه

عينة البحث	ح.م.ت.و.		ح.ج.ت.و.		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مستوى التنسيق	15	%75	17	%75	10	%50
القاعدة الحزبية	03	%15	3	%15	7	%35
الذخيرة السياسية	02	%10	-	-	-	-
أصحاب النفوذ	-	-	-	-	03	%15
رأي الزعيم	-	-	-	-	-	-
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

إذا كان الجدول السابق قد اهتم بتحديد أطر التنسيق بين الأقارب داخل الحزب الواحد في مستويات التصويت ، الترشيح ، النفوذ ، تبادل المصالح و ما يشكله ذلك من خيارات لدى العينات من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة و مصالحهم بعيدا عن مصالح الحزب و تشكيل قوى ذات نفوذ عشائري خاص فإننا نهتم هنا بتحديد مستوى التنسيق داخل الحزب لاختيار المترشح بين مختلف بنيتة العائلية ، المادية و الجهوية وإمكانية ذلك و المستوى الذي يؤسس الأغلبية و هكذا كانت النتائج توضح ما يلي فبالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فلقد بلغت نسبة (75 %) من عينة المبحوثين الذين صرحوا أن المستوى القاعدي للحزب هو الخط الذي يتم على أساسه اتخاذ قرار تقديم ترشيحات الحزب في حين وصلت النسبة (75%) لدى عينة ح.ج.ت.و. و مقابل (50%) نسبة الذين صرحوا بأن التشاور يتم على مستوى القاعدة الانتخابية و تظهر الأكثرية التي تفضل إثبات هذا المستوى لدى عينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية و حزب جبهة التحرير في حين بلغت الإجابة النصف لدى عينة حماس أما أن مستوى التنسيق يتم بواسطة نخبة سياسية فكانت الإجابات لدى عينة ح.م.ت.و. تمثل (15%) مقابل نسبة (15%) لدى ح.ج.ت.و. في حين بلغت النسبة (35%) من مجموع العينة لدى حركة حماس أما الإجابات الخاصة بإقرار تدخل أصحاب النفوذ في تقديم الترشيحات ضمن مستوى التنسيق فكانت النسب تدل على أن عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية تعتمد هذا

الأسلوب بنسبة (10%) من الإجابات فقط و العينتين الأخيرتين لم يقدموا هذا التفسير كأسلوب مفضل في إقرار هذه الترشيحات و بالمقارنة نستنتج أن الأكثرية لدى العينات تفصل أو تقرر أن الترشيحات تتم بواسطة استشارة القاعدة الحزبية في حين يبدو أن وجود نخبة سياسية لدى حركة مجتمع السلم صفة مقبولة لدى الحزب و مستوى أقل لدى عينة ح. ت. و و حزب جبهة التحرير في حين لا يعترف حركة حماس و حزب جبهة التحرير بوجود قوة ذات نفوذ داخل الحزب .

جدول رقم 99: المميزات التي يحققها امتلاك شعبية حزبية

عينة البحث	الارسيدي		ح.ج.ب.و.		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مميزات شعبية	08	%40	41	%20	02	%10
قاعدة انتخابية	02	%10	5	%25	8	%40
يعبر عن نجاح البرنامج	-	-	1	%5	-	-
يعبر عن قوة تضامن	10	%50	10	%50	10	%50
الاجموع	20	%100	20	%100	20	%100

يوضح هذا الجدول مفهوم الرأي العام لدى العينات الثلاثة حيث يمتاز هذا المفهوم بوظائف هامة في مجال اكتساب ثقافة سياسية و الذي يكتسب عبره انسجام الرأي و القائم على أساس انسجام الجسم الاجتماعي لحزب و متجها في صيانة انسجام و استتاق وجهات النظر في داخل الجسم السياسي لحزب مما يتطلب عدة ميزات و يبدو من النتائج المعبر عنها أنه بالنسبة لوجود قاعدة انتخابية كتعبير عن مفهوم الرأي العام برزت النسب كآلاتي : نسبة (10%) لدى عينة الارسيدي مقابل (20%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت النسبة (55%) لدى عينة حماس و من جهة ثانية يعبر مفهوم الرأي العام من صيغة تبرز نجاح البرنامج الحزبي في استقطاب المتعاطفين بالنسبة (10%) لدى عينة الارسيدي مقابل نسبة (25%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت (40%) لدى عينة حماس أما أن مفهوم الرأي العام يعبر عن قوة تضامن فكانت النسب توضح أنه بالنسبة لعينة الارسيدي بلغت النسبة (50%) مقابل (50%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت عن عينة حماس (50%) و تعتبر هذه النتائج عن حملة من الملاحظات تختصرها فيما يلي: أن الرأي العام يعبر لدى عينة الارسيدي و حزب جبهة التحرير ناتج عن اغلبية عن مفهوم قوة تضامن داخل الحزب و النتيجة اثنائية هو أن عينة حماس عبرت بأغلبية أن مفهوم الرأي العام يعبر عن وجود قوة انتخابية و نستطيع أن نقول أن منساج

الذي يبرز الرأي العام كإطار أفضل لتضامن و تأمين الولاء بدلا من مفهوم مختلف الرأي العام الذي يطرح ذاته كإطار لانسجام اجسم الاجتماعي و المصاح المشاركة للحزب بعيدا عن مفهوم الشعبوية بينما يرتبط هذا المفهوم - الرأي العام - عند عينة حماس أكثر بإطار لتكوين قاعدة انتخابية و إن كما نلاحظ أن المفهومين في الأخير يتوافقان حول الإطار الكمي لا الكيفي في التشديد على صورة الرأي العام بمفهوم صورة التضامن و تشديد صفة الولاء .

الجدول رقم 20: آلية تومن الفصل في الخلافات بين مختلف أجهزة الحزب

عينة البحث الفصل و الخلافات	الارسيدي		حماس		حزب جبهة التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جهاز خاص	-	-	02	%10	-	-
أفراد ذو نفوذ	12	%60	10	%50	14	%70
قرارات القاعدة	-	-	-	-	-	-
قرار الزعيم	10	%40	08	%40	06	%30
الاجمعي	20	%100	20	%100	20	%100

يهتم هذا الجدول بتوضيح الأسلوب التي يوظف في فك النزاعات التي تنشأ داخل الحزب كنتيجة لتعدد الأفكار و الطروحات داخل فيما يربط بأسلوب ، برنامج ، الحزب في ميدان الاقتصادي ، السياسي ، الثقافي ، الاجتماعي و يوضح من جهة التكتلات الأكثر نفوذا في الحزب .

وتبرز هذه النتائج باستثناء عينة حماس التي أعلنت أن نسبة (10%) من المبحوثين صرحوا بوجود جهاز خاص يفصل في الخلافات داخل وهو يمثل المجلس الشوري . أما عينة الارسيدي فإن (60%) أعلنوا عن وجود أفراد ذوي نفوذ يقرروا الفصل في الخلافات داخل الحزب و مقابل (70%) نسبة الذين صرحوا بذلك، عند ح.ج.ت.و أما النتائج التي يمكن أن نبينها هنا هو أن أغلبية المبحوثين صرحوا بوجود أفراد ذو نفوذ يمكنهم أن يتدخلوا لفك خلافات الحزب تمثل تنظيمات الحزب تتعرف بالوظيفة الفصل في الخلافات .

بينما تدخل الزعيم في هذا المجال بما يمثل (40%) عند عينة الارسيدي مقابل (40%) لدى حركة حماس و (30%) لدى ح.ج.ت.و و النتيجة في ذلك واضحة و التي ترتبط بمفهوم المسؤول أو الزعيم و السلطة التي يستطيع غيرها " الحل و العقد " و حرصا منه على توطيد سلطته الكاريزما و دعم مكانته و نفوذه .

نستخلصها من تحليل هذا الجدول وهو تنوع و تعدد الرؤية التي غير عنها المبحوثين حول تنظيم الحزب ، أسلوب عمله و الأبعاد التي تتحكم في هذه الرؤية تعود إلى ملاحظات و ممارسات كل المبحوثين على حدى و لم نجد أن هذه الرؤية تنفصل عن إطار العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تدفع و تركز على تصورات معيارية تقليدية تسمح من ناحية لممارسة السوك و تبلوره حسب ضابعا تفضييا يعتمد على إيديولوجيات أجماعات و معتاد الخيرية .

جدول رقم 31 أسباب صعوبة التنظيم المؤسسي داخل الحزب

الأسباب	ح.م.ث.و.		ح.ج.ت.و.		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غياب الخط الاستراتيجي	03	%15	07	%35	08	%40
عدم وضوح السبب	12	%60	09	%45	02	%10
منظومة القيم الوجودية	05	%25	04	%20	12	%55
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

يبرز هذا الجدول الاطار التي يعتمدها بناء نظام مؤسسي - الحزب - على أسس حديثة و الذي يبرز من خلال أسباب معينة أو عدم فهم - المبحوثين - لذلك السبب كما هو موضح إذ أن كثيرا من المبحوثين صرحوا لنا عدم معرفتهم بالسبب الذي يوجد أو يبني هذه الصعوبة .

فبالنسبة لعينة ح.م.ث.و. فإن غياب الخط الديمقراطي يمثل نسبة (15%) صعوبة مقابل (35%) لدى عينة ح.ج.ت.و. في حين أن نسبة (40%) وجدتها لدى عينة حماس في حين تمثل الصعوبة في عدم فهم أو وضوح السبب ما يمثل (60%) بالنسبة لعينة ح.م.ث.و. مقابل نسبة (45%) و أما عينة حماس فإن النسبة بلغت (10%) .

و أمام وجود صعوبة في منظومة معيارية تتحكم في الممارسة السياسية بالنسبة ح.م.ث.و. بناء مؤسسات حديثة بنسبة (25%) مقابل نسبة (20%) لدى ح.ج.ت.و. في حين أن النسبة بلغت (50%) لدى عينة حماس و بملاحظة تحديد المبحوثين للأسباب نستنتج أن في هاتين العينتين اختلاف في بنية الصعوبة السبب أو الصعوبة التي تكتسب بناء تنظيم حزبي تمؤسسية رسمية وتتركز الاقتراحات في السبب بالنسبة لعينة ح.م.ث.و. و بالنسبة ح.ج.ت.و. حول عدم وضوح السبب وإن كان تفسيرنا ينصب حول نمط العلاقات التي

نتج الافضلية في بناء التنظيم المؤسسة في القرايات ، الانساب و بناء المصالح في إطار هذه العلاقات وإن المبحوثين يتحفظوا كثيراً من هذه المفاهيم .

جدول رقم 38 اتخاذ القرار داخل الحزب

عينة البحث	الارسيدي		حماس		حزب جبهة التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
اتخاذ القرار						
لتصويت الجماعي	10	%80	14	%70	17	%85
أفراد مركزيون	02	%10	04	%20	-	-
قرار الزعيم	02	%10	02	%10	03	%15
أفراد خارج الحزب	-	-	-	-	-	-
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

يهتم هذا الجدول بتوضيح الكيفيات التي يتم بها اتخاذ القرار داخل الحزب السياسي بالنسبة لعينات ثلاثة لأن الباحث يرى أن النتائج الجزئية للجدول السابقة لا تعطي بالضرورة النتيجة النهائية عن التنظيم الحزبي و كيفيات بناء الإطار الحديث داخل المؤسسة و صنف الباحث مصادر القرار إلى أربع مستويات رئيسية التصويت الجماعي ، مراكز قوى قرار الزعيم - رئيس الحزب - وتأثير أفراد من خارج الحزب و تسهيلاً لتصنيف أجوبة المبحوثين أخذ باحث بعين الاعتبار السبب الذي يركز عليه المبحوث أكثر في جوابه وكانت النتائج كالتالي :

وضحت عينة الارسيدي (80%) أن مصدر القرار داخل الحزب يبنى بالتصويت الجماعي مقابل (70%) لدى عينة حماس في حين أن عينة حزب جبهة التحرير بينت أن النسبة هي (85%) أما تدخل أفراد من ذوي النفوذ و القوة مصدر لاقرار الإجماع فنجد أن عينة ارسيدي بلغت النسبة (10%) مقابل (20%) عند حماس في حين لم تحصل على التكرار لدى حزب جبهة التحرير في حين أن نفوذ و سلطة الزعيم في تدبير القرار داخل الحزب بلغ (10%) عند الارسيدي مقابل (10%) عند حماس بلغت النسبة (15%) عند ج.ت.و. و بالمقارنة نستنتج أن الأعلى لدى جميع العينات أبرزت مصدر القرار كعامل لتصويت

جماعى - الاعتماد على الأسلوب الديمقراطي - فى حىن (56.66%) فى الجدول السابق لا يوافقون على منهاج الحزب و فى بناء هذه المؤسسة وهذا يوضح لنا الصورة أكثر عمقا حول نوع الثقافة السياسية المتصلة بالعلاقات الاجتماعية التى تفرز هذا الشكل من التناقض فى التعبير عن بنية الإيديولوجيا فهى كما يرى ألتوسير⁽¹⁾ إن الغلطة هى اعتبار الإيديولوجيا كمثال خيالى سلمي قابل لتجاهل الشروط الاقتصادية السياسية الواقعية الغلطة هى عدم رؤية أن الإيديولوجيا هى تثليل علاقات - هى أيضا خيالية - الناس مع شروط وجودهم الواقعية⁽¹⁾.

(1) عمار بلحسن : الإيديولوجيا و الأدب : دار الكتاب الوطنية سنة 1991 س85

جدول رقم 33: هل هناك قوى تتنافس داخل الحزب

عينة البحث		أرسيدى		ح.ج.ت.و.		مخمس	
أجهزة الحزب		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم		02	%10	01	%05	—	—
لا		18	%90	19	%95	20	%100
المجموع		20	%100	20	%100	20	%100

بما أن القوى داخل الحزب السياسي تحت حيزاً من المشروعية في تكوين الرأي

العام داخل الحزب و توجيهه و يستجيب لتعددية الرأي و امتداده الواقعي داخل الحزب الواحد و حتى في أعرق الأحزاب الديمقراطية بل إن العكس هو المقبول حيث تشجع تواجد قواعد تتجاوزها قوى ورؤى سياسية ، اقتصادية حول برنامج الحزب و إمكانية تعديله إنما يستجيب لرغبات قاعدة الحزب في التغيير المستمر و التعديل متفقة مع المنطق و طبيعة الأمور من حيث وجود الأفضل فالأفضل و لذلك ركز الباحث على هذه المسألة باعتبارها مؤشراً على صحة التنظيم السياسي و بين مدى الثقافة السياسية الإيجابية التي يساندها وجود تدافع بين قوى و مصاخ في نطاق برنامج و شرعية التغيير و استمرار المؤسسات الحديثة و بذلك تصل إلى معرفة طبيعة القوى داخل الحزب من جهة و مدى الاستجابة للمفاهيم الديمقراطية التي تنظم الحزب وهذا الجدول من شأنه أن يكشف لدينا مستوى هذه الصورة و تلك الحقيقة عند الأحزاب .

فبالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية نلاحظ انقسام الباحثين من حيث الإثبات أو النفي و لكن هذا الانقسام يوضح موقف الأغلبية من هذا التشكل فنجد أن من مجموع الباحثين نجد أن نسبة الذي رفضوا هذه الصورة بلغت نسبة (90%) صرحوا بأن عقدة الحزب ترتبط بالمشروعية التاريخية و هذا متفق مع طبيعة الحزب و التعلق بالمشروع الثوري و الامتداد الطبيعي لجهة التحرير كقيمة أولى ينتج نظاماً متمحوراً حول تنظيم سياسي عاينه إفراز و تأمين شروط الوحدة الوطنية القيم السياسية لتحقيق الشرعية الثورية التي تحكم المؤسسات الرسمية و ليس تثبيت القيم الديمقراطية و الاجتماعية التي تبيح التعدد.

في حين أن عينة حركة مجتمع السلم تُجد نسبة من صرحوا بطابع الديني لعقيدة الحزب بلغت (95%) مقابل (5%) فقط صرحوا أن الأساس التاريخي هو طابع عقيدة الحزب و تعتبر العقيدة الدينية لدى حركة حماس أساساً للممارسة السياسية و الاجتماعية و منار لإيديولوجيتها حيث تستلزم بذلك، لمشاعر التضامن الديني ، الأخوي ، بل و يصبح مقبولاً و مشروعاً ما يثبت الحاجة إلى شرعية دينية تأكيداً لتقليدية تحمل في ذاتها ثقافة متدينية التي يسيطر عليها ثقافة المشايخ و الزعماء و قيم الولاء و الخضوع و هنا نذكر إشارة الأستاذ دوفرجي حين قال : " إن الأحزاب في حد ذاتها ليست هي التي تقدم النظام الديمقراطي و لكن الخطر ينشأ من الصبغة العسكرية أو الطبيعية الديكتاتورية أو الطائفية ، الدينية ، التي نتجدها الأحزاب في بعض الحالات "

جدول رقم 34 أهمية التضامن الأخوي في ميدان الممارسة السياسية

عينة البحث	أرسيدى		حماس		حزب جبهة التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الأهمية	02	%10	10	%50	03	%15
أخلاقية	00	%45	04	%20	08	%40
عائلية	09	%45	06	%30	00	%45
سياسية	20	%100	20	%100	20	%100
المجموع						

يبرز هذا الجدول أهمية التضامن الأخوي حسب تعبير أغلبية المبحوثين - الاستمارة التحريية مفهوم التضامن الأخوي المقترح من طرف الباحث و علاقته بميدان الممارسة السياسية حيث تم تقسيم هذا المفهوم على أساس أربعة مزايا عمد الباحث إلى تبويبها بداية الصفة الأخلاقية لمفهوم التضامن الأخوي ، و الصفة العائلية ،الصفة السياسية و لقد جاءت النتائج عن ما يلي :نسبة (10%) من عينة أرسيدى عبرت عن مفهوم أخلاقي لتضامن الأخوي مقابل (50%) لدى عينة حماس في حين بلغت نسبة (15%) عند حزب جبهة التحرير أما صفة الارتباط العائلي فقد بلغت عند عينة الأرسيدى (45%) في حين بلغت (20%) عند عينة حماس مقابل نسبة (40%) عند عينة حزب جبهة التحرير الوطني أما الأهمية السياسية لمفهوم التضامن السياسي فإن النتائج كانت كالتالي حيث بلغت نسبة (45%) لدى عينة الأرسيدى مقابل (30%) لدى عينة حماس ووصلت النسبة (45%) لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني من المقارنة بين العينات نلاحظ أن تحديد الأهمية الأخلاقية لتضامن العائلي النابع من العلاقة التقليدية التي ينسجها المنتسبين إلى الحزب و الارتباط بالإطار الأخلاقي كاتجاه سياسي و نلاحظ هنا أن القيم الدينية تدعو إلى تبني هذا النوع من التضامن و تقويته كتعبير عن تماسك أوضح و أقوى يعبر عن قوة الجماعة ووحدها داخل العائلة ، الزميرة ،العشيرة.

أما عينة الأرسيدى إعطاء الأهمية العائلية و السياسية لمفهوم التضامن الأخوي وهو تعبير عن التوجه الشديد لهذا الحزب إلى تبني علاقات و روابط تتعدى الإطار السياسي إلى

التعبير عن أسلوب يتوقف على وعي الأعضاء بخصوصية الحزب و مطالبه و هيكله الاتني و الثقافي الذي يشكل إطار يشد إلى التماسك بخصوصيات الآتية .
أما عينة حزب جبهة التحرير فإن الأغلبية تتقاسم أهميتين في توضيح مفهوم التضامن الأخوي يرتبط بأهمية العائلية و السياسية و الحالة هنا تتميز بالإطار الذي يتبناه الارسيدي أي أن التضامن (الأخوي) يرتبط بمنطق جهري حيث تبرز قطاعين الريف و المدينة وتتميز كل جهة بعلاقات قوية ترتبط بأصل جغرافي و أخوي .

جدول رقمه 35 أساس الجماعات الضاغطة في حقل الهيمنة والنفوذ السياسي

عينة البحث		الارسيدي		حماس	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
07	12	%10	02	%55	07
05	01	%40	08	%25	05
07	03	%30	06	%35	07
01	04	%20	04	%5	01
20	20	%100	20	%100	20

يوضح هذا الجدول دور الجماعات التي تمثل و مركز نفوذ ومركز قرار ضمن الحقل السياسي للأحزاب وقد قسمنا هذه الجماعات إلى أربعة قوى بما أن قد تكون الجماعة المسيطرة في الميدان السياسي ذات أكثر من ميزة فإن هذا التقسيم لا يعد سوى تقسيم منهجي وليس أكثر حيث هناك علاقات ومصالح لا تظهر لعيان - المبحوثين - و بالتالي فإننا ركزنا على هذا التصنيف حسب تسلسل منهجي فقط .

بالنسبة لعينة حماس بينت النتائج أن (35%) من المبحوثين يعتقدون أن صفة الضغط الإداري في ميدان السياسي ملاحظ مقابل (25%) صرحوا بوجود صفة الضغط العسكري في الحقل السياسي في حين أن الضغط المادي يلاحظ بنسبة (35%) مقابل (5%) نسبة الذين أكدوا وجود ضغط جماعة ثقافية في ميدان الممارسة السياسية ونستنتج من هذه البيانات أن النتائج تعكس الانتقادات الموجهة لممارسة السياسية في الجزائر و بحسب الزاوية التي ينظر منها كل حزب بعين الانتقاد و التي على أساسها تشكل خطر على الممارسة الديمقراطية .

في حين بالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية تبين نتائج أن نسبة (10%) من صرحوا أن الضغط المعين في مجال الممارسة السياسية سببه أو مصدره الجهاز الإداري مقابل (40%) يعتقدون في وجود ضغط مصدره عسكري و (10%) فقط أعلنوا عن وجود هذه الملاحظة و هذا يدل مدنيا على أنه يتم رفض هذه الحقيقة بأغلبية واسعة وهذا يعود إلى محاولتهم الافتناع أو الافتناع ثانيا بوجود اسهام تام و مطلق داخل الحزب و هذا

يبرز لديهم صحة التنظيم الحزبي و اتساق المواقف بين مستويات التنظيمية داخل الحزب
وحيث لا تظهر تصورات جماعية مقسمة بل تنتمي إلى جماعة واحدة و أن يجعلوا القاسم
المشترك بينهم الاتفاق لا التعدد و يبنع مستوى الوحدة داخل رابطة قوية لحد و تؤكد ،
الشد و اجتماع بذلك، لا يتسع إلا " لجمهورية أبناء العم " كما ذكرها عبد الغني مغربي
عن الحزبين تبين في حين أن عينة حزب جبهة التحرير انقسمت العينة إلى فئتين فئة كانت
نسبة من وافقوا على وجود قوى مختلفة ضمن الجذب لتجاذب المصالح المتعددة في إطار
الشرعية نسبة (5%) مقابل نسبة (95%) رفضوا هذه الصورة داخل الحزب ويتعين لنا على
ضوء من تقدمه أن نلاحظ أنه الحزب - كما يعيه الفرد و المناصل يرتبط بعامل التضامن و
التماسك الاجتماعي في إطار خطة تحصل بفضل الولاء فإننا نكون أمام عصبية تتحكم في
العلاقات السياسية بين الأعضاء المنتمين إليها وفي هذا الحال يبدو عنصر التضامن
العشائري يفرض إنصهار تام و مطلق يرتقي معه الوعي السياسي إلى بناء رؤية تبذل
التضامن الأخوي كأسلوب يحقق الإجماع و ليس نمط الضغط .

أما عينة حماس فكانت النسب واضحة حيث أبدت عينة المبحوثين نسبة (100%) رفضها
وجود قوى اجتماعية أو مصالح داخل الحزب حيث تسمح لنا أن نفهم السبب الذي من
اجله يذكر الأفراد هذا التعدد حيث يتدعم التضامن بأساسه المتعدد ديني الذي يضغط
بإتجاه مبدأ التجمع و الاتحاد و الكفيلة وحدها بأن تسمح له بالحفاظ على علاقات قوية
و بطبيعة الحال فهي أداة قوية في تأمين الشعور بالانتماء إلى نفس الحيز حتى لا نقول نفس
التنظيم في حين أن نسبة (30%) أعلنوا عن وجود مصدر ضغط يمارس في الميدان السياسي
نابع عن جماعة ضغط مادية (اقتصادية) في المقابل (20%) صرحوا بوجود هذا الضغط
النابع عن جماعة ضغط ثقافية أن توزيع مصادر القرار في الميدان السياسي متعدد بالنسبة
لحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية وهي كان الأغلبية تنقسم حول أساسين الأساس
العسكري و الأساس الاقتصادي لممارسة الضغط السياسي في الميدان السياسي أما عينة
حزب جبهة التحرير فإننا نلاحظ النسب كالتالي فبالنسبة للذين يعتقدون في وجود ضغط
ملاحظ في الحقل السياسي و نابع عن أصل إداري فإن نسبتهم (60%) مقابل (5%) فقط
يعتقدون في مصدر عسكري و (15%) يعتقدون في مصدر مادي في حين (20%) اعتقدوا

في وجود مصدر ضغط لجماعة ثقافية و ما نستنتجه من هذه البيانات أن مقارنتها تتبلور
صورة عن القوى التي تتحاذب مصادر القرار داخل الدولة و الحزب و التي يأخذ بعدا
عسكريا و اقتصاديا أو ما تسمى في الثقافة الشعبية " المناهيا العسكرية والاقتصادية " و يعد
محددا رئيسيا من محددات النظام السياسي و الممارسة السياسية في الجزائر .

جدول رقم 36 ما يمثله زعيم الحزب بالنسبة لعينات

عينة البحث	الارسيدي		حماس		حزب جبهة التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دلالة الزعيم الحزبي السلطة الأقوى في الحزب	08	%40	10	%50	12	%60
سلطة استشارية	06	%30	02	%10	-	-
موظف، في الحزب	06	%30	08	%40	08	%40
مجسوع	20	%100	20	%100	20	%100

ويمثل هذا الجدول دلالة الزعيم التي تعطي لمفهوم الزعيم السياسي لدى مختلف العينات - الأحزاب - الثلاثة حيث قسمنا هذه الدلالات إلى أربعة حالات و هذا التصنيف تعمدنا وضعه لأن المقابلات أثبتت أن المبحوثين يعمدون إلى إبراز صفة الزعيم الحزبي كشيخ الملهم ، المهدي الذي بيده الحل و العقد وهو لذلك يتوفر على أهمية و سلطة أكبر من بين كل أجهزة الحزب في القرار و سلطة التنفيذ إضافة إلى صفات أخلاقية أخرى لا ترتبط بوظيفة الزعيم الحزبي بمفهوم التقليدي و هكذا كانت النتائج و البيانات التي حملها هذا الجدول تعبر عن تصورا معين لفكرة الزعيم السياسي :

و هكذا كانت النسب تمثل دلالة الزعيم كسلطة أقوى في الحزب بنسبة (40%) لدى عينة الارسيدي مقابل نسبة (50%) لدى عينة حماس في حين بلغت النسبة (60%) لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني .

أما صفة السلطة الاستشارية لزعيم السياسي فكانت النسبة (30%) بالنسبة لتصريح عينة الارسيدي فيما مقابل نسبة (10%) بالنسبة لعينة حماس .

أما ميزة الزعيم كموظف في الحزب فكانت نسبة من صرحوا بذلك (30%) لدى عينة الارسيدي مقابل نسبة (40%) لدى عينة حماس في حين بلغت النسبة (40%) لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني و يتأكد عيد العيني معري : «أما الرئاسة سلطة يمارسها شيخ القبيلة بحكم الأمر الواقع لا بحكم القانون ... و يصبح شيخ القبيلة الذي بيده الرئاسة بعبارة

أخرى الزعيم المفدى بالمعنى الفييري " ⁽¹⁾ إن وضع أية مقارنة لا يبدو أن تقع إلا تبرز التشابه الذي تعطيه العينات لمفهوم الزعيم و المفهوم الذي يبرزه عبد الغنى مغربي عن هذا الإطار فهو - الزعيم السياسي - لدى أغلبية العينات يمثل السلطة الأقوى بينما لا يعتبر مناظر بالنسبة لعينات الثلاثة و ثانيا فهذه السلطة التي يحملها إنما هي تعبر عن الواقع لا يحكم بالقانون الذي ينظم صلاحيات الحزب - فهي شخصية فرضت بحكم صفة- الزعيم المفدى- كما يوضحها فيير لا على أساس قانون حزبي كما يشترط التنظيم الداخلي لكل الأحزاب الثلاثة .

(1) فيير، ص 111، الفصل الرابع من 1957

جدول رقم 37 الدور الذي تلعبه المؤتمرات السنوية للحزب

حزب جبهة التحرير		حماس		الارسيدي		عينة البحث الدور المؤتمرات السنوية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
30%	08	30%	06	30%	06	تقييم عمل الحزب
—	—	45%	07	10%	02	تثبيت عمل الحزب
20%	04	5%	01	35%	07	تعديل عمل الحزب
40%	08	60%	12	25%	05	مراقبة عمل الحزب
100%	20	100%	20	100%	20	المجموع

استكمالاً لمعرفة العلاقة بين المؤسسات الرسمية و الواقع التقليدي فإننا ندخل هذا المؤشر لمعرفة دور التنظيمات المؤسساتية التابعة لحزب و مفعول دورها كإطار هام في تسطير و تقييم منهاج و أسلوب عمل الحزب السياسي و لذلك كانت النتائج ذات أهمية في تحديد دور هذه المؤتمرات السنوية .

ففي عينة الارسيدي حدد دور هذا المؤتمر في تقييم عمل الحزب بنسبة (30%) مقابل نسبة (30%) لدى حركة حماس و (40%) لدى عينة حزب ج.ت.و .

في حين أن دور تثبيت عمل و أسلوب الحزب فكانت النسبة لدى عينة الارسيدي (10%) مقابل (5%) لدى عينة حماس .

و نجد أن نسبة (35%) صرحوا بوظيفة المؤتمر السنوي في تعديل عمل الحزب لدى عينة الارسيدي مقابل (5%) لدى حركة حماس في حين بلغت (20%) لدى حزب جبهة التحرير و أما وظيفة المؤتمر السنوي في مراقبة عمل الحزب و نشاطه فكانت النسب تثبت هذا الدور بنسبة بلغت (25%) لدى عينة ارسيدي مقابل (60%) لدى عينة حماس في حين بلغت نسبة (40%) لدى عينة ح . ج.ت.و . ما يمكن أن نستنتجه بمقارنة هذه النسب هو أن حصر دور المؤتمر السنوي المراقبة نشاط يمثل الوظيفة الأساسية لمؤتمر الحزب بالنسبة ل ح.ج.ت.و و حركة حماس في حين الأغلبية ترى أن عمل المؤتمر يتمركز على تعديل

عمل و أسلوب الحزب و بالمقارنة بين النسب نجد نفس الخلاصة التي و يمكن أن نأخذ النتائج على أساس انه هناك تفسيراً مهم هذا التشتت بالنسبة لتحديد الأولويات التي يتبناها كل الحزب في برنامجهم و مبرراته و مناقشاته داخل مختلف أجهزته التمثيلية !! و هو تفسيراً يرتبط أصلاً بالشخصية الأساسية لحزب يسميها عبد العزى مغربي التي توضح بصمة الجماعة السياسية التي لا ترتبط بطبقات اجتماعية حيث تحدد الأولوية الاقتصادية، و السياسية ، مجموعة الأفراد الذين يتكلمون بلسانهم واحدة و لكن تعتمد - الحزب - على منومات الجميع و تعبئة و ترخيص مختلف الفئات الاجتماعية وهي التي تتصامن بظامناً كبيراً .

جدول رقم 38 التنظيم الحزبي المفضل

عينة البحث	الارسيدي		حماس		حزب جبهة التحرير	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
النظام الحزبي	-	-	08	05	05	05
تنظم جماعي	-	-	-	-	05	05
تنظيم لخبه	07	07	09	02	02	02
تنظيم لرعيم	04	04	03	08	08	08
تنظيم جهازي	09	09	-	-	05	05
المجموع	20	20	20	20	20	20

يهتم هذا الجدول بتحديد الإطار المنظم داخل الحزب و هذا يطرح صيغا متعددة لبناء الحزب و عمده الباحث إلى توجيه المبحوثين نحو إجابات محددة ذلك أن عينة المبحوثين حسب ملاحظتنا أن طبيعة العلاقات بين مختلف شرائح الحزب لا تستطيع سوى تأثير محدود في توجيه الحزب هذا التوجيه يخططه أساسا زعيم الحزب أو فريقا القيادة أو قوى ذات نفوذ أو مصلحة و هذا الجدول يحدد بالضبط هذا الخيط .

فبالنسبة لعينة الارسيدي لم تبرز دلالة إحصائية في تفضيل الصبغة الجماعية أو هكذا أبرزه المبحوث و هذه الملاحظة تؤكدنا هنا من خلال مقابلاتي مع أفراد أو جماعات تنسب الحزب في حين أن نسبة (40%) من عينة حماس صرحوا بتفضيلهم لإطار تسيير جماعي الحزب مقابل (25%) أعلنوا هذه الصفة لدى عينة حزب جبهة التحرير هذا و نستنتج من هذه البيانات على هذا المستوى أن عدم تطبيق المشاورات و التدخل السري في اختيار النائب و أبعاد المترشح الآخر جعلت المنتسب لا يثق في التنظيم الجماعي أو يعتمد على صيغة معينة في التسيير الجماعي - مجلس مراقبة - و كانت الأغلبية بالنسبة لعينة الارسيدي تميل إلى الاعتقاد بنسبة (45%) في تنظيم جهازي يعتمد عليه في الأخذ و تنفيذ القرارات التي يوجيها الجسم السياسي في حين أن عينة حماس تعتقد بنسبة (45%) أن تنظيما لنخبة مفضل و كقيل بتسيير و تنفيذ القرارات الناجمة عن الجسم السياسي و هذا يرتبط لديهم بوجود مجلس الشورى + الزعيم حتى تتم هذه الأفضلية في حين كانت

النسبة لحزب جبهة التحرير و بنسبة (45%) تفضل وجود تنظيمًا لرعيه بشكل هدفًا سهلاً
و قادرًا في ممارسة سلطة تنفيذ و اتخاذ القرارات داخل حزب جبهة التحرير الوطني .

جدول رقم 39: الانتقادات التي توجهها الحزب في السياسة الاجتماعية

عينة البحث	ح.ج.ت.و		أرسيدى		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
انتقادات تنظيمية	12	60%	08	40%	14	80%
انتقادات ممارسة	02	10%	12	60%	06	20%
لا يوجد انتقاد	00	30%	—	—	—	—
المجموع	20	100%	20	100%	20	100%

يهتم هذا الجدول بتوضيح أهم الانتقادات التي يوجهها المنتسبون لحزب سياسي في ميدان الممارسة السياسية الاجتماعية الثقافية لحزب المسطرة في برنامج حزب سياسي و كانت النتائج التي استخلصت من هذا الجدول هو أن نسبة (60%) من الانتقادات تخص إطار التنظيم عند حزب جبهة التحرير الوطني مقابل نسبة (40%) لدى حركة الأرسيدى في حين أن نسبة (80%) لدى حركة حماس صرحوا أن الانتقاد ذو أساس تنظيمي و نظرا لأهمية هذه الأغلبية عند العينات فإننا نقتصر على توضيحها أولا بأول و تكمن أهمية هذه النسبة في أن التنظيم الحزبي يمثل الإطار السياسي و الإيجابي القريب لتحقيق طموحات منتسبيه. أما فيما يخص الانتقاد الذي في ميدان الممارسة فلقد بلغت النسبة عند ح.ج.ت.و. (10%) مقابل نسبة (60%) عند الأرسيدى في حين وصلت إلى نسبة (20%) و نفس النسبة العالية لدى حركة الأرسيدى لعدم أخذ الحزب مبادرات في حل الأزمة و أما الأفراد الذين لم يعلنوا عن أي انتقاد فوجدنا أن حزب جبهة التحرير مثلته عينة نسبة (30%) لم يعطوا أي انتقاد مهم لا يوجهه لحزبهم و هؤلاء يمثلون الإفكار الجديد في الممارسة السياسية لدى عينة حزب جبهة التحرير .

جدول رقم 49: انتقادات موجهة منك في مجال الثقافي لحزبك السياسي .

عينة البحث	حماس		أرسيدى		حزب، جبهة التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الانتقادات في مجال الثقافي المنظومة التربوية	07	%35	02	%10	06	%30
مكونات الشخصية الوطنية	12	%60	10	%80	02	%10
قانون الأسرة	01	%5	02	%10	12	%60
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

تكمن أهمية هذا الجدول في فهم و طرح المسائل الكبرى لدى الأحزاب و توضيح العوامل التي تتحكم بطرحها و هذا يعني أنه لا بد من رؤية متكاملة وواقعية تتبع من نظرة خاصة لا تبرز مسألة على حساب الأخرى و تعطي على مسألة ثالثة و يقابله في هذا الطموحات التي ترمهن على إمكانية تحقيقها في الواقع و تحدد شروط ذلك فبالنسبة لعينة حماس فنجد النسبة (35%) التي تعبر عن نقد موجه لحزب من المبحوثين فيما يخص المنظومة التربوية مركزا صراعا حقيقي بين من يريد المحافظة و يريد التعديل و من يسعى للإلغاء التام لمنظومة يشكلها الحالي فيما يخص الانتقاد الموجه لحزب فيما يختص بأهمية وجود خطاب أكثر تعبيرا عن مكونات الشخصية الوطنية فنجد أن النسبة بلغت لدى حركة حماس (60%) مقابل نسبة (80%) لدى الأرسيدى في حين وصلت النسبة (10%) عند حزب جبهة التحرير الوطني ينحصر التركيز على هذا الإطار بين حماس و الأرسيدى ففي حين تسعى الأفراد المنتسبين لحركة حماس في تثبيت العناصر الإسلامية و العروبية تبحث عينة ح.م.ث.و إلى الإصرار على مكانة المقوم الأمازيغي كعنصر فعلي و أولي لدى هذا الحزب . أما الانتقاد الموجه لموضوع قانون الأسرة فان النسب تبين أن نسبة (05%) لدى عينة حماس مقابل نسبة (10%) من المبحوثين وجهوا نقدا لحزب في المسألة المرتبطة بقانون الأسرة في حين أن نسبة (60%) من عينة حزب جبهة التحرير ينتقدوا موقف الحزب من قانون الأسرة الحالي و تفسير ذلك يعود إلى المواقف التي أصبحت تعلنها قيادة حزب جبهة التحرير و التي نلتصق بإرادة القيادة السياسية لبلاد في " تحديث " هذه الأطر .

جدول رقم 14 انتقادات موجهة لحزب في الميدان السياسي

عينة البحث	حماس		أرسيدى		حزب جبهة التحرير	
	إتكرار	النسبة	إتكرار	النسبة	إتكرار	النسبة
الانتقادات						
المنهاج	04	%20	02	%10	03	%15
الأهداف	10	%50	08	%40	09	%45
لا يوجد إنتقادات	06	%30	10	%50	08	%40
إجمالي	20	%100	20	%100	20	%100

و استكمالا للجداول السابقة ندرج هذا المؤشر الذي يهتم بتوضيح أصل الانتقاد في الميدان السياسي من طرف المبحوثين لمنهاج و ممارسة الحزب السياسية على وجه التحديد و العناصر التي تمثل أكثر نسبة للانتقاد المبحوثين .

فبالنسبة لمنهاج السياسي حزب فإن عينة الارسيدي توجه انتقادا لحزب بنسبة (20%) مقابل نسبة (10%) لدى عينة ح.ج.ت.و في حين بلغت عند حركة حماس بنسبة (15%) و تبرز هذه النتائج في هذا المستوى هذه دلالة عدم الاقتناع أو عدم الرضا بأسلوب الحزب في ممارسة و توظيفه للمنهاج السياسي القائم على إرادة قوى معينة أما فيما يرتبط بتحقيق الأهداف السياسية في الحزب فان الانتقاد يتقارب بنسبة (50%) لدى عينة الارسيدي مقابل نسبة (40%) لدى عينة ح.ج.ت.و. في حين بلغت عدد حركة حماس (45%) من مجموع المبحوثين أما النسب الخاصة بالانتقاد الذي يوجه العينة الفشل في تحقيق الأهداف المسطرة الأحزاب بما يبرز الهوة الواسعة بين الخطاب و الممارسة ففي حين أن الذين لم يعبر عن إنتقادا معين لسياسة الحزب في المجال السياسي و أسلوب المعالجة السياسية و التدخل في الحياة السياسية فان الذين نفوا وجود نقدا فالنسبة (30%) لدى عينة حماس مقابل (40%) لدى عينة حزب جبهة التحرير بلغت نسبة (50%) لدى عينة حركة السنم و تبرز هذه النتائج مرة أخرى شكلا بعدا أساسيا من أبعاد السايية السياسية للماضل و المتعاطف التي لا يجرو و لا يقاوم بالنقد و لا يعارض و في ذهنه لتصديق على قرارات الحزب الذي يحدد كل شيء .

جدول رقم 4 أسباب السلبية السياسية في الحكومة

عينة البحث الأسباب السلبية السياسية	عينة حماس		عينة أرسيدتي		عينة حزب جبهة التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صعوبة المنهاج المؤسسي	06	%30	10	%50	04	%20
رؤية جهاز ضعف	12	%60	08	%40	17	%70
غياب مجتمع مدني	02	%10	02	%10	02	%10
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

يهتم هذا الجدول هذا الجدول بإبراز مؤشر السلبيات التي يعرضها المبحوثين في ميدان الممارسة السياسية لحكومة كمؤسسة رسمية القائمة على ممارسة مسؤولياتها الوطنية وقد طرحنا ثلاثة أسباب لهذه السلبية وهي صعوبة المنهاج المؤسسي ذو الطبيعة الخاصة في مجتمعنا وثانيا وجود أجهزة لضغط بين مختلف القوى على توجيه قرارات الحكومة أو غياب مجتمع مدني كتنظيم و جهاز يضغط نحو شروط التقييم الصحيح للدور الذي يلعبه الجسم الاجتماعي .

و هكذا نجد أن نسبة (30%) من عينة حماس صرحوا بوجود صعوبة في المنهاج المؤسسي بالخزائر مقابل نسبة (50%) لدى عينة الأرسيدتي في حين أن نسبة (20%) فقط من عينة حزب جبهة التحرير يعتقدوا في وجود هذه الصعوبة على مستوى العمل المؤسسي و نلاحظ في هذا المستوى و من خلال مقابلتنا أن سبب هذه الصعوبة كما تلقيتها من أفواه المبحوثين ترتبط بعدم وجود فصل بين المؤسسات مما يجعلها عرضة لنفوذ قوى معينة سواء اقتصادية عسكرية أو سياسية و كذلك عدم استقلاليتها أما بالنسبة لغياب مجتمع مدني فإن النسب كانت تحوي على النتائج الآتية نسبة (10%) من عينة حماس نعتقد أن السلبية السياسية في المؤسسة الحكومية تختص بغياب مجتمع مدني في حين بلغت نسبة (10%) لدى

عينة الأرسيدى مقابل (10%) لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني وبدل ذلك تمثل هذه النسب الأضعف من بين النسب الأخرى و تصبح السلبية السياسية في الحكومة ذات معاني متعددة بحسب نظرة كل مبحوث التي تغذيها ثقافته، إطلاعها و نفوذه داخل الحزب.

جدول مرقم 13 تحديد أولويات الحزب في حالة وصوله مؤسسات الحكم

عينة البحث		الارسيدي		حزب جبهة التحرير		حماس	
أولويات الحزب		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مهام اجتماعية		20%	04	35%	07	25%	05
أولوية اقتصادية		35%	07	50%	10	25%	07
أولوية ثقافية		35%	07	5%	1	20%	04
أولوية سياسية		10%	02	10%	2	20%	04
المجموع		100%	20	100%	20	100%	20

يهتم هذا الجدول بتحديد أولويات الحزب في الطرف الراهن و غرضنا من ذلك إبراز الانسجام بين الأفراد عبر الاطلاع على برنامج الذي يرسم خطط أولويات الحزب في المستويات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية ويتضح من البيانات التشتت الذي يهيمن على معرفة المنتسبين بمجال تحديد الأولويات لدى الحزب وهذا يبرز النتائج السابقة في الجداول التي توضح عدم اشتراك القاعدة الحزبية حتى لا نقول القاعدة الشعبية واستبعادها عن دائرة المشاركة الإيجابية في صنع القرار و التنظيم داخل الحزب .

بالنسبة لعينة الارسيدي بلغت نسبة (20%) الذين صرحوا بأولوية المهام الاجتماعية لحزب مقابل (35%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت نسبة (25%) للأولوية عند حركة حماس و نعي بالمهمة الاجتماعية " السكن ، البطالة ، محاربة الآفات الاجتماعية " و تمثل الأولوية الاقتصادية بنسبة (35%) لدى الارسيدي مقابل (50%) لدى حزب جبهة التحرير في حين بلغت (35%) لدى عينة حماس و حددنا المهام الاقتصادية بخطط الانتعاش و التنمية .

و كذلك النسبة للأولوية الثقافية ففي حين بلغت النسبة (35%) لدى عينة الارسيدي بخدها - النسبة - (5%) لدى حزب جبهة التحرير مقابل (20%) لدى عينة حماس أما المسألة الثقافية هي باختصار الانتعاش الثقافي الأولوية السياسية فقد كانت أنسب كالتالي فقد بلغت النسبة (10%) لدى عينة الارسيدي بخدها (10%) لدى حزب جبهة التحرير و (20%) النسبة لدى عينة حماس و لقد استطعنا تحديد مفهوم الأولويات من خلال عناصر المقابلات

التشائية و الجماعية و كان مفهوم الأولوية السياسية يرتبط بإطار الإجراءات السياسية و الأمنية التي يراها الحزب في الوقت الراهن و الكفيلة بإهاء الإشكال .

1 النتائج الخاصة بالمبحث الثاني: وهي النتائج المستخلصة من كل الجداول التي تناولت مباشرة العلاقة بين المؤسسات الرسمية ذات الصبغة الحديثة بالواقع الاجتماعي التقليدي في كل من العيانت الثلاثة عن طريق مقارنة .

1. وجود أكثر من مصدر لقرارات: أمكن من خلال البيانات و الجداول المرفقة حول هذا المؤشر، إعطاء اهتماما واضحا من طرف المبحوثين لعامل الانسجام وإنكار تعددية في القوى داخل الحزب. كما تثبت الإطار التقليدي لتوعى و ممارسة حيث يبرز التعدد كخطر يهدد الوحدة داخل الحزب ولا يعترف أو ينكر الطبيعة الإجماعية المتعددة التي تصنع رأي الحزب في كل الميدان داخل التنظيم تحقيق المصلحة الأكبر لحزب .

2. صعوبة الممارسات السياسية: هذا المؤشر يبرز السلبية السياسية داخل الحزب السياسي كمؤسسة تتصف بالعقلنة حيث ظهر التأكيد على أن الممارسة السياسية من طرف المبحوثين هو إطار أكبر لتحقيق الشرعية التقليدية و العلاقات السياسية التي تنشأ على الولاء، الاستجابة و تحسيدا لفكرة - أهل العقد و الخل و تعطي المبادرة لفئة لخوية تتبع طريق إخضاع مصير الجماعة لمشئنة العصابات السياسية و العشائرية.

3. التنظيم الحزبي: إن رؤية المبحوثين لتنظيم الحزبي بخصوص أطر تنظيمه و و بناءه عبر الآليات التي تعتمد على التضامن حيث يكون داخل هذا التنظيم و هو ما لاحظناه بخصوص صعوبة المنهاج المؤسساتي داخل الحزب و الذي يعتمد على صياغات تستجيب، أكثر إلى جذور العلاقات السياسية التقليدية التي تعبر أكثر عن قواعد السلوك (معايير اجتماعية) تحدد العلاقات بين أعضاء التنظيم و تولي المناصب داخل التنظيم بالاعتماد على طابع التحالفات العشائرية و القرابية .

4. انتقادات الموجهة ضد الحزب: ويمثل هذا المؤشر الإطار الذي يعتقه المبحوث من حيث رؤيته لممارسات الحزب و مع ذلك فالصورة الرسمية نتعرض للإهمام لأن شأن الانتقادات الموجهة للحزب إنما فيها سياسة الحزب من خلال المناقشات التي تدور غالبا في مسائل يعود أكثر إلى رأي معنوم أي دون أن يكون لها تأثير على

توجهات الحزب و يبقى الاختيار في الأخير لزعيم الحزب أو ضمن دائرة ضيقة داخل إطار الذي يكتسبه عمل الأعضاء داخل الحزب يكتسبه عمل جدا مع شخصيات نافذة و يبرز كذلك النسبة العالية في عدم إبداء انتقادات معينة ضد الحزب كأسلوب يعبر عن شبه ثقافة سياسية .

خاتمة الفصل الثاني :

تمثل المؤسسات السياسية الإطار الأفضل لتأشير على مستوى الفاعلية السياسية الرسمية ذات الصبغة الحديثة لقد أمكن جمع وتحليل البيانات الكمية ضمن الجداول المرفقة فمن خلال تعدد مصادر القرار السياسي داخل السلطة كأسلوب يراه المبحوث الأكثر واقعية في الظاهرة السياسية بالجزائر وانقسام مصادر القرار بما يثبت الإطار التاريخي لسيرورة الممارسة السياسية الفعلية لسلطة مما يحول دون تثبيت الوحدة في القرار السياسي ثم إن مفهوم الحزب السياسي كإطار عقلائي لتحقيق الشرعية السياسية ضمن علاقات سياسية يجسد إطارا لا عقلانيا عن اعتمدا على التعريف الأكاديمي للحزب ففكرة الولاء، وأسلوب الأبوية التي لا تتشأ عن مفهوم التسلسل القبلي وبناء الآليات الكافية لتثبيت واستمرار التضامن العشائري ودور العبد الاجتماعي في ظهور الممارسة السياسية ودور البعد النفسي يمثل مدخل سوسيولوجي لفهم كيفيات عن السياسي وتشكل المؤسسة السياسية الرسمية .

الفصل الثالث : علاقة المؤسسات السياسية بسلوكيات المجتمع التقليدي

علاقة الممارسة السياسية بسلوكيات المجتمع التقليدي يدخل هذا المبحث بما يحتويه من بيانات هامة و تفصيلية في العلاقة بين الممارسة السياسية و سلوكيات المجتمع التقليدي وهنا يكتسب هذا المبحث نفس الأهمية التي اكتسبتها المبحثين السابقين لان بياناته المنظمة في إطار مؤشرات بسيطة تكشف عن هذه العلاقة في مستوى الممارسة السياسية و تأثيرها بسلوكيات المجتمع التقليدي لما كانت الممارسة السياسية تتضمن سلوكيات انموي بها من قبل اجسم الاجتماعي و ذلك، استنادا الى معرفة التكوين الاجتماعي لكتلة الحزب الذي يرسم الصورة و الاتجاه الغالب لدى اوساط المنتسبين تبنى مقدرتها في الممارسة السياسية في مستوى تكوين العلاقات السياسية داخل الحزب و نمس هنا عدة مؤشرات تقتصر على الأهمية منها المستوى المحدد الأساسي لطبيعة السلوك التقليدي فالمؤشر الأول يتضمن أفضلية الترشح فمن خلال تحديد الآليات التي تضبط أفضلية المرشح و شروط أهليته أي التي تؤهله إلى ذلك المصنف و يدخل في ذلك عدة معطيات تحدد في الأخير الصورة الاوضح لمرشح الذي يعتمد عليها في الترشح لمنصب نائب محلي ، أولائي و قبوله من طرف الحزب أولا ثم لدينا المؤشر الثاني تكوين الرأي العام و يستند هذا المؤشر على معطيات خاصة تجعل منه مفهوم خاص حيث يشمل تعبيرا عن أسلوب معين في تكوين الرأي العام يخضع لشروط خاصة و المؤشر الثالث يرتبط بمفهوم النفوذ الشخصي و هنا تحدد الصورة التي يعبر عنها الزعامة كإطار يلتصق بسلطة القرار و النفوذ و المؤشر الرابع فيرتبط دور النائب و بذلك توضح العلاقات و السلوكيات التي يبينها النائب أمام الحزب ، القاعدة الحزبية و أقرابه و هذه المؤشرات تتضح الصورة التي تبرز العلاقة بين الممارسة السياسية و سلوكيات المجتمع التقليدي .

جدول رقم 64: ما مقدار اهتمامك بتكوينك السياسي ضمن الحزب

عينة البحث ترجحه الاهتمام	أر سيدي		ح.ج.ت.و		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جيد	03	%15	14	%70	17	%85
حسن	10	%50	06	%30	05	%25
متوسط	07	%35	00	-	00	-
ضعف	00	00	00	-	00	-
المجموع	20	%100	20	%100	%20	%100

انطلاقاً من نتائج الجدول السابق التي بينت أن عينات البحث لأحزاب الثلاثة تبرز عدم معرفة بالمرجع الحزبي أو الأساس السياسي و الاجتماعي لحزب بالنسبة لحركة مجتمع السلم و الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية و بنسبة أقل نسبياً لحزب جبهة التحرير و نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أفراد العينات أبرزوا مدى قوة التنشئة سياسية لديهم التي تتحقق بإطلاع الواسع معمق ببرنامج ومرجع الحزب و حيث يتجلى بوضوح الفارق بين الأحزاب و تبدأ دائماً بعينة الأرسيدي فنجد أن الذين يفضلون جدا تكويننا سياسياً داخل الحزب من مجموع أفراد العينة بلغت نسبتهم (15%) مقابل (50%) يفضلون بمقدار حسن تكويننا سياسياً داخل الحزب في حين (35%) نسبة من يفضلون بمقدار متوسط تكويننا سياسياً داخل الحزب .

أما بخصوص عينة حزب جبهة التحرير فالذين يفضلون جدا تنشئة سياسية من داخل الحزب بلغت نسبتهم (70%) مقابل (30%) نسبة من يفضلون بمقدار حسن تكويننا سياسياً من داخل الحزب في حين عينة حركة مجتمع السلم الذين يفضلون جدا تنشئة سياسية من داخل الحزب بلغت نسبتهم (85%) مقابل (15%) نسبة من يفضلون بمقدار حسن أن يأخذوا تكوينهم السياسي من داخل الحزب و مقارنة نسب العينات نستنتج في عينة حزب جبهة التحرير كانت فئة الذين فضلوا جدا التكوين السياسي من داخل الحزب كانت نسبتهم أكبر وكذلك حركة مجتمع السلم و هكذا يكشف من جانب تجربة حزب

جبهة التحرير على شدة الضغط الحزبي الذي يمارس على مناضليه و المتمثل في الإطار القانوني و التراتبي الذي يعتمده الحزب حيث تكون المعطيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و تداولها تخضع لمبادئ و الأهداف التي يعتنقها الحزب .

في حين يكشف في الجانب الآخر - حركة مجتمع السلم - فعالية الضبط الحزبي الذي تمارسه القيادات الكارزمية او ذوي التجربة السياسية الذين يسقطون القناعات على أفراد الحزب بالمقابل نجد أن ميل عينة الحركة من اجل الثقافة و الديمقراطية إلى الاعتماد على الحزب في تكويرهم السياسي بأسسه هدفها يتمثل في عدم تقييد المناضل او المتعاطف بضرورة الاعتماد على التنظيم و الاهتمام بالمشغلات و الحوادث داخل الحزب و هذا ما لاحظناه أثناء تواجدها في أثناء قيامنا بالبحث و هو الغيابات المتكررة و الكثيفة لمناضلين عن الاستجابة لهذا المطلب التنظيمي وهو ما لاحظنا خلافه عند الأحزاب الأخرى .

جدول رقم 45 الأدوات الضغط التي توفرها ممارستكم لسلطات محلية ووطنية

عينة البحث	أر سيدي		حجرات و		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أدوات قانونية	10	%50	08	%40	12	%60
أدوات تشريعية	02	%10	07	%35	08	%40
أدوات ممارسة نفوذ	08	%40	05	%25	-	-
أدوات إستكشافية	-	-	-	-	-	-
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

يوضح هذا الجدول مفهوم ممارسة السلطة لدى المبحوثين حيث قام الباحث بتقييم المفهوم بتوظيف كأدوات توفرها سلطة و نفوذ سياسي لمبحوثين أو الحزب من خلال ذلك كانت الأدوات التي تقدمها السلطة كأسلوب لضغط تمثل وأخذت أربعة واحدا ترتبط بأدوات قانونية ، أدوات تشريعية أي إمكانية التشريع و ثالثا أدوات النفوذ و القوة ورابعا يرتبط المفهوم بأدوات أكثر بثقافة السياسية لعينة و حاجياته المتنوعة و كانت الإجابات حسب المنهج المقارن بين العينات الثلاثة يوضح أن لدى عينة الأرسيدي نسبة (50%) يعتقدون بأن سلطة تعني أداة قانونية مقابل نسبة (40%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت (60%) لدى حركة حماس و تمثل هذه الأداة القانونية الأغلبية من حيث الإجابات حيث نلاحظ أن القانون يرمز إلى القوة و السلطة في مفهوم الممارسة السياسية و يسمح بتوفير شرط القوة في التنفيذ و تمرير القرارات بينما نجد أن الادوات التشريعية تمثل أداة تسمح سن تشريعات دون إمكانية تطبيقها ووجدنا أن عينة الأرسيدي عبرت نسبة (10%) مقابل نسبة (33%) لدى عينة حزب جبهة التحرير مقابل نسبة (40%) لدى عينة حماس و هذه النتائج العير مقنعة منطقيا فإها على العكس نوضح طبيعة الممارسة السياسية التي ترى أن سلطة التأثير لا تمر عبر التشريع سن القوانين بقدر ما نلزم ووجود سلطة التنفيذ و في وجود أدوات ذات نفوذ قوة في تمرير القرارات في ميدان الممارسة

السلطة فان النسبة لدى عينة الارسيدي مثلت (40%) مقابل (25%) تفضل مفهوم النفوذ في ممارسة سلطة مستوى اقليمي أو الوطن لدى عينة حزب جبهة التحرير.

جدول رقم 46: الوظائف الملقاة على عاتق المنتسبين لحزب سياسي

عينة البحث الوظائف ملقاة على حسب	أر سيدي		حماس		حزب جبهه التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تدعيم الحزب و تقويته	10	%50	12	%60	08	%40
الدعاية لحزب	-	-	04	%20	02	%10
تسيير برنامج الحزب	07	%10	-	-	06	%30
تقوية العلاقات السياسية	08	%40	04	%20	04	%20
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100

استكمالاً لما سبق نميز من خلال هذا الجدول الدور الذي يتمثله المناضل ، أو المتعاطف في التنظيم الحزبي مما يساعد على تحديد مفهوم المناضل أو المتعاطف ، لدوره في حالة أصبح نائباً برلمانياً و للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة لأهمية كل عضو في إنشاء إطار لممارسة فعالة و موحدة الجهود . أما النتائج فكانت كما يلي :

تدعيم الحزب و تقويته برزت نسبتها (50%) في عينة الارسيدي مقابل(60%) في عينة ح.ج.ت.و ونسبة (40%) في عينة حماس و الدعاية لحزب أي تقدم و شرح برنامج الحزب أمام الغير المنتسبين فكانت النسبة (20%) لدى عينة حماس مقابل (10%) لحزب جبهة التحرير أم العمل وفق برنامج الحزب فكانت النتائج (10%) بالنسبة للأرسيدي مقابل (30%) لدى عينة حماس و أخيراً تقوية الارتباطات السياسية داخل الحزب فجاءت النتائج نسبة (40%) لدى أرسيدي مقابل (20%) لدى حركة مجتمع السلم و (20%) لدى ح.ج.ت.و و يتضح أن تحديد وظيفة المنتسبين تركز على تدعيم الحزب و تقويته التضامن العددي ثم يليه التركيز على تقوية العلاقات السياسية داخل الحزب بينما إذا استثنينا نسبة حزب جبهة التحرير الذي يركز على تسيير اعضائه الدعاية لحزب فإننا نجد

التخلي على هذه الوظيفة عند الأحزاب الأخرى وذلك سببه الفارق في التجربة السياسية و الانضباط الذي اكتسبه المناضل و المتعاطف من خبرة الممارسة السياسية في فترة الماضية و كذلك اهتمام الذي يوليه المتعاطف في حزب جبهة التحرير باستقطاب المقربين منه داخل الحزب مما يضمن تعاطف أكثر و تأمين أكثر لعلاقات الاجتماعية التقليدية .

جدول رقم 47 الوظيفة اتجاه المجتمع لصاحب منصب سياسي

عينة البحث الوظيفة اتجاه المجتمع	ح.م.ث.و.		ح.ح.ت.و.		حماس	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
إصلاح الوضع الاجتماعي	10%	02	35%	07	70%	14
التركيز على الاقتصاد	10%	02	25%	05	10%	02
التركيز على الثقافة	80%	16	40%	08	20%	04
المجموع	100%	20	100%	20	100%	20

إذا كانت نتائج الجدول السابق قد أوجدت وظائف ترتبط بتدعيم

الحزب من طرف المنتسبين أو الدعاية للحزب وثالثا العمل على أساس برنامج الحزب و
رابعا تقوية العلاقات السياسية للحزب فهذه الوظائف التي يتبناها المنتسب تجاه الحزب
السياسي الذي ينتمي إليه بينما يهتم هذا الجدول بتحديد وظائف المسؤول - النائب -
اتجاه المجتمع أو الدائرة الانتخابية الذي تم فيها إنتخبه و هكذا برزت النتائج على النحو
التالي :

عينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية ترى في إصلاح الوضع الاجتماعي يمثل نسبة
(10%) مقابل نسبة (35%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت النسبة (70%)
لدى حركة مجتمع السلم و تبرز الأغلبية لدى حركة حماس في الاهتمام بالوضع
الاجتماعي مقابل أهمية اقل تبديها عينة حزب جبهة التحرير فان الميل إلى هذا الجانب
الاجتماعي كأولوية بالنسبة لنائب حماس و بدرجة أقل لدى نائب حزب جبهة التحرير
نظرا إطار الأولويات بالنسبة للأحزاب حيث يحتل الوضع الاجتماعي لدى عينة حماس
ترتبة خصبة لاهتمام الحزب و تفضيله لاستقطاب الاجتماعي عبر مساندة الخدمات
الاجتماعية .

أما التركيز على الاقتصاد باعتباره اهتمام أولي فإن النسب تبين أن عينة ح.م.ت.و.و أجابت بنسبة (10%) مقابل نسبة (25%) لدى عينة ح.ج.ت.و.و بلغت لدى حركة حماس (10%) وتظهر أن الأكثر لدى حزب جبهة التحرير التي تميل إلى الاهتمام أكثر بالجانب الاقتصادي منها عن حزب ح.م.ت.و.و أو حركة حماس.

أما التركيز -لنائب- في حالة فورة في الانتخابات على المستوى الثقافي وجدنا النسبة تمثل (80%) لدى عينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية في حين بلغت النسبة (40%) لدى عينة حزب جبهة التحرير ووصلت عند حركة حماس إلى (20%) من مجموع الإجابات التي قدمها المبحوثين و تظهر الملاحظة من خلال مقارنة إجابة العيّن اهتمامات كل حزب عنى حدى انطلاقا صيغة التربة المناسبة حيث يركز حزب حماس على الجانب الاجتماعي و الذي يمثل حقل خصب و ترويح الطرح للتوجه الإسلامي ودور الإسلام في دفع الظلم و بناء العدل الاجتماعي ولا يجب، من جهة أخرى الضعف في الميدان الاقتصادي و الثقافي أو عدم الاهتمام أما حزب جبهة التحرير فنلاحظ الاهتمام ينصب على القطاع الثقافي وبنسبة أقل الإطار الاجتماعي وهو دور يستحوذ من خلال الحزب على هيئات اجتماعية و ثقافية عدة أما الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية ينصب اهتمامها على القطاع الثقافي بنسبة عالية تساوي (80%) من إجابات المبحوثين و هو اهتمام له ما يبرره حيث يهتم الحزب بالمجال الثقافي عن الهوية لشريعة من المجتمع -القبائل- و هذا ميدان للممارسة السياسية الحزب حيث لا يمثل الميدان الاقتصادي اهتمام ضعيف أو يمثل هذا بالذات مسار بروز الأحزاب و القاعدة التي ينشأ كل حزب عليها و ينطلق منها و يدافع عنها .

جدول رقم 48 الصعوبات التي تطوي عليها الممارسة السياسية لحزب

عينه البحث	أرسيدى		ح.ج.ت.و.		حماس	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الصعوبات في المشاركة السياسية	-	01	%12,5	01	-	-
تسييس الدين	04	%80	%50	04	01	%33,33
تسييس الثقافة	01	%20	%7,5	01	01	%33,33
دعم الجهرية	05	%100	%100	08	%5	%100
المجموع						

كان السؤال يراد منه إبراز الصعوبات التي تحدث جراء توظيف عناصر الدين أو تسييس الثقافة أو إبراز توجه جهوي لدى الأحزاب و لكن نظرا لضعف الدلالة الإحصائية لهذه البيانات فإننا لا نحتاج التعليق عليها .

جدول رقم 4: العضو الأكثر أهمية بالتقيد بالنسبة لمرشح في حالة انتخابية -

وطنياً أو محلياً

عينة البحث العنصر الأكثر أهمية	أرسيدي		ح.ج.ت.و		حماس	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
التقيد بسياسة الحزب	60%	12	80%	16	75%	17
الاعتماد على المبادرة الشخصية	35%	07	20%	04	75%	03
الاعتماد على المحالفات	5%	01	-	-	-	-
المجموع	100%	20	100%	20	100%	20

استكمالاً للجدول السابق يهتم هذا الجدول بتحديد الديناميكية في الممارسة السياسية في حالة الفوز في الانتخابات بالسنة لعينات الثلاثة وهذا باعتماد على مؤشر أهمية عنصر يشكل شروطاً في السلوك السياسي وقد قسمناها إلى ثلاثة عناصر التقيد بسياسة الحزب والاعتماد على شروط التحالف وتكوين حلف أقوى لأخذ المبادرة السياسية ولقد كانت النتائج كالتالي:

فالنسبة للتقيد بسياسة الحزب حرفياً كانت الأهمية الأكثر كما تبرزه كانت النتائج كما يلي فنسبة (60%) بلغت لدى عينة الأرسيدي مقابل نسبة (80%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت لدى حركة حماس بنسبة (75%).

أما فيما يخص عنصر الأهمية الاعتماد على المبادرة الشخصية فكانت النتائج كما يلي فنسبة (35%) بلغت لدى عينة أرسيدي مقابل نسبة (20%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين وصلت إلى نسبة (15%) لدى عينة حماس و من خلال هذه الأهمية البيانات كانت النتائج كالتالي: فحين ننظر إلى ارادة التقيد بسياسة الحزب نستنتج أن الأغلبية توافق على هذا كمبردأ السلوك السياسي لمنتخب - النائب - في أي مستوى محلي أو وطني و من أجل تحقيق العضو لغايته في الاتحاد الميكانيكي - وليس العضوي- ولجدها

-الاتحاد الميكانيكي - في التبعية و التقيد الخرفي بأوامر و سياسات الحزب و ذلك ليس
تعبيرا عن الوحدة السياسية بقدر إفراز لمبدأ الطاعة حيث لا نجد أن المبادرة الفردية تمثل
ديناميكية نعمل سياسي اجتهادي و معرفي مناضل .

جدول رقم 50: دلالة الخطاب الإيديولوجي لحزب سياسي

الدلالة	عينة البحث		أرسبدي		حجرات و		حماس	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
عقيدة تعبئة انتخابية	55%	11	45%	00	60%	12		
أساساً لمشروع سياسي	30%	06	55%	11	40%	08		
دلالة تضامن أقوى	15%	03						
المجموع	100%	20	100%	20	100%	20		

يبرز هذا الجدول الصورة و القيمة التي يعتقدها المنتسب في الخطاب الإيديولوجي لحزب ستعرف من خلال هذه البيانات على أهم الدلالات التي يعبر عنها الخطاب الإيديولوجي لدى الحزب السياسي و هذا في علاقة وثيقة بالجدول السابق حيث يعتمد كل حزب على إطار معين ديني ، إثني ، تاريخي لإبراز عقيدة الحزب و الدعاية لها و الممارسة باسمها بالنسبة للحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية تبرز النسب التي عبر عنها المحورين أن (55%) صرحوا بان الخطاب الإيديولوجي هو عقيدة تعبئة انتخابية في حين أن (30%) صرحوا أنها تعبر أساساً لمشروع السياسي و نسبة (15%) فقط أعلنوا أن - الخطاب الإيديولوجي - هو دلالة أقوى بداخل الحزب ترمز لتضامن من شديد بين أعضاء الحزب . في حين أن عينة حزب جبهة التحرير صرحت بنسبة (45%) أن الخطاب الإيديولوجي هو عقيدة تعبئة انتخابية مقابل (55%) أعلنوا أنه يمثل أساساً لمشروع سياسي لحزب أما عينة حركة حماس فأعلنوا بنسبة (60%) أن عقيدة التعبئة الانتخابية هي الدلالة الأهم و الأغلب في الخطاب الإيديولوجي لحزب مقابل (40%) أعلنوا أنه يمثل أساساً لمشروع سياسي و نستنتج من هذا أن الدلالة الأقوى بالنسبة لعينات الثلاثة هي التي تربط المجال الانتخابي بخطاب إيديولوجي لحزب و السبب في أن حزب جبهة التحرير يعطي لإطار المشروع السياسي الأولوية كدلالة لقوة الخطاب الإيديولوجي فلأن تفسير ذلك هو مستوى التعبئة التي يشحن بها المناضل بعقيدة الثورة.

جدول رقم 54: نوع الصفات التي تتوفر في المرشح لانتخابات بالنسبة لعينات

الأحزاب

نوع الصفات	عينة البحث		أرسيني		ح.ج.ت.و.		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الكفاءة العلمية	09	%45	11	%50	16	%50	16	%50
الميزة الأخلاقية	04	%20	08	%40	14	%70	14	%70
الوزن الشخصي	05	%25	02	%10	—	—	—	—
الميزة النضالية	02	%10	—	—	—	—	—	—
المجموع	20	%100	20	%100	20	%100	20	%100

يهتم هذا الجدول و استكمالا للجدول السابق توضيح الشروط و الصفات التي يميل المنتخب و يعقد عليها طموح التصويت الانتخابي لصالحه و لقد حددنا شروط و معايير أربعة قسمناها إلى شرط الكفاءة العلمية ، الميزة الأخلاقية ، الوزن الشخصي أو اسم المترشح ، و الميزة النضالية لمترشح .

كانت النتائج كالتالي فبالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية كان شرط الكفاءة العلمية يمثل نسبة (45%) مقابل (50%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت (30%) لدى عينة حماس و تبرز المقارنة أن الأغلبية لدى حزب جبهة التحرير و الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية من المنتسبين تهتم بوضعية المترشح العلمية في حين يظهر هذا الشرط أقل أهمية عند حركة مجتمع السلم .

بينما توضح الميزة الأخلاقية نسبة (20%) لدى عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية مقابل (40%) لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت النسبة (70%) لدى حركة مجتمع السلم و يمثل هذا الشرط الأغلبية لدى حركة حماس في حين كانت النسبة أقل أهمية الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية في حين وصلت تقريبا إلى النصف لدى عينة حزب جبهة التحرير الوطني أما فيما يخص الوزن الشخصي و الاسمي لدى المترشح فقد كان يمثل نسبة (25%) لدى الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية و النسبة أصغر في حين بلغ عند (10%) لدى

حزب جبهة التحرير و هكذا تولى عينة الحركة من اجل الثقافة و الديمقراطية اهتماما
أفضل لوزن الشخصي في حين لا نجد إلا فردين فقط بالنسبة لحزب جبهة التحرير يفضلوا
التصويت اعتمادا على الوزن الشخصي لمرشح من كل هذا برزت النتائج كالتالي :

فحركة من اجل الثقافة و الديمقراطية تفضل الاعتماد على الكفاءة العلمية و الوزن
الشخصي و ذلك أن منطقة القبائل يعتبر لديها الميزة الشخصية ما زالت تؤثر على اختيار
الناخب و تمثل الكفاءة العلمية الإطار - اجامعي - صورة الكفاءة العلمية أما حركة
بجتماع السلم تعطي الأولوية على المستوى الأخلاقي الطابع المميز المرجعية و توجه الحزب
كما تفصل المستوى اجامعي و هذا منطقي بالنظر إلى طبعه ما تمثله شريحة الشباب
اجامعي الكثيفة لتواجه اجامعيين من بين المبحوثين .

أما حزب جبهة التحرير فإنها تراوح عبر الأغلبية بين مفهومين الكفاءة العلمية و الميزة
الأخلاقية و توضح الاتجاه السياسي داخل الحزب الذي يتأثر بالتوجه الديني و العلمي أي
يحمل كل الصفات فايديولوجية حزب جبهة التحرير هي بمثابة التين بسبعة رؤوس .

جدول رقم 59 نظرة المنتسبين في أفضلية التصويت على الجنسين بالنسبة لعينة

ح.ج.ت.و

عينة البحث	الذكور		الإناث		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
أنتخب	85%	17	5%	01	90%	18
لا أنتخب	10%	02	-	-	10%	2
المجموع	95%	19	5%	01	100%	20

نتوخى من هذا الجدول إبراز الأهمية التي تحظى به نوع الجنس في عملية الانتخاب بالنسبة لمنتسبين و رسم الجغرافيا الانتخابية على أساس الجنس حيث يختلف نوع الجنس أهمية في إعطاء صوت الناخب دون الشروط الموضوعية الأخرى كالمستوى العلمي و يركز على أفضلية الذكور على الإناث من منطلق قيم دينية، عرفية و ليس المقدرة السياسية وأهلية الوظيفة السياسية و هكذا كانت النتائج بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني توضح أنه نسبة (85%) من مجموع المبحوثين صرحوا أنهم بالأفضل كمبدأ أفضلية جنس الذكور مقابل نسبة (5%) فقط أعلنوا أنهم يصوتوا لجنس الإناث و يمكن أن نعد هذه النتائج على أساس أنه تفضيل جنس الذكور على الإناث ينبنى على منطق تصور ديني حيث يبرز الرجل أكثر كفاءة في إدارة الوظيفة السياسية عن الإناث و ثانيا أن الإناث تنقصهم القوة المورفولوجية لفرض شخصيتهم و قراراتهم. في حين نجد أن الذين يمانعوا في التصويت على جنس الذكور بلغ نسبة (10%) و تمثل هذه النتيجة عينة الإناث في التصويت على ممارسة الرجال السياسية وهذه النتائج بالنسبة لعينة توضح من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين و التي تعطي لماذا؟ عن التفضيل بين الذكور و الإناث في حالة الاختيار بينها في الاستحقاقات الانتخابية و أظهرت أن التفضيل يتم عبر أساسين في حالة الإناث تصوت على الإناث أو عندما يغيب العنصر النسوي فإن المرأة تتبع الأهل أما في حالة الذكور فالذكور يصوت اعتمادا على شروط الحزب و في غيابها يعتمد على معارفه الخاصة بال

جدول رقم 53: نظرة المنتسبين لعلاقة التصويت بالجنس لعينة حماس

عينة البحث	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أنتخب	14	%70	05	%15	17	%85
لا أنتخب	03	%15	-	-	03	%15
المجموع	17	%85	03	%15	20	%100

أما لدى عينة حماس فنجد أن البيانات توضح أنه نسبة (70%) من البحوث يفضلوا التصويت على الذكور في حين بلغت النسبة للذين يفضلوا التصويت على الإناث (15%) وينبغي أن نميز في هذه الأفضلية بين الجنسين تقدم الصوت الانتخابي لصالح الذكور و الإناث لدى عينة حماس إلى الخريطة القيمة التقليدية التي تعطي أهمية في الوظيفة و الأفضلية للذكور و الأمر يرتبط هنا بمجموعة المسائل تجعل التصويت أولاً ما يسميه لوبرا " جغرافيا الممارسة الدينية " حيث تقترن الممارسة الدينية و السلوك السياسي بما يشهد التصويت لصالح الذكور النسبة لعينة حماس عاملاً مفسراً لكيفيات التصويت و هناك بالإضافة إلى هذا المنحنى هناك جانب آخر يعتمد في تسلط الذكور على الإناث في كثير من الميل إلى التأثير عبر القيم الدينية و إبراز صورة المرأة كجنس غير مؤهل لقيادة و السياسية و نجد بهذا الشأن مثل هذه المسلمة لدى الذكور و الإناث على السواء فأنسه بذلك يجعل الواقع يطابق النموذج القيمي بل إنه ينطلق منه قدر الإمكان و في هذا المستوى يتم الانتقاء بين جنس الذكور و الإناث بكيفيات مختلفة لا تبرز المهارات إلا بقدر الذي يبرز تفوق الذكور على الإناث .

جدول رقم 54: نظرة المنتسبين لعلاقة التصويت بالجنس بالنسبة لعينة ح. م. ث. و.

نظرة المنتسب	الذكور		الإناث		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
أنتخب	60%	12	20%	04	80%	16
لا أنتخب	20%	04	-	-	20%	04
المجموع	80%	16	20%	04	100%	20

بالنسبة لعينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية نلاحظ النتائج التالية لقد بلغت نسبة (60%) الذين يفضلوا التصويت على الذكور في حين نجد (20%) يفضلون التصويت على الإناث أما الذين لا يفضلوا التصويت على الذكور فبلغت النسبة (20%) و لم تكن عينة الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية استثناء على القاعدة برغم من الخطاب الحدائي الذي يعتمد عليه الحزب إلا أن الدراسة الميدانية أثبتت كما يظهر أمامنا عبر هذه البيانات أن الانتقال بين الجنسين يعتمد لدى المنتسبين كنمط تفضيلي يستند على واقع اجتماعي تقليدي يرى في الإناث تأكيداً لسيطرة الذكور و ميدان سياسي يقتصر على دور الذكور و تمتد جذوره فإن المبحوث يشعر بحساسية عندما يتعلق السؤال و نرغب في الإجابة في دور المرأة في الممارسة السياسية و تقترب فكرة المبحوث هنا من سياسة الحزب ولا يكون هنا الحرص على التكوين الإيديولوجي أو الإمكانية التعليمية و إنما يعتمد على المرجعية القيمة التي يشعر بها المبحوث أمام هذه المسألة إن تحقيق حرية التصويت مثله مثل تحقيق حرية الترشيح أسلوبين يعتمدان على تربة قيمية تقليدية و هي تضع في الاعتبار مبدأ التفاضل بين الجنسين على أساس يستجيب لموقف واحد و ثابت لدى مجموع العينات الدونية الجنسية لإناث .

السياسية و تعمق لديه الشعور القدرة على تحمل نتيجة القرار السياسي عبر المشاركة اخرة و الواعية و المنظم في صياغة نمط .

جدول رقم 55: وجود مجتمع مدني

عينة البحث		أرسيدى		ح.ج.ت.و.		حماس	
المجتمع المدني		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم		%10	02	%70	14	%85	17
لا		%90	18	%30	06	%15	03
اجموع		%100	20	%100	20	%100	20

يهتم هذا الجدول مدى إطلاع أفراد العينة على مفهوم المجتمع المدني من حيث هو نموذج حديث في العلاقات الاجتماعية و يعتمد على تبادل المصاخ و التفاعل الفعال بين المجتمع المدني و الدولة كأساس لنشر قواعد مضبوطة و منظمة الممارسة السياسية حيث يتم التعامل على أساس المادي الذي لا غنى عنه لكل سياسة أو ثقافية و هكذا برزت النتائج برزت النتائج على النحو الآتي فبالنسبة لحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية فإن نسبة (%10) تثبت وجود مجتمع مدني مقابل (%70) نسبة الذين أبدوا وجود مجتمع مدني لدى عينة حزب جبهة التحرير في حين بلغت عند عينة حماس نسبة (%85) ويمكن عبر المقارنة بين العينات أن نلاحظ ازدواجية الرؤية في تصور وجود مجتمع المدني في حين كانت الأغلبية عند حماس و حزب جبهة التحرير تصرح بوجود مجتمع مدني نجد أي عينة حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية تنفي وجود هذا المجتمع المدني و بعيدا عن المفهوم- الذي أعطيه المجتمع المدني فإنه يشكل تصورا معين لكل عينة و لم نجد اتفاق بين العينات حول مفهوم المجتمع المدني و فبعض النظر أنه حتى لدى العينة الواحد لم يجد الإجماع حول تحديد هذا المفهوم - المجتمع المدني - الذي عبرت الأغلبية أنه عبارة عن جمعيات اجتماعية و ثقافية تتكفل بمجال الاجتماعي و الثقافي للأفراد و الجماعات .

جدول رقم 56 قوة المجتمع المدني في الميدان السياسي

عينة البحث	أرسيدى		م.ع.ت.ز.		حماس	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مبادرات المجتمع المدني	-	-	12	60%	-	-
قوة ضغط	-	-	-	-	-	-
لجان مجتمعية فعالة	4	20%	-	-	-	-
فعالية سياسية	16	80%	08	40%	18	90%
لاحزاب	-	-	-	-	02	10%
انسجام في جسم المجتمع	-	-	-	-	-	-
المجموع	20	100%	20	100%	20	100%
المجموع						

يهتم هذا الجدول بتوضيح مفهوم المجتمع المدني لدى عينات الثلاثة و يعتبر هذا المفهوم عامل توجيه و تأثير يوضح وظيفة سياسية هامة في المجتمع و بمعنى أكثر نريد أن نبين الطبيعة الاجتماعية لبنية الحزب و كوظيفة سياسية و بالتالي يصبح من الصعب فصل البناء الاجتماعي عن الوظائف السياسية و هذا يرتبط بوجود مجتمع مدني بوجود أفراد يخضعون لعلاقات التبادل و التفاعل المستمر بينهم و بينت هذه النتائج نظرة المنتسبين إلى هذا النوع من العلاقات بالنسبة لعينة الأرسيدى كانت النسبة (20%) تعبر عن مفهوم مجتمع مدني باعتباره لجان ضمن المجتمع تمتاز بالفعالية بينما كانت أغلبية الذين صرحوا من العينة أجابوا بنسبة (80%) على قوة المجتمع المدني على اعتبار أنه يمثل فعالية سياسية أكثر لأحزاب .

أما عينة حزب جبهة التحرير فكانت النتائج توضح أن ما نسبته (60%) اعتبروا قوة المجتمع المدني تعني قوة ضغط تمارس في حقل الممارسة السياسية في حين أن نسبة (40%) من مجموع المستجوبين صرحوا بأن قوة المجتمع المدني يعني فعالية سياسية إضافية لدى الأحزاب .

في حين كانت النتائج بالنسبة لحركة حماس توضح أن ما نسبته (90%) صرحوا أن قوة المجتمع المدني تعني فعالية سياسية إضافية بالنسبة للأحزاب و نسبة (10%) فقط صرحوا أن قوة المجتمع المدني تبرز انسجام في الجسم الاجتماعي لحزب و تعبر كل هذه النتائج عن أن مفهوم قوة المدني ترتبط بحسب أغلبية النتائج بوجود قوة ضغط ضمن الساحة السلبية دائماً من أجل الوصول إلى القوة السياسية و ثانيا يرتبط مفهوم قوة المجتمع المدني بفعالية سياسية أكثر إضافية للأحزاب و سعيها الدائم للاستلاء على السلطة أو الإشتراك فيها مع غيرها من الأحزاب .

جدول رقم 57 هل يشجع اشتراك الحزب في السلطة فهم أكثر لتواعد اللعبة

الديمقراطية

حزب جبهة التحرير		حماس		أرسيدى		عينة البحث اشترك الحزب في سلطة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
30%	06	90%	18	80%	16	نعم
70%	14	10	02	20%	04	لا
100%	20	100%	20	100%	20	اجمع

يجب هذا الجدول عن أهداف من الاشتراك في السلطة السياسية النسبة للأحزاب للانتقال نحو ممارسة السلطة من خلال الإجابة عن بالنفي أو الإثبات حول الهدف من ممارسة السلطة و علاقته بالاستفادة بشكل مباشر و صريح من مبادئ و الأفكار الديمقراطية .

و لقد وضحت النتائج أنه بالنسبة لعينة الأرسيدى فلقد كانت النسبة بالإثبات (80%) مقابل (90%) لدى عينة حماس في حين بلغت عند حزب جبهة التحرير بنسبة (30%) و يمكن فهم هذا الاختلاف بين حزب الأرسيدى ، و حركة حماس من جهة و حزب جبهة التحرير في الانتقال إلى هذا المستوى من إستيعاب المبادئ الديمقراطية ففي حين أثبتت التجربة السياسية لحزب جبهة التحرير و ممارسته أنه لا يكفي المساهمة في السلطة السياسية حتى يمكن في ضوء ذلك تطوير السلوك السياسي نحو أفاق ديمقراطية أثبتت عينة حماس و الأرسيدى أنه يكفي المساهمة في تسيير أمور السلطة السياسية لكي يكتسب سلوك سياسي إيجابي .

و من جهة ثانية تعبر عينة جبهة التحرير بنسبة (70%) نفيها لهذا المنطق .

نتائج البحت الثالث :

و هي خلاصة النتائج التي تناولت المؤشرات كل على حدى التي وصفها الباحث في هذا البحت الخاص بعلاقة الممارسة السياسية بسوكات اجتماع التقيدي .
1 . صبيعة السوك التقيدي و كانت الجدول التي استغرقت هذا المؤشر تحدد في كل منها الصورة الواضحة عن السوك التقيدي و تبرز المعايير التي يستنفذها في الممارسات السياسية و هكذا ارتسمت الافضليات بالنسبة لمبحر في اختيار المترشح اعتمادا على معايير الجنس حيث تبعا للمقارنة بين العينات الثلاثة و صورة اختيار المترشح و الشروط الواجب توفرها تأكيدها على افضلية الذكور على الإناث و بغض النظر عن درجة تخصص و معرفة البرنامج فانه يكفي أن يكون المترشح ذكرا حتى يتم الفصل في الصوت الانتخابي .

2 . تركيبة الرأي العام يعتمد بناء مفهوم الرأي العام لدى عينة الحزب السياسي على خاصية تعتمد على علاقات عائلية و عشائرية التي تأمن كل المنظومة القيمة مقنعة كل الأفراد بأسلوب الممارسة السياسية و كانت درجة التعقد في هذا إبراز المؤشر بالتأكد منه على المنحني نفسه لأننا لاحظنا خطوط التجديد و التطور السياسي داخل الحزب السياسي إلا أن المفارقة تتم بوجود الأفراد الذين يقبلون بنوع محدد من الدور السياسي ولكن تتعدم معه درجة الطموح الممكن أن يلعبه الفرد و لا قيمته أو إطاره بحيث لا نلمح مجتمع سياسي متناسق ما بين أفراد تعتمد على روابط عشائرية و عائلية محطمة في بناء السلوك السياسي .

3 . وهذا المؤشر يرتكز على صفة الزعيم السياسي حيث تبين نفوذه اللا محدود الشخصي دون اجسم الاجتماعي عبر إخبارته في صورة الحرب سواء إطاره السياسي ، الإداري أو التنفيذي و لم يكن اجسم الاجتماعي سوى ديكورا تمثل المفعول به دائما و ليس الفاعل بينما الزعيم الحزبي فهو في حية حماس و حزب جهة التحرير و حركة من اجل الثقافة و الديمقراطية فيمثل الأمر و القوة و النفوذ و الفاعل السياسي الوحيد .

السياسية هي نتيجة واقع اجتماعي يرسم الممارسات السياسية نيين أن هذه العلاقات هي التأثير العائلي و التقليدي المسيطر و التي تركز على حرصها لتأمين التكتلات تلك المصلح تأثير لا يمكن سلبه اياها في صورة أكثر اجتماعية حيث نشاهد علاقات و اتحادات تتلائم و إطارات تقليدية تركز في الممارسة السياسية و في الوصول إلى السلطة السياسية أو الإبقاء عليها أو تأمينها .

خاتمة الفصل الثالث :

أشرت طبيعة السلوك التقليدي التي سينفذها المبحوث في الممارسة السياسية نمط واضح عن تشكل الرواسب التاريخية للمجتمع الجزائري حسب تعبير باريتو واستمرارها فالنموذج الخاص لدينا عن تركيبة الرأي العام يؤشر إلى التصاقا حميما لنوع العلاقات السائدة لأننا لاحظنا أن الدور الذي يقوم به الفرد " المناضل " داخل الحزب لا يستجيب لمدى أهميته لا على المستوى الفردي أو الجماعي في بناء الرأي العام داخل الحزب أو لا وعلى المنحنى نفسه لاحظنا خطوط التقليد في التطور السياسي داخل الحزب لأن المفارقة تتم بقابلية الأفراد لنفي دورهم ومسؤولياتهم في بناء أو تجسيد أفكارهم " ليسوا فاعلين سياسيين داخل الحزب " وترتسم الأفضليات لديهم في إيجاد إطار " عائلي " للاجتماع وتوفر صورة أفضل لتأكيد تأقلم من نوع آخر " خارج العائلة أو الأسرة النووية " بحيث تنعدم معه صورة الطموح السياسي ولاوعيه السياسي هذه الصورة الواضحة لوعي وسلوك لمبحوثين التي تؤثر في ممارستهم السياسية وتبقى على الصقف التقليدي للسلوك.

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

سمحت المادة النظرية و الميدانية التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة و بالاعتماد على الدراسات و الأبحاث التي تناولت العقل السياسي في علاقته بالإطار الواقعي التي حاولت الاقتراب من الظاهرة السياسية في إشارة الإطار العام لنظرية أمادية و التي ساهمت الدراسة في سياقها التاريخي و الاجتماعي من تحديد ندقة هدفت إلى طرح الإشكالي في طبيعته-العلاقة الاجتماعية - لا نشيء آخر إلا لأنه التاريخ و دراسة الممارسة السياسية يتحقق بالنموذج الواقعي ارتكزت على تأثيرات و مصادر الواقع الاجتماعي التقليدي .ومن جانب الإطار الميداني سمح اقتراب الباحث من الميدان بتحقيق الفرضيات التي هدفت الدراسة إلى التحقق منها .

و لما كانت الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية هو المحور الأساسي لهذه الدراسة لكونها سرورة تاريخية ورواسب اجتماعية فهي نتيجة خاضعة لعوامل أخرى و هي عوامل حددتها في جانبها الاقتصادي ، الاجتماعي و الثقافي هي التي تحدد إطار الممارسة في كل جوانبها و ذلك كون الدارس انطلق من فرضيات ثلاثة تضمنت الأولى العلاقة بين البنى الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية و ما أوضحناه من آليات و مؤشرات تتحكم في تحديد هذه العلاقة مما نتج عنه وجود ارتباط واضح بين الواقع الاجتماعي التقليدي و علاقته ضمن البنى الاجتماعية في مختلف تعددها .

من الجانب الثاني كانت الفرضية الثانية التي انطلقت نحو تبيان العلاقة بين المؤسسات الرسمية ذات الصبغة الحديثة بالواقع الاجتماعي التقليدي و غيرها تم الإشارة إلى العلاقة بين المؤسسات الرسمية التي تنطبع بالعقلانية و الواقع الاجتماعي التقليدي الذي يفرض تأثير على هذه المؤسسات الرسمية بحيث تجعل منها هيكلًا جامدًا دون فعالية و دون تنظيم عقائري و حديث بالنظر في الإطار التقليدي و العلاقات الاجتماعية التقليدية و في جانب الثالث صبت الفرضية الأخيرة اهتمامًا بعلاقة الممارسة السياسية بسلوكيات المجتمع التقليدي خاصة على مستوى التوجيه الممارس و الحدود التأثير لأن هذا التأثير يخططه

الوعي الجمعي التقليدي فظهور على المسرح السياسي لأحزاب كمنظمة قـادرة على الممارسة لم ينفي الصبغة العائلية للحزب باسم مفهوم التضامن الأخوي ولقد أظهرت التحليلات الكيفية و الكمية ضمن نتائج الدراسة في تسلسلها المنهجي ما يلي :

1. العلاقة الاجتماعية ضمن البنى الاجتماعية: تبين من خلال كل

المفردات التي وضعها الباحث في ميدان الارتباط الممكن و المؤثر بين العلاقة الاجتماعية حيث لوحظ و إضحا حيث تأكدت هذه العلاقة من خلال التداخل الدائم لتقديم الموضوعات الاقتصادية، الثقافية، السياسية، و شدة الارتباط المؤثر لعلاقات الاجتماعية و بحكم البنى الاجتماعية التي تستجيب لقيم تقليدية التي هي نتيجة الصغوط التي تمارسها الجماعة أو المجتمع حيث استمرار أشكال البنى الاجتماعية التقليدية في مستويات الاقتصادية والسياسية و الثقافية حيث تتقوى الجماعات التقليدية و العلاقات الاجتماعية التقليدية و شكلت مظاهر الإصلاح الزراعي، الثورة الصناعية أو الثقافية - التعريب - نماذج لاستهلاك القوالب التقليدية لعلاقات الاجتماعية فلقد حطمت المصالح الاقتصادية جماعة صاعدة و غير نموذجها السياسي و الإيديولوجي الذي تحدده علاقات سياسية و ثقافية نوعية تستند إلى الطبيعة الاجتماعية التي تامين ضبط سياسي و ثقافي لمجتمع و نزوع أكثر نحو التقليد و لم تكن نتيجة علاقات اجتماعية كتنظيم و إدارة و توزيع للاستثمارات و المداخل و الخيارات المختلفة و التسيير و الخطط التنموية و كل هذه مفاهيم تم توظيفها لكن لدعم وجود تكتلات سياسية اجتماعية و إثنية دينية متنوعة هجينة و شديدة التنافر و مرتبطة بشكل متزايد بنمط خاص و متميز لكل منه خصوصياته و يعمل على تشكيل كيانات غير منسجمة و متدافعة في الحقل الثقافي، السياسي و متحدة إرادة حرة مستقلة و تبرز الأشكال التقليدية لتضامن العشائري، الإثني العائلي و غيرها من التحالفات السلبية و في المقابل تقليص إمكانية الاستقرار و التوازن و الانسجام الذي يميز كل مجتمع موجود سوسولوجيا .

2. علاقة الممارسة السياسية بسياقات المجتمع التقليدي :

تعكس هذه العلاقة الممارسة السياسية المبنية على أسس سيادة المجتمع التقليدي و

سنواته و تفقد الممارسة السياسية كل قواعدها الحديثة و عقلانياتها تفقد كل مبرر وجودها كشكل من أشكال العمل المنظم في ميدان السعي للوصول للحكم و ذي الصبغة العقلانية في حين تبرز السلوكيات التي تفرض أسلوب خاص للغلبة ، غلبة تفترض نفي الآخر و غلبة تلور ثقافة سياسة تحفظ شروط التضامن العشائري تحسن استغلال المفاهيم الثقافة التنفيذية في ظروف الاستخدام السياسي تحمل عناصر تتضمن بنية قيمة و ثقافة منظمة أساسا بثقافة شعبية و شخصائها و أدرجناها ضمن آليات الصراع السياسي و هكذا نرى و نلاحظ في شبه ثقافتنا السياسية مفاهيم ، القبائلي ، الشاوي، الوهراني ، الصحراوي و كذلك و نلاحظ في المقابل الاسلاموي ، العثمانوي ، و نلاحظ الريفلي و المديني مفاهيم نوظف في إطار الممارسة السياسية و تستميت في الدفاع عن هذه الحدود و بنقل هذه المفاهيم إلى حقل الممارسة السياسية و جدنا مجتمع التقليدي يعكس بنية اجتماعية و يطرحون علاقتين علاقة أولى بين هذه الجماعات و الدولة من جهة و المجتمع الكلي و علاقة داخل هذه الجماعة حيث تستند في الحالتين طرح الخصوصيات الثقافية، الدينية، الاتنية لجماعة الزمرة و تصبح الممارسة السياسية وسيلة لتقسيم الجسم الاجتماعي لا وسيلة لتبلور منهاج سياسي حديث يعتمد تغليب المصالح العامة لمجموع الجسم الاجتماعي على مصالح الجماعات ولكن بقدر ما يعكس واقعا ثقافيا اجتماعيا فان يطرح شروط فعلية التي يستند اليها تغير ميزان الوعي الجمعي داخل المجتمع و روايه التاريخية .

3. العلاقة بين المؤسسات الرسمية ذات الصبغة الحديثة بالواقع

الاجتماعي :

دلت المؤشرات الخاصة العلاقة بالمؤسسات الرسمية ذات الصبغة الحديثة بالواقع الاجتماعي التقليدي أنه من هذه الرؤية يعتبر الحزب شكل لتيار انفصالي يعكس رؤية خاصة و متميزة هذه الرؤية جمعت بين مجموعة و جعلتهم يلتفون حولها باعتبارها رؤية موضوعية تجسد تماسك خصوصية المجموعة و هذا الإطار هو الذي يحدد الحزب السياسي كمؤسسة سياسية غير أن النظر إلى الحزب في جانب من جوانب هذه دون ملاحظة العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تأثير هذه الظروف على ممارسة و تكوين الحزب و التي تمارس الحزب من خلالها نشاطها إنه نظام ليس جامدا و هكذا يصبح الحزب

إطارا للتأثير العامل الاجتماعي و لما كانت سمة المجتمع التقليدية من خلال ما ذكرناه في الفصول السابقة فإن الممارسة الحزبية لا تخلو من الطبيعة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للمجتمع فأسلوب تشكيل هذا الحزب ، و تنظيمه ، و وظائفه ، و علاقته بالمناضلين ، و نمط العلاقات السياسية المهيمن و الأدوار التي تلعبه هذه - العلاقات - كلها أطر لبروز ظاهرة الحزب السياسي بالجزائر في شكل متميز و برؤية خاصة إن نظام الأحزاب لا غنى عنه في الجزائر و نكن الظروف التي أوجدت هذه الصورة و تحديد الإشارة في هذا الصدد الدور الأساسي الذي تلعبه العسائرية و القيم الدينية ، الجهوية ، الأصل الجغرافي و التي غيرها يخضع المنتسبين له - حزب - و يظلوا تحت ولاءه فللأحزاب تتطور في ظل المجتمع منسجم قوي ناضج ثقافيا و أقدر اقتصاديا و الأحزاب في الثقافة السياسية الحديثة تكمل الدولة و تؤدي إلى تقدمها فإذا ما غابت هذه الصورة التي أوجدت الأحزاب القوية تعين علينا أن نطرح مفهوم الثقافة السياسية لحزب معيار موضوعي لقياس مدى النضج الثقافي و الاقتصادي و السياسي للأحزاب السياسية و لقوة الدولة .

المراجع

المراجع المترجمة إلى اللغة العربية :

- 1- الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1983 .
- 2- لايبكا جورج : السياسة والدين عند ابن خلدون ، ترجمة موسى وهبة دار الفرائي الطبعة الأولى سنة 1980.
- 3- لاروك بيار : الطبقات الاجتماعية ، ترجمة جوزيف عبود ش.و.ن.ت ، الطبعة الأولى سنة 1973 .
- 4- بيار كون جان وبيار مونييه جان : من أجل علم اجتماع سياسي ، ترجمة محمد مناد ، د.م.ج سنة 1985.
- 5- تأليف جماعة من الاختصاصيين السوفييات : خصائص ومميزات التطور الاجتماعي السياسي للبلدان العربية ترجمة إخلاص علي سنة 1986 .
- 6- ريمون آرون : المجتمع الصناعي ، دار عويدات الطبعة الثانية سنة 1980 .
- 7- لوبون غوستاف : روح الاجتماع ، ترجمة أحمد فتحي زغلول سلسلة الأنيس سنة 1988 .
- 8- مغربي عبد الغاني : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون ، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين م.و.ك سنة 1986 .
- 9- مينو جان : الجماعات الضاغطة ، ترجمة هيج شعبان ش.و.ن.ت ، سنة 1971 .
- 10- ماييلو مارسيل وميرل مارسيل : الأحزاب السياسية في بريطانيا ، ترجمة محمد برجاي ، مكتبة الفكر الجامعي الطبعة الأولى سنة 1970 .
- 11- دوركايم إيميل : قواعد المنهاج في علم الاجتماع ، ترجمة عبد الرحمان بوزيدة سلسلة الأنيس سنة 1990.
- 12- هوارى عدي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ترجمة جوزيف عبد الله دار الحدائة الطبعة الأولى سنة 1983 .

المجلات والمجلات :

- 1- غليون برهان : الجماعات الإسلامية ورطت مجتمعاتها ، جريدة الخبر الأسبوعي العدد 93 سنة 2000.
- 2- شرابي هشام : مقدمة في دراسة المجتمع العربي ، مجلة مواقف العدد 29 سنة 1973 .
- 3- ربيع عمرو هشام : المشاركة السياسية ، جريدة الأهرام الدولي العدد 197 تاريخ 08 أوت 2000.

المراجع باللغة العربية :

- 1- أركون محمد : الفكر الإسلامي ، المؤسسة الوطنية للكتاب . سنة 1993 .
- 2- أمين سمير : الأمة العربية ، سلسلة صاد . سنة 1990 .
- 3- أمين سمير : دول المغرب العربي الحديث ، دار الحدائث . الطبعة الثانية 1981 .
- 4- العروي عبد الله : مفهوم الدولة ، مكتبة الدار البيضاء ، م.ت.ع سنة 1981 .
- 5- العمروسي صلاح : مساهمة في البحث عن هويتنا ، دار الفرائي الطبعة الثانية سنة 1989 .
- 6- الخفاجي عصام : حول نظرية نمط الإنتاج الكولونيالي ، دار الفرائي الطبعة الرابعة سنة 1989 .
- 7- السويدي محمد : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، د.م.ج سنة 1990 .
- 8- الكتر علي : حول الأزمة ، دار بوشان . سنة 1990 .
- 9- الهرمسي عبد الباقي : المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1987 .
- 10- بن أشنهو عبد اللطيف : تجربة الجزائر في النمو والتخطيط . ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1982 .
- 11- بلحسن عمار : الأدب والإيديولوجيا ، م.و.ك سنة 1987 .
- 12- جغلول عبد القادر : تاريخ الجزائر الحديث ، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة سنة 1983 .
- 13- رخيعة عمار : التطور السياسي والتنظيمي لجهة التحرير الوطني د.م.ج سنة 1993 .
- 14- زغدود علي : المؤسسات الاشتراكية بالجزائر ، بدون ذكر دار الطباعة سنة 1987 .
- 15- قدوح خيرية : الفكر والإيديولوجيا ، الطبعة الأولى سنة 1989 .
- 16- محمد علي محمد : أصول علم الاجتماع السياسي ، دار لمعرفة الجامعية سنة 1987 .
- 17- ملحم حسن : التحليل الاجتماعي للسلطة ، منشورات دحلب سنة 1993 .
- 18- عامل مهدي : النظرية في الممارسة السياسية ، دار الفرائي سنة 1990 .
- 19- غيث محمد عاطف : تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، دار النهضة سنة 1975 .
- 20- غليون برهان : اغتيال العقل ، سلسلة صاد سنة 1990 .
- 21- غليون برهان : بيان من أجل الديمقراطية دار بوشان سنة 1990 .
- 22- كامل عبد الحليم نبيلة : الأحزاب السياسية دار الفكر العربي سنة 1982 .
- 23- لبيب الطاهر : سوبولوجيا الثقافة ، دار محمد علي حامي . الطبعة الرابعة سنة 1987 .

- 1) ANSAR PIENNE : Les idéologies politique : Edit Presse universitaires année 1974.
- 2) ARTUR DOUCY : La Révolution algérienne ; Edit Maspero année 1982.
- 3) BOUZIDA ABDERAHMANE : Industrie mécanique et relation social : Edit Office des publication universitaires année 1990.
- 4) BOURDIEU PIERRE : Sociologie de l'Algérie : Edit AHLAB année 1990.
- 5) BLANDIEU GEORGE ; Anthopologie politique press universitaires Paris 1979.
- 6) CLAUDE COLOT et HENRY J.R : Le mouvement National algérien : Edit office et publication universitaires année 1970 .
- 7) FANON FRANZ : Sociologie de la terre Edit ENAC année 1987 .
- 8) GHALION BORHAN : Le malaise arabe Edit ENAC année 1991 .
- 9) HARBI MOHAMED : F.L.N mirage et réalité Edit dujeune AFRIQUE PARIS 1980 .
- 10) HRBI MOHAMED : L'Algérie et sont destin croyant ou citoyen Edit ARCAN tère paris 1992 .
- 11) ICHBOUDENE LARBI : Algérie histoire et capitale du destin national Edit Cspah année 1987 .
- 12) KADACHE MAHFOUD : Histoire du nationalisme Algérien Edit société national Tome 2 1980 .
- 13) LAPIEERE JOHN : L'analyse du système politique : Edit Presse universitaire année 1973 .
- 14) LAHOUARI ADDI : L'Algérie et la démocratie : Edit la découverte année 1990.
- 15) LAHOUARI ADDI : L'impasse du populisme : Edit E.N.L année 1990 .
- 16) LECA JOHN et VATIN JOHN CLAUDE : L'Algérie des Anthropologie : Edit MASPIRO Année 1975 .
- 17) LECA JOHN et VATIN JOHN CLAUDE : L'Algérie politique institution et régime : Edit MASPIRO Année 1974 .
- 18) LAROUUI ABDELLAH : Islam et modernité : Edit BOUCHEN année 1986 .
- 19) MAL inowski Bronislaw : une théorie scientifique de la culture : Edit Francois MASPÉRO mars 1968 .
- 20) RAMOUN HASSAN : L'Algérie histoire Société et culture Edit CASPAH Année 2000.
- 21) ROUSSEAU JEAN JAQUES : Du contrat social : Edit O.N.T.E année 1991 .
- 22) TALIADOROS George : La culture politique arabo-Islamique Edit E.N.L année 1985
- 23) VATIN JOHN CLAUD : L'Algérie politique histoire et société : Edit A COLIN 1974.
- 24) WEBER MAX : Le savant et le politique : Edit ENAC année 1991 .

اقتراحات هذه الدراسة

تزامن انتهاء الباحث من ختم الدراسة مع أحداث القبائل و بعيدا عن كل ما ألصق بها من تفسيرات أو إحصاءات هنا و هناك كانت الأحداث تخرج كشاهد من شواهد الدراسة إذ أنه في تقديرنا لموقف ألا هذه الانتفاضة تحيب عن كيفية ثقافية و سياسية و أكثر من ذلك تحيب عن كيفية اقتصادية اعتمدها المسؤول الجزائري سواء عبر جهاز إداري ، أممي ، سياسي ، اقتصادي أو ثقافي إلا مطلب الهوية الأمازيغية و مطلب الحرية السياسية ، و مطلب الشغل و رفع الحفرة هي أطر و مؤشر حركة المجتمع و ديناميكية أجنبية تعبر عن طاقة حسدية و نفسية كاملة تحث عن المزيح الضروري لن يكون بمقدور الباحث الثاقب إلا رؤية الأمور بمنصاتها الموضوعية و كل ما لاحظنا يعبر عن حاجات و متطلبات شرعية و إن نود التأكيد على الملاحظات هذه

1. كان المتضرر الأكبر في الصورة السياسية - الحزب - ماذا نريد أن نفهم

حينما تستهدف مقرات الأحزاب السياسية بالحرق و التخريب في الجزائر - حزب القوى الاشتراكية ، و حركة من أجل الثقافة و الديمقراطية و بروز دور التجمعات في التكفل بمطالب المجتمع و استطاعته ذلك بتفوق دون الأحزاب .

2. المجتمع الجزائري يضم ثقافة سياسية غالبة و سلبية تؤثر في النظام السياسي و

الاجتماعي بناء عليها تتحرك سلوكيات و تصرفات الأفراد و لكن لماذا نفسر هذه الحركية في المجتمع و الإرادة في التغيير إلا تعبيرا اخر عن وجود ثقافات سياسية تؤثر هي الأخرى أعطت الأسباب اللازمة لتصرفات و سلوكيات هؤلاء - الشباب - يمكن أن نعتمد ملاحظات أخرى لكننا إكتفينا بهاتين الملاحظتين لأننا نرى أنهما يكفين في إبراز على إعطاء بعض الاقتراحات الخاصة في الميدان الذي قمنا بطرحه و دراسته .

هذه الدراسة :

أ . عن طبيعة الحزب إن هو مجموعة أفراد تجمعهم مصالح و أفكار و

أهداف معينة و قبل ذلك هناك الرأي العام الاجتماعي الذي يراد به المفهوم الطبقي الحزب طبقية قائمة على سيرويات طبقية في الممارسة السياسية سواء أكانت هذه السيرويات الطبقية ناجمة عن الوضعية الممننة فإنه حتما أن إطار الممارسة السياسية يكتسب عادات

فكرية التي اكتسبها من خلال المهنة و الربط من جهة أخرى و بين معتقداته السياسية من جهة أخرى .

2 . يجب أن يكون هناك ميكانيزمات واضحة لحل الخلافات في النظام

الإجتماعي و حدود واضحة للمسؤوليات و المؤسسات لاحظنا أن كل الأزمات السياسية ، والثقافية ، الاقتصادية لحل عبر العنف و تطبع السلطة السياسية عنوان للعنف لا شرعية " الثورية " و يصبح هذا الأسلوب هو العمود الفقري لاستقرار مبدأ الحكم و خضوع كافة الفئات الإجتماعية و اقترحنا هنا أن يتم اعتماد ميكانيزمات واضحة و عقلانية تعتمد في فتح الخلافات و إرضاء الطبقات الإجتماعية كنية و ذلك غير وضع يمتد من خلال ثقافة سياسية في العائلة ، المدرسة ، الشارع ، الحزب ، المؤسسات العمالية كل حلية إجتماعية لا بد و أن تتكفل بهذا الإجراء و تفعله حتى نكتسب منعتا ضد هذه السلبية السياسية مع الإحاطة بالشروط الموضوعية.

3 . يقترح عبد الله العروي " أن التاريخ هو استمرارية حيث في كل لحظة

تعطي معرفة الماضي للحاضر معناه و هذا الحاضر تمثيل الماضي ... و ينظم التاريخ و السياسية أحدهما إلى الآخر و لا يعود الوعي التاريخي و الوعي المدني يشكلا إلا وعيا واحدا و شيئا واحدا ... " (1)

لا بد أن نجيب عن الاسئلة عدة ضمن هذه الفقرة الهامة : كيف يجب أن أنطلق في فهم حركة التاريخ ؟ و كيف يمكننا أن نتصور هذا التاريخ ؟ و كيف يتم الدخول ضمن هذا التاريخ ؟ و كيف نتجاوز مرحلة " ما قبل التاريخ " في الإيديولوجية المهيمنة و الوعي الجمعي ؟ إذا استطاعت النخبة أن تضع هذا الطموح في ميدان الواقع سنضع نقطة الانطلاق.

(1) عبد الله العروي ، تاريخ المغرب ، ص 155

إِسْمَارَةُ الْبَيْتِ

رقم الجدول	عنوان الجدول
1	توزيع الجنس
2	توزيع السن
3	المستوى التعليمي
4	الأصل الجغرافي
5	مبدأ الممارسة السياسية
6	أسباب عدم ممارسة السياسة من قبل
7	شكل الإنتماء السياسي
8	سبب إختيار الحزب بعينه
9	كيفية الالتحاق بالحزب
10	علاقة الأصل الجغرافي بالممارسة السياسية
11	مطالعة الجرائد
12	اللغة المناسبة للمطالعة
13	الموضوعات المطالعة ضمن الجرائد
14	العناوين المفضلة للجرائد
15	شكل العلاقات داخل الحزب
16	العلاقة بين الإشتغال من عدمه بممارسة السياسة
17	الإطلاع على مرجعية الحزب
18	نوع عقيدة الحزب
19	الموافقة على منهاج الحزب
20	الحكم على أسلوب عمله
21	طبيعة أجهزة الحزب
22	إمكانية تواجد أقارب ضمن نفس الحزب
23	كيفية التنسيق معهم داخل الحزب
24	مستوى العمل المشترك معهم

25	مفهوم الشعبية للحزب
26	آلية فض الخلافات داخل الحزب
27	الصعوبة في التنظيم الحزبي
28	كيفية إتخاذ القرارات داخل الحزب
29	إمكانية تعدد القوى داخل الحزب
30	أهمية التضامن الأخوي داخل الحزب
31	شكل الجماعة الضاغطة داخل الحزب
32	دلالة مفهوم الزعامة الحزبية
33	دور المؤتمر السنوي للحزب
34	أفضل شكل لتنظيم الحزب
35	الانتقاد الموجه للحزب كمؤسسة
36	أسباب السلبية السياسية في عمل الحكومة
37	أولوية الحزب في حالة وصوله للحكم
38	الإهتمام بالتكوين السياسي للأفراد داخل الحزب
39	أدوات الضغط التي يوفرها المنصب السياسي
40	وظائف المناضل السياسي
41	أهمية المنصب السياسي
42	صعوبة العمل السياسي
43	الإلتزام بسياسة الحزب بالنسبة لمرشح فائز
44	دلالة الخطاب الإيديولوجي
45	مميزات المترشح
46	الأفضلية بين الجنسين في التصويت
47	أهمية وجود مجتمع مدني
48	قوة المجتمع المدني
49	أهمية مشاركة الحزب في اللعبة الديمقراطية

أولاً: أسئلة إستمارة البحث

- السن :
- الجنس : ذكر أنثى
- الأصل الجغرافي : الريف المدينة
- المستوى الدراسي :
- هل تعمل ؟ نعم لا

ثانياً العلاقات الإجتماعية ضمن البنى التقليدية

س01) هل مارست من قبل وظيفة سياسية ضمن تنظيمات الحزب الواحد ؟

- نعم - لا

س02) إذا كان لا لماذا ؟

س03) ما هي الصفة التي تحملها ضمن الحزب السياسي ؟

المناضل

المؤيد

الناخب

س04) ما هو سبب اختيارك لهذا الحزب ؟

اقتناع ببرنامج الحزب

وجود طموح مادي

تقوية التضامن الأخوي

س05) كيف جاءت فكرة مساندتك للحزب ؟

عبر صديق

عبر عضو من العائلة

قناعة فردية

س06) هل تطالع الجرائد ؟

نعم - لا

س07) بأية لغة تطالع ؟

أمازيغية

عربية

الإنجليزية

الفرنسية

س08) ما هي الموضوعات التي تطالعها بالتحديد ؟

الموضوع الرياضي

الموضوع السياسي

الموضوع الثقافي

الموضوع الاقتصادي

س09) ما هي الجرائد التي ترى فيها المصادقية و الموضوعية ؟

جرائد حزبية

جرائد مستقلة

جرائد حكومية

س10) ما هي الجرائد التي تطالع

جرائد الحزب

جرائد مستقلة

ثالثا العلاقة بين المؤسسات الرسمية بالواقع التقليدي

س11) ماهو تقييمك لمستوى العلاقات داخل الحزب؟ -

- علاقات أخوية

- علاقات مادية

- علاقات مفيدة ببرنامج الحزب

س12) هل تعرف حقيقة مرجعية الحزب؟

- نعم - لا

س13) ما هي عقيدة حزبكم؟

دينية

إثنية

تاريخية

لغوية

س14) هل توافق على برنامج الحزب؟

- نعم - لا

س15) ما هو مستوى التسيير الديمقراطي داخل الحزب؟

ديمقراطي

أقل ديمقراطية

غير ديمقراطي

س16) هل يتوفر الحزب على أجهزة تنتخب ديمقراطيا؟

- نعم - لا

س17) هل لديك أقارب في الحزب؟

- نعم - لا

س18) كيف تحاول التنسيق مع أقاربك داخل الحزب ؟

- عبر الانتخابات
- عبر الترشيحات
- تقوية النفوذ داخل الحزب
- تبادل الآراء و الخدمات

س19) ما هو مستوى التنسيق داخل الحزب في اختيار الترشيحات؟

- القاعدة الحزبية
- النخبة السياسية
- أصحاب النفوذ
- قرار الزعيم

س20) ماذا تمثل لديك شعبية الحزب ؟

س21) كيف يتم الفصل في خلافات أجهزة الحزب ؟

س22) ما هي أسباب صعوبة التنظيم المؤسسي داخل البلاد ؟

س23) كيف يتخذ القرار داخل الحزب ؟

- التصويت الجماعي
- أفراد مركزيون
- قرار الزعيم
- أفراد من خارج الحزب

س24) هل هناك قوى تتنافس داخل الحزب ؟

- نعم - لا

س25) ما هي الجماعات الضاغطة في حقل الممارسة السياسية للحزب ؟

- جهاز إداري
- جهاز عسكري
- مصالح مادية

جهاز ثقافي

- س26) ما يمثل زعيم الحزب في مجال اتخاذ القرار؟
س27) ما هو الدور التي تلعبه المؤتمرات السنوية للحزب ؟
س28) ما هو التنظيم الحزبي المفضل لديك ؟

تنظيم جماعي

تنظيم لائحة

تنظيم زعامي

تنظيم لجهاز

- س29) ما هي الانتقادات التي توجهها لحزب في الميدان السياسة الاجتماعية ؟
س30) ما هي الانتقادات التي توجهها لحزب في الميدان السياسة الثقافية ؟
س31) ما هي انتقاداتك لحزب في الحقل السياسي ؟
س32) ما هي أسباب السلبية السياسية لحكومة ؟
س33) ما هي أولويات الحزب السياسي في حالة بلوغه الحكم ؟

رابعاً علاقات الممارسة السياسية بسلوكات المجتمع التقليدي

- س34) ما مقدار اهتمامك بتكوينك السياسي عبر الحزب ؟
س35) ما هي الأدوات التي توفرها لك ممارستك السياسية ؟

أدوات قانونية

أدوات تشريعية

نفوذ و قوة

- س36) ما هي وظيفتك اتجاه الحزب في حالة وصولك لمنصب سياسي؟
س37) ما هي وظيفتك اتجاه المجتمع في حالة وصولك لمنصب سياسي ؟
س38) ما هي الصعوبات التي تتطوي عليها الممارسة السياسية للحزب ؟
س39) العنصر الأكثر أهمية في حالة وصولك لمنصب سياسي هام ؟

التقيد بسياسة الحزب

الاعتماد على المبادرة الفردية

الاعتماد على التحالفات

س(40) ما هي دلالة الخطاب الإيديولوجي لحزب سياسي ؟

عقيدة تعبئة

أساس لمشروع سياسي

دلالة تضامن أخوي

س(41) ما هي صفات المترشح التي تفضلها ؟

س(42) ما هي نظريتك لجنس المترشح في حالة إقدامك على التصويت ؟

س(43) أي الجنس تصوت لصالحه ؟

الذكور - الإناث

س(44) هل يوجد مجتمع مدني في الجزائر ؟

نعم - لا

س(45) ما هي قوة المجتمع المدني في الحقل السياسي ؟

قوة ضغط

فعالية المجتمع

فعالية سياسية الأحزاب

انسجام داخل المجتمع

س(46) هل يشجع اشتراك حزبكم في المعتراك السياسي على فهم أكثر لقواعد

اللعبة الديمقراطية ؟

نعم - لا

الملاحق

جدول يمثل أبعاد النخبة الجزائرية (نسب مئوية) :

السنة	1962	1963	1964	1965	1968	1970	1977	1979	1980
العينة	21	16	30	40	21	24	28	42	33
السنة المبروثة	-	63	40	40	95	69	50	55	81
العمر									
المعدل	41	42	39	38	40	40	49	49	49
الأحرف المعياري	9.9	8.2	7.1	9	4.2	4.6	5.3	5.3	5.7
الأحزاب الجغرافي									
وهران	26	25	26	22	30	16	22		
الجزائر العاصمة	24	50	43	28	25	31	25		
قسنطينة	38	12	20	40	30	33	30		
الأحزاب الاجتماعي									
مادان الجزائر قسنطينة	25	25		10	9	4	7		
مد (20000)	20	25	26	25	45	32	22		
قرى (تجمعات بأعداد الدوار)	45	37	66	40	35	40	32		
التربية									
التعليم العالي	43	50	44	50	78	70	82		
المهنة									
التشيكله	14	13	13	10	5	8	0	2	3
موظفون عموميون	10	13	7	0	0	4	0	0	0
رجال الصناعات التقليدية	5	6	7	10	5	4	4	0	0
رجال الاعمال	5	0	0	0	0	0	0	0	0
أطباء	14	6	7	05	10	0	0	0	0
متحزبون (حزب)	5	13	10	15	15	13	7	21	18
مجاهدة	14	6	7	15	10	0	0	0	0
تعليم	19	23	10	15	19	17	22	10	9
تعليم	5	0	7	15	5	4	18	31	24
جيش	5	6	7	3	5	8	7	10	9
مهندسون	0	0	0	0	5	13	18	15	9
إداريون	0	13	0	0	5	17	7	0	18
غير معروف	5		20	18	15				

المصدر : المجلس الثوري (بداية من عام 1965) مجلس الوزراء بداية عام 1962 .